





الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفنى

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الرئیة العامة للمواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية

السنة الحادية عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالی

١٩٦١

الأحكام الصادرة
من
المهيئة العامة للمواد الجزائية

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، وبحضور السيدين محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد نأجي رئيس المحكمة ، السادة : صبحي الصباغ ، ومجد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود مجد مجاهد ، والسيد أحمد غنفي ، ومجد طه اسماعيل ، ومجد زعفراني سالم ، وعادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن المستشارين .

(١)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ القضائية :

محكمة جنايات . سقوط الأحكام الغيابية الصادرة منها في جنائية : ماهية إعادة الإجراءات : هي محاكمة مبتدأة وليست تظلما . أثر ذلك : سلطة محكمة الإعادة في الفصل في الدعوى بكامل حريتها . لما أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم الغيابي . المادة ٣٣٣ أصول محاكمات سوري .

تقض . اختصاص الهيئة العامة للمواد الجزائية : سلطتها في الفصل في الدعوى المحالة إليها للعدول عن مبدأ قانوني قررته أحكام سابقة . المادة ٤ من قانون السلطة القضائية - في فقرتها الأخيرة .

* مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيابي حتماً وبقوة القانون ، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبين على تظلم مرفوع من المحكوم عليه — بل هي بحكم القانون محاكمة مبدأة ، وترتبط على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصوداً على تحويل الطعن في مثل هذا الحكم للنسبة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها — كل فيما يخص به — وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية عن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات — فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير ، ولم يجز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها — أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله — وإنما هو يسقط حتماً بحضوره أو القبض عليه ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جنائية من محكمة الجنايات أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها غيابياً — بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها — غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة — وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانوناً — الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للواد الجزائية * العدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر ، والفصل في الدعوى المحالة إليها على هذا الأساس .

* المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري تقابل المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري — وقضاء النقض استقر بشأنها على ما انتهى إليه الحكم الحالي — الحكم في الطعن ٣٦٩ لسنة ١٤ قضائية — (جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨) مع القواعد القانونية السنة السادسة قاعدة ٣٠٨ صفحة ٤١٠ والحكم في الطعن ٥٩٦ لسنة ٢٩ قضائية — (جلسة ١٩٥٩/٥/١٢) — مع الأحكام — السنة العاشرة — قاعدة رقم ١١٧ — صفحة ٥٣١

* * — المبدأ المقرر بالقرارين ٥٩ ، ٥٦١ الصادرين من محكمة التمييز بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٨ و ١٩٥٨/٦/٢٥ — مجلة القانون الصادرة عن وزارة العدل السورية السنة التاسعة صفحة ١٠٧ ، ٥١٩ ، والحكم السابق صدوره من محكمة النقض (دائرة دمشق) بتاريخ ٦ أيلول — سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم (الطاعن) وآخر بأنهما مرقا محل المخني عليه ليلا بعد دخول منزل عصرية حسين وقب جدار مشترك، ودخلا منزل عصرية حسين بدون إذنها . وطلبت إلى قاضي الإحالة بدرعا إحالتهما إلى محكمة جنايات درعا لمعاقبتهما طبقا للمواد ٦٢٥/٥٥٧/٢٠٤ و٢٠٤ من قانون العقوبات السوري ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات درعا قضت بتاريخ ٢٢ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٥٥ غيابيا للتمهم الأول (الطاعن) وحضوريا للتمهم الثاني بوضعهما بسجن الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن جناية السرقة وحبسهما ثلاثة أشهر عن جريمة دخول المنزل وإدغامها بالعقوبة الأشد عملا بمواد الاتهام وتضمنيهما الرسوم البالغة سبعة وثلاثين ليرة سورية ونصف رسوم هذه المحاكمة بما فيه نرج التحقيق ونفقات الشهود، ولا حاجة لتضمنيهما أجرة الكشف المدفوعة من المدعى الذي أسقط حقه الشخصي عنهما وتسطير كتاب للنياية العامة بدرعا لتسليم المتهم عمر إلى السلطات القضائية في لبنان لإجراء محاكمته هناك بناء على وجود قرار بذلك بعد اكتساب الحكم لدرجة القطعية . ثم أعيدت محاكمة المتهم الأول (الطاعن) بعد أن قبض عليه فقضت محكمة الجنايات المذكورة بتاريخ ١٦ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٩ حضوريا (وجاهيا) بتجريم المتهم الأول بجناية السرقة والحكم عليه بسجن الأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ، ولأنه مكرر وعملا بالمادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تقرر رفع العقوبة والحكم عليه بسجن الأشغال الشاقة خمسة عشر سنة . وبحبس المتهم ثلاثة أشهر عملا بالمادة ٥٥٧ من قانون العقوبات لدخول دار عصرية بدون إذنها ، ونظرا لأنه مكرر وعملا بالمادة ٢٤٩ من قانون العقوبات تقرر رفع العقوبة إلى الحبس ثلاث سنوات وإدغام هذه العقوبة بالعقوبة الأولى الأشد عملا بالمادة ٢٠٤ من القانون نفسه ، ولأسباب المخففة التقديرية تقرر تنزيل العقوبة إلى الحبس مع الأشغال الشاقة مدة سبع سنوات ونصف عملا بالمادة ١٣ من المرسوم ٨٥ في ٢٨/٩/١٩٥٣ وحجزه وتجريده وعفوه من عقوبة منع الإقامة لعدم وجود محظور عملا بالمواد ٦٣/٤٩/٨٢ من قانون العقوبات و ٣٣٨/٣٢٩ من الأصول الجزائية وتضمنيته إثنًا وأربعين ليرة سورية ونصف رسوم المحاكمة الأولية - وهذه نفقات الشهود . فطن المحكوم عليه والنيابة في هذا الحكم بطريق النقض . فقضت

المحكمة المذكورة بتاريخ ٦ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٥٩ بنقض الحكم بالنسبة للطاعن والإحالة وبرد طعن النيابة شكلا. ومحكمة جنايات درعا قضت بتاريخ ٢٤ أكتوبر (تشرين الأول) حضوريا (وجاهيا) بالإصرار على حكمها السابق الصادر منها بتاريخ ١٦ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٩ عملا بأحكام المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري وتضمنينه الرسوم الأولية وهذه البالغة اثنا وسبعين ليرة سورية ونصف . فطعن المتهم (الطاعن) بطريق النقض للمرة الثانية كما طعنت النيابة العامة ، وفي ٢٦ يونية (حزيران) سنة ١٩٦٠ قررت الدائرة الجزائية بمحكمة النقض (دائرة دمشق) عرض القضية على الهيئة العامة للمواد الجزائية ... إلخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن أحمد عبده أبو صافي قد وقع بنفسه على أسباب الطعن خلافا لما تقتضيه الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى وجه الطعن المقدم من النيابة أن الحكم المطعون فيه اعتبر المحكوم عليه أحمد عبده أبو صافي عائدا (مكررا) وضاعف عقوبته إلى حد يتجاوز العقوبة المقررة بها غيابيا من محكمة الجنايات بمحكمها الذي لم يتعرض لحالة العود (التكرار) ولم تطعن فيه النيابة العامة فاكتسب المحكوم عليه المذكور حقلا لا يسوغ معه تشديد عقوبته ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه — إذ شدد العقوبة — مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى العمومية على المتهم أحمد عبده أبو صافي وآخر حكم عليه حضوريا (وجاهيا) لأنهما بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ — أولا — سرقا أشياء من محل تركي فوزي مراحان

ليلا بعد دخول منزل عصره حسين ونقب جدار مشترك. ثانيا — دخلا منزل عصره حسين بدون إذنها ، وقضت محكمة جنابات درعا بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بمعاقبة المتهم أحمد عبده أبو صافي غيايبا بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن جنسية السرقة وحبسه ثلاثة أشهر عن جريمة دخول منزل عصره حسين وإدغام هذه العقوبة في العقوبة الأشد عملا بالمواد ٦٢٥ و ٢/٥٥٧ و ٢٠٤ من قانون العقوبات السوري ، ولما قبض على المحكوم عليه أحمد عبده أبو صافي أعيدت المحاكمة فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ بتشديد عقوبة الأشغال الشاقة وجعلها سبع سنوات ونصف — لما ثبت من أن المتهم عائد لسبق الحكم عليه بحبسه لمدة سنة في سرقة من محكمة جنابات درعا بتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ تطبيقا للمادة ٢٤٨ من القانون المذكور .

طعن المحكوم عليه والنيابة في هذا الحكم فقضت الدائرة الجزائية بمحكمة النقض بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بعدم قبول طعن النيابة العامة شكلا وبقبول الطعن المقدم من المحكوم عليه ونقض الحكم على أساس أن تشديد العقوبة المحكوم بها غيايبا أمر غير جائز قانونا مادام الحكم الغياي لم يرد عليه طعن من النيابة ولم يتعرض لحالة العود، ويكون المحكوم عليه قد اكتسب به حقا لا يجوز معه زيادة العقوبة، وقد قدمت القضية مرة أخرى لمحكمة الجنابات فقضت بتاريخ ٢٤ تشرين أول سنة ١٩٥٩ (٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩) بالإصرار على حكمها السابق المؤرخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩، فطعن النيابة العامة والمحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض، فقررت الدائرة الجزائية بتاريخ ٢٦ حزيران سنة ١٩٦٠ (٢٦ من يونيه) بإحالة القضية على الهيئة العامة للوادر الجزائية لتقضى فيها وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية .

وحيث إن المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري قد نصت على اعتبار الحكم وسائر المعاملات الجارية بعد القبض على المتهم الغائب ملغاة، ومفاد هذا النص الصريح أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغياي حتما وبقوة القانون، وعلة ذلك أن إعادة الإجراءات لم تبين على تظلم مرفوع من المحكوم عليه — بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وترتبا على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصورا على

تحويل الطعن في مثل هذا الحكم للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها — كل فيما يختص به — وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جناية عن الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات والمخالفات — فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير ولم يحز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها — أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله ، وإنما هو يسقط حتما بحضوره أو القبض عليه ، ومتى تقرر ذلك ، فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جناية من محكمة الجنايات أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها غيابيا — بل إن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها — غير مقيدة بشئ مما جاء في الحكم الغيابي — فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة — وحكما في كلا الحالتين صحيح قانونا . لما كان ذلك ، وكانت الهيئة العامة ترى العدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر ، وكانت محكمة الجنايات بحكمها الصادر بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ — إذ قدرت العقوبة بأشد مما سبق الحكم به غيابيا إنما كان ذلك منها في حدود سلطتها ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها ، وكان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٥٩ صحيحا مطابقا للقانون ، فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا — وقد صدر هذا الحكم بالإجماع .

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية نقابات

محاماه

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ القضائية :

التقيد بجدول المحامين المشتغلين : ما لا ينفي حسن السمعة والاحترام الواجب
للمهنة .

سبق مجازاة الطالب بالإذاز خلال فترة عمله إماماً لأحد المساجد — تمارضه .

سبق مجازاة الطاعن بالإذاز خلال فترة عمله إماماً لأحد مساجد وزارة
الأوقاف بسبب انقطاعه عن عمله عقب أجازته الاعتيادية دون توقيع الكشف
الطبي عليه وتقديمه شهادة طبية مرضية — مما استدعى الشك في صحة ادعائه —
بما لا يتفق ومركزه الديني — لا يعد ماساً بالذمة أو الشرف ، وليس من شأنه أن
يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماه ، ويترب على ذلك أنه
لا يعتبر مانعاً من قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا التظلم فيما قال به (الطاعن) بأنه كان مقيدا بجدول المحامين تحت التمرين أمام المحاكم الشرعية ثم نقل إلى جدول غير المشتغلين ثم إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ثم عين في وظيفة إمام مسجد خارج الهيئة واستمر فيها حتى انتهت مدة خدمته لتجاوزه السن القانونية فقدم طلبا إلى لجنة قبول المحامين بحكمة إستئناف القاهرة لإعادة قيد إسمه بجدول المحامين المشتغلين . فقررت اللجنة المذكورة غيابيا برفض الطلب . فعارض وقضى في معارضته بتأييد القرار المعارض فيه ، فطعن المتظلم في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن بنى طعنه على أن القرار المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون ، ذلك أنه انتهى إلى رفض ما طلبه الطاعن من إعادة إسمه إلى جدول المحامين المشتغلين إستنادا إلى أنه قد جوزى بالإذار خلال فترة عمله إماما لأحد مساجد وزارة الأوقاف بسبب انقطاعه عن عمله مدة عشرة أيام عقب أجازته الإعتيادية من غير توقيع الكشف الطبي عليه وتقديمه بشهادة مرضية مما استدعى الشبهة في تمارضه الأمر الذى يتنافى مع مركزه الدينى ، وقال الطاعن إن هذا الجزء لا يعتبر فى عرف القانون محلا بالشرف وبالتالي لا يصلح أساسا لرفض طلبه والقول بأن شروط القيد غير متوافرة .

وحيث إنه يتبين من القرار المطعون فيه أن الطاعن سبق أن قيد بجدول المحامين تحت التمرين أمام المحاكم الشرعية فى ١٩٢٩/٩/٢٥ ثم نقل إلى جدول غير المشتغلين فى ١٩٤٥/٢/٢٢ ثم إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية فى ١٩٥٧/٥/١٨ ، وقد تبين من الاطلاع على ملف خدمته أنه قد عين فى وظيفة إمام مسجد فى ١٩٤٥/١٠/١ ثم استمر فى الخدمة إلى أن فصل منها لمعتبارا من ١٩٥٦/١١/١ لتجاوزه السن القانونية ، وقد وقع عليه جزاء بالإذار فى ١٩٥٣/١/٦ لانتقطاعه عشرة أيام عقب أجازته الاعتيادية دون توقيع الكشف الطبي عليه

وتقديمه شهادة طبية بمرضه مما استدعى الشك في صحته ادعائه بما لا يتفق ومركه الدينى . وقد قدم الطاعن طلبا لإعادة اسمه بجدول المحامين المشتغلين فقررت لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة غيايبا برفض الطلب . فعارض فى القرار المذكور وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٩ قررت اللجنة قبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد القرار المطعون فيه ، وقد استند القرار المطعون فيه فى رفض طلب الطاعن إلى سابقة مجازاته إداريا مما يجعله غير أهل للاحترام الواجب للمهنة التى يطلب الاشتغال بها تطبيقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون المحاماة .

وحيث إن المادة الثامنة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن للمحامى الذى كلف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين وتسرى فى هذه الحالة أحكام المواد الثانية والخامسة والسادسة — كما أن المادة الثانية من القانون المذكور تنص على الشروط الواجب توافرها فىمن يقيد باسمه بجدول المحامين ومن بينها أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة ، وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف .

وحيث إنه يبين من نص المادة الثانية السالفة الذكر أن الجزاء التأديبى إذا وقع لأسباب غير ماسة بالذمة أو الشرف فإنه لا يكون حائلا دون قيد إسمه من وقع عليه بجدول المحامين ، ولما كان الجزاء التأديبى الذى سبق توقيعه على الطاعن بسبب أقطاعه عن العمل مدة عشرة أيام عقب أجازته الاعتيادية وتقديمه شهادة مرضية على النحو السابق سرده لا يعد ماسا بالذمة أو الشرف وليس من شأنه أن يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب للمهنة المحاماة ، ويترتب على ذلك أنه لا يعتبر مانعا من قيد إسمه بجدول المحامين المشتغلين ، فيكون للقرار المطعون فيه إذا استند إلى ذلك الجزاء التأديبى فى رفض طلب الطاعن قد أخطأ فى تأويل القانون مما يستوجب إلغائه وإجابة طلب الطاعن بقيد إسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

الأحكام الصادرة
من
الذائرة الجزائية

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : مادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ،
وهود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(١٢٢)

الطعن رقم ٦٤٩ سنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . إقناعية الدليل : استدلال .

جواز الاستناد إلى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح بالجلسة لتعزيز
ما ساقته المحكمة من أدلة .

(ب) صلاح . قرض . أسباب موضوعية :

المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى لا تجوز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١* - للحكمة أن تقول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة
باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

٢ - ما يشره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه
على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا يبين
من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا الدفع أو طالب
بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

* المبدأ ذاته في الطعن ١٣٩١/٣٠ ق - (جلسة ١٩٦١/١/٢٣)

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر حكم عليه ببراءته بأنها حازا بغير ترخيص سلاحا ناريا مشسحنا "بندقية إيطالي" وأحالتهم إلى محكمة الجنايات بالمواد ٢٦٦/٢ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرفق . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح المضبوط فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعن بجريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص على رغم عدم صلاحية السلاح للاستعمال واقتطاع صلة الطاعن به ، ذلك أن البندقية موضوع الاتهام كما وصفتها النيابة العامة لدى معاينتها قديمة ويعلوها الصدأ ومشطها المعد لحفظ الطلقات مفقود وإن كانت تبدو صالحة للاستعمال وقرر المتهم الأول في الدعوى الذى قضى ببراءته أنه وجد هذه البندقية في الصحراء غير مستعملة وفي حالة صدأ ولم تقم المحكمة بفض حرز السلاح ومعاينته للتحقق من حالته ومدى صلاحيته للاستعمال وهل هو على الوصف الذى وصفته به النيابة وخاصة أنه لم يعرض إلا على "توكجي" المديرية — لا على الطبيب الشرعى ، ولا يقبل القول بصلاحية هذا السلاح للاستعمال بدعوى قابليته للإصلاح لتعارض هذا القول مع الفهم الصحيح للقانون الذى يشترط الصلاحية الفورية للاستعمال . كما أن الحكم قد عول فى قضائه بإدانته الطاعن على تحريات مجهولة المصدر لم تعقبها مراقبة ، وأطرح أقوال المتهم الأول فى الدعوى التى تنفى عن الطاعن صلته بالسلاح المضبوط أو علمه به — و غاية ما يستخلص من تلك الأقوال أن التهمة شائعة بما لا يمكن معه إثبات ملكية السلاح لأيهما مما حدا بالنيابة العامة فى مبدأ الأمر إلى قيد الواقعة ضد مجهول وحفظها ، وذلك كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه في يوم ١٩٥٨/١١/٢٤ بدائرة مركز امبابه قام الملازم أول محمود دلييب ضابط المباحث بعد إذن النيابة بتفتيش منزل المتهم الثاني ”محمود قطب موسى“ (الطاعن) حيث عثر البوليس الملكي رفاعي اسماعيل على بندقية من النوع الايطالي وقد ذكر له المتهم الأول الذي كان موجودا وقت التفتيش بأن والده المتهم الثاني يحتفظ بها منذ مدة طويلة ثم عاد وغير سؤاله واعترف بملكيتها وقرر أنه عثر عليها بالصحراء وقد تبين من تقرير فحص السلاح صلاحيتها للاستعمال . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة شاهدي الإثبات ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من منازعة في صلاحية السلاح موضوع الإتهام للاستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعي هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى ، ولا يبين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا الدفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه أتقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الحكم قد اطمأن للأسباب السائغة التي أوردها إلى صلاحية السلاح للاستعمال ، وكان الطاعن لا يدعى في وجه طعنه أن ما ورد في تقرير الخبير الذي اعتمدته المحكمة لا يطابق الحقيقة ، وكان من المقرر أن تقدير القوة التبدلية لتقارير الخبراء مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى حيازة الطاعن للسلاح المضبوط وأطرحت أقوال المتهم الأول في الدعوى بما لها من ساطة في الأخذ بما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها والافتات عما لا ترى الأخذ به منها لعدم اطمئنانها إلى صحته ، وكان للحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان باق ما يثيره الطاعن في طعنه يحل في حقيقته إلى جدل في موضوع الدعوى مما لا يقبل طرحه على محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب الرئيس ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيف ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٢٣)

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٣٠ القضائية :

معارضة . تسبيب الحكم الصادر فيها بعدم قبولها :

وجوب إبداء المحكمة رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند إليها
المتهم في إثبات مرضه . قصور الحكم عند اقتصاره على مناقشة البرقية
التي سبق إرسالها من المتهم معلنا بها مرضه .

على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضورى . الاعتبارى الصادر
في الاستئناف أن تبدى رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند إليها في إثبات
مرضه وعمما إذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف — أما وهي لم تفعل وأحال
الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر
في الاستئناف — وهي أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها المتهم
يعتذر عن التخلف لمرضه — ولم يكن قد قدم الشهادة ، فإن حكما يكون معيا
بما يستوجب قضاؤه .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية ”المطعون ضدهما“ هذه الدعوى مباشرة ضد
المتهم ”الطاعن“ أمام المحكمة الجزئية مباشرة بعريضة أعلنت إليه قالاً فيها — إنه
سب الطالبين علنا سبا تناول العرض والشرف بأن قال للثانية الألفاظ الواردة
بعريضة الدعوى، ولأنه في الزمان والمكان نفسه دخل بيتا مسكونا قاصدا من ذلك
ارتكاب جريمة فيه ، ولأنه ادعى كذبا أن الطالبة الثانية ضربته بالقباب

مرتين على وجهه وسبته . وطلبا عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات مع انقضاء لها متضامتين قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجريمتين الأولى والثانية بتغريم المتهم عشرة جنيهات وحبسه خمسة عشر يوما مع الشغل عن التمتين الأولين وإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وبتغريم المتهم عشرين جنيتها عن التهمة الثالثة وإلزام المتهم بأن يدفع للدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا اعتباريا للمتهم وحضوريا للدعين بالحق المدني بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية . فعارض ، وقضى في معارضته بعدم جواز المعارضة . فظعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الطاعن قدم بجلسة المعارضة شهادة مرضية تبرر تخلفه عن الحضور بجلسة ١٩٥٨/١١/٩ التي صدر فيها الحكم حضوريا اعتباريا برفض الاستئناف ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذه الشهادة ولم ترد عليها استنادا إلى أن المحكمة حين قضت برفض الاستئناف بالحكم المعارض فيه سبق أن ردت على عذر المرض . ويقول الطاعن بأن محاميه سبق أن قدم للمحكمة بجلسة ١٩٥٨/١١/٩ برقية يعتذر فيها الطاعن عن الحضور بجلسة المذكورة لمرضه ولم يستطع تقديم الشهادة المثبتة للمرض في الجلسة المذكورة ، ويقول تعقيا على ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للرد على الشهادة المثبتة للمرض — وهو العذر الذي يستند إليه في التخلف عن الحضور بجلسة التي صدر فيها الحكم برفض استئنافه وبذلك يكون الحكم قد أحل بحقه في الدفاع .

وحيث إنه بمراجعة الحكم المطعون فيه يبين أنه ذكر في صدد الرد على دفاع الطاعن أن عذر المرض سبق لإدائه وردت طيه المحكمة في الحكم المعارض فيه ورفضت قبوله واعتبرت المتهم قد تخلف عن الحضور بدون عذر مقبول ، ومن ثم

تكون المعارضة غير مقبولة ، ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر برفض الاستئناف أن المحكمة ذكرت "إن الحاضر عن الطاعن قدم تلغرافا واردا إليه من المستأنف يتضمن أنه مريض ويطلب التأجيل ، وترى المحكمة عدم التعويل على هذا التلغراف إذ أنه مرسل بتاريخ ١٩٥٨/١١/٦ أى قبل الجلسة بثلاثة أيام ولم يبين به المتهم نوع المرض حتى تقدر المحكمة حججه وأنه من الأمراض التي تقعد من يصاب بها فعلا ، على أن المتهم أورد بالتلغراف أن حرمه أيضا لم تحضر وهي متهمة في قضية أخرى منظورة بنفس الجلسة الأمر الذي يبين منه أن القصد هو تعطيل نظر الدعوى — وإلا لو كان مريضا حقيقة لحرصت زوجته على الحضور في القضية المتهمة هي فيها" وانهى الحكم من ذلك إلى القول بأن المتهم تخلف عن الحضور دون عذر مقبول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أحال على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف وهي أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها المتهم يعتذر عن تخلفه لموضه ، ولم يكن بعد قد قدم الشهادة المرضية التي يستند إليها في إثبات مرضه — وكان على المحكمة أن تبدى رأيها فيما ورد بها ، وعمّا إذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف — أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا مما يستوجب نقضه .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل بونس ،
وعبد الحميد عدي ، وعبد الحليم الطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(١٢٤)

الطعن رقم ١٠١١ سنة ٣٠ القضائية :

* جريمة . الجريمة متلاحقة الأفعال : ماهيتها .

الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر — على أن يجرى نشاطه على أزمته مختلفة وبصورة منظمة — بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابها أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعا تكون جريمة واحدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين بأنهم ، مرقوا أجزاء السيارة المينة الوصف والقيمة بالمحضر لصالح الدين خليل وفا . وطلبت عقابهم بأقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة ٤/٣١٧ — ٥ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمحس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل والتفاد بلا مصاريف . استأنف المتهمون هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن المتهمون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

* مبدأ الطعن ٢٨/١٨١٤ ق — (جلسة ١٢/١٠/١٩٦٠) — القاعدة ٧ — مج الأحكام — السنة الحادية عشرة — صفحة ٤٠ ، والمبدأ ذاته في الطعن ٣٠/١٠١٠ ق — (جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠) .

المحكمة

”عن الطعن المقدم من الطاعن الأول“

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بفساد الاستدلال ، ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان الدليل المستمد من اعتراف المتهمين لأنه وقع اعتداء عليهم من ضابط مباحث الفرق الخاصة على النحو الذي أثبتته الطب الشرعي بالنسبة لأحد المتهمين وهو عبد الرحيم عوض وقد قبض الضابط المذكور على الطاعن وأحضره للقاهرة وعندما باشرت النيابة التحقيق أنكر اعترافه وشكا من تعذيبه وقد أحال المحقق المتهم عبد الرحيم عوض على الطب الشرعي فأثبت وجود إصابات به من عصا، وأمام المحكمة الاستئنافية أثار الطاعن أمر التعذيب بالنسبة إلى المعترفين وردت المحكمة بأنها لا ترى في إصابات عبد الرحيم عوض دليلا على حصول التعذيب أو أنها حدثت له بأيدى رجال البوليس — مع أن المتهم مثل أمام الضابط سليما من الإصابات وأرسل للنيابة مصابا، ولا ريب أن إصاباته نشأت بعد القبض عليه — فإذا خطر للحكمة أن لهذه الإصابات سببا آخر فكان يتعين عليها أن تحققه ، وأن عدم ثبوت إصابات في غير عبد الرحيم عوض لا ينفي حصول الاعتداء لحمل من اعترف على الاعتراف وليس من اللازم قانونا أن يحصل الاعتراف نتيجة اعتداء مباشر — بل بعد الاعتراف متزعا بالإكراه متى كان الاعتراف حاصلًا تحت تأثير ما نزل بغيره من المتهمين كذلك عولت محكمة الموضوع على الدليل المستمد من ضبط بعض ما مرق من أدوات السيارات بسيارة الطاعن — مع أن ضبط هذه الأشياء كان بغير إذن من النيابة — والاعتراف لا يجعل الواقعة في حالة تلبس بالجريمة، وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى أن الأجزاء التي ضبطت بسيارة الطاعن انحصار ليست هي بذاتها الأجزاء التي وجدت مفقودة — فقد ثبت أن الراديو من غير الماركة التي قال عنها المجنى عليه، وكذلك فرش السيارة يختلف وصفه عما ضبط عند المروحي أما عجل السيارة فليس من سيارة المجنى عليه ، وكذلك الإكسدام والكشاف فهما يختلفان عما جاء بأقوال المجنى عليه من أوصاف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن المحنى عليه أبلغ في ١٩٥٩/٣/٦ قسم بوليس قصر النيل أنه ترك سيارته وهي ماركة ميركى أمام باب منزله ليلة الإبلاغ واكتشف سرقتها في صباح اليوم التالى، ثم أثبت في صباح ذلك اليوم ضابط مركز قلوب أنه تبلغ من اليوزباشى يوسف أحمد مكي بالعثور على السيارة المسروقة في الطريق الزراعى الواقع بدائرة المركز ووجدت السيارة منزوعا منها عجلاتها الأربع والبطارية والراديو والكتبة الخلفية وبعض الأجزاء الأخرى، وفي ١٩٥٩/٤/٢١ أثبت السيد ضابط مباحث الفرقة الخاصة أنه قد ضبطت عصابة تخصصت في سرقة السيارات في القاهرة ونقلها إلى خارج المدينة لتزع أهم أجزائها وتركها، وأنه من ضمن أفراد هذه العصابة المتهم الأخير الذى اعترف بارتكاب هذا الحادث مع باقى المتهمين، وبسؤال المتهم الأخير في محضر ضبط الواقعة ذكر أنه اتفق مع المتهمين الباقين جميعا على السفر إلى القاهرة في عربة ميركى وأنهم وصلوا إلى كوبرى قصر النيل ووجدوا سيارة بالقرب من فندق سميراميس وترك المتهمان الثانى والرابع وقادها إلى طنطا وأن باقى المتهمين تبعوهم في السيارة التى حضروا بها وأنهم أخذوا منها الراديو والإيريال والكشاف والفرش ثم عادوا بها إلى طريق مسطرد بعد قلوب وأخذوا منها كاوئشوها وألقوها في الطريق وأن المتهم الأول احتفظ بالمسروقات في منزله بعد عودتهم إلى طنطا وأنه وضع بعضها في سيارته وباع البعض الباقي، وأرشد هذا المتهم إلى محل السروجى سليمان شبل الذى وجد به فرش السيارة والراديو وقال إنهما المسروقان من سيارته - كما تعرف على بعض أجزاء سيارة المتهم الأول وهي ماركة ميركى وقال إنها خاصة بسيارته وهذه الأجزاء هي الكشاف والأكسدام والكاوتش الخلفى الأيمن والأيسر المضبوط، وبسؤال المتهم الرابع ذكر أنه ذهب إلى القاهرة مع باقى المتهمين عدا المتهم الثالث عبد الرحيم محمد عوض وأنهم سرقوا السيارة الميركى موضوع هذا الحادث وأخذوها إلى طنطا وأنهم بعد أن أخذوا أهم أجزائها ألقوها في الطريق بالقرب من قلوب وأن المتهم الثالث عبد الرحيم كان قد حضر إلى طنطا في اليوم التالى بينما كانت السيارة موجودة أمام منزل المتهم الثانى، وبسؤال المتهم الثالث ذكر أنه كان قد ذهب إلى منزل المتهم الثانى في طنطا وتقابل مع باقى المتهمين وأخذوا السيارة المسروقة التى كانت أمام منزل المتهم الثانى وقصدوا إلى سمندو حيث خلعوا بعض أجزائها .. " ثم أورد الحكم على ثبوت الوقائع في حق

المتهمين أخلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض لها أبداه الدفاع بشأن ما ادعاه المتهمون من وقوع تعذيب عليهم اضطرب بعضهم إلى الاعتراف ورد على ذلك بقوله "إنه لم يقر في الأوراق أى دليل يؤيد صحة هذا الدفاع بما يدعو لطرح الدليل المستمد من أقوال المتهمين في محضر ضبط الواقعة أو النيابة وأنه وإن قال المتهم الرابع أن اعتداء وقع عليه إلا أنه لم يقل أن به إصابات — أما الإصابات التي وجدت بالمتهم عبد الرحيم محمد عوض فليس هناك ما يدل على أنها حدثت من اعتداء رجال البوليس عليه أو أن هذا الاعتداء وقع عليه بمناسبة ما أدلى به من أقوال في محضر ضبط الواقعة ، وذلك فضلا عن أنه لم يكن الوحيد الذي اعترف من بين المتهمين وإسمه سبقه المتهم الأخير إلى الاعتراف ، كما اعترف المتهم الرابع عند استجوابه وقال إنه لم يكن يعلم أن السيارة مسروقة ولم يثبت أن اعتداء وقع على أيهما وتأييد اعتراف كل منهما بالأدلة الأخرى السابقة " ويستفاد مما ساقه الحكم في هذا الرد أن محكمة الموضوع تحققت من أن اعتراف من اعترف من المتهمين كان سليما مما يشوبه وأنها اطمأنت إليه وإلى صدوره بعيدا عن المؤثرات فاعتمدت على الدليل المستمد منه مؤيدا بباقي أدلة الدعوى — وهو ما يدخل في صلتها بغير رقابة من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن المتهم دفع بطلان إجراءات التفتيش والضبط فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان الحكم قد أثبت أن المتهم الأول احتفظ بما سرق من أجزاء السيارة في منزله بعد عودة المتهمين إلى مدينة طنطا وأنه وضع بعضها في سيارته وإع البعض الباقي وأرشد إلى محل السروجي سليمان شبل الذي وجد به فرش السيارة والراديو وأن المحنى عليه تعرف عليهما وقال إنهما المسروقان من سيارته كما تعرف على بعض أجزاء أخرى كانت بسيارة المتهم الأول وهي ماركة ميركزي وقال إنها خاصة بسيارته ثم قال الحكم "إنه وإن كان هناك اختلاف بين ماركة الراديو الذي أبلغ المحنى عليه بسرقة الراديو المضبوط والذي قال الأستاذ جبر عطيه المحامي أنه اشتراه من المتهم الأول فإنه لا يشكك في صحة ما أسند إلى المتهم بعد أن ثبت أن فرش السيارة المضبوط لدى السروجي الذي قال إنه اشتراه من المتهم الأول هو فرش سيارة المحنى عليه وكذلك بعض الأجزاء الأخرى التي ضبطت بسيارة المتهم " وهذا الذي أورده الحكم يدل على أن المحكمة استبدلت بضبط بعض أجزاء من سيارة المحنى عليه في حيازة الطاعن

وأوردت لاستدلالها هذا أسبابا سائفة ، ولا سبيل إلى مصادرتها في دليل اقتضت
بصحتها إستنادا إلى تلك الأسباب ، لما كان ذلك فإن الطعن المقدم من الطاعن
الأول يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

” عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني أحمد يوسف سنبل “

من حيث إن الوجه الأول من الطعن مماثل للوجه الأول من أسباب طعن
الطاعن الأول وقد سبق الرد عليه .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور
لاستناده إلى دليل مستمد من وجود بعض الأجزاء التي سرت من سيارة المحنى
عليه مركبة بسيارة شقيق الطاعن وهو قد دفع بطلان إجراءات ضبطها إذ تمت
بغير إذن من النيابة العامة وفي غير الحالات التي تجيز التفتيش والضبط قانونا — وهو
دفع يستفيد منه الطاعن لتعلقه بأصل الدليل ، فضلا عن ذلك فلا صلة للطاعن
بالسيارة الملوكة لشقيقه .

وحيث إن الشق الأول من هذا الوجه سبق الرد عليه في أسباب هذا الحكم بشأن
الطعن المقدم من الطاعن الأول ، أما الشق الأخير فردد بأن النابت من الحكم
أن المحكمة أقامت إدانة الطاعن على ما صح لديها من اعتراف المتهمين الرابع
والخامس ، وأن المتهم الطاعن كان أسوتهما في ارتكاب الحادث إذ وقع منهم معا ،
أما ضبط بعض أجزاء السيارة المسروقة فظاهر من أسباب الحكم المطعون فيه
أن المحكمة اتخذت منه دليلا يؤيد اعترافات المتهمين الذين ذكروا أن المتهم الثاني
(الطاعن) كان من بينهم عند مقارفة السرقة وأنه ساهم في فك بعض أجزاء
السيارة — دون أن يربط الحكم استدلاله بصلته الأخوة التي تجمع الطاعن بأخيه المتهم
الأول ، لما كان ذلك ، فإن الطعن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس
متعينا رفضه موضوعا .

” عن الطعن المقدم من الطاعن الثالث أحمد يوسف سنبل “

وحيث إن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه معيب ببطلان إجراءات
التحقيق والقصور في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي ذلك يقول
الطاعن إن الحكم في سبيل إثبات التهمة على الطاعن قال إنه اعترف باشتراكه مع

المتهمين في ارتكاب الحادث وإن كان علل عدم علمه بأن السيارة التي أخذها مسروقة وهذا لا يتفق مع المنطق إذ لا يعقل أن يحضر إلى القاهرة لأخذ السيارة وتوخلع أجزائها وتركها في الطريق دون أن يعلم بأنها مسروقة خصوصا مع اعترافه بوجود المتهمين مما يؤكد أنه ارتكب الحادث معهم، ولم يبين الحكم نصيب الطاعن في أفعال السرقة وحتى لو علم بأن السيارة مسروقة فلا يكفي ذلك لإدانتة بإعتباره شريكا في الجريمة وقد ذكر الطاعن أنه عذب مما يشكك في اعترافه ويوجد بملف الدعوى تقرير عن إصابات وجدت بأحد المتهمين ويكفي ذلك لإهدار اعتراف من اعترف من زملائه الذي حصل التعذيب أمامه، هذا إلى أن الطاعن دفع بطلان إجراءات القبض عليه من يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩ إلى يوم ٢٦ منه، والمحكمة تحدثت عن أمر القبض الصادر يوم ٢٦/٤/١٩٥٩ بينما البطلان يمتد إلى ما سبق ذلك من إجراءات، أما الخطأ في تطبيق القانون فقد طلب الطاعن ضم الدعاوى الخاصة بسرقة السيارات ليصدر فيها حكم واحد باعتبار أن هذه الجرائم هي ثمرة نشاط إجرائي متصل يوجب تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقد فصل في إحدى هذه القضايا بما كان يستتبع القضاء في باقها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ما دامت الأفعال متتابعة يجمعها غرض جنائي واحد .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وصف فعل الطاعن بما وصف به أفعال زملائه واعتبرهم جميعا فاعلين أصليين في السرقة، وقد استخلصت المحكمة وقوع السرقة من الطاعن وزملائه بما يستفاد منه توافر ركن الاختلاس، أما حديث الطاعن عن التعذيب الذي قيل أنه وقع على أحد المتهمين فقد سبق الرد عليه في أسباب هذا الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول، أما ما أثاره الدفاع بشأن بطلان القبض على الطاعن فقد أثبت الحكم أخذا بما حصله من الأوراق أن المتهمين جميعا عدا الأخير قد قبض عليهم يوم ٢٦/٤/١٩٥٩، وأن النيابة أمرت في ٢٧ منه بحجزهم لليوم التالي الذي تم فيه استجوابهم، مما يجعل أمر القبض صدر صحيحا من سلطة التحقيق التي تملكه، وكان هذا القبض لمناسبة التحقيق الذي تم باستجواب المتهمين في اليوم التالي ولم يكن هناك أمر بالقبض سابق على تاريخ ٢٦/٤/١٩٥٩، والطاعن لا يدعى وقوع الحكم في خطأ في الإسناد بالنسبة إلى التواريخ التي أثبتتها الحكم بعد اطلاعه على أوراق الدعوى، لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض

لما ذكره الدفاع بشأن وحدة جرائم السرقة التي أسندت إلى الطاعن وزعمائه لأنها وقعت نتيجة لمشروع إجرامي واحد - رد الحكم على ذلك بقوله "إن هذا الدفاع مردود بأن وقوع عدة سرقات في حق المتهمين في تواريخ متباعدة وفي ظروف مختلفة لا يجمع بينها إلا أن نوع المسروق في كل مرة سيارة فإن وحدة نوع السرقات لا يمكن أن تعتبر معه هذه الجرائم المتعددة مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة " وهو رد سليم من ناحية القانون ، ذلك بأن الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر - على أن يجزئ نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة بحيث يكون كل نشاط يقوم به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ماسبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة قوامها ما ارتكب من أفعال متعاقبة ، وهذا غير حاصل في واقعة الدعوى للأسباب السائغة التي أوردها الحكم والسابق الإشارة إليها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينة رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق أحمد النخسن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٢٥)

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

تقضى . إجراءات الطعن : تقرير الأسباب : تقديمه إلى مكتب النائب العام لا ينتج أثره القانوني . العبرة بتاريخ وصوله إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم .

لم يخول القانون لمكتب النائب العام حق تلقي التقارير التي يتقدم بها المحكوم عليهم ، أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص — بتقديم عريضة أسباب الطعن إليه لا ينتج أثره القانوني ، ويكون وصول تلك العريضة إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بعد انقضاء ميعاد الثمانية عشر يوما المشار إليها بنص المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية — الذي رفع الطعن في ظله والذي تسرى أحكامه على إجراءاته تطبيقا للسادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — مما يسقط الحق في الطعن ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة "حشيشا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ ج من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ٢ من الجدول رقم ١ الملحق به فصدر قرارها بذلك وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش لأن الجريمة

لم تكن في حالة تلبس ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وقرر الطاعن الطعن فيه في يوم صدوره أمام مأمور مجن شين الكوم غير أنه تقدم بأسباب طعنه في شكل عريضة موقع عليها منه مؤرخة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بعث بها إلى النائب العام ووصلت إليه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ فأمر بإحالتها إلى نيابة شين الكوم الكلية التي استلمتها في يوم ٥ من يناير سنة ١٩٥٨ .

وحيث إن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذي رفع الطعن في ظله والذي تسمى أحكامه على إجراءات هذا الطعن تطبيقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم ، كما توجب إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه .

وحيث إنه لما كانت العريضة المقدمة من الطاعن لم تودع قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - محكمة شين الكوم الابتدائية - بل أرسلت إلى النائب العام فأحالها بدوره إلى نيابة شين الكوم فلم تصل إليها إلا في ٥ من يناير سنة ١٩٥٨ أي بعد انقضاء ميعاد الثمانية عشر يوما السالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يخول مكتب النائب العام حق تلقي التقارير التي يتقدم بها المحكوم عليهم ، أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص - فقديم عريضة أسباب الطعن إليه لا ينتج أثره القانوني ، ويكون وصول تلك العريضة إلى قلم كتاب محكمة شين الكوم في ٥ من يناير سنة ١٩٥٨ قد جاء بعد الميعاد القانوني المقرر لإيداع الأسباب مما يسقط الحق في الطعن .

وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لتقديم أسبابه بعد الميعاد المقرر قانونا .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

بإدارة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد فقي ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) شيك بدون رصيد . القصد الجنائي

ما هيته : مجرد علم الساحب وقت إعطاء الشيك بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للصرف .

قصور بيان الحكم في استجلائه : بالرد على دفاع المتهم المبتنى على وجود رصيد للشيك وقت إصداره بأن الجريمة قد اكتملت أركانها في جانبه .

١ - القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجنائي بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب .

٢ - إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما يشير من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، وهو دفاع هام - لوصح لتغير به مصير الدعوى - مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصر لتقف على مبلغ صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل مكتفية بقولها إن الجريمة المسندة إلى المتهم قد اكتملت أركانها في جانبه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا بمبلغ خمسة جنيهات لأخر حالة كونه ليس لديه رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام بمحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش بلا مصروفات جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادتين ٥٦٥ و ٥٦٥ من قانون العقوبات بتأييد الحكم المستأنف وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور في التسبيب ، ذلك أن دفاعه انصب على أنه وقع الشيك موضوع الاتهام المستند إليه بوصفه رئيسا للجمعية حامى القطن والبذرة بالاسكندرية وأن رصيد الجمعية الصالح للصرف وقت التوقيع على الشيك بلغ مبلغا يفى بقيمة الشيك ويزيد عليها ، وأن بنك التسليف المسحوب عليه قد امتنع خطأ عن الصرف وبدون وجه حق ، ويضيف الطاعن أنه كان حسن النية لعلمه بوجود رصيد قابل للصرف يسمح بالوفاء بقيمة الشيك - ومع هذا فقد دانه الحكم المطعون فيه دون مناقشة دفاعه هذا والتحدث عن سوء نيته اكتفاء بالقول بأن الطاعن اعترف بصدور الشيك منه وأن الشكل الظاهرى لهذا الشيك صحيح بالمعنى القانونى وأنه كاذب بمحاذاة المحنى عليه وأنه قدمه للبنك المسحوب عليه وثبت عدم وجود رصيد له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إن محصل الوقائع حسبما استبانته المحكمة تلخص فيما أبلغ به المحنى عليه وقرره في تحقيق اللويس المحمود في ١٩٥٨/٧/٢١ من أنه يدين المتهم في مبلغ ثلاثمائة جنيه وحرر على نفسه

شيكات على بنك التسليف الزراعى يدفع أولها في ١٩٥٧/٢/١٠ ولم يجد
 للساحب المتهم رصيده ألغ واعترف المتهم في التحقيق المحرر
 في ١٩٥٨/٣/٢٢ بصدور الشيك منه بصفته رئيسا للجمعية التعاونية لحما الى الأقطان
 والبذرة" إلى أن قال "وحيث إن المتهم دفع على لسان محاميه بأنه كان للجمعية
 التي يرأسها المتهم رصيدا صالحا للصرف مقداره ١٧٢ مليون و ٨١١ جنيه وأن البنك
 تخلف عن الصرف دون وجه حق كما أن المتهم حسن النية إذ أنه يعتقد أن للجمعية
 رصيد يكفى للسداد". واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أن الشيك بحسب
 شكله الظاهر صحيح في المعنى القانوني وأنه في حيازة المحنى عليه وأنه قدمه فضلا
 للبنك المسحوب عليه وثبت عدم وجود رصيده له ومن ثم تكون الجريمة تكونت
 أركانها ولا عبرة بأى دفاع آخر من جانب المتهم".

وحيث إن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها
 في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه
 بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون
 به قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن الجمعية التي يرأسها
 كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب - وهو دفاع هام، لوصح
 لتغييره مصير الدعوى - مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ
 صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل مكتفية بالعبارة
 القاصرة المشار إليها بوجه الطعن ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا
 للقضاء دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد طفيى ، وتوفيق احمد
الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٢٧)

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ القضائية :

شيك بدون رصيد .

(١) ماهية الشيك : اعتبار الشيك أداة وفاء عند حمله تاريخيا واحدا -
ولو كان مخالفا لحقيقة تاريخ محبه .

(ب - د) القصد الجنائى : ماهيته : العلم بعدم وجود مقابل الوفاء فى
تاريخ السحب .

طبيعته : قصد جنائى عام . أثر ذلك : عدم التزام الحكم
بالتحدث عنه على استقلال عند انتفاء المنازعة فى قيامه .

متى يتوافر ؟ : بمجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل
للسحب .

ما لا ينفى توافره : علم المستفيد بعدم وجود رصيد للتم .
لا عبرة كذلك بسبب تحرير الشيك أو الغرض من تحريره .

١ - إذا كان الثابت أن الشيك لا يحمل إلا تاريخا واحدا ، فإنه يكون فى حكم
القانون التجارى أداة وفاء - لا أداة ائتمان ، ولو كان هذا التاريخ مخالفا
لحقيقة تاريخ تحرير الشيك .

٢ - القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون
العقوبات إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ
السحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم لأنه من

القصد الجنائي العامة — ما دام المتهم لم ينازع أمام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه — بل لأنه يسلم في طعنه بقيامه إذ يقول أن المستفيد كان يعلم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك .

٣ — يستفاد علم المتهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

٤ — لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية لآخر شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش، فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم، والمحكمة الاستئنافية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام والمادتين ١/٥٦ و ١/٥٧ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتأييد الحكم المستأنف وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول هو القصور في البيان لأن الحكم المطعون فيه أحال في أسبابه على الحكم الابتدائي الذي أغفل التحدث عن ركن سوء النية اكتفاء بالقول أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تحقق بمجرد عدم وجود رصيد قابل للسحب، ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي ذكر أن دفاع الطاعن لا سند له من الواقع دون أن يبين مؤدى هذا

الدفاع ، ويضيف أنه دفع بأن الشيك كان وسيلة أتمت لا أداة وفاء وأرب
للمستفيد كان يعلم ذلك بدليل قبوله جزءا من قيمة الشيك بعد فوات ميعد
الاستحقاق ، كما دفع بأن المحنى عليه هو الذى استدرجه لتحرير الشيك وهو يعلم
بأنه ليس له رصيد وقت السحب ، وأنه اضطر لتحرير الشيك تفاديا من بيع
منقولاته المحجوز عليها والتي كان محددًا لبيعها اليوم التالى — وقد خلا الحكم الابتدائى
من الإشارة إلى هذا الدفاع ، ورفض الحكم الاستثنائى الدفع ببطالان الحكم
المستأنف لإحالة فى أسبابه على حكم آخر لا شأن له به بمقولة إن به من الأسباب
مما يحمله وأيد الحكم المستأنف من ناحية الموضوع لنفس الأسباب الواردة بالحكم
الغيايى الذى صدر قبل سماع دفاعه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى الذى أيد الحكم الاستثنائى
المطعون فيه أنه ذكر "إن محصل الواقعة حسبنا استبانته المحكمة من الأوراق ومما
دار بجلسة المحكمة تلخص فيما قرره المحنى عليه كيرموس وشركاه فى تحقيق البوليس
المحرر فى ١٩٥٨/١٢/٢٠ من أنه وكيل مدير شركة بنايوتى وأنه كان يدين المتهم
بمبلغ ٧٠٠ ج (سبعمائة جنيه) وقد استصدر بذلك المبلغ أمر أداء وتبقى له فى
استحقاق ١٩٥٧/٤/١٠ وتقدم للبنك فأفاده بأن المتهم ليس له رصيد ويتعين
الرجوع به على الساحب ، وقرر المتهم أن الشيك صادرا منه إلا أن له تاريخين
مختلفين ، وتبين من الاطلاع على سند الشيك المرفق — موضوع الاتهام — أنه مستحق
السحب فى ١٩٥٧/٤/١٠ ومذيلًا بتوقيع المتهم والمسحوب على بنك مصر فرع
الاسكندرية بمبلغ ٢٣٢ جنيتها و٤٢٥ مليا ومرفق به لإجابة من
البنك محررة فى ذات تاريخ السحب بالرجوع على الساحب " واستطرد الحكم
يقول "إن دفاع المتهم لا سند له من الواقع إذ أن الشيك لا يحمل إلا تاريخا
واحدا هو تاريخ محبته وجريمة إعطاء الشيك بدون رصيد تحقق بمجرد عدم
وجود رصيد قابل للسحب عند تقديمه للمسحوب عليه وبغض النظر عما إذا كان
سند الشيك حرر قبل التاريخ المثبت به ، كما أنه لا عبرة بالبحث فى العلاقات
القانونية القائمة بين الساحب والمستفيد سواء كانت معاصرة أو لاحقة أو سابقة
على تحرير الشيك " . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا فى القانون وتوافره
بناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى دين
الطاعن بها — إذ أن سوء النية ، وهو القصد الجنائى فى تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد

علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، وكان علم الطاعن وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له مستفادا من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث عن هذا العلم على استقلال لأنه من القصور الجنائية العامة ، وكان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه ، بل إنه يسلم في طعنه بقيامه — إذ يقول إن المستفيد كان يعلم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك ، وكان لاعتباره بعد ذلك بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد له في البنك المسحوب عليه ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى لا يحصل إلا تاريخا واحدا فإنه يكون في حكم القانون التجارى أداة وفاء لأداة ائتمان — ولو كان هذا التاريخ مخالفا لحقيقة تاريخ تحرير الشيك ولما كانت أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه ، وافية مشتملة على البيانات التي أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذكرها في الحكم الصادر بالإدانة — فلا تميمه الإشارة إلى أسباب حكم آخر صادر في قضية أخرى مادامت تلك الأسباب كافية لحمله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وصبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

دفاع .

طلب سماع الشهود : شرط لإجابه . أن يلقي في مطالبة جازمة .

قول الدفاع : ” إنه لم تسمع شهادة شاهد نفى المتهم ولا تكفى شهادة شهود
الإثبات “ — لا يتوافرها الطلب الجازم .

مالا يوفر الإخلال بحق الدفاع : تناول المحكمة أقوال شاهد النفى بالتحقيق
وعدم تعويلها عليها لاطمئنانها إلى شهادة شهود الإثبات ، وللأسباب التي ذكرتها .

إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شاهد النفى بل اقتصر على قوله :

” إنه لم تسمع شهادة شاهد نفى المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات “ —
وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعول عليها
مطمئنة لشهادة شاهدي الإثبات وللأسباب ، التي ذكرتها في حكمها ولم تربد ذلك
محلا لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع
على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز سلاحا ناريا "بندقية مششخنة" بغير ترخيص وذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكردون أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٦ ، ٢٦٦ - ٣٠٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه شابه قصور وفساد التبريد ، كما أحل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أن المطلع على الحكم يبدوله وكأنه يحاكم الطاعن عن جريمة أخرى غير الجريمة المنسوبة إليه وهي جريمة قتل المدعو زكى قلته التي حصلت في اليوم السابق على تاريخ القبض على الطاعن والتي حام الاتهام فيها حول الطاعن ، وفي ضوء هذا الإتهام كون الحكم عقيدته وأخذ الطاعن بأشد العقوبة في الجريمة المقدم من أجلها المعاكمة ولم يلق الحكم بالا إلى وجود تناقض في أقوال شاهدهى الإثبات ، كما لم تجب المحكمة المحكوم عليه إلى طلبه سماع شاهد نفى ، أما عن التضارب بين أقوال شاهد الإثبات البكاشى أحد عاطف والخبر حبيب مليكة في كيفية ضبط المتهم وكيفية حيازته للسلاح وذلك في أن الأول في تحقيق النيابة قرر أنه لم يتحقق من وجود البندقية مع الطاعن عند مشاهدته قبل ضبطه وأنه علم من المخبر حبيب مليكة أنه ضبط المتهم ومعه البندقية معلقة في كتفه أثناء اختبائه في زراعة الطماطم — بينما نفس الشاهد الأول المذكور في أقواله أمام المحكمة قرر أنه لم يشاهد سلاحا مع المتهم أول ماراه وأنه علم من المخبر مليكة أنه وجد الطاعن محتبئا في حظيرة ومعه البندقية — كما أن المخبر قرر في أقواله أمام النيابة أنه شاهد الطاعن أول ما شاهده واقفا أمام الحظيرة المعلقة بالمركبة

وأن الطاعن عندما شاهد القوة فروتا بعته القوة وطلق الشاهد يبحث عنه حتى وجده مخبئاً في زراعة طباطم وأنه وجد المتهم راقداً على الأرض وبجنبه البندقية بمسكها في يده — بينما نفس هذا الشاهد قرر أمام المحكمة أقوالاً مغايرة — إذ قرر بأن المتهم عندما شاهد القوة بادر إلى الجرى ووقع في حفرة ومعه البندقية — وكان دفاع المتهم يقوم على نفى حيازة البندقية وأن البوليس عثر عليها في أحد أكوام القش في مكان الحادث بعيداً عنه . ويقول الطاعن بأن الحكم المطعون عليه لم يحل في أسبابه هذا التناقض ، كما أن المحكمة لم تنجبه إلى سماع أقوال شاهد نفه الذي تمسك به وتناقشه فأخل بمحق الدفاع .

وحيث إنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين أنه أورد ما ذكره البكاشى أحمد عاطف في التحقيقات من أنه قبل وصوله إلى الحظيرة بجوالى أربعين متراً شاهد شخصاً واقفاً أمامها ويجرد أن رأى القوة جرى للناحية الشرقية فخرت القوة خلفه وانتشرت للبحث عنه — وبجوار الحظيرة كانت توجد زراعة طباطم بحث بها البوليس الملكى حبيب ملكى وتمكن من ضبط المحكوم عليه ومعه بندقية بداخلها مشط به طلقة ، وأثبت الحكم أن الشاهد أجاب على سؤال من المحقق عما إذا كان شاهد البندقية التى ضبطت مع المتهم وهو يحملها — أجاب بأن المسافة بينهما كانت أربعين متراً ويحتمل أن تكون البندقية مخبأة أثناء وقوفه فلم يتحقق منها ، ثم أورد الحكم أقوال الشاهد المذكور أمام المحكمة وأنه قرر بأنه قبل وصوله "للزريبة" شاهد المتهم يجرى على مسافة ٣٠ متراً وأن المخبر تابعه حتى أمسكه ومعه البندقية — ثم أورد الحكم بعد ذلك أقوال المخبر في التحقيق وبالجلسة من أنه ألقى المتهم راقداً في زراعة طباطم وكان مخبئاً وراقداً على البندقية ، ثم أورد الحكم أقوال المذكور في الجلسة من أن المتهم أول ما نظر القوة جرى وكان معه بندقية وجرى بها وأنه كان يتابعه ، ثم ذكر الحكم أن المحكمة قد اطمانت إلى أقوال شاهدى الإثبات ولا ترى من أوراق الدعوى وظروفها ما يدعو لعدم الأخذ بها أو التشكك فيها — ذلك هو ما أورده الحكم ، ولما كان من المقرر أن تقدير أقوال المحكمة للشهود أمر موضوعى من اختصاص محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، وكان مفاد ما حصله الحكم من أقوال

الشاهدين أن الطاعن حاول الإفلات من القوة ولكن المخبر تابعه وتمكن من ضبط
البندقية معه ولم يشر إلى مكان الضبط إلا عندما سرد أقوال الشاهدين ، وبين
من ذلك أن السلاح إنما ضبط مع المتهم بنفسه فإن دعوى التعارض لا يكون
لها محل ، أما ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تجبه إلى سماع شاهد النفى فإن
المحكمة قد عرضت لتفنيد أقوال شاهد النفى المذكور ، وكان الدفاع عن الطاعن
لم يتمسك بسماع شاهد النفى بل اقتصر على قوله ”إنه لم تسمع شهادة شاهد نفى
المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات“ وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا
الشاهد في التحقيقات ولم تعول عليها مطمئنة لشهادة شاهدى الإثبات وللأسباب
التي ذكرتها في حكمها ولم تر بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، وكان الطاعن لم
يتبع في إعلان الشاهد الطريق القانونى الذى تنص عليه المادة ١٨٧ من قانون
الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس
فتعينا رفضه موهوبا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد ضيفى ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم اليطاش ، ومحمد اسماعيل المستشارين .

(١٢٩)

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٠ القضائية :

تحقيق. التصرف فيه. إحالة الجنايات من المحاكم العسكرية . محكمة الجنايات اختصاص .

إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية إلى محكمة الجنايات - لافرة الاتهام . الم ٢ من لق ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦

مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - بشأن إلغاء الأحكام العرفية أن إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إنما يكون إلى محكمة الموضوع المختصة - وهي محكمة الجنايات - فننتقل القضية من المحكمة التي كانت مختصة بنظرها إلى المحكمة التي انعقد لها الاختصاص الجديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض رشوة على مستخدم عمومي للإخلال بواجبات وظيفته ، وذلك بأن عرض على سكرتير مجلس التأديب بمصاحبة السكة الحديد مبلغ أربعة جنيهات أو نصف على سبيل الرشوة مقابل اتزاع بعض أوراق مرفقة بملف القضية التأديبية الخاصة بالدعوى التأديبية المرفوعة ضده وتسليمه هذه الأوراق لإخفائها ولكن المستخدم العمومي لم يقبل الرشوة منه وطلبت النيابة المذكورة من المحكمة العسكرية العليا معاقبة المتهم بالمواد ١٠٤ و ١/١٠٩ مكررو ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩

لسنة ١٩٥٣ وتقررت المحكمة العسكرية العليا إحالة القضية إلى محكمة الجنايات طبقاً للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ وصدر الحكم على المتهم غيابياً - ولما ضبطت أعيدت محاكمته . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملاً بالمواد ١٠٩ مكرر ، ١١٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينبغي على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد وبالقصور والإخلال بحق الدفاع بالإضافة إلى ما شاب إجراءات المحاكمة من بطلان ، وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قد استند في إدانته إلى دليل مستمد من أقوال المبلغ الذي عرض عليه الطاعن الرشوة وأن الإجراءات التي تمت للوصول إلى هذا الدليل كانت بغير علم النيابة العامة مما يجعل إسناد الاتهام إلى الطاعن على أساس هذا الدليل إسناداً خاطئاً ، فوق أن الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاع الطاعن من أنه لم يقدم الرشوة إلى المبلغ بل أن هذا الأخير هو الذي أخذ المبلغ عنوة من فوق المنضدة التي كان يجلس إليها معه وذلك رغم إرادة الطاعن . ومما نعت به - وهو ما تنعدم به جريمة الرشوة وهي التي تقوم على العرض أو التقديم من جانب المتهم - لاعلى اتزاع المبلغ وأخذه بالقوة ثم الادعاء بأنه قدم على سبيل الرشوة ، وفي ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع باطراح دفاعه هذا وعدم الرد عليه أو مناقشته - ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بتحصيل الواقعة على أنها حدثت في المدة من ١٩٥٦/٢/١١ إلى ١٩٥٦/٤/٢ من عرض الطاعن على المبلغ رشوة قدرها خمسين جنيهاً ثم تخفيضها في يوم آخر إلى عشرين جنيهاً ثم انتهى الحكم إلى مؤاخذته الطاعن عن واقعة دفعه مبلغ أربعة جنيهاً ونصف للمبلغ في يوم ١٩٥٦/٤/٢ - وهذا وقد نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه البطلان لصدوره من محكمة الجنايات بعد إحالة الدعوى وتقديمها إليها مباشرة دون تقديمها إلى غرفة الاتهام أولاً ، ويضيف الطاعن

إلى ذلك أن الحكم لم يناقش بالتفصيل شهادة الشاهدين مجد فهمى الخشاب وعامل المقهى ، كما لم يعرض لما قاله الشهود في صالح الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إن المتهم التقي بشوقى السيد على سكرتير مجلس التأديب (المبلغ) وطلب منه أن يخفى بعض أوراق القضية التأديبية لقاء مبلغ خمسين جنيها وعده بدفعها فتقدم هذا بشكوى إلى مدير إدارة الشئون القانونية الذى حوّلها بدوره إلى حكمةدارية السكة الحديد وجرى التحقيق فيها بمعرفة ضابط مباحث السكة الحديد مجد صالح شكرى الذى سأل الشاكى بتاريخ ١٩٥٦/٢/٩ فردد ما ورد بشكواه فكلفه بمسأيرته وانتظار اتصاله به ثم أعاد سؤاله بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣ فأجابه بأن المتهم لم يتصل به — على أنه بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣ حضر المبلغ إلى الضابط وأبدى أمامه أقوالا مؤداهما أن المتهم حضره يوم ٨ أو ٩ مارس سنة ١٩٥٦ وسأله عن الموعد الذى حدد لنظر موضوعه أمام مجلس التأديب فأجابه بأنه أول أبريل ... وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ أبلغ الشاكى أن المتهم حضره بمكتبه فى اليوم السابق وطلب الإطلاع على الملف ... إلخ ووعده بأنه سيدفع له ٢٠ جنيها ... ثم اتفقا على المقابلة يوم ١٩٥٦/٣/٢٥ “ ثم تابع الحكم المطعون فيه تفصيل هذه الواقعة بأن الضابط المحقق عهد إلى زميله صادق الدسوقي معاون المباحث أمر ضبط المتهم متلبسا بالجرime لأنه يعرفه ويخشى اقتضاح الأمر ، ولما تحدد ميعاد المقابلة بين المبلغ والمتهم فى يوم ١٩٥٦/٤/١ راقبهما الضابط المنوط به عملية القبض على المتهم ورآهما حين التقيا وجلسا يتصاحكان ثم اعتذر المبلغ عن عدم إحضار الأوراق المطلوبة بحجة أن رئيس المجلس طلب القضية للاطلاع عليها ثم تحدد بينهما ميعاد المقابلة فى اليوم التالى ١٩٥٦/٤/٢ وقد استأذن الضابط النيابة العامة فى ضبط وتفتيش المتهم وفى الوقت المحدد انتقل الضابط وزميله هندى أحمد هندى وقوة من المخبرين إلى قهوة البوسفور حيث كان موعد المقابلة وقام الضابط بتفتيش المبلغ وسلمه مظروفا به الأوراق اتى طلبها المتهم (الطاعن) وقد تم ضبط المتهم وببده مظروف الأوراق المطلوبة كما وجد مع المبلغ مبلغ أربعة جنيهات ونصف قيمة الرشوة التى أعطاهها له المتهم . واستند الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن إلى شهادة المبلغ والضابط هندى أحمد هندى والضابط صادق دسوقي ، وقد أشار

الحكم المطعون فيه إلى إنكار المتهم وإلى ادعائه بأن المبلغ هو الذى خطف المبلغ المدعى بتقديره إليه على سبيل الرشوة ثم انتهى إلى ما ذكرته المحكمة من أنها تطعن إلى أقوال المبلغ التي تأيدت بشهادة الضابط هندی أحمد هندی الذى رأى بنفسه واقعة تسليم المبلغ للشاكي .

وحيث إن هذا الذى حصله الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وما اشتمله من الأسباب المؤيدة لما انتهى إليه من إدانة الطاعن سائغ وسديد ، وقد كونت فيه المحكمة عقيدتها مما اطمأنت إليه من الأدلة والعناصر التي رددتها - وهي أدلة وعناصر تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ولم تأخذ بدفاع الطاعن بعد أن ناقشته ، كما اطمأنت إلى الاجراءات التي تمت في الدعوى وانتهت إلى ضبط الطاعن متلبسا بالجرم - وهي اجراءات سليمة لاشائبة فيها من ناحية القانون - لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن عن القصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع لا محل له .

وحيث إنه بالنسبة لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون لتحصيله وقائع الدعوى على أنها حدثت في المدة من ١١/٢/١٩٥٦ حتى ٢/٤/١٩٥٦ مع أنه انتهى عند إدانته إلى قصر ذلك على واقعة تقديم الرشوة التي تمت في يوم ٢/٤/١٩٥٦ فواضح أن الحكم المطعون فيه حصل واقعات الدعوى من وقت عرض الطاعن الرشوة على المبلغ يوم ٩/٢/١٩٥٦ ثم مفاوضاته معه بعد ذلك إلى أن تم تقديم مبلغ أربعة جنيهات ونصف على سبيل الرشوة في ٢/٤/١٩٥٦ وليس في هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه أى خطأ في تطبيق القانون - بل على العكس فقد جاء تحصيل المحكمة له تحصيلًا سليماً ومطابقاً للحقيقة والواقع ، ويكون النعي بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون نعيًا غير سليم ولا محل له . أما ما يقوله الطاعن من أن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية ضد المتهم أمام المحكمة العسكرية العليا لمعاقبته عن جنائية الرشوة المسندة إليه ثم بعد إلغاء الأحكام العرفية بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ أحالت الدعوى إلى محكمة الجنايات العادية وذلك إعمالاً لنص المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على أن "تحال القضايا التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إلى المحاكم العادية المختصة لنظرها وفقاً للأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية وتستمر المحاكم العسكرية في نظر

القضايا التي كانت قد بدأت في نظرها " ولما كان مقتضى هذا النص أن إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إنما يكون إلى محكمة الموضوع المختصة بعد إلغاء الأحكام العرفية وهي محكمة الجنايات - فننتقل القضية من المحكمة التي كانت مختصة بنظرها إلى المحكمة التي انعقد لها الاختصاص الجديد وهو ما تم في شأن القضية الحالية . أما باقى ما جاء بأسباب الطعن في شأن عدم مناقشة أقوال بعض الشهود وما قالوه في صالح المتهم، فإن الحكم المطعون فيه قد أورد من أقوال شهود الإثبات ما يكفي لتبرير إقناعه بالإدانة، وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأقوال، وكان من حقها أن لا تأخذ ببعض أقوال الشاهد التي لا ترمح لها، وكان ما يثيره الطاعن هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تلزم المحكمة بالرد عليه مادام هذا الرد مستفاد ضمناً من قضائها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أحاط الحكم بها . لما كان ذلك، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، ومحمد الحسوب عدى ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وحسن خالد المستشارين .

(١٣٠)

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) استدلال . قبض . تلبس . سلخانات .

قواعد التلبس وشروط توافقه : كفاية المظاهر الخارجية المنبئة بذاتها عن وقوع جريمة . مثال في جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة .

ملايعة قبضا : استيقاف المخبر شخصا لتوافقه مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة وللوقت المريب الذي وضع نفسه فيه طوعية واختيارا . إحصائه حاملا آثار الجريمة إلى مأمور الضبط القضائي يوفر حالة التلبس عند مبادرة المأمور إلى الانتقال إلى محل الواقعة لإثرويته هذه الآثار .

(ب ج) استدلال . جمعه . حكم . ضوابط التدليل .

ملايعة تفتيشا : إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات بما ليس فيه مساس بجريمة الشخص أو مسكته . صحة الاستشهاد بهذه الإجراءات كدليل في الدعوى .

ملا حرمة له : الشبهة عند التدليل السائق على أن حكم المسكن لا ينعطف إليها . صحة الاستدلال بنتيجة تفتيشها .

(د) قبض . استدلال .

المصلحة في الطعن ببطالان القبض : شرط قيامها . تعلق البطالان بمن وقع القبض عليه باطلا . لا شأن لغيره في طلب بطلان القبض .

(٥) حكم

بيانات التسيب ، الرد الضمني . كفايته عند الدفع بتلقيق التهمة .

(و) دفاع

شرط إجابة طلب التحقيق أو الرد عليه : كونه طالبا جازما يحتوى على بيان مايرمى إليه مقدمه .

١ - لاينفى قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مقارقتها مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على إثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخبر إليه يحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه - مادام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سليما لما تمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جتحة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما وهو ما لا يعدو أن يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني .

٢ - التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن إجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

٣ - التفتيش الذي أجراه الضابطان بشونة المتهم - وهي مما لاينعطف عليها حكم المسكن حسبا أوردته الحكم من اعتبارات سائغة - أمر لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .

٤ - لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا ، ولا شأن لغيره في طلب بطلان هذا الإجراء .

٥ - الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة .

٦ - الطلب الذي يتعين على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمعها ويشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قد ختم إحدى المصالح الحكومية مع علمه بذلك وذلك بأن اصطنع ختما يشابه ختم سلخانة بندر المنيا وذبح حيوانات معدة لحومها لـ كل خارج السلخانة والأماكن التي تقوم مقامها . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات والمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٩ ، فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم بطلان الضبط . والمحكمة المشار إليها قضت بحضور يا عملا بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مع تطبيق المادتين ١٧٠٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة ومصادرة اللحوم المضبوطة وكذا الختم المقلد . فظعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد وشابه قصور وتناقض في الأسباب ، كما انطوى على فساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم حصل الواقعة على أنه كان موجودا بالشونه المملوكة له وقت حضور ضابط النوبة إليها ومشاهدته للذبايح الثلاث موضوع الاتهام وأنه كان موجودا كذلك وقت حضور ضابط المباحث وعثوره على الختم المزيف ، في حين أن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يكن موجودا في الوقت

الذى حضير فيه كل من الضابطين المذكورين . كما أخطأ الحكم حين رد على ما أثاره الطاعن من بطلان القبض على كل من حسين عبد الجواد وخلف بويحيى لحصوله في غير الحالات التي يميز فيها القانون ذلك ، ولأن من قام به لا يملكه لكونه مجرد شرطى مدنى — فقد بنى الحكم رفضه لهذا الدفع على أن المخبر الذى قام به كان مكلفا من ضابط المباحث بمراقبة شونة الطاعن لما نعى إليه من تحريات سرية من أنه يذبح ماشية خارج السلخانة — وإذ شاهد المخبر الشخصين سألنى الذكر خارجين من حارة تقع بها شونة الطاعن ويحملان أمعاء مواشى مذبوحة كان محققا في اصطحابهما إلى قسم الشرطة استكمالاً للتحريات لمجرد سماع أقوالهما بصدد الواقعة المتحرى عنها وليس بقصد ضبطهما . وهذا الذى أورده الحكم يخالف المثلث بالأوراق التى يتضح منها أن محضر الضبط الذى حرره ضابط النوبة يقطع بأن المخبر ضبط هذين الشخصين للاشتباه في أمرهما وما كان يسوغ للحكمة أن تفسر قصد المخبر بخلاف ما صرح هو به ، خاصة وأن الحكم قد أكد عملية الضبط هذه وهو في معرض الرد على الدفع ببطلان التفتيش الأول الذى أجراه ضابط النوبة الذى أسسه الدفاع على حصوله بغير إذن من النيابة وفي غير حالات التلبس وامتداد البطلان إلى ما تلاه من إجراءات وهى دخول الشونة والثور على الختم ، فقد سلم الحكم بما تم من قبض باطل والتفت عن الرد على هذا الدفع وانصب رده على ما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش الثانى الذى أجراه ضابط المباحث لحصوله بعد اقضاء الطاعن عن الشونة وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية . وأسس الحكم رفضه للدفع الأخير على أن المادة ٥١ مقصورة على المساكن وملحقاتها فلا تنطبق على الشونة التى دلت المعاينة على أنها ليست من المحال التى تتمتع بحزمة المساكن واستطرد الحكم إلى القول بأنه مع ذلك قد تم التفتيش في حضور ممثل الطاعن بالشونة وهما وهبه صالح عزب وكامل جيد تاو وروس الكلايين بها ، وهذا الذى ذكره الحكم لا يصلح ردا ، ذلك أنه لم يبين ما أخذ استدلاله من المعاينة على أن الشونة لا تتمتع بحزمة المساكن فقد ثبت منها أنه وجد بالشونة كلا فان لخدمة المواشى وأن لها بابا خشبيا كبيرا وبها حجرتان مما يسبغ عليها حماية المسكن . وما كان يسوغ إجراء التفتيش في غيبة الطاعن الذى لم يكن متهربا بل كان في قبضة الشرطة بعد أن تم ضبط اللص مما يحول دون إعادة التفتيش بعد إذ استنفذ

غيره ولم يبرره إذن جديد بالتفتيش أو جالة تلبس بجريمة جديدة، فضلا عن أن الكلايين وقد أرشدا عن مكان الختم قد سقطت عنهما صفة النيابة عن الطاعن خاصة وأن أحدهما وهو وهبه صالح عزب قد اشترى محل جزاره الطاعن بعد اتهامه في الدعوى مما يؤكد اتجاه نيته إلى الكيد له والإفادة من تهمته — هذا إلى أن الحكم قد قصر في الرد على دفاع الطاعن الموضوعي القائم على التشكيك في صحة اسناد تهمة جنائية تقليد الختم إليه واشتياح التهمة المذكورة بينه وبين عماله التابعين له الذين وجدوا بالشونة وبين الجزار السابق الذي كان مستأجرا الشونة المذكورة من مالهما قبله ، كما التفت الحكم عما تمسك به الطاعن في دفاعه من معاناة الشونة من الخارج للتدليل على سهولة الوصول إليها مما ينال من سلامة الدليل المستمد من ضبط الختم، موضوع الجريمة بداخل الشونة المذكورة ، وبرر الحكم رفضه لهذا الطلب بعدم جدواه لمضى أكثر من أربع سنوات على الحادث ولأن الذي أرشد عن الختم هو كلاف الطاعن . وهذا الذي أورده الحكم مردود بأن المعاينة المطلوبة تنصب على وضع ثابت غير متغير لا يتأثر بمضى الزمن وأن الكلاف الذي أرشد عن الختم مدفوع إلى ذلك طبقا لما سلف بيانه . كما أن الحكم قد أخطأ حين تصدى للرد على ما أثاره الطاعن بالنسبة إلى تهمة جنحة ذبح المواشى خارج السلخانة ووجوده في حالة ضرورة الجأته إلى ذبحها نظرا إلى إصابتها بنخمة من كثرة الأكل نخشى نفوقها مما يبيح الفعل فقد رد الحكم على ذلك بأن كامل جيد تاووضروس شهيد بالجلسة بأن المواشى لم تعلق بالشونة وأنها اشترت من السوق وذبحت مباشرة — وهو دينقضه الثالث بالأوراق فقد ثبت من المعاينة وجود علف بالشونة وقرر وهبه صالح عزب في محضر وكيل مأمور بندر المنيا أن عمله لدى الطاعن هو إعلاف المواشى وإحضارها من البلاد وأنه أطعم المواشى كثيرا من البرسيم والكسب والتخالة . أما ما شهد به كامل جيد تاووضروس بالجلسة ففضلا عن أنه لم يقل ما رواه عنه الحكم على الصيغة التي أوردها فإن مؤدى روايته لا ينفي قيام غيره بتقديم العلف للمواشى خصوصا وأن الثابت من التحقيق أن هذا الشاهد لم يكن هو الوحيد الذي ينيط به أمر الشونة والمواشى كما أن وجوده بها ليس على الدوام وقد أكد في محضر وكيل مأمور المنيا أنه لم يكن موجودا بالشونة وقت ذبح المواشى لأنه كان قد فادرها بعد الغروب وحضر إليها في الصباح الباكر فوجد اللحوم معلقة مما يفهم

حدم علمه بدواعي الذبح . كما أنه يؤخذ من أقوال حسن عبد الحواد وخلف بيوى وضابط النوبة أن ذبح المواشى تم قبيل الفجر مما يخالف ما أورده الحكم من أن المواشى اشترت من السوق وذبحت مباشرة لعدم وجود سوق للمواشى في هذا الوقت ، وفي ذلك كله ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إنه نى إلى علم ضابط مباحث بندر المنيا من تحريات السرية أن من يدعى أديب برسوم (الطاعن) (وهو قصاب ومن مواطن دائرة البندر) يقوم بذبح مواشى معدة لحومها للأكل خارج السلخانة وأنه يحوز ختما مزورا لخاتم السلخانة ليختم به الذبائح المذبوحة خارجها فكلف الضابط أحد رجال البوليس الملكى المدعو عبد الحليم عبد العاطى بمراقبة شونة أديب برسوم ، وبينما كان هذا يمر في حوالى الساعة ٥ من صباح يوم ١٩٥٦/٢/١ بشارع الشيخ حسن إذ شاهد حسن عبد الحواد وخلف بيوى يخرجان من حارة مدرسة البنات المتفرعة من الشارع المذكور والتي تقع بها شونة أديب برسوم وكان أولهما يحمل لحوما طلى ثيابه (بعض كروش وأمعاء لمواشى مذبوحة) ومعه فأس وسكين ومشحذ ، ويحمل ثانيهما سكيناً - فاشتبه في أمرهما وقادهما إلى البندر حيث أبلغ الضابط النوبة تبحى الذى انتقل إثر بلاغه إلى شونة أديب برسوم ومعه قوة من رجاله ولما بلغها وجد بها مغلقا فطرقة فقام أحد الموجودين بدخل الشونة بفتحه وما أن دخلها الضابط حتى وجد بها ثلاث ذبائح كاملة مذبوحة حديثا ومعلقة بخطاطيف وبكر من الحديد وسلاسل طويلة ، كما وجد بالشونة كلاما من وهبه صالح عزب وكامل جيد تا ورسوم وأديب برسوم (الطاعن) وإذا سأل هذا الأخير قرر أن الذبائح الموجودة بالشونة ملكة فقام الضابط بنقلها وما وجده بالشونة من جلود وهذه الذبائح وأحشائها وأمعائها وأدوات معدة لتعليق الذبائح وميزان قبانى وزجاجتين ملائتين بالكحول كما أخطر زميله ضابط المباحث الذى حضر إثر بلاغه إلى الشونة وقام بتفتيشها ففتر على علبة من الصفيح كانت مخبأة في سقف الشونة بين عيدان البوص وفتحها وجد بداخلها طبقتين من اللباد مصبوغ بمادة حمراء تشبه تلك المادة التى تستعملها السلخانة في ختم الذبائح كما وجد بالعلبة قطعة من الخشب نقش عليها عبارة (سلخانة صغير المنيا) وبعرض هذا الختم على مفتش بيطرى البندر قرر أنه ختم مزور وليس من أختام السلخانة كما أن المادة الموجودة بالباد تشابه المادة

المستعملة في السلخانة من حيث اللون فأبلغ ضابط المباحث الأمر إلى مأمور البندر الذي حرر محضرا بالواقعة ضمنه أقوال كل من مفتش بيطرى البندر وضابط المباحث والبوليس الملكي عبد الحليم عبد العاطي ثم حسنى عبد الجواد وخلف بيومى سعيد ثم كامل جيد تاوضروس ووجيه صالح عزب وأديب برسوم صاحب الشونة ، وقد تولت النيابة التحقيق بعد ذلك وانتهت إلى إقامة الدعوى العمومية على المتهم وفقا لما ورد في قرار الاتهام وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود بالتحقيقات وبالجلسة وهما أسفرت عنه المعاينة وما تضمنه تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير لمصلحة الطب الشرعى . وعرض الحكم إلى دفاع الطاعن الموضوعى ففنده ثم تناول ما أثاره من بطلان التفتيش في قوله "وحيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الدفع فإن المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمتزل أو من الجيران ، وحيث إنه واضح من صراحة النص أنه قاصر على تفتيش المساكن وليست الشونة محل الحادث من بين هذه المساكن وملحقاتها كما دلت على ذلك المعاينة فهى لا تخرج عن كونها من المحال التى لا تتمتع بحرمة المساكن وبالتالي فلا يستلزم تفتيشها إذا من النيابة سواء كان التفتيش في حضور المتهم أو في غيبته — وعلى أى حال ومع ذلك فقد تم التفتيش بحضور ممثل المتهم بالشونة — وهما وهبه صالح عزب وكامل جيد تاوضروس اللذان يعملان كلاهما بالشونة منذ زمن طويل وهو ما يكفى في مجال تطبيق نص المادة ٥١ من قانون الإجراءات ومن ثم كان هذا الوجه من أوجه الدفع على غير أساس متعين الرفض . وحيث إنه عن الوجه الثانى المؤسس على أن التفتيش قد تم بغير إذن من النيابة العامة وفي غير حالة من حالات التلبس فإنه مردود كذلك بأن الجريمة كانت وقت حضور الضابط لإجراء التفتيش في حالة تلبس بالفعل ذلك أن الخبر إذ قام بضبط كل من حسن عبد الجواد وخلف بيومى خارجين من شونة المتهم يحملان لحوما وكروشا مواشى مذبوحة حديثا وقد أقر كل منهما بأن هذه اللحوم من شونة المتهم فقد قامت لدى ضابط البندر قرائن قوية ضد المتهم على أنه ذبح لحوما خارج السلخانة فانتقل على الفور إلى الشونة

ج . ٠ (٤) . ٢

حيث وجد المتهم متلبسا بارتكاب جريمة وهي جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة وإذا حضر ضابط المباحث بعد ذلك وهو من جاءته التحريات من قبل على أن المتهم يذبح لحوما خارج السلخانة ويستعمل ختاً مزورا في ختمها كان لابد لهذا الضابط إزاء ضبط المتهم متلبسا بهذه الجريمة وإزاء ما أخبره به ممثلا المتهم من أنه يحرز ختاً مزورا ويستعمله في ختم اللحوم بالشونة ، كان لزاما عليه أن يبحث عن باقى عناصر الجريمة التى أصبحت طبقا لتلك الدلائل القوية فى حالة تلبس تبيح لرجل الضبط القضائى التفتيش دون إذن من النيابة . وحيث إنه بالنسبة لما ذهب إليه الدفاع بالوجه الثالث من أوجه الدفع من أن الغرض من التفتيش الذى أجراه ضابط المباحث إنما كان للبحث عن الختم المثلث حالة أن هذه الجريمة لم تكن فى حالة تلبس قبيء عنها وهو الأمر المخالف لما تقتضى به المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية فإن هذا القول على غير أساس من القانون ذلك أن الثابت من التحقيقات أن ضابط المباحث عندما بلغ شونة المتهم شاهد بها ذبائح مذبوحة خارج السلخانة وهي جريمة يعاقب عليها القانون كما أنها إحدى الجريمتين اللتين وصل للضابط فى تحرياته إلى أن المتهم يقارفهما ولا نزاع فى أن من سلطة ضابط المباحث وهو من مأمورى الضبط القضائى بعد مشاهدته لهذه الجريمة أن يبحث فى نفس المكان الذى ارتكبت فيه على الجريمة الثانية المرتبطة بالأولى إذ لا شك أن المتهم إذا كان يحرز ختاً مقلدا فإنه إنما يفعل ذلك لختم هذه اللحوم المذبوحة خارج السلخانة أى للتستر على الجريمة الأولى فإذا ما تبين من وجود هذا الختم وذلك من أقوال أحد الكلافين الذى أرشده إلى مكان وجوده فلا يكون الضابط قد نرجع عن نطاق القانون إذا ما واصل البحث مسترشدا بقول هذا الكلاف حتى توصل إلى ضبط هذا الختم ومن ثم كان هذا الشطر الأخير من الدفع فى غير محله متعينا رفضه كذلك“ وهذا الذى قاله الحكم سديد فى القانون — ذلك أن التفتيش كما هو معروف به فى القانون هو ذلك الإجراء الذى رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص وحرمة مسكته بسبب جنائية أو جنحة وقعت أو ترجح وقوعها منه وذلك تغليبا للصالح العامة على مصالح الأفراد الخاصة لاحتمال الوصول إلى دليل مادى يفيد فى كشف الحقيقة ، وهذا هو التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبط القضائى فيما عدا أحوال التلبس بالجريمة والأحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون ذلك

بنصوص خاصة ، أما التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة فى أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إحرازه التعرض لحُرمة الأفراد أو لحرمة المسكن فغير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل فى الدعوى . فالتفتيش الذى أجراه الضابطان فى شونة الطاعن وهى مما لا ينطف عليها حكم المسكن حسبا أورده الحكم من اعتبارات سائفة ، لا يحوم القانون والاستدلال به جائز ، ومع ذلك فإن مدونات الحكم صريحة فى أن الجريمة التى أجرى التفتيش بشأنها متلبس بها ، ومن المقرر أن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة من حيث إثبات قيام هذه الحالة موكل إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها فى خصوصه ولا ينفى قيام هذه الحالة كون رجل الضبط قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مقارقتها ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على إثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخبر إليه يحملان آثار الجريمة بأيديه وشاهد تلك الآثار بنفسه ما دام أن ضبط هذين الشخصين فى الظروف التى أوردها الحكم قد تم سليا لما تمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنحة ذبح اللحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذى وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوفهما للكشف عن حقيقة أمرهما وهو ما لا يبدو أن يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني ، ومن ثم يكون التفتيش الذى تم بالشونة قد أجرى وفقا للقانون . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن من النعى على الحكم إقراره القبض الذى وقع فى حق من ضبطهما المخبر باللحوم المذبوحة لأنه على فرض أن هذا القبض وقع باطلا فلا يمكن أن يستفيد من بطلانه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا - وهو غير الطاعن ومن ثم فلا شأن له فى طلب بطلان هذا الإجراء . ولما كان ما ينهه الطاعن على الختم المطعون فيه من قالة الخطأ فى الاستناد وفى خصوص بيان وقت حضوره إلى الشونة وغيابه وقت التفتيش مردودا بأن خطأ الحكم فى هذا البيان على فرض حصوله لا يعيبه طالما أنه لم يكن لهذه الواقعة أثر فى منطق الحكم من حيث إدانة الطاعن وإقرار التفتيش الذى تم فى حقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أدلة الدعوى التى كون منها عقيدته ورتب عليها النتيجة السائفة التى انتهى إليها ، والتى تتوافرها كافة العناصر القانونية للجريمة اللتين دين بهما الطاعن ، وكان الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية

التي لا تستوجب من المحكمة رد اصرحها ويكفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة ، ومع ذلك فقد تصدى الحكم لهذا الدفاع ورد عليه ردا سليما ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن إجابة طلب معانة الشونة من الخارج مردودا بأنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن فوض الأمر للمحكمة في خصوص هذا الطلب مما لا تلتزم معه بإجابته ، ذلك أن الطلب الذي يتعين على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمعها ويشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ، ومع ذلك فقد تصدى الحكم للرد على هذا الطلب بما يفنده . ولما كان ما أسنده الحكم إلى الشاهد كامل جيد تاو وضروس يطابق ما شهد به بجلسة المحاكمة فلا محل للنعي على الحكم في هذا الشأن ، ولما كان سائر ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وسلطة محكمة الموضوع في تقدير عناصرها مما لا يقبل طرحه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

.. ياسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد انشمن ، وعبد الخليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٣١)

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) وصف التهمة .

تنبيه الدفاع إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . شكله : كفاية التنبيه الضمنى .
مثال . مواجهة المتهم بالسابقة فى الحالات التى يعتبر توافرها ظروفا مشددا
للعقوبة .

(ب) حكم .

برائات التسييب : الخطأ المادى فى إثبات ساعة حصول الواقعة لا يعيب
الحكم .

(ج) دفاع .

دفاع موضوعى : المنازعة فى مكان ضبط المتهم يكفى فيها الرد الضمنى . .

١ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف
أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة
فى الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها
المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ
إجراء يتم عنه فى مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه - فإذا كان النابت أن
المحكمة قد استوضح المتهم بإحراز سلاح نارى بما استبان لها أثناء نظر الدعوى
بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للتهمة من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة
المؤقتة فى جناية شروع فى قتل - فاعترف بها فى حضور محاميه ، فإن ذلك يكون

كافيا في تنبيه المتهم وتنبيه الدفاع عنه إلى الظرف المشدد المستمد من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملحقة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

٢ — خطأ الحكم في إثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته مادام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادى .

٣ — ما يثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزراعة وإنما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعى لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه استقلا ، وإنما فيما أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التي أسست عليها إدانته وإطراحها لأقوال شاهد النفى — فيما أوردته من ذلك ما يكفى للرد ضمنيا على دفاع المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" بدون ترخيص وذخيرة مما تستعمل في السلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله . وطلبت بقرار اتهام عقابه بالمواد ١١ و ٢٦ و ٢/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرافق ، ومحكمة الجنائيات قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٧ فقرة ب ، ٣/٢٦ من القانون المذكور والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على مخالفة للقانون ، ذلك أنه طبق في حق الطاعن حكم المادتين ٧ فقرة ب و ٢٦ فقرة ٣ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ لما نمت عنه صحيفة حالته الجنائية من سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة

ثلاث سنوات في جناية شروع في قتل سنة ١٩٥٠ في حين أن المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وأن الثابت أن جناية الشروع في القتل تمت في ١٩٤٧ وبالتالي يكون قد مضى على وقوعها أكثر من عشر سنوات وأن المادة ٥٣٧ من ذات القانون تنص على أن للحكم عليه في جناية رد إعتباره بعد مضي ست سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة وأن الطاعن قد حكم عليه بالأشغال الشاقة في جناية الشروع في القتل في يناير سنة ١٩٥٠ وتنتهى بذلك في يناير سنة ١٩٥٣ فيكون قد مضى على انقضاء العقوبة مدة تزيد على الست سنوات قبل محاكمته في قضية إحراز السلاح موضوع الطعن .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود بأنه لا محل للاستناد إلى المادة ٥٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذ لم يصدر حكم من محكمة الجنايات المختصة برد الاعتبار إلى الطاعن بالنسبة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها عليه في جناية الشروع في القتل سائلة الذكر ، كما أنه لم تمض عليه المدة القانونية لرد الاعتبار بقوة القانون طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهي اثنتا عشرة سنة تمضى من تنفيذ عقوبة الجناية ، ومن ثم فهذا الوجه من الطعن يكون غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه الثانى من الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أدخل بحق الدفاع بتعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن وتطبيق مواد العود وهي لم ترد بتقرير الاتهام دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

وحيث إنه من المقرر أن للحكمة بل عليها أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها الوصف القانونى الصحيح وأن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة — ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور بشرط أن تنبه المحكمة المتهم إلى التغيير الذى تجريه وأن تمنحه أجلاً للاستعداد إذا طلب ذلك ، ولما كان القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتغيير المتهم إلى ذلك التعديل ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل

بأية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض — سواء كان هذا التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع ، ويصرف مدلوله إليه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ أنها تنص على عقاب من يحرز سلاحا ناريا بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان من الأشخاص المذكورين بالفقرات من (ب) إلى (و) من المادة السابعة من ذلك القانون — وتشير الفقرة (ب) من المادة السابعة إلى من يحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس مدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . ومؤدى النص المذكور أن سبق الحكم على محرز السلاح الناري الذي يتوفر في حالته الظرف المشدد المنصوص عليه قانونا قد ربط له الشارع في المادة ٣/٢٦ عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة — وهذه الحالة القانونية التي تحيط بالجاني تستشف من صحيفة حالته الجنائية ، ومن ثم تكون السوابق هي مناط إعمال حكم هذين النصين . ولما كان الثابت من محضر الجلسة أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن أنه أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا — وذخائر نارية مما تستعمل فيه وطلبت عقابه بالمواد ١ و٦ و٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به ولما استبان للمحكمة أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للطاعن أنه سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات في جنائية شروع في قتل ، وهو الأمر الذي يقتضي إعمال حكم المادتين المذكورتين ، وقد استوضحت المحكمة المتهم بالجلسة عن هذه السابقة في حضور محاميه فاعترف بها فإن ذلك يكون كافيا في تنبيهه وتنبيه الدفاع عنه إلى الظرف المشدد المستمد من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملحقة بملف الدعوى وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون في المادة ٣/٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن ، هو تناقض أسباب الحكم واضطرابها وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم بعد أن قال بعدم قيام حالة التلبس والاعتماد في الإدانة على الاعتراف فقط ، إذا به يعود وينقضه ويثبت قيام هذه الحالة .

وحيث إن المحكمة قد أوردت في مجال الرد على الدفع الذى أبداه الدفاع ببطلان القبض والتفتيش مانصه ” إن هذا الدفاع في غير محله ذلك أنه وقد اعترف المتهم (الطاعن) بملكية المسدس وضبطه معه سواء في تحقيق النيابة أو أمام المحكمة بجلسة اليوم فإن اعترافه هذا هو بمثابة دليل مستقل غير مستمد من إجراء القبض والتفتيش وهو وحده كاف كدليل على إدانة المتهم وصحة سلامة الاتهام، وفضلا عن ذلك فإن الذى يبدو في أقوال الضابط أن تكليفه للمخبر بتعقب المتهم تأسيسا على الشبهة التى قامت لديه عندما وجد المتهم يجرى لم يكن رغبة القبض عليه وإنما كان لتبين سبب هذا التصرف المريب وأن حالة التلبس قد توافرت عندما رأى المخبر المسدس في يد المتهم وهو على مسافة متر منه ...“.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد سنده في الاطمئنان إلى الدليل المستمد من اعتراف المتهم وكفاية هذا الدليل وحده في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ثبوت التهمة في حقه — استطرد إلى القول بتوافر حالة التلبس — وكان ذلك من المحكمة تزيدا لا يؤثر فيا سبق لها أن أوردته في شأن الاعتراف واقتناعها بالدليل المستمد منه على صحة نسبة الجريمة إلى الطاعن وإدانته عنها .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن — هو بطلان الحكم لغموضه في بيان جوهرى أوجب القانون بيانه في الحكم ، ذلك أنه جاء بالحكم أن ضبط المتهم (الطاعن) كان الساعة الواحدة والنصف صباح يوم ١٩٥٧/١١/٢٨ ، وأن مقتضى هذا وقوع الحادث في الظلام فما كان في إستطاعة رجال المباحث رؤية المتهم في ذلك الوقت .

وحيث إن الطاعن قد سلم في طعنه بأن الحادث وقع في الساعة ٩,٣٠ صباحا وهو المستفاد أيضا من شهادة الشاهد عبدالعظيم على أحمد أمام المحكمة ، فإن خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته مادام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادى .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن من أنه لم يضبط بواسطة رجال المباحث في المزارع وإنما تم ذلك داخل منزله .

وحيث إن هذا الوجه من أوجه الطعن يتضمن دفاعا موضوعيا لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه إستقلالا وإنما فيما أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم (الطاعن) ومن بيان الأدلة التي أسست عليها إدانته وإطراحها لأقوال شاهد النفى — فيما أوردته من ذلك ما يكفي للرد ضمنا على دفاع الطاعن . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(١٣٢)

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ القضائية :

جرائم عسكرية . استدلال . الفارق بين التفتيش في معنى الاستدلال المخول
لأمور الضبط القضائي بنص المادة ١٤٦ ج والتفتيش كإجراء تحفظي .

تفتيش جندي الجيوش عند القبض عليه لمخالفته التعليمات العسكرية هو إجراء تحفظي يسوغ
القيام به من أى فرد من أفراد السلطة العامة المفوضة لأمر القبض للتحوط من استعمال
الشخص ما عساه يكون معه من أشياء في إيذاء نفسه أو غيره أو من يتواجدون معه
في محبسه .

إذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط
المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والعاشر من قانون الأحكام العسكرية
فإن التفتيش الذي يجرى عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى المكان الذي يعطى
للمحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون، لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش
الذي عليه القانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز لأمور الضبط القضائي
بالمعنى المشار إليه في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن سنو
إباحتها كائن في أنه إجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المفوضة لأمر
القبض القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء
يكون معه ، أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشرون القبض عليه ، أو
يوجدون معه في محبسه إذا أودع فيه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام ما عدا ٣٣/ج وبديلا عنها المادة ٣٤ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون إذ أن المحكوم عليه تمسك ببطلان القبض عليه وما تلاه من تفتيش باعتبار أن مانسب إلى الطاعن لا يعدو أن يكون مخالفة مرور لا يتيح القبض عليه — وسلم الحكم صراحة بأن مانسب إلى المتهم هو مخالفة سير ولكنه حملها ما لا تطبق من المعاني وخلع عليها وصف الجريمة العسكرية التي تخول قائد الشرطة العسكرية أن يأمر بالتحفظ على المتهم، ومتى وقع القبض باطلا فلا شك في أن التفتيش باطل أيضا لأن الطاعن لم يكن في حالة التلبس حتى يصح تفتيشه قانونا . ثم قال الطاعن إن الحكم أخطأ في الإسناد وشابه قصور في البيان إذ أن الشاهد شوقي أبو المكارم يقول في شهادته إنه أثناء تفتيش المتهم وجدت ورقتان صغيرتان وسمع أن رجال القوة وجدوا قطعتين من الحشيش سقطتا منه وهذه الشهادة مبنية على السماع وليست شهادة رؤية وبيان كما ذهب الحكم .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تتلخص في أن المتهم كان جنديا ووضع تحت المراقبة لمخالفته التعليمات العسكرية إذ كان يذهب أثناء عمله إلى أمكنة غير مسموح بها في وقت العمل وفي ١٤/١٢/١٩٥٥ وجد في إحدى الأمكنة المذكورة وأحضره رجال المباحث إلى قائد الشرطة العسكرية ولما كان عمله يعد جريمة عسكرية فقد أمر بالتحفظ عليه في إحدى الغرف ومن مقتضى ذلك أن يجري تفتيشه وفي أثناء التفتيش عثر معه الباشجاويش على المادة المخدرة داخل حذائه وقد رد الحكم على دفاعه بشأن ظروف القبض عليه بقوله : " إن قانون الأحكام العسكرية صريح في أن من يرتكب أية جريمة عسكرية يتخذ ما يلزم من التدابير اللازمة للتحفظ عليه وتقدير الجريمة والتحفظ أمر متروك إلى القائد العسكري . ولاشك في أن ذهاب المتهم إلى أمكنة لا يصح له الجلوس فيها أثناء العمل الرسمي وإركابه أشخاصا مدنيين على مotosيكل الجيش وتوالى هذه المخالفات منه يعد في نظر القانون العسكري جريمة يتحفظ عليه بعد ضبطه لاتخاذ إجراءات محاكمته فيكون القبض والتحفظ الذي اقتضى إجراء التفتيش قد وقعا صحيحين متجين لا تارهما " لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية تنص على أنه " عندما يرتكب أحد الأشخاص الخاضعين للأحكام العسكرية جناية ما يقتضى اتخاذ ما يلزم من التدابير لأجل تحقيق قضية بدون تأخير ويصير التحفظ على الجاني بمحجزه في الحبس متى كانت الجناية جسيمة أو اقتضت الحالة موافقة التحفظ عليه " وجاء في المادة العاشرة أن سلطة تحديد نوع الإيقاف والجزز بالنسبة لصف الضباط هي في يد الضباط ذى الشأن الأمر به . ولما كان القبض الذي وقع على المتهم قد تم بناء على أمر الضباط المختص ، وكان التفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى المكان الذي يعد للتحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عده القانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز للمامور الضبط بالمعنى المشار إليه في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولكن سند

إباحتها كائن في أنه إجراء تحفظي يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشرون القبض عليه أو يوجدون معه في محبسه إذا أودع فيه ، ولذلك فإن ما انتهى إليه الحكم في مطابقة القبض على الطاعن وتفتيشه لحكم القانون صحيحا لا غبار عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على أقوال الشاهد شوقى أبوالمكارم عهد الرحمن أنه ذكر رؤيته القطعتين التي كان الطاعن يحرزهما عند سوطهما وهو يخلع حذاءه وكان للحكمة أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وتعتقد صحته ، فلا تريب عليها إذا هي اعتبرته شاهد رؤية بناء على ما شهد به أمامها بالجلسة .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وعبد الحسيب هدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) خيانة أمانة . سرقة .

تسليم الشيء وأثره . مثال في مصارفه .

(ب) غرفة اتهام . وصف التهمة

عدم تقييد غرفة الاتهام بوصف الاتهام للواقعة .

١ — إذا كانت الواقعة على الصورة التي أنبتها القرار المطعون فيه أن المجهني عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهات للتمم لاستعماله في أمر لمصلحته — إذ كلفه بإحضار مقابلته ورقة صحيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

*٢ — مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لغرفة الاتهام أن تكييف الواقعة المعروضة عليها التكييف الذي تراه مطابقا للقانون وأن تسعف عليها الوصف الذي تحدده به تلك الجريمة في قانون العقوبات — ما دامت الواقعة تختمل وصفا آخر غير ذلك الوصف المتقدم إليها .

* مبدأ الطعن ٢٠٣٤/٣٧ق — (جلسة ١٠/٣/١٩٥٨) — قاعدة ٧٤ — م/ج
الأحكام — السنة التاسعة — ص ٢٧١

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه سرق النقود المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة للجنى عليه حالة كونه عائداً وسبق الحكم عليه بست عقوبات مقيدة للحرية في سرقة وشروع فيها ونصب وتزوير الأخيرة منها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لسرقة يعود . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ٣١٨ من قانون العقوبات . فقوتت الغرفة غايباً بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم . فطعنن النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن غرفة الاتهام ذهبن إلى أن الحيازة قد انتقلت إلى المتهم (المطعون ضده) وأن انتقالها كان تحت تأثير طرق احتيالية أثرت في الجنى عليه ، فالواقعة جريمة معاقب عليها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات مع مواد العود .

وحيث إن القرار المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بقوله : ”إن الجنى عليه بينما كان واقفاً أمام قطعة أرض مملوكة له يقوم ببنائها إذ حضر له المتهم وسأله عن إمكان إبدال ورقة مالية ذات عشرة جنيهات إلى جنيهات فنفى له استطاعته ذلك فاتجه المتهم إلى الناحية المجاورة من وقوفه تحت نافذة مكتب الصحة وصاح بأعلى صوته (لم أجد معه فكة يا حضرة الرئيس) ففهم الجنى عليه من ذلك أن المتهم من موظفى المكتب المذكور ، وقال إن المتهم عاد إليه ثانية وسأله عن إمكان إبدال ورقة مالية من فئة خمسة جنيهات فأجابه بأنه سيحضر له العملة الصغيرة من منزله المجاور وتوجه هو إلى منزله ثم عاد ومعه خمس ورقات من فئة الجنيه وكانت المتهم قد جلس مكانه هو في انتظاره فسلمه الجنى عليه الجنيهات المذكورة وطلابه بالورقة ذات الخمسة جنيهات فوعده بإحضارها من السيد كبير الكتاب وتظاهر على أنه سيدخل مكتب الصحة لإحضار

النقود إلا أنه لم يعد فتوجه المحنى عليه بعد فترة للسؤال عنه بمكتب الصحة فلم يجدده وهناك تبين أنه وقع ضحية المتهم وقال إنه علم في اليوم التالي بالقبض على المتهم بالنصب فتوجه للبندر وهناك وجد المتهم الذى أخذ منه المبلغ في اليوم السابق فقدم شكواه وشهد على ذلك العامل عوض حامد الذى رأى واقعة استلام المتهم للنقود... وبسؤال المتهم أنكر، وقد استند القرار المطعون فيه إلى أن يد المتهم على هذه النقود تصبح حينئذ ذات حيازة قانونية لا يصح معه اعتباره مرتكباً لجريمة السرقة إذا ما حدثته نفسه أن يملك هذه النقود إذ أن القانون في باب السرقة لا يجرى المال الذى يفرط صاحبه على هذا النحو في حيازته ، ولما كان مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لغرفة الاتهام أن تكيف الواقعة المعروضة عليها التكيف الذى تراه مطابقاً للقانون وأن تسبغ عليها الوصف الذى تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات ما دامت تحتمل وصفاً آخر غير ذلك الوصف المقدم إليها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التى أثبتتها القرار المطعون فيه من أن المحنى عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهات للمتهم لاستعماله في أمر لمصلحته إذ كلفه بإحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان معين فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه وأنكر استلامه — وهذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإن قرار غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى يكون مخطئاً في القانون بما يتعين معه تقضيه واعتبار الواقعة منطبقة على المادة المذكورة والمادتين ١/٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام بهذا الوصف .

جلسة ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : عادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خاله المستشارين .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(٢-ج) رشوة . إجرام المرتشى .

أغراض الرشوة : من بينها استغلال الوظيفة .

الاختصاص المزعوم : ماهيته . مطلق القول دون اشتراط اقترانه بوسائل
احتيال .

بيانات التسيب : تراخى المتهم فى اتخاذ الإجراءات بشأن الطلب الذى
قدمه المبلغ لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم من أن المتهم طلب لنفسه مبلغا
من النقود ثم قبل مبلغا من المحبى عليه على سبيل الرشوة .

(د) تحقيق .

الاختصاص المكانى بإجرائه : بدء إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص
المكانى تقتضى متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف
التحقيق ومقتضياته .

(هـ) استدلال . تلبس . رشوة .

ماهية التلبس بجريمة الرشوة : التفرقة بين انعقاد الرشوة بمحصل اتفاق الطرفين
عليها وبين التدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم مبلغ الرشوة .
توافر التلبس بمشاهدة أمور الضبط القضائى واقعة تسلم المبلغ .

(و) حكم . بيانات التسبيب .

بيان تاريخ الواقعة : الخطأ فيه لا يعيب الحكم ما دام لا يتصل بحكم القانون في الواقعة ولم يدع المتهم بإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

١ — استحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين ، والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب — وظيفته للحصول من وراثتها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم .

٢ — الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية — وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص — فإذا كان الحكم قد دلى تدليلا سائفا على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه .

٣ — ما استخلصه الحكم من تراخي المتهم — بوصفه رئيسا لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني — التي يعمل بها المبلغ في اتخاذ الاجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لا تعارض فيه مع ما انتهى إليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغا من التقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الاجراءات لامتحانه وترقيته لو وظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته في الترقية إليها دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان ، ذلك أن الواضح من مدونات الحكم أن الاجراءات التي أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبول المتهم مبلغها — وهي إجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ .

٤ — من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص بإجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة

الاجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الاجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في أى مكان آخر غير الذى بدأ فيه — ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكانى .

٥ — ما أثبتته الحكم فى صدد توافر حالة التلبس إنما عنى به ضبط المتهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت قانونا بذلك الاتفاق الذى تم بين الراشى والمرشئ ولم يبق إلا إقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم الرشوة .

٦ — خطأ الحكم فى خصوص تاريخ الواقعة لا يعيبه ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فى الواقعة ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن لأنه بصفته موظفا عموميا (رئيس قلم اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدنى) طلب لنفسه وأخذ مبلغا من النقود على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته بأن أخذ من آخر مبلغ ثلاث جنيهات ليسهل له إجراءات الامتحان لوظيفة رئيس عمال جنائية — ويساعده فى التعيين فى هذه الوظيفة دون من يتقدم عليه فى نتيجة الامتحان . وأمر السيد رئيس نيابة أمن الدولة بإحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٣ و ١٠٣ مكرر و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألف جنيه ، فظعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيل واقعة الدعوى وفي تصويرها وشابه خطأ في الاسناد وقصور في البيان ، كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعن بجريمة الرشوة ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن مواطن ما يشوب الحكم تبدو فيها قطع به وهو في معرض تحصيله للوقائع من أن الطاعن كان مختصا باتخاذ الإجراءات في شأن الطلب المقدم من المبلغ — وهو عامل بحدائق مطار القاهرة الدولي — لامتحانه وترقيته إلى وظيفة رئيس لعمال الحدائق المذكورة رماه الحكم بالتراخي في اتخاذها ثم انتهى إلى أنه قبل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الإجراءات مما مفاده أن الطاعن لم يكن مختصا أصلا بموضوع الرشوة . وهذا الذي أوردته المحكمة ينقضه الثابت بالأوراق التي يبين منها أن مراقب الأقسام الهندسية بالإدارة العامة هو المختص باتخاذ أول إجراء على الأقل في طلب الترقية ، وأن واقعة الاتفاق مع الطاعن على الرشوة — على فرض صحتها — كانت سابقة على اتخاذ الإجراء الذي أمر به المراقب المذكور وهو امتحان جميع العمال المتخلفين ، ومؤدى ذلك أنه فضلا عن أن الحكم قد قصر في استظهار أركان الجريمة في حالة الاختصاص المزعوم للوظف التي تتطلب لتوافرها أن يقوم الموظف بنشاط إيجابي لإيهام صاحب الشأن وخداعه بأنه مختص بما يطلب منه أدائه — وهو ما لم يدلل عليه الحكم في حق الطاعن — فإن مجرد اعتقاد المحكمة خطأ بأن الطاعن كان مختصا بالعمل وإداتها له بعد ذلك على أساس الزعم بالاختصاص ، يدل على أنها كانت متأثرة في حكمها بعقيدة خاطئة من حيث اختصاص الطاعن بالعمل — كما أن ما أثبتته المحكمة من أن الطاعن طلب مقابلة الشاهد المبلغ في الخارج بعد تراخيه في إجراءات الطلب المقدم من هذا الأخير إليه وزعمه له بأن طلبه لن يجاب ما لم يدفع إليه رشوة قدرها عشرة جنيهات ، ما أثبتته المحكمة من ذلك يخالف بدوره الثابت بالأوراق التي يبين منها أن دعوى المقابلة في الخارج لا أصل لها وينم على اتجاه المحكمة في تصديق رواية المبلغ وإطراحها دفاع الطاعن الموضوعي القائم على تلفيق التهمة ضده بسبب حق المحنى عليه لكثرة نهر إياه وطرده من مكتبه كلما ألح عليه ،

وجاء رد الحكم على ذلك مشوبا بالفساد في الاستدلال إذ أسسه على أن المحنى عليه شكاً إلى رؤساء الطاعن تصرفه معه ولم طالبه بالرشوة أبلغهم المحنى عليه ، فقاده أحدهم إلى الشرطة مبلغاً بالجرىمة ، واستطرد الحكم إلى القول بأن الطاعن لم يذكر شيئاً عن تلفيق التهمة فور ضبطه بل أخذ يستعطف الضابط كي يعفوه عنه . وما أورده الحكم من ذلك مردود في شقه الأول بأن واقعة طلب الرشوة المزعومة حدثت في تاريخ سابق على واقعة إبلاغ رؤساء الطاعن والشرطة بنحو شهر أو خمسة وعشرين يوماً ، وأن إبلاغ المحنى عليه رؤسائه بتلك الواقعة القديمة كان على إثر طرد الطاعن إياه مرة أخيرة في يوم الإبلاغ ذاته ، ومردود في شقه الثاني بأنه لا جدوى للطاعن من الدفع أمام الضابط بتلفيق الاتهام في مثل الظروف التي تم فيها الضبط وأن محل هذا الدفع هو التحقيق الذي تجريه النيابة العامة وهو ما حدث بالفعل ، أما استعطف الطاعن للضابط فعلى فرض حدوثه فإنه رد فعل طبيعي لبلاغته والمفاجأة . كما انتهى الحكم إلى تعديل وصف التهمة بأن أثبت أن واقعة طلب الرشوة تمت في دائرة قسم الأوبكة دون أن يكون لهذا التعديل مأخذ من الأوراق فقد قرر المحنى عليه أن الحديث عن الرشوة تم في الطريق ولم يكشف التحقيق عن تحديد مكانه . هذا وقد اعتمد الحكم في تكوين اقتناعه بإدانة الطاعن على واقعة ضبطه بمعرفة الضابط بمسكاً بمبلغ الثلاثة الجنيئات التي دسها المحنى عليه في يده وأسس هذه العقيدة على قيام حالة تلبس بقبول الرشوة وهو تقرير قانوني خاطئ جرح المحكمة إلى خطأ آخر هو إغفالها استظهار عناصر جريمة الرشوة ، ذلك أن التلبس الحقيقي كما عرفته المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية يعني أن تكون الجريمة في حالة تنبؤ بذاتها عن وقوعها مكتملة الأركان بحيث يلمسها ويحسها كل من توجده الصدفة وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ولو كان عابراً سبيل مما حدا بالشارع إلى الترخيص لكل من شاهد الجنائي متلبساً بجناية أو جنحة أن يسلمه إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه — والحكم إذ اعتبر الجريمة متلبساً بها بمجرد ضبط الجنائيات الثلاثة بيد الطاعن قد أخطأ في تأويل القانون ذلك أن التلبس في جريمة الرشوة لا يكون بمجرد ضبط الشخص وهو يتسلم مبلغاً من المال وإنما يكون عند ما يحس من ضبطه — ولو كان من آحاد الناس — بكل عناصر وظروف جريمة الرشوة تحيط بهذا الفعل المادى في لحظة ضبطه — وواقع الحال أن رجل الشرطة لم يشاهد

الصورة التي تم بها وضع المبلغ في يد الطاعن ولم يسمع الحديث الذي دار بينه وبين الشاهد حتى يتبين ظروف تسليم هذا المبلغ والغاية منه. وقد جر هذا الفهم الخاطئء لحالة التلبس بالجرىمة إلى إغفال الحكم استظهار عناصر تلك الجرمية ولم يوضح كيف استشف قبول الطاعن مبلغ الرشوة في مثل الظروف التي بوغت فيها وقت الضبط، ولم يبين حقيقة الغرض من تسلّم ذلك المبلغ على فرض التسليم بأنه قبله — وهو بذلك قد أغفل بيان واقعة الدعوى. كما أن الحاضر عن الطاعن دفع بطلان القبض عليه وتفتيشه لصدور الإذن بذلك من وكيل نيابة الأزبكية وهو غير مختص نظرا إلى وقوع القبض والتفتيش في دائرة قسم روض الفرج، ولأن الضابط الذي قام بهذين الإجراءين هو ضابط مباحث قسم الأزبكية وليست له صفة مأمور الضبط القضائي في دائرة قسم روض الفرج، ولأن الطاعن لم يكن في حالة تلبس حتى يسوغ القبض عليه وتفتيشه، وجاء رد الحكم على ذلك غير سديد — إذ رد على الشق الأول من الدفع بأن الإذن بنى على التحقيق الذي أجراه ضابط المباحث عن طلب الرشوة الذي تم في دائرة قسم الأزبكية — وقد سبق بيان خطأ الحكم في تحديد تاريخ واقعة طلب الرشوة ومكانها، وسلم الحكم في رده على الشق الثاني من الدفع بتجاوز الضابط اختصاصه المكاني ولكنه أقره وبرره بحالة الضرورة وضيق الوقت بقوله إن ذلك لم يسمح للضابط بتصحيح الوضع وهو قول يحافى القانون. وأخيرا اعتبر الحكم الجرمية في حالة تلبس على خلاف القانون ورتب على ذلك حق الضابط باعتباره فردا عاديا في أن يقبض على الطاعن ويسلمه لرجال السلطة العامة طبقا للمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية — وهو ما يخالف التأويل الصحيح لهذه المادة التي إن ممحت للفرد العادي في حالة التلبس أن يسلم الجنائي إلى رجال السلطة العامة، فإنها لا تسمح له بتفتيشه وقد ثبت أن الضابط قش الطاعن، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله: "إن سليم عفيفي جمعه وهو من عمال حداثي مطار القاهرة الدولي تقدم بطلب إلى مصلحة الطيران المدني لامتحانه وترقيته إلى وظيفة رئيس لعمال الحداثي، ولكن المتهم فهمى عبد الملك سليمان " الطاعن " رئيس قلم عمال اليومية والخدمة السائرة بالمصلحة المذكورة تراخى في اتخاذ الإجراءات في هذا الطلب وكلما تعجله ينهره وفي يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ طلب مقابته في الخارج وزعم له أن طلبه لن يجاب

مالم يدفع إليه رشوة قدرها عشرة جنيهات فأبلغ بذلك رؤسائه وذهب به أحدهم إلى البوليس وافترق على أن يقدم سليم عفيفي إلى المتهم ثلاثة جنيهات أثبتت أرقامها في محضر عرض على وكيل نيابة الأزبكية فأثبتت أرقام الجنيئات الثلاثة في محضر أنهاء بالإذن بضبط المتهم ثم اتفق ضابط مباحث الأزبكية مع سليم عفيفي أنه سيمتظره في الطريق ويتبعه حتى إذا تسلم المتهم المبلغ أشار له برفع يده إلى رأسه — وفي يوم الحادث أول يناير سنة ١٩٥٨ اتخذ الضابط موقفه للمراقبة بعد أن سلم الورقات الثلاثة إلى سليم حتى إذا ما انصرف المتهم من عمله في الساعة الثانية وخرج مع زميلين له تبعهم سليم عفيفي وأخوه حسان عفيفي حتى افترق عنه زميله فتقدم إليه وبعد حديث سلمه الجنيئات ورفع يده إلى رأسه بالإشارة المتفق عليها — وكان ضابط المباحث أحمد عبد العظيم وزميله أحمد شلبي يقفان في الجانب المقابل من الطريق وشاهدوا واقعة تسلم المتهم للجنيئات الثلاثة فقبض على يده ووجدها بها وقد أنكر المتهم أنه طلب رشوة واعترف بأن الجنيئات الثلاثة ضبطت في يده وقال إن سليم عفيفي دسها في يده“. وأورد الحكم على عبث الوثيقة. لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود في التحقيق وأمام المحكمة ومن اعتراف الطاعن بضبط المبلغ في يده — وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية بحرمة الرشوة التي دان الطاعن بها. وعرض الحكم إلى دفاع الطاعن الموضوعي فأطرحه لما ساقه من أسانيد سائغة ، ثم تناول الدفع ببطلان القبض والتفتيش والإذن الصادر بهما فرد عليه بقوله : ”وحيث إنه عن الدفع ببطلان إذن القبض والتفتيش الصادر من وكيل نيابة الأزبكية فردود بأنه بنى على التحقيق الذي أجراه ضابط المباحث في بلاغ عن طلب الرشوة وقد تم الطلب في دائرة قسم الأزبكية في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وصدر إذن وكيل النيابة بالقبض على المتهم وتفتيشه وهو من إجراءات التحقيق التي يملكها وندب لتنفيذه ضابط المباحث وهو إجراء يملكه كذلك ، ومن ثم فالإذن الصادر من وكيل نيابة الأزبكية بضبط المتهم وتفتيشه قد صدر ممن يملكه عن جريمة وقعت في اختصاصه وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش الذي وقع من الضابطين على المتهم بعد أن تجاوزا دائرة اختصاصهما وهي دائرة قسم الأزبكية فردود أيضاً بأن الإذن الذي صدر بهما وندب الضابط لتنفيذه قد صدر من وكيل النيابة في حدود

اختصاصه — أما أن الضابط نفذ الأمر خارج دائرة هذا الاختصاص المكاني فيكان بحكم الضرورة والاضطرار ولم تكن لديه أمام ضيق الوقت وسيلة أخرى ليصحح الوضع غير تعقبه المتهم وضبطه وبذلك يكون الإجراء صحيحا في القانون وحيث إنه فضلا عما سلف فقد ثبت من شهادة الضابط أنه وهو في مكانه لدى بائع السجائر قد شاهد المتهم يتناول النقود من سليم عفيفي أى أنه شاهد الجريمة وهي في حالة تلبس فيحق له باعتباره فردا من الناس أن يقبض على المتهم ويسلمه لرجال السلطة العامة طبقا للمادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية، وخلص الحكم من ذلك إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش ورفض الدفع بطلانها . لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم من تراخي الطاعن — بوصفه رئيسا لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني التي يعمل بها المبلغ — في اتخاذ الإجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لاتعارض فيه مع ما انتهى إليه بعد ذلك من أن الطاعن طلب لنفسه مبلغا من النقود ثم قبل ثلاثة جنيات على سبيل الرشوة من المبلغ لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته — هو تسهيل الاجراءات لامتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته في الترقية إليها دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان، ذلك أن الواضح من مدونات الحكم أن الإجراءات التي أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل الرشوة وقبول الطاعن مبلغها — وهي إجراءات لإشأن لها بما زعمه الطاعن للمبلغ طبقا لما أثبتته عليه الحكم بماله مأخذه من الأوراق بما في ذلك مقابلة المبلغ للطاعن في الخارج التي رواها المبلغ المذكور بحضور جلسة المحاكمة ، ولا يعيب الحكم أن يكون قد أخطأ وهو في معرض سرد واقعة الدعوى حين أشار إلى أن الطاعن طلب مقابلة المبلغ في الخارج طالما أن هذا الخطأ بفرض وقوعه لا أثر له في منطوق الحكم أو في النتيجة التي خلص إليها . ولما كان التعديل المدخل بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات قد أحدث تغييرا في طبيعة شرط الاختصاص بالوظيفة في جريمة الرشوة، فقد استحدثت نص المادة ١٠٣ مكررا الذي يجري على أنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة (١٠٣) كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يزعم أنه من أعمال وظيفته أو لامتناع عنه مستهدفا بذلك الضرب على أيدي العابثين عن طريق

التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب — وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كانت ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، وبكفى لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية — وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على صدور هذا الزعم من الطاعن فلا يعقب عليه فيه . ولما كان تحديد الحكم مكان طلب الرشوة بدائرة قسم الأوبكية له مأخذه من أقوال المبلغ سليم عفيفي جمعه والضابط أحمد عبد العظيم وبالتالي يكون الإذن الصادر من وكيل نيابة الأوبكية بالقبض على الطاعن وتفتيشه قد صدر ممن يملكه وينتج أثره القانوني ، وكان من المتورفي صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للتحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأه فيه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني ، ومن ثم تكون هذه الإجراءات كلها صحيحة ولما كان ما أثبتته الحكم في صدر توافر حالة التلبس إنما عني به ضبط المتهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت قانونا بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشي ولم يبق إلا إقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم مبلغ الرشوة ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم من صحة إجراءات القبض والتفتيش تكفي بذاتها لحمل الحكم فيما انتهى إليه من نتيجة سليمة قانونا ، وكان ما يجادل فيه الطاعن في خصوص تاريخ الواقعة مردودا بأنه يفرض خطأ الحكم فيه ، فإنه لا يعيبه ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون في الواقعة ولم يدع الطاعن أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

لما كان ما تقدم كله ، فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) إستدلال . تنفيذ الأحكام .

قبض : الاختصاص الاقليمي لمأموري الضبط القضائي . محل التقيد
بقواعده . عند القبض على مرتكبي الجريمة . البحث عن متهم هارب من تنفيذ
حكم يقضى تعقبه لتنفيذ العقوبة عليه .

تلبس : تولده عن أمر مشروع : مالا يعد تفتيشا . استيقاف سيارة وفتح
بابها بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة .

(ج) دفاع

طلب التحقيق . شرط إجابته أو الرد عليه : إثباته أمام الهيئة التي سمعت
المرافعة وحكمت في الدعوى . إبداء الطلب أمام هيئة أخرى لا يفي .

(د) نقض . مواد مخدرة . قانون

سلطة محكمة النقض في تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
باعتباره القانون الأصلح إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة على النحو
النائب بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحوز تلك المواد بقصد الاتجار .

١ - ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الاقليمي مردود بأن
الحال لا يمت بصلة إلى إجراء القبض على مرتكبي الجريمة - وهو إجراء من

إجراءات التحقيق — وإنما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .

٢ — فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العمدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها والتي تتيح له استيقاف السيارة — ولا يعد فعله تفتيشا .

٣ — إذا كان الثابت أن المتهم لم يمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم يبيده أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

* ٤ — إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار ، فلما لحكمة النقض عملا بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يونيو سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف — وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المتهم .

* المبدأ ذاته في الطعون ٣٠/١٢٧٤ ق — (جلسة ٦٠/١١/٧) ، ٣٠/١٢٨٦ ق — (جلسة ١٩٦٠/١١/٨) ، ٣٠/١٣٢٨ ق — (جلسة ٦٠/١١/٢١) ، ٣٠/١٢٩٠ ق — (جلسة ٦٠/١١/٢٢) ، ٣٠/١٣٥٥ ق — (جلسة ٦٠/١١/٢٨) ، ٣٠/٦٦٥ ق — (جلسة ٦٠/١١/٢٩) ، ٣٠/١٣٩٧ ق — (جلسة ٦٠/١٢/٥) ، ٣٠/١٤١٠ ق — (جلسة ٦٠/١٢/١٢) ، ٣٠/١٤٤٦ ق — (جلسة ٦٠/١٢/١٩) ، ٣٠/١٤٨٢ ق — (جلسة ٦٠/١٢/٢٦) ، ٣٠/١٥٥١ ق — (جلسة ٦١/١/٩) ، ٣٠/١٥٩٢ ق — (جلسة ٦١/١/١٦) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز حشيشا وأفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والحدول ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام - بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ٣٠٠٠ جنيه وبمصادرة المواد المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول يتلخص في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حيث دفع الحاضر عن الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والتفتيش على أساس أن من تولاه مخبر مكتب مخدرات القاهرة وأن القبض والتفتيش وقع في حدود مديرية الشرقية ولم تكن هناك حالة تلبس ، وقد رفضت محكمة الموضوع هذا الدفع إستنادا إلى أن المخبر كان مكلفا بالبحث عن متهم هارب ومن حقه أن يتجاوز حدود اختصاصه الاقليمي وأن يستوقف العربات والأشخاص في الطريق لإجراء هذا البحث فإذا كان قد فتح باب سيارة الطاعن فشم رائحة الحشيش فتكون حالة التلبس قائمة وتتيح للمخبر اقتياد الطاعن لأقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . ويقول الطاعن تعقبا على ما ذكرته المحكمة في هذا الشأن إن واقعة هروب المتهم لاسند لها من أوراق الدعوى إلا ما ادعاه المخبر وأنه طلب من محكمة الموضوع ضم أوراق التنفيذ في جناية المتهم الهارب فلم تجبه المحكمة إلى ما طلبه ولم ترد عليه ، ويضيف الطاعن بأنه على فرض أن المخبر كان مأذونا بالقبض فليس له أن يتجاوز اختصاصه الاقليمي ، وإذا جاز له أن يتدخل للقبض على شخص معين فليس له أن يقتحم المساكن ولا أن يفتش العربات والأمتعة الخاصة إلا أن يكون من رجال الضبطية القضائية أو أن يكون مأذونا بذلك من سلطات التحقيق ، كما يقول الطاعن إن رائحة المخدر لم

يشتمها المخبر إلا بعد أن استوقف العربية وفتح بابها فبالجرime لم تكن مشهودة والعربية سائرة أو واقفة ، كما يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قال بأن المخبر فتح باب العربية فشم رائحة في حين أن الحكم أثبت أن عسكري المرور لم يشتم رائحة إلا بعد أن عبث المخبر بمحتويات السلة ورفع منها الجوافة التي كانت موضوعة فوق المخدر ولم يبين الحكم علة ترجيحه لأقوال المخبر دون عسكري المرور والسائق — وبلوكامين المرور بصدد واقعة الشم مما يشير إلى أن المخبر عمد إلى السلة وقنشها حتى عثر على المخدر فيها ولم تكن الجريمة قبل ذلك مشهودة ، ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن الحكم مشوب بخطأ الإسناد وقصور في التسييب ، ذلك أن الحكم اعتمد على أقوال المخبر والخفير والسائق وتابع صاحب البضاعة المحملة في السيارة ولم تسمع المحكمة سوى أقوال المخبر مع تمسك الدفاع بضرورة سماع جميع مشهود الإثبات ، إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب بمقولة إن النيابة لم تستطع الاستدلال عليهم — مع أن إعلانات الشهود لا تشير إلى استحالة الاستدلال عليهم ، ومتى كان سماع الشاهد ممكناً فإن اكتفاء الدفاع والنيابة بقوله في التحقيقات لا يغني عن سماعه ويؤدي إلى بطلان الإجراءات . ويقول الطاعن إن الحكم استبعد أقوال البلوكامين عبد القادر والعسكري عطيوه مع أنها تؤدي إلى نفي اعتراف المتهم للمخبر أو شم رائحة المخدر ، وأن الحكم ذكر بأن موضع البلوكامين الذي صاحب العربية من مكان الضبط إلى مكتب المخدرات والذي كان يركب بجوار المخبر والسلة قد يكون مانعاً من سماعه لأقوال المتهم في الوقت الذي حدد الحكم للشاهد مكاناً يجعله ملاصقاً للمتهم والمخبر مما يتيسر معه سماع ما يدور من الحديث ، كذلك فإن الحكم اتخذ من مكان وجود السلة دليلاً على حيازة الطاعن لها بما فيها وقد جاء الحكم متهازراً في ذلك مع ما سجله من أن الطاعن كان يقف مع الشيال وكانت السلة في العربية وقت أن جاء السائق وركب الطاعن السيارة بجوار السائق ، كما يقول الطاعن بأن الحكم شابه فساداً في التدليل حين نفي حيازة الشيال لأنه يركب في الجزء الخلفي مع أن وجود الشيال في العربية لا يحول دون اتصاله بأي جزء منها ، وحين نفي حيازة السائق لعدم وجود السلة أمامه . ومحصل الوجه الثالث من أوجه الطعن أن الحكم شابه خطأ في الإسناد حين أثبت أن المخبر اشتم رائحة الحشيش بمجرد فتح باب السيارة لأن أقوال المخبر في النيابة وفي الجلسة لا تؤدي هذا المعنى كما نسب الحكم لباقي الشهود أقوالاً لم تصدر منهم في التحقيقات .

وحيث إنه فيما يتعلق بما يشيره الطاعن عن واقعة المتهم الهارب — هذا الوجه مردود بما أورده الحكم في قوله ”إن أقوال المخبر من أنه كان مع القوة التي رأسها اليوزباشى سعيد محمد سيد معاون إدارة مكافحة المخدرات لضبط شخص يدعى حسن علامش وأن اليوزباشى وزع القوة على مداخل مدينة القاهرة وكان موقف المخبر عند نقطة المنير مركز بليس وأن هذه الواقعة تأيدت بما سجله المعاين سعيد محمد سيد في محضره من أنه كلف المخبر بترقب حضور المدعو جاد حسن علامش المتهم الهارب“ . وذكرت المحكمة إنها لا ترى محلا للشك في أقوال المخبر ولا فيما أثبتته المعاين. ولما كان تصرف المخبر يدخل في نطاق المهمة التي كلف بها والتي تتيح له استيقاف السيارة بحثا عن المحكوم عليه الفار من وجه العدالة ، فما يشيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول ، كما أن الثابت من مراجعة محضر الجلسة أن الدفاع عن المتهم طلب ضم أوراق التنفيذ الخاصة بالمتهم الهارب بجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ فقط ثم تأجلت الدعوى مرارا بعد ذلك ولم يتمسك المتهم بهذا الطلب ثم نظرت القضية أخيرا بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٩ وهي الجلسة التي صدر فيها الحكم وكانت المحكمة مشكلة بهيئة أخرى غير الهيئة التي أبدى الطلب أمامها ولم يتمسك المتهم بالطلب ، فإذا كان الظاهر من مراجعة محضر الجلسة أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بدفاعه بل كان تمسكه بذلك أمام هيئة أخرى غير التي حكمت في الدعوى فإنه وقد تغيرت الهيئة كان من الواجب عليه إذا أراد الاستمرار في التمسك بدفاعه أن يشيره أمام الهيئة الجديدة . وإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن يطالب بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، وفيما يتعلق بما يشيره الطاعن من أن المخبر على فرض أنه كان مأذونا بالقبض فليس له أن يتجاوز اختصاصه الإقليمي ، فإنه مردود بأن الحال لا يمت بصلة إلى إجراء القبض على مرتكبي الجريمة — وهو إجراء من إجراءات التحقيق ، وإنما بالبحث عن متهرب هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه ، وقد سلفت الإشارة إلى ذلك فيما تقدم من أسباب هذا الحكم ، وفيما يتعلق كذلك بما يشيره الطاعن في صدد ما أجراه المخبر من فتح باب مقعد السيارة للبحث عن الشخص الهارب فإنه داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف المخبر بها ولا يعد تفتيشا كما يدعى الطاعن ، وفيما يتعلق بما يشيره الطاعن من أن الحكم لم يبين حلة ترجيعه لأقوال المخبر دون عسكري المرور والسائق بصدد واقعة الشتم ، فهذا

مردود بما ذكره الحكم في هذا الصدد "إن جسامه كية المواد المخدرة تقطع بوضحة ما شهد به المخبر من أنه شم رائحتها ولا يقدح في ذلك ما قرره قائد السيارة وباقي الشهود من أنهم لم يشتموا هذه الرائحة فإنه من المحتمل جدا أن يكون مرجع هذه الأقوال إلى رغبة هؤلاء الشهود في نفي كل شبهة ضدهم بسبب تركهم للتم في السيارة وهو يحوز المواد المخدرة ، كما أنه من المحتمل أن يكونوا غير عليمين برائحة هذه المواد على خلاف المخبر الذي تمكنه خبرته من شم هذه الرائحة" وهذا الرد كاف في تنفيذ دفاع الطاعن .

وحيث إنه فيما يتعلق بما يشيره الطاعن من أن المحكمة لم تسمع سوى أقوال المخبر دون باقي الشهود ، فإن الثابت من مراجعة محضر الجلسة أن النيابة ذكرت بأن الشهود الثاني والثالث والرابع لم يستدل عليهم وأثبتت المحكمة في المحضر أنها اطلعت على أوراق إعلان الشهود فتبين لها عدم الاستدلال عليهم ، وظاهر من ذلك أن الدفاع عن المتهم لم يعترض على ما ذكرته النيابة من عدم الاستدلال على الشهود الغائبين وترافع في الدعوى دون أن يطلب سماعهم مما يعد تنازلا عن استدعائهم ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال الشهود ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه فيما يشيره الطاعن من استبعاد الحكم لأقوال البلوكامين عبد التادرو والعسكري عطيوه ، فردود بما ذكره الحكم في هذا الصدد "إن ما قرره جندي المرور عطيوه مجد - شاهد النفي - من أنه لم يسمع المتهم وهو يعترف ابتداء للمخبر بملكيتة للسلة ، فإن المحكمة لاتعمل على شهادة البلوكامين في التحقيق من أنه ركب على رفرف السيارة من نقطة المرور إلى مدينة القاهرة إذ الظاهر أنه وهو يركب على رفرف لم يكن في حالة تتيح له أن يسمع الحديث بين المخبر والمتهم" وهذا الرد فيه التبرير الكافي لاستبعاد المحكمة لأقوال البلوكامين وعدم التعويل عليها ، وفضلا عن ذلك فإنه من المقرر أن للمحكمة وهي تقدر الدليل أن تأخذ بأقوال من تطمئن إليه من أقوال الشهود دون من أطرحت أقوالهم .

وحيث إنه فيما يتعلق بما يشيره الطاعن في الوجه الأخير فإن ذلك مردود بما يجعله الحكم في صدد حيازة المتهم للسلة التي وجدها المخدر إستنادا إلى شهادة

المخبر الذى شهد بأن المتهم كان قد دفع السلعة عند ساقيه وقت الضبط وأن المتهم اعترف له ابتداء بملكيتهما ، وأورد الحكم من الأدلة ما يؤيد هذا الدليل ، ولما كان البحث فى ذلك هو بحث فى مسألة موضوعية تتعلق بالوقائع ، فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع الطاعن ، كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه ترشح إلى أن المتهم كان محزنا تلك المواد بقصد الاتجار ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد صدر فى يونيه سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه المتهم منها بإثنتى عشرة سنة أشغال شاقة ، وذلك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بالمقضى بها .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وعبد الحميد عدى ، ومحمد اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٠ القضائية :

حكم . ما لا يعيب تسييبه : الخطأ في بعض الأسباب ما دام المنطوق ظل
صحيحاً بما بقي منها . مثال في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .

الخطأ القانوني لا يعيب الحكم ما دام أن قاضي الموضوع قد عوّل في تكوين
عقيدته بتهمة المتهم على عدم اطمئنائه إلى صلتها بالجواهر المخدرة بعد أن ألم
بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادره في
اعتقاده — يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز حشيشاً وأفيوناً في غير
الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ — ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) المرفق . فقررت الغرفة
ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملاً بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١
من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه وبمصادرة المواد المخدرة
المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر مخدر إستنادا إلى بطلان الدليل المستمد من تفتيشه بقوله إن الضابط الذى أجراه لم يثبت نذبه كتابة من مأمور الضبط الصادر له الإذن بالتفتيش من النيابة العامة مع أن هذا النذب لا يشترط أن يكون بالكتابة طالما أن إذن النيابة ثابت كتابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن النيابة العامة أذنت لمأمور مركز المنصورة أو من يندبه بتفتيش المتهم (المطعون ضده) ومسكنه ، فكلّف المأمور أحد الضباط شفوياً بالقيام بهذه المأمورية دون أن يندبه كتابة ، فذهب الضابط إلى منزل المطعون ضده ولما لم يجده توجه إلى منزل آخر حيث ألقاه بين رهط من الرجال ويجرد مشاهدته إياه حاول إلقاء لفافة كانت بحيب صدرته فسارع الضابط إلى ضبطها ووجد بها أفيونا وحشيشا وبتفتيشه عثر على قطعة حشيش بملايسه . وبعد أن حصل الحكم أقوال الشهود عرض إلى الدفع الذى أثاره المدافع عن المطعون ضده بجلسة المحكمة من بطلان التفتيش الذى أجراه الضابط لعدم ثبوت نذبه لتنفيذه كتابة ، وخلص إلى بطلان هذا التفتيش تأسيسا على أن هذا النذب لم يكن مطابقا للقانون ، كما تناول الحكم أدلة الدعوى فأبدى عدم اطمئنانه إلى واقعة إحراز المطعون ضده للجواهر المخدرة التى نسب إليه إحرازها لما أورده من أسباب تبرر إقناعه . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم من تقرير قانونى خاطئ فى قوله اشتراط أن يكون من أجرى التفتيش من مأمورى الضبط مأذونا بذلك كتابة من المأمور الصادر له الإذن من سلطة التحقيق والنحوّل بمقتضاه نذب غيره لإجرائه ، وما ذكره الحكم من ذلك غير صحيح قانونا لأنه طالما أن الإذن الصادر من النيابة فى هذه

الحالة ثابت بالكتابة فلا محل لا شراطها في أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل لأن من أجرى التفتيش في هذه الحالة إنما أجراه باسم النيابة العامة الآمرة لا بإسم من ندبه له ، وكان هذا انططا القانونى لا يعيب الحكم ما دام قاضى الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المطعون ضده على عدم اطمئنانه إلى صلته بالجواهر المخدرة موضوع الاتهام بعد أن ألم بأدلة الدعوى ، ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرتة فى اعتقاده ، يستوى فى ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون . لما كان ما تقدم ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي، وتوفيق أحمد اناشن،
وعبد الحليم البيطاش، وحسن خالد المستشارين .

(١٣٧)

الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ القضائية :

إتتهالك حرمة ملك الغير . جريمة المادة ٣٧٠ ع .

فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته .

يستوى في توافر القصد الجنائي أن تكون الجريمة قد تعينت أو لم تعين .

فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة
لمنافعه ، فالدخل إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت
طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل بيتا مسكونا قاصدا من ذلك ارتكاب
جريمة فيه، وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات، والمحكمة الجزئية
قضت بحضوره عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم مائة قوش بلامصاريف جنائية .
استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت فيه حضوريا وبلإجماع
الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وذلك عملا
بالمادة ١/٣٧٢ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دانه بجريمة دخول بيت مسكون دون توافر القصد الجنائي وهو الدخول بقصد ارتكاب جريمة ، فضلا عن أن ما دخله الطاعن هو فناء منزل كبير وليس بيتا مسكونا ولم يناقش الحكم في أسبابه أركان الجريمة وثبوتها على الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه في ليلة ١٩٥٨/٩/٢٧ بينا كان الشرطي سعيد محمد أبو العلا يمر في دائرة حراسته إذ تقدم إليه المتهم الطاعن وسأله عما إذا كان بعض ذويه قد دخلوا مسكن المجنى عليه فأجابه سلبا ثم دخل الطاعن إلى المنزل وصعد درجات سلمه وتلفت يمينه ويسرة وخرج فاستراب فيه الشرطي وفي تلك الأثناء حضر جرجس فرج نسيم وأخبر الشرطي المذكور أن المتهم لا يقطن بهذا المنزل وأنه شاهده مضطوبا مما يرجح معه أنه كان يقصد ارتكاب جريمة سرقة، واستند الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن إلى أقوال هذين الشاهدين ورد على دفاع الطاعن من أنه كان يراقب سيدة معينة مخطوبة لصوره تسير مع رجل غريب فتبعها إلى أن دخلت الشارع الذي به المنزل محل الحادث ثم اختفت عن نظره فدخل ليعث عنها وأنه لم يذكر للشرطي هذه الرواية لحججه من ذكرها — رد الحكم على هذا الدفاع بما يفيد أن المحكمة اطرحته لأنها لم تطمئن إلى صدقه بعد أن ثبت لها أن تلك السيدة كانت في منزلها ليلة الحادث ولم تبرحه ولما كان ما قاله الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها — ذلك أن فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة لمنافعه فالدخول إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، ولما كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الوقائع والأدلة قد استخلصت من ظروف الدعوى توافر القصد الجنائي لدى الطاعن — وهو قصد ارتكاب جريمة، وكان استخلاصها سائغا مؤديا إلى النتيجة التي اتهمت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالده المستشارين .

(١٣٨)

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٠ القضائية :

إختلاس أموال أميرية . تعريف الأمانة على الودائع :

كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال . لا يشترط أن
تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع . يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات
أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو
أن تكون عهدة التى يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو إدارى .

يراد بالأمانة على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب
وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات
والودائع وإنما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان
مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به ، أو أن تكون عهده
التى يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو إدارى — فإذا كان الثابت من الحكم
أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم المسلى بموجب إيصال موقع عليه
منه بصفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التموين بها ،
وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة فى
عهده ، فإن الحكم إذ اعتبره من الأمانة على الودائع يكون صحيحاً فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بوصفه مستخدماً عمومياً (فراشا) بمدرسة النهضة الإعدادية للبنات بسوهاج اختلس كمية المسلى المبينة وصفاً وقيمة بالمحضر والملوكة لمنطقة سوهاج التعليمية المسماة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١١١ و ١/١١٢ - ٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وتغريمه خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته ورد مبلغ ٥٩ ج و ٢٤١ م قيمة المسلى المختلس . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأنه اعتبر الطاعن من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما أن الحكم شابه خطأ في الاستدلال لأن المستفاد من أقوال السيد / عبد الملك جرجس صالح المفتش الإداري بمنطقة سوهاج التعليمية في تحقيق النيابة وفي محضر الجلسة ومن أقوال السيدة فايقة حكيم أسعد في محضر الجلسة أن المسلى في عهدة الناطرة ولجنة التغذية كما أن مفتاح المخزن أو الحجر التي بها المسلى يكون مع الناطرة، ويضيف الطاعن بأن ما ذكره الحكم في صدد توافر نية الاختلاس لدى الطاعن ينطوى على خطأ في القانون لأن مجرد وجود عجز لا يكفي دليلاً على حصول الاختلاس بل يجب أن يثبت بصفة قاطعة أن المتهم قد أضاف المسلى إلى ملكه وتصرف فيه تصرف المالك وقد شهدت السيدة فايقة حكيم أسعد في محضر الجلسة أن المدرسة نقلت من مكانها فيجوز أن يكون العجز قد حصل نتيجة لهذا النقل كما شهد السيد / خيرى حكيم بأن المسلى يجوز أنه مرق عند نقل المدرسة إلى مكان آخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه يئنا كان السيد عبد الملك جرجس صا لم المفتش الإداري لمنطقة سوهاج التعليمية يقوم بالتفتيش على مدرسة النهضة الابتدائية للبنات بسوهاج إذا اكتشف عجزا متداه ٨ صناديق من الكرتون بكل صندوق ٦ علب من المسلي قيمتها ٥٩ جنيتها و ٢٤١ مليا وذلك من عهدة مخزن المدرسة الذي يحتفظ المتهم محمد عبد المجيد عبد الله غريب بمفتاحه باعتباره أمينا عليه ، فقام المفتش المذكور بسؤال ناظرة المدرسة السيدة فائزة على محمد عن سبب هذا العجز وكيفية حصوله فقالت إنها قامت بمجرد مخزن المدرسة في نهاية سنة ١٩٥٦ الدراسية وذلك في ١٩٥٤/٧/٣ ووجدت متبقيا ١٤ صندوقا من المسلي بكل صندوق ٦ علب منها فسلمتها إلى المتهم باعتباره أمينا على المخزن وذلك بمقتضى إيصال وقع عليه بما يفيد استلامه هذا العدد من الصناديق كما وقع على هذا الإيصال أيضا أعضاء اللجنة المشرفة على التكوين بالمدرسة التي قامت بعملية الجرد والتسليم". ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم المسلي بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أمينا لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التكوين بها ، وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة في عهده ، ويراد بالأمانة على الودائع كل شخص من ذوي الصفة العمومية أو ممن بسبب وظيفته أو عمله على مال — ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري. لما كان ذلك، وكان الحكم قد تحدث عن نية الاختلاس فقال إن قصده انصرف إلى التصرف في المسلي المسلم إليه ، كما أ طرح دفاعه الذي زعم فيه أن العجز كان نتيجة نقل المدرسة أو السرقة — وقال الحكم إن صناديق المسلي المختلسة ذات حجم يظهر النقص فيه للعين المجردة وأن اعتراف المتهم بالعجز وسكوته دليل اختلاسه لتلك الأشياء، وتصرفه فيها تصرف المالك هو دليل على العلم. لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن
وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تحقيق .

تفتيش . تنفيذ الإذن به : لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط
القضائي وقت إحرازه التفتيش . ليس في القانون ما يمنع سلطة التحقيق من تبليغ
حفوى الإذن بأى طريق مادام لهذا التبليغ أصل ثابت في أوراق الدعوى .

(ب) إثبات . شهادة .

تقديرها : سلطة قاضى الموضوع في الالتفات عما بين أقوال الشهود من خلاف
لا يمس جوهر الشهادة .

(ج) دفاع .

الدفاع ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

١ — لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن بالتفتيش — شأنه في ذلك شأن
سائر أعمال التحقيق ثابتا بالكتابة — وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة
أو بريقة أو غير ذلك من وسائل الاتصال ، ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد
مأمور الضبط القضائي المتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق — وهى
بطبيعتها تقتضى السرعة ، وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بحفوى
الإذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

٢ — من سلطة قاضى الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر فى جوهر الشهادة — ما دام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه .

٣* — لا يستأهل دفا المتهم ردا من المحكمة عند ظهور بطلانه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا "رئيس المكتب الهندسى لمركبى الفيوم وإطسا بتفتيش المساحة" طلب لنفسه وأخذ من آخر مبلغ ستة جنيهات مصرية على سبيل الرشوة لأدائه عملا من أعمال وظيفته هو إنجاز إجراءات تحرير كشف تحديد العقار المقدم عنه طلب لتسجيله من الراشى وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة الجنايات قضت بحضوره عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن سبع سنوات وبتغريمه ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن جريمة الرشوة قانونا هى أخذ مبلغ من المال نظير إجراء يقوم به لمصلحة الراشى وأن الأمر فى هذه الدعوى ليس كذلك لأن المجنى عليه كان قد تقدم فى سنة ١٩٥٦ بطلب للمساحة حرره عنه كشف تحديد فى الميعاد، وأن الطلب الجديد لم يكن ليجتاح إلى إجراء معاينة جديدة اكتفاء بما تم فى الطلب السابق .

* المبدأ ذاته فى الطعن ١٤٨٥/٣٠ ق — (جلسة ١٧/١/١٩٦١) ١٢٥١٠/٣٠ ق —

(جلسة ٣٠/١/١٩٦١) ١٧٥٠٠/٣٠ ق — (جلسة ٦/٢/١٩٦١) ١٤٧٨٠/٣٠ ق —
(جلسة ١٤/٢/١٩٦١) .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه للواقعة وظروف اتصال المجنى عليه بالطاعن قوله ".... وانفق الاثنان — أى المجنى عليه وعطيه منصور على أن يتقابلا بمكتب أمين بشاره (الطاعن) في الساعة العاشرة من صباح يوم ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ إلا أن عبد الحليم ذهب إلى أمين بشاره بمكتبه متأخرا عن هذا الموعد بقليل فلم يجد عطيه منصور وأخبره أمين بشاره أنه حضر إليه قبل ذلك وانصرف بعد أن أحاطه علما بموضوع الطلب الخاص بتسجيل الأطيان وإذ سأل عبد الحليم أبو جليل عما يلزم للسير في إجراءات هذا الطلب أفهمه أنه لا بد من معاناة الأطيان من جديد وأنه في نظير ذلك عليه (أى على المجنى عليه) أن يدفع مبلغ عشرة جنيهات مقابل الاكتفاء بالمعانة القديمة وتفاديا من إجراء معاناة جديدة وإلا عمل (أى الطاعن) من جانبه على تعطيل الفصل في الطلب باعتباره الرئيس المختص فتظاهر عبد الحليم بالقبول وادعى عدم وجود هذا المبلغ لديه ثم وعده بأنه سوف يقتضى له مبلغ خمسة جنيهات من أخيه ثم يعود إليه بعد حوالى ساعة وأخيرا اتفقا على أن يتقابلا في الساعة الواحدة والنصف مساء بالدور الثانى بمطعم معوض ... " ثم أورد الحكم ما قاله الطاعن في شأن اختصاصه وطبيعة عمله بقوله "وأضاف المتهم "الطاعن" أن طبيعة عمله — باعتباره رئيس المكتب الهندسى بتفتيش المساحة — هى فحص الطلبات التى تحال إليه من مأمورية الشهر العقارى بشأن تسجيل عقار ثم عمل كشف تحديد العقار المطلوب اتخاذ الإجراءات بالنسبة له وإعادة هذه الطلبات ثانية إلى المأمورية مرفقا بها كشوف التعديد — إذ لا يمكن السير فى إجراءات التسجيل بالشهر العقارى إلا بعد إتمام هذه الكشوف وإرسالها بمرفقه إلى المأمورية ..."

ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وتناصر الجريمة التى دان بها الطاعن وأوضح أن طلب الرشوة كان بمناسبة تقديم المجنى عليه للطلب الثانى وأن الطاعن استغل وظيفته مقابل الرشوة فى إمكان إعادة المعانة أو صرف النظر عنها وأورد لثبوت ذلك أدلة تؤدى إلى مارتبه عليها وقد أقر الطاعن كما أثبت الحكم أن تحرير كشف تحديد العقار المراد تسجيله وإجراء المعانة هو من صميم عمله وأنه لا يمكن السير فى إجراءات تسجيل العقار إلا بعد قيامه بعمل كشف التعديد وإرساله إلى مأمورية الشهر العقارى، لما كان ذلك فيكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

وحيث إن الوجه الثانى من أوجه الطعن أن الحكم قد شابه قصور فى التسبيب بمقولة إن الحكم لم يرد على ما أثاره الدفاع بالجلسة من أن مأمور الضبط القضائى الذى نذبه النيابة العامة لإلقاء القبض على الطاعن وتفتيشه لم يكن قد أبلغ رسميا بذلك الغضب عندما أجرى مقتضاه وأنه اعتمد على إخبار المحنى عليه إياه بأمر هذا الانتداب .

وحيث إن الثابت على ما فصله الحكم المطعون فيه أن القبض والتفتيش قد أجراه الضابط المتدب بعد صدور أمر التدب من وكيل النيابة وبعد أن أبلغ المحنى عليه الضابط بأمره، وكان القانون لا يشترط إلا أن يكون الإذن — شأنه فى ذلك شأن سائر أعمال التحقيق — ثابتا بالكتابة ، وفى حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو برفقة أو بغير ذلك من وسائل الإتصال ، ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى المتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة، وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفعوى الإذن أصل ثابت كتابة فى أوراق الدعوى ، ومن ثم يكون دفاع التهم لا يستأهل ردا لظهور بطلانه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن المحكمة قد استندت إلى أقوال المحنى عليه وأخذت أيضا بأقوال الكاتب العمومى — أخذت بهذه الأقوال جميعا — مع أن المحنى عليه كاذب فيما قرره من أن الطاعن قدم إليه طلبا آخر مع أن إجراءات الطلب الأول كانت قد تمت ولا يوجد للمحنى عليه عمل يؤديه الطاعن مقابل الرشوة .

وحيث إن هذا الوجه يؤول إلى جدل فى موضوع الدعوى واقتناع المحكمة بأدلتها متى اطمانت إليها واقتنعت بصدقها وقد سبق الرد على ما جاء بنهاية هذا الوجه عند تناول الوجه الأول من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من أوجه الطعن للتصور فى انتساب إذ أن دفاع الطاعن قام على أساس من أن المبلغ المضبوط معه قد دس عليه من المحنى عليه ولم يرد الحكم على هذا الدفاع ، كما أغفل الرد على قول الشاهد منصور عطيه من أنه لم يبلغ المحنى عليه أن الطاعن طلب لنفسه رشوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لهذا الدفاع ورد عليه بقوله ” إن هذا الدفاع الذى تقدم به المتهم درءا للتهمة غير مستساغ ولا يستقيم مع أقوال شهود الواقعة وخاصة الرائد ابراهيم عبد الله الذى قطع بأن المتهم والشاكي عبد الحليم عطيه لم يجتمعا سويا عقد دورة المياه وأمام حوض الغسيل ولكنهما ذهبا فرادى كما أنه مما يهدر هذا الدفاع ما قطع به الشاهد فى التحقيق وبالجلسة — وهو شاهد لا غرض له إلا أن يقرر الحقيقة سافرة — بأنه لم يجد فى جيب رداء المتهم الذى أنرج منه مبلغ الرشوة علبه لفافات التبغ وأن هذه العلبه وجدت فى جيب آخر...“ وهذا الرديكى لتفنيد دفاع المتهم — أما ما جاء فى نهاية هذا الوجه فهو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه — بل يكفى أن يكون ردها مستفادا من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من أوجه الطعن أن الحكم شابه قصورا إذ أن المحكمة قالت فى حكمها أن أقوال الشهود جاء بها خلافاً طفيفة لا تؤثر على جوهر الوقائع التى قام الدليل القاطع المقنع على صحتها وأن المحكمة لم تبين ما هو هذا الدليل ولم ترد على هذه الخلافات .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن فى هذا الوجه لا يعدو الدفاع الموضوعى ولا يستأهل من المحكمة رداً ، ومع ذلك فقد تناولت المحكمة هذا فى حكمها إذ قالت ” يبين من مجموع ما تقدم أن الأدلة المستمدة من أقوال عبد الحليم عطيه أبو جليل والتى تأيدت بشهادة كل من عطيه منصور عطيه ومحمود حسن على ، وتأيدت بضبط المتهم متلبسا بالجرمة على النحو الذى شهد به كل من الصاغ ابراهيم ابراهيم عبد الله والصول جلال محمد — كل هذه الأدلة فى مجموعها قوة متساندة فى ثبوت مقارفة المتهم بالجرمة الرشوة المسندة إليه وكافية للاقتناع بإدائته عنها ، ولا يغير من هذا النظر أو يضعف من قوة هذه الأدلة ما أشار إليه الدفاع بجلسة المحاكمة من وجود تناقض بين أقوال الشهود إذ لا ترى المحكمة فى هذه الخلافات الطفيفة

ما يؤثر على جوهر الوقائع التي قام الدليل القاطع المقنع على صحتها بما لا يدع مجالاً للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم“. ولما كان من سلطة قاضي الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر في جوهر الشهادة وما دام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٤٠)

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) اختلاس أموال أميرية . عقوبة . نقض .

تسليم الشيء المختلس إلى الجاني :

يكفى أن يكون ذلك بناء على أمر من رؤسائه . تلازم تسليم المال إلى المتهم مع كونه أمينا
عليه في بعض الصور .

الغرامة النسبية :

القضاء بها على المحكوم عليه في الجريمة التامة دون الشروع فيها .

الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن بالنقض :

عند اتصال العيب القانوني الذي لحق بالحكم بمن لم يقبل طعنه شكلا . مثال في توقيع
عقوبة الغرامة النسبية خطأ .

١ - يكفى أن يكون المال موضوع جريمة الاختلاس المنصوص عنها
في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى
يعتبر مسئولاً عنه — ولما كان تسليم المال إلى المتهم على الصورة التي أثبتتها
الحكم يتلائم معه أن يكون أمينا عليه ، فإنه إذا اختلسه يعد مختلساً لأموال أميرية
مما نصت عليه المادة المذكورة .

٢ - أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى
عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة — ولو شاء أن يلحق
المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة

الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالفه الذكر — يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات — أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن — وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين ما دام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول بصفته موظفا عموميا "موظف بمصلحة الشؤون القروية" اختلس برميل الزيت المبين الوصف والقيمة بالمحضر المملوك لمصلحة الشؤون القروية حالة كونه أمينا عليه وقد سلم إليه بمقتضى وظيفته كأمين المصلحة المذكورة ، والثاني اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة السالفة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها وصحبه إلى مكان عمله لشد أزره أثناء ارتكابها واستحضر حمالا وعربة يد لنقل البرميل السالف وعاونوه في نقله فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١٢/٢ و ١١٨ من قانون العقوبات للأول وبالمواد نفسها ٢/٤٠ و ٣ و ١١٢ و ١١٨ من القانون المذكور للثاني مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للثنين ، بمعاينة الأول بالسجن ثلاث سنوات وبتفريمه نهمائة جنيه وعزله من وظيفته ، وبمعاينة الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبتفريمه نهمائة جنيه ، فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... لمخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله مع قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك أنه دانه بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات باعتباره قد اختلس المال المنسوب إليه اختلاسه وهو أمين عليه وأنه سلم إليه بسبب وظيفته حال أنه ليس أمينا عليه ولم يسلم إليه بحكم وظيفته وهو خفي لا شأن له بالودائع ولم يبين الحكم توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، كما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من توافر نية الاختلاس لدى الطاعن لذهابه إلى محل عمله يوم الجمعة وهو يوم عطلة رسمية هو فساد في الاستدلال ، لأن ذلك لا يؤدي حتما إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، كل ذلك فوق أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن من أن الاتهام مدبر ضده من أشخاص عيّنهم بذواتهم . وأخيرا نعى عليه الخطأ في تطبيق القانون باعتبار أن مجرد نقل المال المختلس من مكانه لا يعتبر شروعا في جناية الاختلاس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما قاله من أن الطاعن الأول وهو يعمل أمينا لمخزن المراقبة الإقليمية بشبين الكوم وهو تابع لمصلحة الشئون القروية اصطحب الطاعن الثاني حوالى الساعة الثانية من مساء يوم العطلة الأسبوعية الجمعة ١٩٥٨/٨/١ إلى المخزن عهده وحاول أولهما باتفاقه مع الثاني أخذ برميل من الزيت من المخزن بحجة أنه يزيد على عهده فلما اعترض خفيّر المخزن سبيلهما وحال دون تنفيذ ما اتفقا عليه انصرفا وعادا بعد قليل يعاودان الكرة ومعهما أحد الحمالين وعربية ووضعوا البرميل على العربية وكان الخفيّر يرقبهم من مكان اختبأ فيه فداهمهم متلبسين بالجريمة . واستند الحكم في إثبات هذه الواقعة على أقوال الخفيّر والحمال والمعاينة وما أدلى به المتهمان في التحقيقات . ولما كان الطاعن لم يصحح في طعنه أنه كان مكلفا من رؤسائه بالقيام بأعمال أمين المخزن ، ولم يصحح الدفاع عنه ذلك أمام المحكمة — بل قال إنه هو المخزني وهو المسؤول عن المخازن وأن البرميل موضوع التهمة المسندة إليه كان زائدا عن العهدة . لما كان ذلك ، وكان يكفى أنه يكون المال موضوع جناية الاختلاس المنصوص

عنها في المادة ١١٢ عقوبات قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولا عنه ، وكان تسليم المال إلى الطاعن على الصورة التي أثبتتها الحكم يتلزم معه أن يكون أمينا عليه فإذا اختلسه فإنه يعد مختلسا لأموال أميرية مما نصت عليه المادة المذكورة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لاجدوى مما يشيره الطاعن في هذا الشأن لأنه بحكم أنه قائم بخدمة عامة وأن المال الذي كان بين يديه هو مال الدولة ، فإنه تتحقق بذلك الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات والعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها مقررة لهذه الجناية أيضا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن نية الاختلاس لدى الطاعن الأول بقوله "لأنه لا يغير من ثبوت الاتهام قبل المتهم الأول ما ذهب إليه الدفاع من أن نية الاختلاس منعدمة في حقه بمقولة أنه إنما أراد نقل البرميل إلى منزله لحفظه عنده باعتباره يمثل زيادة في عهده حين الانتهاء من الجرد الذي كان متوقعا لإجراؤه فيعيده إليه ، إذ فضلا عن أن هذا القول يعوزه الدليل المقنع عليه ، وعلى جدية نوايا هذا المتهم المزعومة ، فإن فيه إباحة للتهم وأمثاله — الأمانة على الودائع — غير مقبولة ولا يقرها قانون أو عرف على نقل أموال الدولة من مواضعها الأمانة وتعريضها للفقْد أو الاختلاس ، وعلى أية حال فإن المحكمة تستخلص من أوراق الدعوى وملابسات الحادث أن المتهم قد قصد اختلاس برميل الزيت الفائض عنده في عجلة وطيش واضحين قبل الجرد المقول به بالذات ليم له غرضه من هذا الاختلاس قبل تعذر ذلك عليه بعد إحصاء البرميل بين محتويات مخزنه عند الجرد". ولما كان هذا البيان تتوافر به نية الاختلاس كما يتطلبها القانون ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، أما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال باعتبار ذهابه إلى محل عمله يوم الجمعة وهو يوم عطلة رسمية دليلا عليه فلا أثر لذلك في سلامة الحكم ولا ينال من سلامة الأدلة التي أوردها واطمان إليها ، أما ما يشيره الطاعن في شأن اعتبار الأفعال المستندة إليه ونقل البرميل موضوع الاتهام بعيدا عن مخزن العهدة ، وأن ذلك لا تتواءم معه جنابة الشروع في اختلاس الأموال الأميرية ، فإن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين قد تسللا إلى مخزن عهدة أولهما في الساعة الثانية من مساء يوم الحادث وتعاونتا مع أحد الحمالين على نقل برميل الزيت على عربة من عربات الجرد وبعدا به حوالى عشرة أمتار بعيدا عن المخزن

الذى كان به حيث فاجأهما الخفير وضبطهما متلبسين بالجريمة ، وقد دانهما الحكم المطعون فيه الأول بجريمة الشروع في الاختلاس والثاني بالاشتراك معه في مقارقتها وطبق في حق الطاعن الأول المواد ١٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١١٢/٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس تامة ، وليست شروعا — كما ذهب الحكم المطعون فيه — ما دامت نية المختلس قد اتجهت كما أثبت الحكم إلى التصرف في المال الذى كان في حيازته ، إلا أن هذه المحكمة على الرغم مما سبقته الإشارة إليه من التكييف القانونى الصحيح للواقعة لا تستطيع مع ذلك أن تمس العقوبة المحكوم بها حتى لا يضار الطاعن بالظعن المرفوع منه وحده . لما كان ذلك ، وكان باقى ما جاء بأسباب الظعن فى شأن عدم مناقشة دفاع الطاعن الأول والرد على ما أثاره فى حق من ضبطه متلبسا بجريمته وأنه هو الذى لفق له الاتهام ، فإن الحكم المطعون فيه قد اعتمد على أقوال هذا الخفير واطمأن إليها بالإضافة إلى أقوال الجمال الذى استعان به الطاعن وشريكه — وهذا يكفى لتبرير اقتناع المحكمة بالإدانة وما يثيره الطاعن هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ما دام هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أحاط بالحكم بها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين — أولهما بجريمة الشروع في اختلاس برميل الزيت المسلم اليه باعتباره أمينا عليه ، والثاني باعتباره شريكا فى تلك الجريمة وطبق في حق الأول المواد ١٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١١٢/٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات ، وهذه المواد والمادتين ٤٠/٣ ، ٤١ عقوبات فى حق الثانى ، لما كان ذلك ، وكان لا يجوز توقيع أية عقوبة ما لم يكن قد نص عليها القانون بجزاء لذات الفعل المنسوب إلى المتهم عملا بقاعدة ” لا عقوبة بغير نص ” ومن ثم فعلى القاضى التزام حد النص للعقاب المقرر وعدم تجاوزه . لما كان ذلك ، وكان المشرع قد أعلن صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع فى الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه فى الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التى يقضى بها فى حالة الجريمة العامة لنص على ذلك صراحة فى المادة ٤٦ من قانون العقوبات . سأل فى الذكر

يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه أو استولى عليه المتهم من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجرمية التامة طبقا لنص المادة ١١٨ عقوبات — أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن — لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم تقضا جزئيا وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقررة بها على كل من الطاعنين ما دام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق احمد الخشن ،
وصيد الخليم البيطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٤١)

الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٠ القضائية :

استدلال . الاختصاص المكاني للمامورى الضبط القضائى . تحقيق . تفتيش :
تنفيذ الإذن به : تقض . أسباب جديدة :

الأصل أن يباشر مأمور الضبط القضائى أعمال وظيفته فى دائرة اختصاصه . عدم التزام
محكمة الموضوع بتحرى حقيقة اختصاصه . على المتهم لإثبات مخالفة الاختصاص .
لامبرة فى ذلك بشهادة إدارية تقدم لأول مرة أمام محكمة النقض .

* الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفته فى دائرة اختصاصه —
فإذا كان المتهم قد دفع ببطلان إجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذى
باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك — فإنه
ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول
المجرد ، ولا عبرة بالشهادة الإدارية التى قدمها المتهم أمام محكمة النقض ، مادام
قد فاتته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدى رأيها فيها .

* مبدأ الطعن ٢٢/٥١٨ ق — جلسة (١٩٥٢/١١/١١) — قاعدة ٤٤
مجموعة الأحكام — السنة الرابعة صفحة ١٠٥ .

والطعن ٢٨/٢٢٦٣ ق — جلسة (١٩٥٩/٥/١١) — قاعدة ١١٣ مجموعة
الأحكام — السنة العاشرة صفحة ٥١٧ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) بغير ترخيص. وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢٦/١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به، وأمام المحكمة دفع المتهم ببطلان التفتيش . ومحكمة الجنايات قضت بحضوره بعملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧. من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس لمدة سنة واحدة وبتغريمه عشرة جنيهات وبمصادرة السلاح المضبوط. فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور وأن التفتيش الذي حصل بمسكن الطاعن وقع باطلا وقد دفع محاميه بأن إذن التفتيش صدر من وكيل نيابة بسيون ومسكن المتهم (الطاعن) يقع بعزبة حسن رشيد التابعة لمنية جناح من أعمال مركز دسوق وأن الذي نفذ هذا الإذن هو ضابط مباحث مركز بسيون ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفع بأن التفتيش تم في بلدة جناح وهي من أعمال مركز بسيون الذي كان يباشر فيه الضابط أعماله آنئذ، وهذا الرد قاصر لأن المتهم قرر بأنه مولود ومقيم بعزبة حسن رشيد بدليل الشهادة الإدارية المرفقة بأسباب الطعن والتي تثبت أن عزبة حسن خورشيد تابعة لمركز دسوق .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن محامى الطاعن دفع ببطلان التفتيش لقيام ضابط مباحث مركز بسيون بمباشرته مع أن منزل المتهم الذي ضبط به السلاح يقع بعزبة خورشيد التابعة لمنية جناح وقد ردت المحكمة على هذا الدفع بقولها ” إن هذا الدفع مردود بأن التفتيش إنما تم على نحو ما هو مبين في المحضر الخاص به وفي إذن التفتيش وأخيرا في وصف الإتهام — إنما تم في بلدة

جناح (كفر الدوار جناح) وهى من أعمال مركز بسيون الذى كان الملازم الأول
فؤاد محمود فريد يعمل فيه آنشد ضابطا للباحث“ لما كان ذلك ، وكانت المحكمة
قد استندت فى ردها على ما هو ثابت فى الأوراق من أن الطاعن يقيم فى بلدة
جناح، ولم يقدم الدفاع دليلا على غير ذلك ، فإنه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة
الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك للقول المجرد ، والأصل أن يباشر مأمور
الضبط القضائى أعمال ونظيفته فى دائرة اختصاصه ، ولا عبرة بالشهادة الإدارية
التي قدمها الطاعن لهذه المحكمة مادام قد فاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدى
رأيها فيها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
وعبد الحليم اليطاش ، وحسن خاله ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عود . صوره :

مالا ينفي توافرها : مضى مدة طويلة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي اعتبر طائفا
على أساسها وبين الحكم عليه فيها .

(ب) سرقة . بيانات التسيب بالنسبة للقصد الجنائي :

عدم لزوم تحديث الحكم استقلا عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتت
نفيد قيامه .

١ - يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم
على أساسها عند توافر شروطها مهما طالت المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة
التي يعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليه فيها .

٢ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن نية السرقة ما دامت الواقعة
الجنائية التي أثبتت الحكم تنفيذ بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه
للملكة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في سرقة الحلى الذهبية والأشياء
الأخرى الميينة وصفا وقيمة بالمحضر لآخرين من مسكنهما وكان ذلك بواسطة
مفتاح مصطنع وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبط
المجنبي عليه له منهلها حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية

لمسرات وشروع فيها إحداها وآخرها بحبس سنتين مع الشغل لشروع في مرقعة
بعود من محكمة الجنايات وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ٤٥ و٤٦ و٢/٤٩ و٥١ و٥٢ و٣/١٧ و٢ - ٢ - ٤ و ٣٢١
من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا
عملا بالمواد ٤٥ و٤٩ و٥١ و٣/١٧ و٢ - ٢ - ٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم
بالأشغال الشاقة لمدة سنتين . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالتصور
والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يناقش دفاعه بانعدام نية السرقة وأن الواقعة
هى مجرد إدعاء كاذب من المجنى عليه وأن الحكم المطعون فيه اعتبره عائدا في حكم
المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات بالرغم من انقضاء مدة عشر سنوات تقريبا
على آخر عقوبة حكم بها والحكم عليه في الجريمة الحالية مما يبين منه
انصلاح حاله ، لا سيما وقد شهد شاهدان بأنه من أخيار الناس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بأن المجنى عليه نرج مع
عائلته من مسكنه في صباح يوم الحادث ولما عاد في المساء وفتح الباب فوجىء
بالمتهم (الطاعن) داخل الشقة وقد دفعه وخرج فأدركه المجنى عليه وأمسك به
وتجمع الأهالي وساعدوه في ضبط المتهم الذى اعترف لهم بشروعه في السرقة وقدم
المسروقات وكان يحملها في جيبه . وقد استند الحكم المطعون فيه على شهادة المجنى
عليه وأتوال زوجته والشهود الذين ساعدوا المجنى عليه على ضبط الطاعن واعترافه
أمامهم بالجريمة وتسليم ما كان قد جمعه من المسروقات ، كما رد على دفاع
الطاعن من أنه قبض عليه في الطريق وأطرح هذا الدفاع كما أطرح شهادة
شاهدى نفى الطاعن اللذين شهدا بحسن سيرته وسلوكه والمستندات التى قدمها
بمعاملته مع البنوك والتجار ، وقال إنها لا تدحض أدلة البوت التى تطعن
إليها المحكمة . ولما كان ما مرده الحكم فيه البيان الكافي لواقعة الدعوى بما تتوافر
به العناصر القانونية لجريمة الشروع في السرقة التى دان الطاعن بها ، وقد أورد
الحكم الأدلة السائغة على ثبوتها في حق الطاعن . لما كان ذلك ، وكان التحدث

عن نية السرقة استقلالا في الحكم أمر غير لازم ، مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعله إضافة ما اختلسه للملكة ، وكان ما استطرد إليه الدفاع عن تليفيق التهمة هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستأهل ردا خاصا — بل يستفاد الرد عليه من قضاء المحكمة بإدانة الطاعن للأدلة الكافية التي أوردها . لما كان ذلك ، وكانت حالة العود في حكم المادة ٢/٤٩ عقوبات تتوافر متى ثبت أن الشخص قد حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر ثم ثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنتين مع الشغل لشروعه في سرقة بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٩ وكان قد ارتكب الجريمة المسندة إليه في ليلة ١٩٥٤/٣/١٤ فإنه ، يعتبر عائدا في حكم المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات ويصح للحكمة تطبيق حكمها عليه ومعاملته على أساسها مهما طالت المدة بين ارتكابه للجريمة التي يعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليه فيها ، ولما كانت موجبات الرأفة أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، كما أن شهادة النفي متروك تقديرها كذلك لحكمة الموضوع — ولها أن لا تأخذ بها وشأنها في ذلك هو شأنها في تقدير أدلة الإثبات .

لما كان ذلك ، فإن الطعن لا يكون على أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق احمد الخشن ،
وعبد الحليم البطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ القضائية :

إختلاس أشياء محجوزة . متى تتم الجريمة ؟ : بعدم تقديم المحجوز يوم البيع
بقصد عرقلة التنفيذ . ما لا ينشئ المسؤولية عن ارتكابها : ملكية المحجوز للغير
الذى لم يلجأ للقضاء لإلغاء الحجز .

تم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من
هى فى عهدته إلى المالكين بيومها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ،
وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاضر ، ومن
مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التى أوقفتها — ولا يعنى الحارس من
العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر — إذ كان يجب عليه بعد
توقيع الحجز أن يتنعم عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة
بالغاء الحجز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد السيارة المينة وصفا بقيمة بالمحضر
والمملوكة له ، والمحجوز عليها قضائيا لصالح أخرى ، والتي لم تكن قد سلمت
إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وحفظها وتقديمها فى الزمان والمكان المحددين
للبيع فاختمها لنفسه لإضرارها بالدائنة الحاضرة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١
و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادة ٣٤١

من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن بنى على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن قد خالف القانون ، وذلك لانتفاء القصد الجنائي في الواقعة المسندة إليه إذ هو لم يتعمد عرقلة التنفيذ فقد كانت الدائنة الحابزة تعلم مقدما أن السيارة التي حجزت عليها وعين حارسا عليها ليست مملوكة له وإنما ملك لآخر كان يودعها لديه في الجراج الذي يستأجره من الحابزة وقبل اليوم المحدد للبيع تسامها مالكما فتعذر عليه لذلك تقديمها للمحضر في هذا اليوم وأنه باعتباره مودعا لديه لم يكن بوسعه أن يتمتع عن رد الوديعة لصاحبها وإلا كان مبددا لها قبله .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بعد أن بين الواقعة وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن عرض لما أثاره الدفاع عنه في هذا السبب ورد عليه في قوله ”إنه لما كان الثابت من محضر الحجز المؤرخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٨ أن المتهم ”الطاعن“ قد عين حارسا على السيارة موضوع التهمة وأنه وقع على هذا المحضر بهذه الصفة وأنه رغم ذلك وعلى ما يقر هو ذاته قد سلم السيارة لصاحبها فيعد خائنا للأمانة وقاصدا بذلك عرقلة التنفيذ على الدائنة الحابزة مالكة الجراج المحجوز وفاء لأجرته . لما كان ذلك ، فإن جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة به قانونا تكون متوافرة الأركان القانونية وثابتة في حقه ، ولا يغير من ذلك شيئا ألا تكون السيارة ملكاله إذ لا شأن لذلك في وقوع

جرمة التبديد طالما كان الشيء المبدد مسلما للجاني على وجه من وجوه الأمانة المنصوص عنها— وهذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون، ذلك أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التى أوقعتة، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع المجزأ أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء المجز .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق امد الخشن ،
وعبد الحليم اليطاش ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٤٤)

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . بيانات المنطوق .

عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبدت أثناء
المرافعة . الأسباب تكمل المنطوق في ذلك .

(ب) خيانة أمانة . فعل الإخلاص .

جواز إثباته بكافة الطرق .

(ج - د) دعوى مدنية . بيانات تسيب أحكام التعويض .

يكفى في ذلك بيان وقوع الفعل والضرر وعلاقة السببية دون ذكر عناصر
الضرر .

قول الحكم الصادر في استئناف الدعوى المدنية وحدها أن النيابة طلبت
معاينة المتهم هو خطأ مادي لا يمس سلامة الحكم .

(هـ) إجراءات المحكمة . استئناف .

الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

- ١* — لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبدت في أثناء المرافعة اكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب .
- ٢ — للحكمة — عملاً بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية — أن تثبت واقعة الاختلاس — وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها جريمة خيانة الأمانة بكافة طرق الإثبات .
- ٣ — إذا بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ، ولا تثريب عليه بعد ذلك إذا هلم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .
- ٤ — ما أورده الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن بمواد الاتهام هو تزيد لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الاستئناف كان مقصوراً على الدعوى المدنية وحدها .
- ٥ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد النقود الميينة المقدار بالمحضر والمملوكة للدعى بالحقوق المدنية وكان قد سلمها إليه على سبيل الوكالة ليودعها لحسابه في البنك فاختلسها لنفسه إضراراً به . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بمبلغ ٥١ ج بصفة تعويض . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصروفات جنائية وفي

* مبدأ الطعن ٢٩/٨٩٠ ق — (جلسة ١٩٥٦/١١/٥) — مج الأحكام ص ٧
ق ٣١٣ ص ١١٣٤، ١٣/٢٧ ق — (جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥) — مج الأحكام ص ٨
ق ٤٩ ص ١٧٠ ، والمبدأ ذاته في الطعن ٣٠/١٤٣٥ ق — (جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩) .

الدعوى المدنية برفضها وإلزام رافعها بالمصاريف فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف مبلغ وقدره عشرة جنيهات على سبيل التعويض التبرأى مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بالإضافة إلى القصور في التسيب وفساد الاستدلال فضلا عن بطلان الحكم في ذاته وذلك لعدم تلاوة تقرير التلخيص وتجزئة إقرار الطاعن وعدم ورود النص في منطوق الحكم على رفض الدفع الذى أثاره في شأن عدم جواز الإثبات بالينة بسبب تجاوز المبلغ المدعى به العشرة الجنيهات — هذا إلى أن الحكم استند إلى جانب من أقوال المدعى بالحق المدني والتفت عن المستندات والدوافع التي قدمها الطاعن ، ثم قدر التعويض المحكوم به بمبلغ عشرة جنيهات دون بيان عناصره مع أن المبلغ الذى قال الحكم أنه بدد هو مبلغ خمسين جنيها فقط ، هذا فضلا عما تحدث به الحكم في صدره عن اتهام النيابة العامة للطاعن بجريمة التبيد وطلبها عقابه بالمادة ٣٤١ عقوبات ، في حين أن النزاع المطروح كان خاصا بالدعوى المدنية وحدها بعد أن حكم في الدعوى الجنائية بالبراءة ولم تستأنف النيابة هذا الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في صدره ما يفيد تلاوة تقرير التلخيص في قوله ” بعد سماع التقرير الذى تلاه السيد عضو اليمن وطلبات النيابة والمدعى بالحق المدني“ لما كان ذلك ، وكان في إثبات تلاوة تقرير التلخيص في الحكم ما يكفى لحصول التلاوة التي يتطلبها القانون ، وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول هذه التلاوة، لما كان ذلك ، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في الرد على الدفع الذي أثاره الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبيئة بسبب زيادة المبلغ المدعى بتبديده على عشرة جنيهات "إن المحكمة ترى أن هناك ما نأهأ أدبياً حال دون حصول المستأنف "المدعى بالحقوق المدنية" على إيصال باستلام المبلغ من المستأنف ضده "الطاعن" وذلك لوجود المصادقة والمعاملات التي بينهما ، فضلاً عن أن واقعة الائتمان معترف بها ... ومن ثم فإن الإثبات بالبيئة جائز" لما كان ذلك، وكان ما قاله الحكم في تبرير الإثبات بالبيئة سائغ قانوناً ويعتبر رفضاً للدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة، وكان لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبدت في أثناء المرافعة اكفاء بما يفيد ذلك في الأسباب . أما ما يثيره الطاعن في شأن تجزئة إقراره والالتفات عن المستندات والدفاتر التي قدمها واستناده إلى جانب من أقوال المدعى بالحق المدني دون باقى أقواله ، فإن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله "إن واقعة الدعوى كما تبين للمحكمة من الأوراق وأقوال الشهود تخلص في أن المحنى عليه "المطعون ضده" أبلغ بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٦ بأنه سلم للمستأنف ضده (الطاعن) بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٠ مبلغ ٥٠٠ جنيه ليقوم بإيداع مبلغ ٣٥٠ جنيهاً منه في حسابه ببنك مصر وعلى أن يكون الباقى كقرض وذلك لإزماعه السفر فى اليوم التالى إلى لبنان ، وأضاف أنه اطمان إلى أن المستأنف ضده سوف يقوم بإيداع المبلغ إلا أنه فوجئ عندما أرسل إليه بنك مصر كشف حساب بأنه لم يودع مبلغ ال ٣٥٠ جنيناً، وبسؤال المستأنف ضده قرر أنه تربطه بالمستأنف صداقة وطيدة وأنه عميل مكتبه وحدث أن كلفه مرتين بإيداع مبلغ ٢٠٠ و ٣٠٠ جنيه فقام بإيداع هذين المبلغين وأضاف بأنه فوجئ باتهام المحنى عليه ... وقال إنه فعلاً أخذ مبلغ ٣٠٠ جنيه من المستأنف بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٠ ليلة سفره وقام بإيداعه البنك فى ١٩٥٦/٢/٢٢ "وقد استند الحكم المطعون فيه إلى أقوال المحنى عليه فى شأن واقعة تسليمه الطاعن ٣٥٠ جنيناً فى ١٩٥٦/٢/٢٠ وإلى ما قاله الطاعن من أنه سدد لحساب المحنى عليه ٣٠٠ جنيه فى البنك فى ١٩٥٦/٢/٢٢ ولم يعول الحكم على ما ادعاه المدعى بالحق المدني من أن الطاعن لم يورد شيئاً من المبلغ - بل اعتبر أنه قد ورد مبلغ ٣٠٠ جنيه استناداً إلى الشيك رقم ٩٥٩٨٥ المقدم منه والبال على سدادته مبلغ ٣٠٠ جنيه لحساب المحنى عليه فى ١٩٥٦/٢/٢٢ - كما لم يقم الحكم وزناً لدفاع الطاعن فى شأن ما قرره

من أنه لم يستلم من المحنى عليه إلا مبلغ ٣٠٠ جنيه فقط ، وأنه سدده له بتساهمه
 فقد استند الحكم المطعون فيه إلى أقوال المحنى عليه وإلى الأدلة السائغة التي
 أوردتها في أن المبلغ المسلم إلى الطاعن هو خمسمائة جنيه . لما كان ذلك ، وكانت
 المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة وكان لها أن لا تأخذ ببعض ما جاء بشهادة
 الشهود إذا هي لم تطمئن إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ في إثبات واقعة
 التسليم بالبينة على ما سلف ذكره ، وكان للمحكمة أن تثبت واقعة الاختلاس — وهي
 الواقعة الجنائية التي تتألف منها الجريمة عملاً بمحريتها المقررة للاستدلال في المواد
 الجنائية بكافة طرق الاثبات ، وقد استدلت المحكمة على ثبوت هذه الواقعة في
 حق المتهم بأدلة سائغة ، فإن ما يثيره الطاعن هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي
 لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة ما دام أن هذا الرد مستفاد ضمناً من قضائها
 بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي اعتمدت عليها — أما التفاتها عن المستندات
 والدفاتر التي قدمها الطاعن فقد قررت المحكمة في حكمها المطعون فيه أن هذه
 المستندات والدفاتر هي من عمل الطاعن ولا حجة فيها على غيره وهو مجزئ في الرد
 على ما جاء بدفاع الطاعن الذي لم تطمئن إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم
 المطعون فيه قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وقدر
 الضرر الذي لحق المحنى عليه من وقوع فعل التبديد على ما له بمبلغ عشرة جنيهات
 فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تثير عليه بعد
 ذلك إذ هولم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ،
 أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد تضمن أن النيابة طلبت
 معاقبته بمواد الاتهام فإن هذا التزيد لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الاستئناف
 كان مقصوراً على الدعوى المدنية وحدها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
 برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمد اسماعيل المستشارين .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) قتل عمد . مسئولية جنائية . محكمة الموضوع .

الفصل في امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بالواقع في الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بناء على أسباب سائغة .

(ب ، ج) سلاح . إخفاء أشياء متحصلة عن جناية . حكم .
ماهية القصد الجنائى في جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص : مجرد العلم مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه .

ما لا يوفر عيب تعارض الأسباب : تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح نارى متحصل من جناية قتل مقترن لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح . استقلال عناصر الجريمتين — كل منهما عن الأخرى .

(د) إثبات . نقض .

الدفع بطلان الاعتراف للحصول عليه بطريق التعذيب أو الإكراه أمر لا تجوز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — الفصل في امتناع مسئولية المتهم تأميسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معتب عليه —
فإذا كان الحكم قد محص دفاع المتهم في هذا الخصوص و انتهى للأسباب

السائفة التي أوردتها إلى أنه كان أهلاً لحل المسؤولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، فإن ما ينهه المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون غير سديد .

٣* — مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً عن علم وإدراك يتحقق به معنى الإحراز كما هو معرف به في القانون مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه .

٣ — تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح ناري مع علمه بأنه متحصل من جناية قتل عمد مقترن بجناية إحراز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح — لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها .

٤ — لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد إكراه أو تعذيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول : قتل المجنى عليه بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة في تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترفت هذه الجناية تسهلاً بلحظة سرقة السلاح والذخيرة المملوكة لوزارة الداخلية عهداً المجنى عليه والمعاقب عليها بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات وقد اقترنت جناية القتل العمد بجناية

* المبدأ ذاته في الطعن ١٤٧٥ لسنة ٣٠ القضائية — (جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠) و ٣٠/١٧٨٢ ق — (جلسة ١/٣٠/١٩٦١) ، وهو مبدأ الطعن ٢٦/٨٠١ ق — (جلسة ١٠/١٥/١٩٥٦) قاعدة ٢٨٢ — مجموعة الأحكام — سنة سابعة — صفحة ١٠٣٣ ، الطعن ٢٨/١٢٨٦ ق — (جلسة ١٢/١٦/١٩٥٨) — قاعدة ٢٦٦ مجموعة الأحكام — سنة تاسعة — صفحة ١٠٩٨

أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالتى الذكر أحرز بغير ترخيص السلاح الناري المششخن والذخيرة سالتى الذكر حالة كونه سبق الحكم عليه يعقوبة مقيدة للجرية بالحبس مع الشغل في شروع في مرقعة الأمر المنطبق على المواد ١ و ٦ و ٧ و ٢٦ و ٣ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ . والمتهم الثانى : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " بندقية من طراز لى أتقليد " وأخفى البندقية سالفة الذكر والمتحصلة من جنابة القتل العمد المقترنة بجنابة إحراز السلاح والذخيرة مع علمه بذلك وأحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١/٢٣٤ - ٢ - ٣ و ١/٤٤ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا - عملا بالمواد ١ و ٦ و ٧ و ٢٦ و ٣ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمادتين ١ و ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة للثانى مع إضافة المادة ١٧ بالنسبة لها بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاينة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن تهمة إحراز السلاح وبرأته من تهمة إخفائه وقدرت للحامى المشتدب أتعابا . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالتقصير والغموض في البيان والفساد في الاستدلال كما أنه أخطأ في الإسناد وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع حين دانه بجرمة القتل العمد المقترن بجنابة إحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص، ذلك أن المدافع عنه أثار أنه كان في حالة سكر أفقده الإختيار مما كان لا يصبغ معه معاقبته عن جرمة القتل العمد التى تستلزم قصدا خاصا هونية إزهاق روح المحنى عليه وأسس الحكم ورفضه لهذا الدفع على أن الدفاع لم يوضح درجة الشكالة التى كان عليها الطاعن وقت

الحادث حتى يعرف مدى تأثيرها عليه واعتبره تام الإدراك مكتمل الاختيار واستدل على ذلك بأنه استدراج القتل إلى ركوب الحجر معه وجعله يطمئن إليه فيسلمه سلاحه ثم عمل على إزالة آثار الجريمة بعد مقارقتها فأتى بالجلطة في الليل — وهذا الذي أورده الحكم لا يصلح ردا على ما طرحه الدفاع على المحكمة مما تضمنته أقوال الشهود وتحريات الشرطة من ثبوت سكر الطاعن وفقدته الوعى لتعاطيه أكثر من ثلاث زجاجات من الخمر — وكان يتعين على المحكمة أن تبسط في وضوح تفنيدها لأقوال هؤلاء الشهود وألا تكتفى بهذا الرد القاصر الذي لا يتحقق به معنى الاستدراج أو توافر الإدراك التام والوعى اليقظ لدى الطاعن .

كما أن الحكم قد أرجع سبب القتل إلى أن القتل سبب الطاعن بعبارات بذية نابية كان لها أسوأ الأثر في نفسه — في حين أن جميع الشهود على واقعة تدخل العسكرية القتل في المشادة التي قامت بين الطاعن وآخرين قطعوا بأن القتل لم يوجه أية عبارة فيها مساس به وإنما كان كلامه مرسلا عاما غير موجه إلى شخص بذاته — بل إن المراكبي قرنى هاشم أضاف أن الطاعن يعرف القتل من قبل وأنه رحب به حين قدم إلى مكان المشادة مما طوع لهذا الأخير قبول دعوته إلى السكر وترك دركه ليلا — ولو صح أنه فاه بمثل العبارات التي أوردها الحكم فلإن المعقول أنه لم يوجهها إلى الطاعن بل إلى غيره من خصومه الذين كانوا يتشادون معه . كما أن الحكم حين رد على دفاع الطاعن من أن الحادث بفرض حصوله لا يعدو جنائية إحداث جرح أفضى إلى الموت لانعدام نية إزهاق الروح لديه وأن يكون مجرد جنحة قتل خطأ ، اقتصر على تناول الشق الأخير من هذا الدفاع دون أن يعرض إلى الشق الأول منه . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ حين دان الطاعن بجنائية إحراز سلاح ناري لمجرد إمساكه لسلاح المحنى عليه وتسليمه إلى الطاعن الثاني لأن هذه الحيازة العارضة المؤقتة لا يتحقق بها معنى الإحراز القانوني الذي يتطلب توافر قصد الإحراز — وهو ما لم يستظهره الحكم في حقه .

كما عول الحكم في إدانته على الاعتراف المنسوب إليه في حين أنه كرر القول في المرحلة السابقة على نظر الدعوى وفي جلسة المحاكمة أنه أكره على هذا الاعتراف وعذب وثبت من التقرير الطبي الموقع عليه أن به مجموعة من الإصابات ، وكان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع وأن تفنده ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وجبت إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن مجموع أقوال المتهمين ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير خص بندقية المجنى عليه الأُميرية — وهى أدلة مردودة إلى أصلها ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . وعرض الحكم إلى نية القتل فاستظهرها في قوله ” إنه بالنسبة لتهمة القتل العمد المسندة إلى المتهم الأول (الطاعن) فنية القتل ثابتة ضد هذا المتهم ثبوتاً كافياً لا يتطرق إليه الشك وذلك من استعماله سلاحاً نارياً هو أداة قاتلة بذاتها ثم إطلاق النار على المجنى عليه بعد تصويب فوهة السلاح إليه تصويبا محكماً ومن مسافة قصيرة جداً قدرها الطبيب الشرعى بما يزيد على الربع متر في إحدى الإصابتين وبضعة سنتيمترات في الإصابة من العيار الثانى — كل ذلك فضلاً عن إطلاق النار على المجنى عليه مرتين متتاليتين حتى خر صريعاً يتخبط في دماؤه الأمر الذى يقطع بأن نية المتهم قد انعقدت فعلاً ساعة الحادث على إزهاق روح المجنى عليه وقتله وقد كان له ما أُراده وليس أدل على توافر هذه النية من أن المتهم لم يكتف بالعيارين اللذين أصابا المجنى عليه بل ألقاه في البحر ليتخلص منه نهائياً . “ وتناول الحكم دفاع الطاعن الموضوعى القائم على أن الحادث على فرض وقوعه فإنه لا يعدو أن يكون جنحة قتل خطأ ففنده بأسباب مائغة ، ثم رد على ما أثاره الدفاع في شأن وجوده في حالة سكر أفقده الإرادة والإدراك وأثر ذلك على توافر القصد الخاص في جريمة القتل العمد لديه فقال : ” إنه وإن كان المتهم الأول (الطاعن) قد تعاطى الخمر فعلاً قبل ارتكاب الحادث إلا أن الدفاع لم يبين درجة المثالة التى قال بها واتى اعتبر أنها تفقد المتهم إدراكه وإرادته — بل على العكس فقد وضح من التحقيق ومن ظروف الحادث وملابساته أن المتهم وإن كان قد شرب الخمر فعلاً إلا أنه قد قارب جريمته وهو مدرك تمام الإدراك لما يفعل عالم تمام العلم بما يقترب فقد غرر بالمجنى عليه ليأثر منه في وسط البحر واستطاع أن يقنعه بترك دركه أثناء الخدمة وأن يجعله يطمئن إلى أن يسلمه سلاحه لمناظرته — وهو تصرف لا يصدر إلا من رجل كامل الإدراك وقد أطلق الرصاص على المجنى عليه مرتين حتى أُراده قتيلاً ثم بدأ يعمل على إزالة آثار جريمته فالتى بجثة القتل في البئر لتضيق معالم جنايته ثم أمر الملاح قرنى هاشم عجد بالذهاب به إلى الشاطئ الآخراً فامتثل هذا لأمره وهناك قام المتهم المذكور

بتسليم السلاح إلى أخيه المتهم الثانى (الطاعن الثانى) وطلب منه إخفائه وكل ذلك يقطع بأن المتهم المذكور كان فى تمام العقل والإرادة والإدراك ، ويكون ماذهب إليه الدفاع فى هذا الشأن بعيدا عن الواقع ومخالفا للوقائع الثابتة فى حق المتهم وفق ما تقدم بيانه ويكون المتهم والحالة هذه قد تآمر جناية القتل العمد بنية إزهاق روح المجنى عليه ، وهو مدرك لما فعل مريدهما اقترف . ثم عرض الحكم إلى إحراز الطاعن للسلاح النارى فى قوله : “ إنه قد ثبت أن جناية القتل العمد المتقدمة الذكر قد اقترنت بجناية أخرى هى إحراز المتهم الأول (الطاعن) للسلاح والذخيرة التى استعملها فى ارتكاب جريمته — ألا وهى بندقية المجنى عليه وطلقاتها وقد استمرت حيازته لها حتى وصل إلى شاطئ النيل الآخرفعمد إلى إخفاء هذا السلاح لدى أخيه المتهم الثانى — كل ذلك رغم سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لشروع فى سرقة ” لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقترن بجناية إحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص اللتين دين بهما الطاعن — ذلك أن ما قاله الحكم فى شأن استظهار نية القتل وقيامها فى حق الطاعن سائغ وصحيح فى القانون ويتضمن الرد على ما أثاره الطاعن فى شأن تكييفه للواقعة بوصفها ضربا أفضى إلى الموت ، وكان الحكم قد محص دفاع الطاعن فى خصوص امتناع مسؤوليته تأسيسا على وجوده فى حالة سكر وقت الحادث وانتهى للأسباب السائغة التى أوردها إلى أنه كان أهلا لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الإدراك والإختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذى ثبت فى حقه ، وكان الفصل فى ذلك يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه . لما كان ذلك ، وكان الباعث ليس ركننا فى الجريمة — فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح ما دام قد اشتمل على البيان الكافى للواقعة المستوجبة للعقاب واطمأن إلى الأدلة السائغة التى ساقها ، وكان مجرد الاستيلاء على السلاح فى غير الأحوال المرخص بها قانونا عن علم وإدراك ، يتحقق به معنى الإحراز كما هو معرف به فى القانون مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن اعترافه فى تحقيق النيابة كان وليد إكراه أو تعذيب فلا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم كله ، فإن ما ينشأه

للطاعن على الحكم المطعون فيه لا يبدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وأدلتها ومن ثم يتعين رفضه موضوعاً .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ذلك أنه دانه بجرمة إحراز سلاح المحبى عليه النارى بدون ترخيص واعتمد في ذلك على أقوال المراكبي قرنى هاشم وشيخ البلد محمد أحمد عرابى — في حين أنه يبين من الأوراق أن الشاهد الأول قرر بالتحقيق أن الطاعن الأول غادر المركب بالبندقية ولا يعلم مصيرها ، وأن الشاهد الثاني نفى بالجلسة علم الطاعن بإمكان إخفاء السلاح وقرر أنه علم بإمكانه بعد خلوته بالطاعن الأول . أما ما قاله الشاهد الأول بالجلسة من أن الطاعن الأول سلم الطاعن البندقية فقد أهدره الحكم حين اطرح جوهره الذى تضمن أن الطاعن الأول أخبر أخاه الطاعن بأن البندقية التى سلمها إليه قد ارتكب بها جناية قتل أحد العساكر ، وبرأ الحكم الطاعن من تهمة إخفاء السلاح المتحصل من هذه الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبد أن بين واقعة الدعوى عرض إلى مانسب إلى الطاعن فى قوله : ” إنه بالنسبة للمتهم الثانى (الطاعن) فإن تهمة إحرازه السلاح النارى ”بندقية المحبى عليه مششخنة الماسورة“ ثابتة هذه من شهادة قرنى هاشم محمد فى تحقيقات النيابة العامة وأمام المحكمة بجلسة المرافعة من أن المتهم الأول (الطاعن الأول) قد سلمه هذا السلاح وطلب منه إخفاء لأنه قد قتل رجلاً من رجال البوليس وقد دلت تحريات الضابط سعد الدين زهران على صحة هذه الواقعة فكفف شيخ البلد أحمد محمد عرابى بالعمل على البحث عن بندقية المحبى عليه بعد أن أخبره بما علمه من تحرياته هذه فاتصل شيخ البلد بالمتهم الثانى الذى تظاهر بعدم معرفته بإمكان السلاح حتى قابل أخاه المتهم الأول وبعد ذلك توجه مع شيخ البلد وأحضر سلاح المحبى عليه ، ولا تعمل المحكمة بعد ذلك على ما يزعمه هذا المتهم من أنه لم يكن عالماً بإمكان إخفاء السلاح وأن أخاه المتهم الأول هو الذى عرفه عنه إذ أن هذا الدفاع إنما قصده به الخلاص من المسئولية الجنائية وهى ثابتة ضده من شهادة قرنى هاشم محمد وتحريات البوليس...“ لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم له سند من أقوال الشاهد قرنى هاشم محمد

بجلسة المحاكمة ، وكان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول من تظمن إليه من الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، وكانت تبرئة الطاعن من تهمة إخفاء السلاح الناري مع علمه بأنه متحصل من جنابة قتل عمد مقترن بجنابة إحراز سلاح وذخيرة التي كانت مسندة إليه لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد هفيث ،
وعادل بونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٢٦٣ سنة ٣٠ القضائية :

(١) لإجراءات المحاكمة . دفاع .

المذكرات التعقيبية : مجرد عدم تقديمها من المتهم لا يمس سلامة الإجراءات
ما دام لا يدعى أن المحكمة منعه من ذلك . سكوت المتهم عن التعقيب يدل
على أنه لم ير ما يستأهل الرد على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير
الموعد المحدد لذلك .

(ب) خبير . خيانة أمانة . محكمة الموضوع .

عدم التزام محكمة الموضوع بفحص الحساب بنفسها أو مناقشة الخبير في نتيجة
تقريره التي لم تأخذ بها .

(ج) خيانة أمانة .

عقود الائتمان : من بينها عقد الشركة . الاختلاس : توافره بصرف أموال
الشركة في غير ما خصصت له .

١ — إذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما أنهما طلبا إلى المحكمة التعقيب
على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها ولم
يطلبيا أن تكون لهما الكلمة الأخيرة ، ولا يدعيان أن أحدا منهما من ذلك ،
فلا يحق لهما التبعي على الحكم شيئا في هذا الصدد — إذ أن سكوتهما عن ذلك
دليل على أنهما لم يجدافيا أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب ردان جانبا
كما لا يبطل المحاكمة .

٢ — لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تفحص الحساب بنفسها ، أو أن تناقش الخبير في النتيجة التي لم تأخذ هي بها ، ما دام أنها لم تجد من ظروف الدعوى ، وملاساتها ما يدعو إلى هذا الإجراء .

٣ — عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن تقدير حصصهم فيها — فإذا اختلس الشريك مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ولم يصرفه فيما خصص له عند مرتكبها للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بددا مبلغ ٧٥٠ جنيه لآخر إضراراً به وكأنا قد تسلمنا هذا المبلغ على سبيل الوكالة بصفتهما مديريين متضامنين في شركة توصية بسيطة . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وقد أقام المدعى بالحقوق المدنية دعوى جنحة مباشرة أعلنت للتهمين متهما بإيهما بأنهما بددا واختلسا مبلغ ١٥٠٠ جنيه رأس مال الشركة وموجوداتها وقد سلمت لهما على سبيل الشركة فاختلساها إضراراً به وطلب في ختامها الحكم بإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وشمول الحكم بالفاذ المعجل وبلا كفالة وإلزامهما بالمصاريف وأتعاب المحاماه وأمام المحكمة دفع المتهمان بعدم اختصاصها بنظرها وإعادتها للنياية العامة لتقديهما للحكمة المختصة ثم أصدرت حكماً حضورياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإعادة القضية إلى النيابة لتتقدمها إلى المحكمة المختصة . وأمام المحكمة الجزئية التي أحيلت إليها الدعوى والتي قررت ضم دعوى الجنحة المباشرة إلى الدعوى العمومية لفصل فيها بحكم واحد، ادعى المدعى بالحقوق المدنية مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيه تعويضاً مؤقثاً . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً للأول وحضورياً للثاني عملاً بمادة الاتهام بمحس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني

مبلغ ٥١ جنيتها والمصاريف وأتماب المحاماه . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف المحكوم عليهما الحكم الأخير. والمحكمة الاستئنافية أصدرت حكما تمهيدا بتعيين الخبير الحسابي صاحب الدور من مكتب الخبراء الحكوميين بأسوان لفحص حساب الشركة القائمة بين طرفي الخصومة، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية فطعن المحامي الوكيل عن المحكوم عليه الأول كما طعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرمة التبديد قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، كما انطوى على خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وشابه بطلان في الإجراءات أثر فيه، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعنان إن المبلغ المقول بتبديده هو جزء من رأس مال الشركة القائمة بين المدعى بالحقوق المدنية والطاعنين والتي باشرت نشاطها بالفعل واستوعب ذلك رأس مالها، وعلى رغم أن الحكم التمهيدى ناط مكتب خبراء وزارة العدل فخص حساب الشركة نتيجة أعمالها فلإن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين دون أن يعنى بما أسفر عنه فحص الخبير لحسابات الشركة الذى ثبت أن خسارة لحقتها وأطاحت برأس المال لا تتوافر معه جرمة التبديد فى حق الطاعنين لأن مجرد اتأخير فى رد ما يكون قد سلم إلى الوكيل لا يعد فى ذاته خيانة للامانة . وقد اعتمد الحكم فى قضائه بالإدانة على ما يخالف المذهب بالأوراق وتجاهل مبادئ التجارة التى تقضى باستغلال رأس مال الشركة فى الغرض الذى أُمست من أجله وقد أثبت الخبير فى تقريره أن قيمة مشتريات الشركة تجاوزت رأس مالها التقدى وأن الطاعنين سددا للمدعى بالحقوق المدنية ما يتجاوز المدفوع منه وأن الشركة اشترت أقمشة شعبية قبل الغاء نظام توزيعها وسلم بعضها فعلا وتم تسليم الباقي بعد تاريخ التوقف عن الدفع عندما أشهر إفلاس الطاعنين مما كان يتعين بحته بمعرفة المصنفى، والتفت الحكم عن النتيجة التى انتهى إليها تقرير مكتب الخبراء دون أن يناقش مقدم التقرير ، كما أ طرح الحكم ما أثبته التقرير

المذكور في خصوص الكمبيالات الأربع الصادرة من الطاعنين واعتبارها مدفوعة منهما إلى المدعى بالحقوق المدنية خصما من رأس مال الشركة قولاً من الحكم أن هذه النتيجة وليدة الاستنتاج الذي لاتسانده الأوراق ويؤخذ منها أن هذه الكمبيالات حررت ثمناً لبضاعة استلمها الطاعنان من المدعى بالحقوق المدنية الذي كان يتعامل معهما قبل تكوين الشركة وفي أثناء قيامها وبعد إخطارهما بتصفيتها ، وهذا الذي خلص إليه الحكم غير سائغ ذلك أن الوصف القانوني الصحيح لهذه الأوراق هو أنها سندات تحت الإذن وليست كمبيالات والفرق بين النوعين كبير من حيث الشكل والغرض والآثار التي ترتب على كل نوع منهما . كما أن المدعى بالحقوق المدنية لجأ إلى الضغط على الطاعنين في الوقت الذي اضطرأ فيه إلى التوقف عن الدفع بسبب كساد السوق وكانت وسيلته في ذلك شكايته إليهما وإسناده إليهما تبديد رأس مال الشركة بالكامل مع أنه ثبت من التحقيق استلامه نصفه بمقتضى إيصال صادر منه وأن هناك بضاعة شحنت فعلاً بتكليف منه إلى شركائه حسن عبد الله وعائيد فرج وأن المستندات التي قدمها المدعى بالحقوق المدنية تأييداً لمزاعمه فضلاً عن أنها من صنعه ولا قيمة لها في الإثبات فإنها تخالف المثبت بالمستندات المذكورة وأن علة النص في تلك السندات على أن قيمتها وصلتهما "بضاعة" دون ذكر أنها من أصل رأس المال هي تمكين المدعى المذكور من خصمها بالبنوك وتحويلها بالطرق التجارية . كما ثبت من القضية رقم ٢٢/١٩٥٠ إفلاس أسوان أن المدعى بالحقوق المدنية وصله من الطاعنين ما يجاوز رأس ماله المدفوع مما يجعل الطاعنين دائنين له وينفى جريمة التبديد المسندة إليهما . هذا إلى أن الحكم إذ أطرح دفاع الطاعن الثاني من انعدام صلته بالشركة قولاً من الحكم بأن الطاعن المذكور تراخى في إبداء هذا الدفاع ، قد جاء مشوباً بالخطأ في الاسناد ذلك أن الطاعن المذكور أثار هذا الدفاع منذ اللحظة التي ووجه فيها بالتهمة وقد أوضح في مذكرته المقدمة في أثناء سير المحاكمة أنه لم تسمع أقواله في النيابة وأن التحقيقات كانت محصورة بين الطاعن الأول والمدعى بالحقوق المدنية فضلاً عن أن عقد الشركة موقع عليه من الطاعن الأول وحده الذي لم تكن له صفة في توقيعه نيابة عن الطاعن الثاني — وهو وحده الذي حرره المدعى بالحقوق المدنية الشيك بقيمة رأس المال المدفوع منه . كما خالف الحكم أصول

الحكمة المرسومة بالمادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أنه بعد أن أمرت المحكمة الاستئنافية بحجز الدعوى للحكم مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات بدءا بالمدعى بالحقوق المدنية فوت هذا الأخير على نفسه الأجل المحدد له فاضطر الطاعنان إلى تقديم مذكرتهما ثم قدم المدعى بالحقوق المدنية مذكرته فأصبح هو آخر من تكلم في الدعوى — لا المتهمين فيها مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه الميكلة بأسباب الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله إنه بموجب عقد شركة توصية بسيطة بين المدعى بالحقوق المدنية عبد الله أحمد الشرفاوى بصفته شريكا موصيا وبين الطاعنين بصفتهما شريكين متضامنين ومسئولين ، محرز في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ غرضها القيام بتوزيع أقفشة أكفان الموتى والأقفشة الشعبية الخاصة بسكان مديرية أسوان برأس مال قدره ١٥٠٠ جنيه قام المدعى بالحقوق المدنية بدفعه بمقتضى شيك على البنك الأهلى بالقاهرة في تاريخ التوقيع على عقد الشركة واتفق على أن تقسم الأرباح الناتجة بواقع الثلثين للطاعنين والثلث للمدعى بالحقوق المدنية وتمهد الطاعنان بإدارة الشركة وإيداع جميع المبالغ المتحصلة البنك الأهلى بالقاهرة واكتنبا لم يودعا أى مبلغ ولم يسكدا دفاتر متظمة وطلب المدعى بالحقوق المدنية تصفية الشركة ودفع نصيبه فدفع له مبلغ ٧٥٠ جنيه — بمقتضى إيصال تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ واتفق مع الطاعنين على أن يظل المبلغ الباقي في الشركة حتى آخر سنة ١٩٤٨ حين توقف الطاعنان عن الدفع وأشهر إفلاسهما وعرض الحكم إلى أدلة الدعوى ودفاع الخصوم فقال : ” إن الثابت من عقد الشركة أن المتهم الأول (الطاعن الأول) أبرم هذا العقد عن نفسه وبصفته وكلاء عن أخيه المتهم الثانى (الطاعن الثانى) وأنه قبض رأس مال الشركة من المدعى بالحق المدنى بهذه الصفة وأقر في جميع أقواله ودفاعه بأن المتهم الثانى شريك في الشركة كما أن هذا الأخير حضر جميع إجراءات الدعوى أمام محكمة أول درجة وباشر الدفاع عن نفسه بصفته شريكا في الشركة المتهم بتبديد رأس مالها ولم يبد أى دفاع بعدم اشتراكه في الشركة مما يدل دلالة واضحة لا تقبل الشك على أنه شريك فيها وإلا لكان بادرا منذ الوهلة الأولى بإبداء هذا الدفاع حتى يتأى بنفسه عن الاتهام

المساطر عليه ” ثم تناول الحكم ما أثاره الطاعنان حول تصفية الشركة فقال : ” إن عدم تصفية الشركة أو عدم اتخاذ الإجراءات المؤدية إلى ذلك لا يمنع من إدانة الشريك إذا ما ثبت من التحقيقات أنه اختلس من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة إليه بصفته لأن تسلمه مال الشركة في هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلا بصفته وكلا عن شركائه والوكالة من عقود الأثمان الوارد ذكرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ” ثم عرض إلى تقرير الخبير فاطرح ما انتهى إليه للأسباب السائغة التي ساقها وانتهى إلى قوله : ” وحيث إنه متى ثبت مما تقدم أن المبالغ الثابتة بالكميالات وقدرها ٤٦٠ جنيا لم تدفع للدعي بالحق المدني سدادا من رأس مال الشركة وأن المبلغ المدعى بتبديده له ثمنا للبضاعة المدعى بتصديدها إلى حسن عبد الله وعابد فرج وقدره ٣١١ جنيا و ٨٨٢ مليا لم يسدد له حقيقة بعد أن نفى حسن عبد الله إرسال المتهمين (الطاعنين) لبضائمه ، فإن المبلغ الباقي من رأس مال الشركة وقدره ٧٥٠ جنيا لا يزال في ذمة المتهمين بغير سداد ويكون هذان الأخيران قد اختلساه حالة كونهما كانا يقومان بإدارة الشركة وسلم إليهما رأس مالها بصفتهما وكيلين عن شريكهما المدعى بالحق المدني، الأمر الذي يتعين معه اعتبارهما خائنين للأمانة وعقابهما بالعقوبة المقررة لذلك . ” وما أورده الحكم من ذلك يؤدي إلى النتيجة التي رتبها وتتوافر به جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون ، ذلك أن عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، فإذا اختلس الشريك مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ولم يصرفه فيما خصص له — وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين — عد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما يجادل فيه الطاعنان في شأن الثفات الحكم المطعون فيه عن الأخذ بتقرير الخبير مردودا بأنه من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والقوة التدللية لتقاريرهم مرجعه إلى محكمة الموضوع — وإذا كان لإطراح المحكمة لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه للأسباب السائغة التي أوردتها أمرا يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، وهي ليست بعد مكلفة بأن تفحص الحساب بنفسها أو أن تناقش الخبير في النتيجة التي لم تأخذ هي بها مادام أنها لم تجرد من ظروف الدعوى وملايساتها ما يدعوا إلى هذا الإجراء ، وكان

ج ٠ ٢ (٩) ٠ ج

لايين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين أو المدافع عنهما قد طلبوا إلى المحكمة دعوة الخبير لمناقشته في أمر معين فلا يقبل منهم النعي على المحكمة سكوتها عن تحقيق طلب لم يرفعهوا إليها . ولما كان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على قيام عقد الشركة بين الطاعنين كليهما والمدعى بالحقوق المدنية وأشار إلى أنهما لم يجعدا في دفاعهما صفتكما كشركاء وهو ماله مأخذه من محاضر المحاكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان ماينعاه الطاعنان على الحكم من حالة الإخلال بمحكما في الدفاع وبطلان الإجراءات بدعوى أنهما لم يكونا آخر من تكلم مردودا بأنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن استمعت إلى الدفاع من الخصوم ومن بينهم الطاعنان بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ حجزت الدعوى للحكم بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦٠ وصرحت للطرفين بمذكرات إلى ما قبل الجلسة المذكورة بأسبوع والمدة مناصفة تبدأ بالمدعى بالحقوق المدنية ثم مدت أجل النطق بالحكم لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ حيث أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولما كان الطاعنان لا يدعيان في طعنهما أنهما طلبا إلى المحكمة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها كما يقرران ، ولم يطلب أن تكون لهما الكلمة الأخيرة ولا يدعيان أن أحدا منعهما من ذلك فلا يحق لهما النعي على الحكم شيئا في هذا الصدد إذ أن سكوتها عن ذلك دليل على أنهما لم يجعدا فيما أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب ردا من جانبهما مما لا يبطل المحاكمة . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعنان من خلل في حقيقته إلى جدل في موضوع الدعوى وسلطة محكمة الموضوع في وزن الأدلة مما مرجعه إلى اطمئنانها ، فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب على ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى مدنية .

مسئولية الوالد عن رقابة ولده : وجوب بيان الحكم عناصرها . من بين هذه
العناصر عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس .

(ب) مسؤولية جنائية . ضرب أفضى إلى موت .

رابطة السببية . اقتصار الحكم على بيان وصف الإصابات الواردة بالتقرير
الطبي التشريحي لا يكفي في استظهار علاقة السببية بين الإصابة والوفاة .

١ — إذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن
المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن يبين
العناصر التي استنتج منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على
النفس — فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

* ٢ — إذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبي التشريحي قد اقتصر على
وصف الإصابات الواردة بالتقرير ، فإن ما أثبتته من ذلك يكون قاصرا في بيان
رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة .

* راجع أيضا الحكم في الطعن ١٣٣٢/٣٠ ق — (جلسة ٢١/١١/٦٠) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم وآخر بأنها ضربا المجنى عليه فأحدثا به الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من غرفة الاتهام إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ١/٢٣٦ - ٢ من قانون العقوبات فقررت ذلك . وقد ادعى والد المجنى عليه بحق مدنى قدره خمسة آلاف جنيه قبل المتهمين بالتضامن مع والد المتهم الأول بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية "الطاعن الثانى" ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملاً بالمادتين ١/٢٣٦ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثانى بتعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين - وبراءة المتهم الثانى مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية الموجهة إليه وبإلزام المتهم الأول بالتضامن مع المسئول بالحقوق المدنية بأن يدفع للدعى بالحق المدنى ١٠٠٠ ألف جنيه والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ وأتعاب المحاماه .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور فى التسبيب إذ لم يتعرض الحكم لبيان رابطة السببية بين الإصاباتتين اللتين حدثتا بالمجنى عليه وبين الوفاة ولم يستند إلى أى دليل فى إثبات أن الوفاة نجمت عن هاتين الإصاباتين أو إحداهما واكتفى بالقول بأنه ظهر من تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه إصابة رضية حديثة بالرأس وأخرى بالفخذ الأيسر حدثتا نتيجة المصادمة بحجم صلب راض ثقيل محدود السطح ، ثم قال الطاعن إن الحكم قد أخطأ فى مساءلة والد المتهم الطاعن الثانى متضامنا مع ابنه عن التعويض المدنى تأميسا على أنه فى رعايته وتحت إشرافه فى حين أنه ليس قاصرا وغير مشمول برعايته .

وحيث إن واقعة الدعوى كما جاءت في الحكم المطعون فيه أن المتهم أحمد الرئيس ذهب يوم الحادث إلى منزل المحنى عليه وعلى إثر حديث بينهما ضرب المتهم المذكور المحنى عليه بعضا كانت معه فأحدث به إصابات مختلفة تسبب عنها وفاته . وحيث إن الحكم المطعون فيه عند ما تعرض للترتيب الطبي التشريحي لم يذكر إلا عبارة " ظهر من تقرير الصفة التشريحية أن المحنى عليه إصابة رضية حديثة بالرأس وأخرى بالفخذ الأيسر حدثتا نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ثقيل محدود السطح ومن الجائز حصول ذلك من الضرب بعضا " . ولما كان ما أثبتته الحكم من وصف الإصابات جاء قاصرا في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمحنى عليه وبين الوفاة مما يعيبه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقتصر في بيان موجب التعويض المدنى على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن يبين العناصر التي امتنع منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بالنسبة للدعوى العمومية والمدنية مما يتعين معه نقضه .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : السيد احمد عفيى ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمد اسماعيل المستشارين .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) رشوة . مسئولية جنائية . تموين

أغراض الرشوة والاختصاص : الإخلال بواجبات الوظيفة . كفاية اختصاص
الموظف بالعمل — لا فرق بين طلب أدائه والامتناع عنه .

النية الإجرامية : توافرها بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب
من الموظف حقاً أو غير حق .

أسباب امتناع المسئولية الجنائية : الاكراه المعنوى والضرورة : قضاء المحكمة
براءة المتهم من تهمة عرضه للبيع شايأ بأغلفة ناقصة الوزن إستنادا إلى أن
عدم التعيئة يجعل الجريمة منعدمة لا يترتب عليه أن المتهم كان فى حالة اكراه
معنوى أو ضرورة عند عرض الرشوة على مفتش الأسعار لجملة على الامتناع عن ضبط
الأغلفة المذكورة . براءة المتهم من التهمة التموينية لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة .

(ب) نقض .

أسباب جديدة : التمسك بقيام حالة الاكراه المعنوى أو الضرورة لأول مرة
أمام محكمة النقض أمر غير جائز ما دامت الواقعة الثابتة لا أثر للاكراه فيها .

١ — متى كان الموظف مختصاً بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه
أو الامتناع عنه ، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل
أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق — فإذا كان الثابت أن مفتش
الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن فى مصنع المتهم إنما كان يقوم

بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الاجراء الذى قام به أية مخالفة للقانون — وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع ” شايا “ معبأ فى أغلفة ناقصة الوزن ، فإن قضاء المحكمة ببراءة المتهم عن هذه الواقعة إستنادا إلى أن عدم التعبئة يجعل الجريمة منعدمة لا يقرّب عليه أن المتهم كان فى حالة إكراه معنوى أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة — وإنما كان عرضها للتأثير فى مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة فى الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك ، ومن ثم كان سليما ما ذكره الحكم من أن براءة المتهم من واقعة عرضه للبيع ” شايا “ بأغلفة ناقصة الوزن لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

٢ — التمسك بحالة الإكراه المعنوى أو حالة الضرورة أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الثابت أن المتهم لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا أثر للإكراه فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض رشوة على موظف عمومى للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته بأن قدم مبلغ عشرة جنيهات لمفتش الأسعار بمراقبة تموين القيوم مقابل التغاضى عن ضبط شاى يعده للبيع حالة كونه معبأ فى أغلفة أقل من الوزن القانونى — ولكن الرشوة لم تقبل منه ، وحاز وطرح بقصد البيع شايا أسود معبأ فى أغلفة أقل من الوزن القانونى — وأحاله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ من التقرارات رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ و ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ و المرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة الجنايات قضت بحضور باعلا بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس سنة واحدة مع الشغل وبتفريمه تخمينته جنية ومصادرة مبلغ الرشوة وذلك عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن ملخص الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وشابه فساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه عرض الرشوة على الموظف للتخلص من عمل ظالم قام به هذا الأخير ، وبالتالي فإنه كان في حالة إكراه أدبي أو حالة ضرورة تنفي عنه المسؤولية الجنائية ، كما أيد الفقه والقضاء هذا الاتجاه فتقبل بأن الذي يدفع ماله ليتخلص من عمل ظالم قام به موظف أو شرع في القيام به لا يتنفي بذلك جرمه ولا شراء ذمة الموظف وإنما يريد التخلص من شر محقق ودفع مضرة لا يبررها القانون لا عمل لعقابه إذا لم يستطع دفع الأذى عن نفسه إلا برشوة الموظف ويمكن الاستناد في هذه الحالة إلى المادة ٦١ من قانون العقوبات ، ويقول بأن الرشوة يجب أن تقدم للموظف لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة — وطالما أن الطاعن لم يكن ارتكب عملاً يقع تحت طائلة القانون فلا تكون الإجراءات التي اتخذها المفتش من أعمال وظيفته ، ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن ما انتهى إليه الحكم من أن براءة الطاعن من التهمة التمييزية لا يؤثر في تمام جريمة الرشوة لا يصلح رداً على دفاعه المستند إلى قيام حالة الضرورة والإكراه المعنوي .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الواقعة تتلخص في أن مفتش مراقبة الأسعار السيد / محمود عبد المجيد زايد توجه يوم الحادث إلى مصنع تعبئة الشاي الخاص بالطاعن وشاهد العمال يعبئون أكياساً صغيرة من الشاي قام بوزن جانب منها فتبين له أن مجموعها نقصا ملحوظا يجاوز المقرر المتجاوز عنه وطلب إحضار الطاعن الذي كان غائبا وقتئذ فحضر ووزن أمامه بعض الأكياس وأخبره بالنقص المشاهد في وزنها فخافه بأن وزن الأكياس غير متقوص فطلب إليه مفتش الأسعار التوجه بالأكياس إلى مقر مراقبة الأسعار لوزنها هناك بالميزان الحساس فامتنع فأحضر المفتش بعض الأكياس ونحج إلى مراقبة الأسعار ليحمل المتهم على إحضار باقي الأكياس فطلب المتهم إهماله وفي الطريق عرض عليه أن يقدم له مبلغ عشرة جنيهات لفرض الموضوع إلا أن المفتش صمم على التوجه بالأكياس التي معه إلى المراقبة فتبعه المتهم ودس له في جيبه ورقة مالية لم

يتبين قيمتها وأخطره أنها من ذات العشرة الجنيتات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن دفع التهمة الثانية الخاصة بعرض شاي في أغلفة ينقص وزنها عن الوزن المقرر قانونا بأن الأكياس التي شاهدها المفتش بالمصنع لم تكن قد أعدت بعد للتعبئة لأنه كان ينقصها أن يجري هو عليها إختبار الوزن (الحشنى) حتى إذا اطمان هو إلى صحة الوزن كافى العمل بالتعبئة — وقد قضت المحكمة ببراءة الطاعن من واقعة طرحه للبيع شايًا في أغلفة أقل من الوزن اتقانونى وذكرت بأن عدم إتمام تعبئة الأكياس يجعل الجريمة المذكورة غير قائمة إلا أن ذلك لا يؤثر في تمام جريمة عرض الرشوة — تلك هي الواقعة التي أثبتتها الحكم — وظاهر مما أثبتته الحكم أن مفتش الأسعار وقت أن ضبطت الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع الطاعن إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته — ولم يكن في الإجراء الذى قام به أية مخالفة للقانون — وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للحكمة عن جريمة أنه طرح للبيع شايًا متباً في أغلفة ناقصة الوزن — وإذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة الطاعن عن هذه الواقعة إستناداً إلى أن عدم إتمام التعبئة يجعل الجريمة منعدمة ، فإن ذلك لا يترتب عليه أن الطاعن كان في حالة إكراه معنوى أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة — وإنما كان عرض الرشوة للتأثير على مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك — ومتى كان الموظف مختصاً بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق ، ومن ثم كان سليماً ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن براءة الطاعن من واقعة الأغلفة الناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بحالة الضرورة ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا أثر للإكراه فيها لأن الطاعن إنما قدم مبلغ الرشوة إلى مفتش الأسعار لما وجده مصمماً على قتل الأكياس بحالتها إلى مراقبة الأسعار ، وكان غرضه صرف النظر عن ضبطها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يقبل منه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وعادل يونس ، وعبد الحميد عدى ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٤٩)

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوى جنائية . تهريب بمركى . نقض .

توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمرى أو اتخاذ
إجراءات فيها على طلب كتابى : أثر مخالفة الحظر المقرر بنص المادة الرابعة
من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ : بطلان إجراءات بدء تسيير الدعوى الجنائية
أمام جهة التحقيق أو الحكم . طبيعة هذا البطلان : تعلقه بالنظام العام . آثار
البطلان : بطلان الحكم المترتب على الإجراءات الباطلة .

مؤدى نص المادة الرابعة من قانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ — بأحكام
التهريب الجمرى — هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء
من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم — فإذا اتخذت فيها
إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة اتى ناطها القانون به
وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق — وهو بطلان متعلق
بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال
المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها — فإذا كان الحكم
قد أطرح الدفع ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك
برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو فى معرض رفضه ذلك الدفع
أسبابا تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، وأقام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق
اللقائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور ودون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو
تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على
هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان ، مما يتعين معه نقضه وإحالة
الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم وآخر بأنهما : قاما بإدخال بضائع إلى الأراضي المصرية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والفوائد الجمركية المقررة. وطلبت عقابهما بالمواد ٥٢٠، ٥٢١ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥. وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان التحقيق لعدم وجود إذن سابق. وقضت عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهراً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لكل وإلزام المتهم الأول بأن يدفع تعويضا قدره ٣٠٠ جنيه و ٥٦٦ ملياً وإلزام المتهم الثاني بدفع تعويض قدره ١٥١٨ جنيه و ٥٣٠ ملياً والمصادرة. استأنف المتهم الثاني (الطاعن) هذا الحكم ، وأمام المحكمة الاستئنافية تمسك بالدفع السابق إبداءه ثم قضت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بعقوبة الحبس والمصادرة وتعديل الحكم فيما عدا ذلك بإلزام المتهم أن يدفع تعويضا قدره ٦٦٥ جنيه . فطعن المتهم الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تهريب جمركي جاء مشوباً ببطلان الإجراءات والقصور في البيان، ذلك أن الأدلة التي اعتمد عليها الحكم في الإدانة مستمدة من إجراءات اتخذت قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك برفع الدعوى الجنائية على الطاعن عملاً بحكم المادة ٤ من القانون رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي مما يبطل تلك الإجراءات ، وقد أثار الطاعن هذا الدفع ولكن الحكم لم يرد عليه واكتفى بالرد على مدافع به الطاعن من بطلان التفتيش الذي تم بالقاهرة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أنه بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ حرر الصاغ أحمد كمال الدين

محمود قائد قسم سواحل أسوان محضرا ضمنه ما وصل إليه من أخبار سرية عن وجود بضائع مهربة من الرسوم الجمركية شحنت بالقطار رقم ١٦٣ فانتقل إلى محطة أسوان واصطحب ناظرا المحطة إلى مقصف القطار وحصل على موافقته بالتفتيش وضبط ثلاثة طرود مشحونة بالرسالتين ٨١ و ٨٢ وتبين أن الطاعن هو مرسل إحدى هاتين الرسالتين إلى الطبيب محمد اليمنى التاجر بالقاهرة فضبط هذه الطرود وقام مفتش المباحث السرية بالجمارك بالقاهرة باستصدار إذن تفتيش من السيد وكيل نيابة الجمالية لتفتيش محل الطبيب محمد اليمنى وضبط ما يوجد به من بضائع مهربة من الرسوم الجمركية وأسفر التفتيش عن ضبط طردين مبین على كل منهما أنه أمانة للطاعن كما تم ضبط خطاب صادر من هذا الأخير إلى الطبيب محمد اليمنى ينبه فيه بارسال طردين بقطار الركاب لاستلامهما وتصريف ما بهما من بضاعة وعثر على صورة خطاب موجه من الطبيب اليمنى إلى الطاعن أنهى إليه استلامه الطردين المشار إليهما وحفظهما لديه على سبيل الأمانة . وبعد أن سارت الإجراءات طلب مدير جمرک القاهرة إلى نيابة أسوان بكتابته رقم ٢٨٢٤ المؤرخ ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ رفع الدعوى الجنائية على الطاعن وآخر وطلب التعويض فأمرت نيابة أسوان الجزئية بقيد الواقعة جنحة ضد المتهمين المذكورين لأنهما في يوم ٧ من يونيه سنة ١٩٥٦ بدائرة مركز أسوان قاما بإدخال بضائع إلى الأراضي المصرية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة ورفعت الدعوى الجنائية عليهما بتاريخ ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٦ وطلبت معاقبتهم بالمواد ٥١ و ٥٢ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، ومحكمة جنح أسوان الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٧ بعدم جواز رفع الدعوى العمومية قبل المتهمين تأسيسا على عدم صدور إذن كتابي بذلك من المدير العام لمصلحة الجمارك أو من ينييه عملا بالمادة ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ثم طلب مدير الجمارك العام بكتابته رقم ٨٨٤ المؤرخ ٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ من نيابة أسوان الجزئية تقديم الدعوى للمحاكمة ، وفي أثناء سير الدعوى دفع الحاضر مع الطاعن ببطلان التحقيق لعدم وجود إذن سابق ، ومحكمة جنح أسوان الجزئية قضت بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ عملا بمواد الاتهام — غيابيا للتمم الآخر في الدعوى وحضور يا للطاعن بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لكل والزام المتهم الأول بأن يدفع تعويضا قدره ٣٠٠ جنيه

٥٦٦٠ مليا وإلزام المتهم الثاني (الطاعن) بدفع تعويض قدره - ١٥١٨ جنيا و ٥٣٠ مليا والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، وأمام محكمة أسوان الابتدائية أصر على الدفع ببطلان محاضر جمع الاستدلالات وما ترتب عليها من إجراءات ضبط وتفتيش عملا بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لاتخاذها قبل صدور طلب رفع الدعوى الجنائية ، والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما يتعلق بعقوبة الحبس والمصادرة وتعديل الحكم فيما عدا ذلك بإلزام المتهم أن يدفع تعويضا قدره ٦٦٥ جنيا مع إعفائه من المصاريف الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قبل الدفع ببطلان التفتيش الحاصل بمقتصف القطار استنادا إلى ما أورده من تجاوز مأمور الضبط القضائي الذي قام به حدود اختصاصه وانتفاء حالة التلبس ملتفتا عن اعتراف الطاعن لقرينه على هذا الإجراء الباطل - لكنه اطرح الدفع في خصوص التفتيش الحاصل بمدينة القاهرة قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، وأقام الحكم بذلك قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور دون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور طلب رفع الدعوى ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لثبرير ما انتهى إليه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي الساري على واقعة الدعوى تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك ... " وكان مؤدى هذا النص عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه البطلان .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وتوفيق احمد الحشن ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(١٥٠)

الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ج) استدلال . تلبس . قانون . تفسيره . ققض .
تفتيش منزل المتهم في حالات التلبس : سناد هذا الحق : الم ١٤٧ . ج .
نطاق تطبيق هذه المادة : عند توافر حالة التلبس بصفة عامة ما دام أن
التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي وقع بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق
للنيابة العامة تفتيشه . علة ذلك : عموم النص ونتائج تقييده .
ما لا يعد من شروط صحته الشكلية : حضور المتهم .

الدفع بطلان التفتيش لإجرائه في غيبة الشاهدين . ماهيته : دنع موضوعي
يستلزم تحقيقاً للأثبت من صحته . لازم ذلك : عدم جواز إنثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(د - هـ) تلبس .

تقدير حالته : الفصل في المدة التي مضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها
أمر موضوعي عند سلامة التدليل .
حالته :

انتقال مأمور الضبط القضائي إلى محل الحادث إثر علمه بوقوعه ومشاهدته
آثار الجريمة بادية .

(و) إثبات . إقناعية الدليل . سلاح .

سلطة محكمة الموضوع في تحديد نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال اعتماداً على
تقرير لجنة شكت لهذا الغرض .

١ — التفتيش الذى يقع فى حالة من حالات التلبس بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه مستمد من الحق الذى يخوله الشارع لمأمور الضبط القضائى فى المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة — ونصا عام — يؤدى إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقضى الظروف المحيطة بالحادث أن لا يتقاعس مأمور الضبط القضائى عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق فى استعماله .

٢ — لم يجعل قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولم يرتب بطلانا على تخلفه .

٣ — ما ينعاه المتهم من أن التفتيش تم فى غير حضور شاهدين هو دفع موضوعى كان يقتضى من المحكمة أن تجرى فيه تحقيقات للتثبت من صحته ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل فى هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة .

٤ — تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التى مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها موكل إلى محكمة الموضوع ، ولا بمعقب عليها فى خصوصه متى كانت المحكمة قد استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائغة .

٥ — لا ينفى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائى قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعها بزمن — ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

٦ — لا سبيل إلى مصادرة محكمة الموضوع فى اقتناعها بالأدلة التى اطمأنت إليها ومن حقها الأخذ بها فى تكوين عقيدتها بشأن إثبات نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال ، سواء فى ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً فنياً ، أو محضراً حرره مأمور الضبط القضائى الذى تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما — المتهم الأول قتل عمدا المحنى عليها بأن أطلق عليها عيارين ناريتين قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وقد تقدمت هذه الجناية جنائية. أخرى هي أنه مع المتهم الثانى فى الزمان والمكان سألنى الذكر شرعا فى سرقة العنزة الميينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة للمجنى عليها سألقة الذكر حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو استغاثة المحنى عليها وركونها للفرار . والمتهم الثانى : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة القتل سألقة الوصف بأن اتفق معه على سرقة منزل المحنى عليها ورافقه إلى محل الحادث لشد أزره ولما تنبأت المحنى عليها لها قتلها المتهم الأول وكانت جريمة القتل هذه نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة السرقة . والمتهم الأول أحرز سلاحا ناريا ”مششخنا“ ”بندقية لى أنفيلد“ دون ترخيص والمتهم الثانى أحرز سلاحا ناريا مششخنا ”فرد“ دون ترخيص . وطلبت إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٣ و ١/٢٣٤ — ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهمين بطلان التفتيش لعدم توافر حالة التلبس بالجريمة . والمحكمة المذكورة قضت بحضور ياعملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لتهتى القتل والاشتراك فيه والمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الثانية ببراءة كل من المتهمين من تهمة القتل والاشتراك فيه المسندة إليهما وبمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن تهمة إحرازه السلاح المسندة إليه وبمعاقة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمصادرة السلاح المضبوط ، وقد ذكرت فى أسباب حكمها أن الدفع فى غير محله . فطعن المتهمان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ذلك أن تفتيش منزله تم بغير إذن من النيابة وفي غير الحالات التي تجيزه بل وبعد مباشرة التحقيق بمعرفة النيابة العامة عقب انتقالها لمحل الحادث فوق أن الضابط لم يصطحب المتهم ولم يستحضر شاهدين معه أثناء التفتيش ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم المطعون فيه اعتبر في وجود السلاح موضوع الجريمة في حفرة بالحظيرة دليلاً على حيازة الطاعن له في حين أنه لا يؤدي إلى هذه النتيجة لازماً ، كما استند في إثبات صلاحية السلاح للاستعمال إلى تقرير لا أصل له في الأوراق وكل ما هنالك هو محضر محرد بمعرفة معاون البوليس أثبت فيه أن اللجنة فحصت السلاح وقررت صلاحيته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إن لصوصاً قبوا في المهزيع الأخير من ليلة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ جدار مسكن المجني عليها فلما شعرت بحركة القب نهضت من فراشها وسعت إلى الغرفة التي تقب للصوص جدارها ففاجأها بعض الجناة في الظلام بإطلاق النار عليها وفروا هاربين... .. ثم تناهى خبر الحادث إلى زوجها فاتجه بالمظنة إلى المتهمين — ولما جاء اتهامهما في هذه الجناية عند ضبط الواقعة وفي التحقيقات فقد سعى ضابط المباحث لضبطهما حتى تمكن من ضبطهما في المزارع وبادر بإرسالهما لسلطة التحقيق الذي كانت النيابة قد تولته وقتئذ ، ثم قام بتفتيش مسكن كل منهما لضبط السلاح المستعمل في الحادث فمهر بحضوره المخبر محمد حسن الفولي بمسكن المتهم الأول (الطاعن) على بندقية لى انفيلد مششخنة صالحة للاستعمال مدفونة في زريبة المواشى ...“ وقد استطرد الحكم في الرد على الدفع الذي أثاره الطاعن الأول في شأن بطلان التفتيش فقال ”إنه دفع مردود بالنائب من الأوراق إذ أن الضابط حسبما جاء بمحضر المأمور قد انتقل معه إلى محل الحادث وحضر المعاينة مع المحقق وأثبت الضابط نفسه في محضره قيامه بالتحريات في الحادث قبل الضبط ... أما عن عدم اصطحابه المتهم معه أثناء التفتيش فالنائب من شهادة الضابط بالجلسة أنه اضطر إلى إرسال المتهمين إلى سلطة التحقيق أثر ضبطهما فما كان

ج . ٢٠ (١٠) . ج

يمكن له مصاحبتها وقت إجرا التفتيش فيما ترى المحكمة — لأهمية عرضهما على المحقق فوراً — أما القول بطلان القبض فمردود بما نصت عليه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن لما مور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه وقد كان الضبط بعد أن ذهب ابن المخنى عليها للقول برؤيته للمتهمين ، الأمر الذى يكون معه الدفع على غير أساسين ويتعين رفضه “ ولما كان هذا الرد سليماً فى القانون ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن قد شوهد عند ارتكاب الجريمة المسندة إليه وأن الضابط وصل بمجرد علمه بوقوع الحادث فإن التفتيش يكون قد وقع فى حالة من حالات التلبس ، ذلك بأنه لا ينشأ قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعها بزمن ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية ، ولما كان تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التى مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها موكل إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها فى خصوصه متى كانت المحكمة قد استدلّت على قيام هذه الحالة بأدلة سائفة . لما كان ذلك ، وكان التفتيش فى هذه الحالة مستمداً من الحلق الذى خوله الشارع لما مور الضبط القضائي فى المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد وقع هذا التفتيش فى منزل يسكنه الطاعن ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه ، وكان تقييد نطاق تطبيق المادة ٤٧ المذكورة — ونصها عام — يؤدى إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث — كما هو الحال فى واقعة الدعوى — أن لا يتقاعس مأمور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحلق فى استعماله ، ومن ثم يكون النعى بطلان القبض والتفتيش على غير أساسين — أما ما ينهه الطاعن فى شأن عدم اصطحابه عند إجراء التفتيش ، فإن قانون الإجراءات الجنائية لم يجعل حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطاً جوهرياً لصحة هذا التفتيش ولم يرتب بطلاناً على تخلفه ، وما ينهه من أن التفتيش تم فى غير حضور شاهدين فإن الطاعن لم يدفع بذلك أمام المحكمة — وهو دفع موضوعى كان يقتضى من المحكمة أن تجرى فيه تحقيقاً للتثبت من صحته ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل فى هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة . لما كان ذلك ، وكان باقى ما جاء بأسباب الطعن من عدم كفاية اعتبار وجود السلاح فى جفرة فى حظيرة المواشى للملوكة للطاعن

دليلا على ملكيته له وحيازته إياه ، أو القول بصلاحيه هذا السلاح للاستعمال استنادا إلى تقرير لا أصل له في الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه قد أورد من أدلة الثبوت التي استند إليها في أقوال الضابط والمخبر المرافق له ما يكفي لتبرير اقتناعه بالإدانة كما بين أنه اعتمد في إثبات نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال على التقرير المرافق ، ولا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اقتناعها بالأدلة التي اطمأنت إليها ومن حقها الأخذ بها في تكوين عقيدتها ، سواء في ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً فنياً أو محضراً حرره مأمور الضبط القضائي الذي تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد انشن ، وعبد الحليم اليطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(١٥١)

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) تنفيذ . الإشكال فيه : ماهيته : تظلم من إجراء التنفيذ وليس
طلعنا . أثر ذلك : ليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر
في الموضوع من حيث صحته أو بطلانه أو يبحث ما يتصل بمخطئه
في القانون أو في تأويله .

١ - طرق الطعن في الأحكام مينة في القانون بيان حصر - وليس الإشكال
من بينها ، وإنما هو تظلم من إجراء تنفيذها .

٢ - سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا
الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا
طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لمحكمة الإشكال
أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه ، أو يبحث أوجه
تتصل بخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض
لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه
أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بمحيية
الأحكام - فإذا كانت أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في الإشكال تتصل
بموضوع الدعوى التي فصلت فيه المحكمة الاستئنافية ، فإن محل الاعتراض بها
هو الطعن في الحكم متى كان باب الطعن ما زال مفتوحا - وسواء أكان هذا
الطعن من الطرق العادية أم غير العادية .

* أنظر الحكم في الطعن ٣١٢/٢٧ ق - (جلسة ١٤/٥/١٩٥٧) -
قاعدة ١٣٧ - مجموعة الأحكام - السنة الثامنة - صفحة ٥٠٢ .

الوقائع

إهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه هدم البناء المبين بالمحضر قبل موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم، وهدم البناء بدون رخصة، وأقام البناء بدون رخصة ولم يترك منورا. وطلبت عقابه بالمسادين ٧٥٥ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ عن التهمتين الأولى والثانية والمواد ٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ عن التهمتين الثالثة والرابعة. ومحكمة البلدية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ثلاثة أمثال قيمة البناء المهدوم وحرمانه من البناء على الأرض المخالفة لمدة خمس سنوات وإلزامه بدفع العوائد للبلدية عن البناء المذكور في المدة المذكورة وذلك عن التهمتين الأولى والثانية وبتغريمه مائة قرش وإلزامه برسم الرخصة وتصحيح الأعمال على مصاريفه عن التهمتين الثالثة والرابعة. فاستأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف. فاستشكل المحكوم عليه في تنفيذ هذا الحكم الأخير وقضى في استشكله بالاستمرار في التنفيذ مع إلزام المستشكل بمصاريف الإشكال. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو البطالان المبني على مخالفة الإجراءات وفساد الاستدلال والقصور في التسبيب، ذلك أن دفاع الطاعن قام أصلا على أن قيمة المبانى تقل عن خمسمائة جنيه فلا تخضع لقيود الهدم والبناء التي نظمها القانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ وقد قررت المحكمة المطعون في حكمها في سبيل تحقيق ذلك ضم محضر المخالفة السابق تحريره عن الواقعة والمثبت به قيمة المبنى، كما قررت ضم الدعوى رقم ٢٨٣ سنة ١٩٥٦ جنح شبها التي أثار الطاعن أن المحكمة سبق أن فصلت فيها. وبجلسة ١٩٥٨/٥/٥ إطلعت المحكمة على محضر المخالفة ثم حجرت الدعوى للحكم دون أن تنتظر تنفيذ قرارها بضم الدعوى السابق الإشارة إليها مما ينطوى على مخالفة للإجراءات وإخلال بحق الدفاع - كما أن الطاعن قد استند

في طلب وقف التنفيذ مؤقتا إلى بطلان الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه بطلانا بعدم وجوده لعدم استناده إلى أسباب ، وقد استندت المحكمة في رفض الإشكال إلى أن الإشكال بنى على إعادة بحث موضوع الدعوى على غير الحقيقة والواقع — مما يعتبر عيبا في الاستدلال . كذلك استند الطاعن في طلب إيقاف التنفيذ مؤقتا إلى نصوص القانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ وأنها تعفيه من الأوضاع التي يقررها ، وأن الواقعة كما هي ثابتة بالأوراق هي تعديل في البناء وأن هذا الدفاع كان محلا لبحث المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا يجوز لها بعد ذلك أن تنتهي إلى القول بأن سند الإشكال يقتضي بحث موضوع الدعوى ويكون حكمها قاصرا ومعيبا مادام قد أهدر الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن واقعة الحال أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ — أولا — هدم البناء المبين بالمحضر قبل موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم — وثانيا — هدم البناء بدون رخصة — ثالثا — أقام البناء دون رخصة — رابعا — لم يترك منورا . وقد قضت محكمة البلدية بتغريمه ثلاثة أمثال قيمة البناء المهدوم وحرمانه من البناء على الأرض موضوع المخالفة لمدة خمس سنوات وإلزامه بدفع العوائد للبلدية عن البناء المذكور في المدة المذكورة وذلك عن التهمتين الأولى والثانية وبتغريمه مائة قرش وإلزامه برسم الرخصة وتصحيح الأعمال على مصاريفه عن التهمتين الثالثة والرابعة . فاستأنف وقضى حضوريا بقبول استئنافه شكلا ورفضه موضوعا ، فاستشكل الطاعن في تنفيذ ذلك الحكم أمام المحكمة الاستئنافية التي قضت بقبول اشكاله شكلا ورفضه موضوعا تأسيسا على ما قالته من أن ما استند إليه الطاعن في رفع الإشكال هو بحث منه في الموضوع بعد أن استفدت المحكمة سلطتها بالنسبة إليه وأمرت بالاستمرار في التنفيذ .

وحيث إن سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصاله بخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تعرض

لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام ، وفضلا عن ذلك فإن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر وليس الإشكال من بينها ، لما كان ذلك ، وكانت أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في الإشكال وبالحكم الصادر فيه تتصل بموضوع الدعوى الذي فصلت فيه المحكمة الاستئنافية . ومحل الاعتراض بها هو الطعن في الحكم متى كان باب الطعن ما زال مفتوحا — وسواء أكان هذا الطعن من الطرق العادية أم غير العادية ، أما الاستشكال في تنفيذ الحكم فليس طعنا فيه وإنما هو تظلم من إجراء تنفيذه . لما كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإشكال هو قضاء صحيح أصابت المحكمة فيه وجه التطبيق القانوني السليم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يكون له أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد حفيظ ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٥٢)

الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٣٠ القضائية :

(١) حكم . معارضة .

شرط اعتبار الحكم حضوريا عند تخلف المتهم عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى من بعد مثوله بإحداها : أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة تخلف هذا الشرط بسقوط جلسة من الجلسات يقتضى إعلان المتهم بإعلا تاجديدا .
الحكم الصادر دون حصول هذا الإجراء هو حكم غيابي قابل للمعارضة .

(ب) استئناف . معارضة .

آثار الاستئناف : حدود الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية : تحديد الاستئناف بما استؤنف فعلا في تقرير الاستئناف . مثال في استئناف الحكم بعدم قبول المعارضة .

(ج) نقض . استئناف . معارضة .

الحكم في الطعن : متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم لخطأ في تطبيق قانون الاجراءات الجنائية الاحالة — لا التصحيح ؟ عند تخطي المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذى انصب عليه الاستئناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهمها حقيقة الواقعة المطروحة عليها .

١* — مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم مذرا مقبولا — إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة — أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط إحداها ، فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

٢ — الواجب أن تتقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذي أقيم عليه الاستئناف فإذا أضعفته ولم تلفت إليه كان حكمها معيبا .

٣ — إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الغيابي الاستئنافي لأسبابه أنه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة — وهو الحكم الذي انصب عليه الاستئناف أصلا ، فإن محكمة النقض لا تستطيع إزاء هذا الخطأ والاضطراب البادى في الحكم أن تراقب صحة التطبيق القانوني مما يتعين معه نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة ثانية درجة لتبدى رأيها فيما شاب الحكم المعارض فيه من خطأ جارتها هي فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد السيارة الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لآ نحر والمساهمة إليه على سبيل الوكالة فاختمتها لنفسه إضرارا بالنجى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته بعدم قبولها . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت

* مبدأ الطعن ١٣٣١ لسنة ٢٦ القضائية — (جلسة ١٩٥٧/٢/٥) قاعدة ٣٦ مج الأحكام . سنة ٨ ص ١١٨ . / وراجع أيضا الطعن ٢٦/٩٠٧ ق " — (جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥) — قاعدة ٣٦١ — مج الأحكام — سنة ٧ — ص ١٣١٣ .

غيايبا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فعارض المتهم في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصروفات . فظن المتهم في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن كان قد قضى غيايبا بحبسه شهرا مع الشغل من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٦ . فعارض في هذا الحكم ، وقضت المحكمة بجملة ١٩٥٦/٤/١٩ بعدم قبول المعارضة ، فاستأنف هذا الحكم ناعيا على المحكمة وصفها الحكم الغيابي بأنه حضوري اعتبارا مع خطأ ذلك من ناحية القانون وأن محكمة ثاني درجة إذ قضت بتأييد الحكم المستأنف ظنا منها أنه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن - قد أخطأت بدورها لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم قبول معارضته .

وحيث إن محكمة أول درجة أوردت في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٩ بعدم قبول المعارضة مانعه " إنه استبان للمحكمة أن المتهم سبق أن حضر جلسات ٥/٦ ، ٩/٩ ، ١٤/١٠/١٩٥٥ قبل صدور الحكم المعارض فيه وقد تخلف عن الحضور بعد ذلك دون أن يقدم عذرا مقبولا إلى أن صدر الحكم المعارض فيه بجملة ١٩٥٥/١٠/٦ ، ومن ثم يتعين اعتبار هذا الحكم حضوريا عملا بنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر في هذا النظر وصف الحكم بأنه غيابي إذ أن العبرة بتحقيق الواقع الثابت من الأوراق وليس بما يوصف به الحكم على خلاف الواقع " . ولما كان الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى أن الطاعن حضر جلسة ١٩٥٤/٩/٩ وأنكر التهمة وقدم مخالصة فتأجلت الدعوى لجلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ وحضر الطاعن ثم حجزت القضية للحكم بجملة ١٩٥٤/١١/٤ ، وبهذه الجلسة قررت المحكمة إحالة القضية إلى الدائرة المختصة وحددت لظاها يوم ١٩٥٥/١/١٩ ولم تدرج القضية المذكورة (٢٢٩٩ سنة ١٩٥٣ جنح عابدين) ضمن القضايا المحدد لها ذلك اليوم ، كما ثبت من كتاب نيابة عابدين المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٣١ أنه بالرجوع إلى يومية جلسة جنح عابدين تبين أن هذه القضية لم تثبت ضمن القضايا التي نظرت

بجلسة ١٩٥٥/١/١٩ ، وثبت أيضا من الرجوع إلى محاضر الجلسة أن هذه القضية بعد تأجيلها يوم ١٩٥٤/١١/٤ إلى يوم ١٩٥٥/١/١٩ لم تنظر إلا بجلسة ١٩٥٥/٤/٧ ولم يمثل الطاعن بالجلسة وتأجل الحكم فيها أسبوعا ، ثم تأجل مرات عديدة حتى صدر الحكم بجلسة ١٩٥٥/١٠/٦ غايبا بحبس الطاعن شهرا مع الشغل دون أن يعلن الطاعن بهذه الجلسات التي أعقبت التأجيل بجلسة ١٩٥٥/١/١٩ . ولما كان مفاد اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا — إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل بجلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات ، فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الغيابي الاستثنائي لأسبابه أنه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة وهو الحكم الذي انصب عليه الاستئناف أصلا ، ولما كان الواجب أن تنقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذي أقيم عليه الاستئناف — فإذا أغفلته ولم تلتفت إليه كان حكمها معيبا ، لما كان ذلك ، فإن محكمة النقض لا تستطيع إزاء هذا الخطأ والاضطراب البادى في الحكم أن تراقب صحة التطبيق القانوني مما يتعين معه نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة ثانية درجة لتبدي رأيها فيما شاب الحكم المعارض فيه من خطأ جارتها هي فيه ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، وعبد الحسيب عدي ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٥٣)

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) تفتيش . تنفيذ الإذن به .

(١) تفسير حرف العطف الوارد بعبارة النذب :

هذا الحرف هو من الأحرف المشتركة بين عدة معاني لغوية . ورود هذا الحرف قبل
ما يجوز فيه الجمع يقطع بإطلاق النذب وإباحة اقتراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه
فيه من يتدبه لذلك .

(ب) حضور الشاهدين . مجال تطبيق نص المادة ٥١ ج .

عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الحالات التي يميزهم القانون
ذلك فيها . تديهم للتفتيش يسرى عليهم نص المادة ٩٢ ج .

(ج - د) إثبات . اعتراف .

(ج) طبيعة الاعتراف وبيانات التسبب بالنسبة إليه :

نظام الحكم في سرد بواطن الاعتراف لا يؤثر في منطلق الحكم .

شروط صحة الاعتراف :

ليس منها ما تقدمه من ظروف وملابسات .

(د) تقدير الاعتراف :

عدم تقيد محكمة الموضوع بنص الاعتراف وظاهره . سلطتها في تجزئة الاعتراف
والأخذ منه بما تظن إليه .

(٥ - ز) إثبات . شهادة : نقض . أسباب الطعن الموضوعية والجديدة :

(٥) سلطة محكمة الموضوع في الأخذ برواية منقولة عن آخر عند الاطمئنان إلى صحتها من هذا الأخير حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

(و) سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤدي فيها الشهادة . هذا التقدير موضوع لا تجوز إنارته أمام محكمة النقض .

(ز) ما يبره المتهم بشأن مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود وجدارته للشهادة أمر يتصل بالإجراءات الساجدة على المحاكمة فلا تجوز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ح - ط) إثبات . إقناعية الدليل : نقض . أسباب الطعن الموضوعية :

(ح) الأدلة في المواد الجنائية مساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي .
يكفي أن تؤدي الأدلة في مجموعها إلى إقناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(ط) لا تجوز مصادرة المحكمة في اعتقادها المبنى على عناصر سائفة ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

١ - إذا صدر الإذن بالتفتيش ممن يملكه إلى أحد مأموري الضبط القضائي "أو" من يندبه من مأموري الضبط القضائي ، فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة - لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق النذب وإباحة أفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك .

٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي ييجز لهم القانون ذلك فيها - أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليهم أحكام

المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق—
والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينييه عنه إن أمكن ذلك .

٣ — خطأ الحكم في سرد بواعث اعتراف المتهم والظروف التي حملته عليه
لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها — وهي سلامة الاعتراف ذاته
بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملاحظات .

٤ — لا تلتزم المحكمة في أخذها باعتراف المتهم بنصه وظاهره — بل أن لها
في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه
بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها .

٥ — ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر
متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

٦ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك
لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها — ولا يجوز الجدل
في ذلك أمام محكمة النقض .

٧ — ما يثيره المتهم فيما يمس مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود
حينذاك وجدارته بالشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل
منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض .

* ٨ — لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينيء كل دليل
منها ويقطع في كل جرئية من جرئيات الدعوى — إذ الأدلة في المواد الجنائية
متساندة يكل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل
بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة — بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها
كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ، ومتبعة في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها
إلى ما انتهت إليه .

٩ — متى بينت محكمة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائفة اقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

الوقائع

إهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز أفينا وحشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلب من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٥١ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ المرافق قررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم بطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام برفض الدفع ببطلا التفتيش وبصحته وبمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وشابه فساد في الاستدلال وقصور وتناقض في التسيب ، كما أخطأ في تطبيق القانون وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه دفع ببطلان التفتيش لأن الكونستابل الذي ضبط المخدر في منزله لم يكن مأذونا بالتفتيش ولم يتم الضبط تحت رقابة وإشراف ضابط المباحث المأذون له بذلك ورد الحكم على هذا الدفع بأن إذن النيابة قد صدر لضابط المباحث ومن يندبه من رجال الضبط القضائي — ومن يندبهم الكونستابل المذكور — بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه وأن أوراق الدعوى تنطق بأن الضابط اصطحب معه ذلك الكونستابل وكلفه بإجراء التفتيش فأجراه . وهذا الذي أورده الحكم في خصوص إذن التفتيش لا سند له من الأوراق ، إذ أن عبارة الإذن خصت ضابط المباحث أو من يندبه من رجال الضبط لإجراء التفتيش ، ومؤدى ذلك أن المندوب أصلا للتفتيش وهو ضابط المباحث له أن يتغلب عن إجراءاته لأحد مأموري الضبط دون أن يضمه إليه بدلالة وجود حرف المطفف "أو" الذي يفيد التخيير والافتراد

لا الجمع والمصاحبة . وإذ كانت سلطة المندوب للتفتيش تستند إلى إذن الأمر به ويتحدد نطاقها بمقتضاه ، وكان المندوب الأصل قد أثر القيام بالتفتيش بنفسه فيمتنع عليه نذب سواء لإجرائه لتجاوز ذلك سند نذبه مما يبطل التفتيش الذى قام به الكونستابل دون نذب صحيح - والذى لم يكن حين إجرائه تحت إشراف ورقابة المندوب الأصل ، إذ قرر الضابط بالتحقيقات وبالجلسة أن الكونستابل دخل مسكن الطاعن من باب آخر غير الذى دخل هو منه وأن كلا منهما كان يجرى التفتيش فى مكان غير مكان الآخر وأن الكونستابل حضر إليه فى مكان وجوده وقدم له كيس المخدر ، كما قطع الكونستابل بأنه لم يكن يجرى التفتيش تحت رقابة أو إشراف الضابط وتوجيه بل كان يعمل على استقلال بنذب كتابى من الضابط المذكور ، كما دفع الطاعن ببطلان إجراءات التفتيش الذى قام به الكونستابل دون مراعاة نص المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تستلزم ضرورة حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ، وإلا وجب أن يكون بحضور شاهدين يكونان على قدر الإمكان من أقارب المتهم البالغين أو القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران . ورد الحكم على ذلك بأن مناط إعمال حكم تلك المادة هو فى الحالات التى يتم فيها التفتيش من رجال الضبط القضائى فى الأحوال التى أجاز لهم القانون فيها إجراؤه أما التفتيش الذى يقومون به بناء على نذب من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه كلما أمكن ذلك - وهذا الذى ذكره الحكم ينطوى على تفسير خاطئ للقانون لأن الخلاف بين المادتين ٥١ و٩٢ ليس معناه اختلاف طبيعة ونوع التفتيش بل أن مناطه شخصية من يجريه - فحيث يكون القائم به من رجال الضبط طبقت المادة ٥١ التى تتطلب مزيدا من الضمانات لورود تلك المادة فى الفصل الذى تضمن الأحكام التى تسرى على رجال الضبط فى شتى ما يباشرونه من إجراءات سواء بصفة أصلية أو عند نذبهم لإجرائها . ومؤدى ما أثبتته الحكم من حضور الطاعن بعض مراحل التفتيش عند ضبط العلبة التى حوت الأفيون أنه لم يكن موجودا وقت العثور على الحشيش فى حجراته لاستحالة وجوده فى مكانين مختلفين فى وقت واحد وقد كان فى مكتبة الكونستابل استدعاء والذى الطاعن وزوجته وأخته وغيرهما من النسوة اللاتى كن بردهة المنزل المؤدية إلى الغرفة

التي وجد بها كيس الحشيش لحضور التفتيش ولكنه لم يفعل مهذرا بذلك الضمانات التي أوجبها القانون لسلامة التفتيش — كما اعتمد الحكم في تكوين عقيدته بإدانة الطاعن على أقوال للشهود لا مأخذ لها من الأوراق ولم يرفع التناقض عنهم ، ذلك أن ضابط المباحث قرر بالتحقيقات وبالجلسة أن الكونستابل حضر إليه ومعه كيس الحشيش وأن الطاعن كان يرافقه وقت عثور الكونستابل على الكيس المذكور — بينما قرر الكونستابل بالجلسة أن الضابط هو الذي حضر إليه بالغرفة التي ضبط فيها الحشيش كي يسأله عن نتيجة التفتيش ، وكان قد شهد بالتحقيقات أنه نادى على الضابط الذي لم يحضر إليه من تلقاء نفسه وأنه صادف الطاعن ووالديه فور دخوله المنزل — واستدل الطاعن مما أثبتته المحقق على مسلك الكونستابل في التحقيق واتصاله بالشهود الذين لم يسألوا وما شهد به المأمور بالجلسة من عزل الكونستابل من الخدمة بمجلس عسكري وإقرار الكونستابل بذلك — أن هذا الأخير غير أهل للثقة بأقواله التي أخذ الحكم بها دون أن يرد على ما أثير حول مسلكه . وقد انصبت رواية المخبر حسن إبراهيم — الذي لم يسمع بالجلسة — على واقعة إحراز الأفيون التي اطرحها الحكم ، أما بالنسبة إلى واقعة إحراز الحشيش ، فإن شهادته وزميله أحمد عبد الحفيظ سماعية ، أما المخبر حسين شحاته — وهو الذي اتصل به الكونستابل في قرة تسله من غرفة التحقيق — فإن جاءت أقواله لهذا السبب مطابقة لأقوال الكونستابل ومخالفة لأقوال الضابط بالقدر الذي اختلف فيه مع هذا الأخير ، فإنه تناقض مع نفسه — إذ ذكر في التحقيقات أنه دخل الغرفة التي ضبط فيها الحشيش مع الشاهد مرزوق محمد أبو العينين وفي أثناء التفتيش عثر الكونستابل على الكيس ، بينما نفى بالجلسة دخول مرزوق تلك الغرفة معهما ، ونسب الحكم أيضا إلى مرزوق محمد أبو العينين رؤيته واقعة عثور الكونستابل على لفافات الحشيش على المنضدة — في حين أنه اعتذر بالجلسة لعدم تذكره تفاصيل هذه الواقعة ، وقد قرر بالتحقيقات أن الكونستابل عثر على كيس الحشيش وهو مفتوح درج ” البوريه “ ويخرج منه كيس المخدر عارضا إياه على الضابط . كما أخطأ الحكم حين رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف المنسوب إليه لعدم استكمال عناصر صحته لأنه لم يصدر عن شخص صحيح النفس حر الإرادة غير واقع تحت تأثير ، فضلا عن عدم مطابقته للحقيقة ، فقد رد الحكم بأنه لا يلتفت

إلى ما أثاره الدفاع من أن الطاعن أثر باعترافه إقتداء والده الذى سبق الحكم عليه بعدة عقوبات فى إحراز مواد مخدرة بقوله ” إن الطاعن تردد بين الإنكار والاعتراف وأنه أنكر ابتداء ثم اعترف بحيازة المخدر والاتجار فيه ، وأن اعترافه صدر بعد مواجهته بملابسه التى وجدت بالغرفة التى عثر على الحشيش فيها وبإقرار زوجته ووالدته بأنها محجرة . وهذا الذى ذكره الحكم غير صحيح ، ذلك أن اعتراف الطاعن كان سابقا على إنكاره ولم تحصل مواجهته بملابسه أو زوجته ووالدته وحينما عدل الطاعن عن اعترافه ظل على إنكاره دون أن يعود إلى اعترافه ثانية — وقد سرد الحكم وقائع الدعوى على هذا النحو ، ومن ثم يكون رد الحكم على دفاع الطاعن لا مأخذ له من الواقع . هذا إلى أن الحكم حين أخذ باعتراف الطاعن بالنسبة إلى الحشيش واطرحه بالنسبة إلى الأفيون بقوله إنه قد يكون لوالده أو لغيره من رواد المنزل وساكنيه — قد أتى بهذه التفرة التى لا مبرر لها ، وأن مقتضى شكه فى الاعتراف فى شطره الخاص بإحراز الأفيون أن ينسحب على شطره الآخر المتصل بإحراز الحشيش ، وإذا كان الحكم لم يروجها لانعطاف الشك على هذا الشطر من الاعتراف فقد كان عليه أن يورد لذلك سببا ، وهذا التخاذل والتهافت فى التسبب من شأنه أن يهدر الأدلة التى اعتمد عليها الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” إن الملازم أول عبد العزيز حسن رومان ضابط مباحث بندر ملوى إستصدر اذن النيابة العمومية فى تفتيش شخص ومسكن المتهم سيد عبد العزيز زهران (الطاعن) وضبط ما لديه من مواد مخدرة فافتتحت النيابة تحقيقا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وأذنت للضابط ولبن يندبه من مأمورى الضبط القضاء بتفتيش شخص المتهم ومسكنه خلال ثلاثة أيام لضبط ما لديه من مواد مخدرة . وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ انتقل الضابط المذكور ومعه الكونستابل الممتاز حليم جورجي غبريال وبعض المخبرين إلى منزل المتهم وهناك كلف الضابط الكونستابل والمخبر حسين شحاته أحمد لدخول المنزل من أحد بابيه وقام هو بدخوله من بابه الآخر مع باقى أفراد القوة ووجدوا المتهم داخل المنزل وقش كل من الضابط والكونستابل محتويات المنزل فعثر المخبر حسين إبراهيم اسماعيل وهو يبحث تحت إشراف الضابط بردهة

المنزّل على علبة من الصفيح مخبأة بجوار الفرن وقدمها للضابط الذى فتحها فى حضور المتهم ووجد بها مخدر الأفيون وسأل المتهم فاعترف له بإحضاره بقصد الاتجار فيه ، كما عثر الكونستابل المتنازل حلّيم جورج ميخائيل على كيس فوق متضدة بحجرة المتهم قدمه للضابط ووجد به عدة لفافات من ورق أصفر تحوى مخدر الحشيش سأل المتهم عنه فاعترف عند ما اعترف له بإحضاره أيضا بقصد الاتجار فيه وقاد الضابط المتهم والمضبوطات إلى مركز البوليس وقدمه إلى مأمور البندر الذى اعترف المتهم له بضبط المخدر لديه وأنه يجترّفه وباشرت النيابة التحقيق وفيه اعترف المتهم بضبط المخدر فى مسكنه ثم ادعى أنه مدسوس عليه .

وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الضابط والكونستابل والمخبرين والمأمور ومن تقرير المعمل الكيميائى ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجرّمة إحراز المخدر التى دانه بها .

وعرض الحكم لدفاع الطاعن بطلان التفتيش بالنسبة إلى واقعة ضبط مخدر الحشيش وبطلان اعترافه فرد عليه فى قوله ” فأتدفع أن إذن النيابة فى هذه الدعوى صدر لضابط المباحث ولمن يندبه من رجال الضبطية القضائية بتفتيش شخص المتهم ومسكنه ، ولا جدال فى أن الكونستابل المتنازل أحد رجال الضبط القضائى ، كما أن أوراق الدعوى تنطق بأن الضابط استصحب معه هذا الكونستابل وكلفه بإجراء التفتيش فأجراه — أما الحاجة بالمادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية فغير سليمة فى الدعوى الحاضرة إذ مناط تطبيق المادة المذكورة هو دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى أجاز لهم القانون ذلك فيها — أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق والتى تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه كلما أمكن ذلك . وقد حضر المتهم فعلا التفتيش فى بعض مراحلها عند ضبط العلبة التى تحوى مخدر الأفيون وما كان فى الإمكان حضور المتهم فى ذات الوقت بحجّته التى ضبط فيها الكيس الذى يحوى مخدر الحشيش إذ أن التفتيش كان جاريا فى أكثر من موضع ، ومن كل ما تقدم يكون الدفع ببطلان التفتيش غير قائم على سند من الواقع أو القانون . ويتعين

وقضه بشقيه . وحيث إن الدفاع حاول عبثاً إثارة الشبهات في قيمة الاعتراف الذى أدلى به المتهم في التحقيقات ومجرد استعراض عبارات هذا الاعتراف في أكثر من موضع في تحقیقات النيابة تؤكد صحة هذا الاعتراف وأن المتهم كان متفهماً لعباراته الصريحة الواضحة . أما عن استدراكه بعد ذلك عند مناقشته بقوله إنه لا يعرف من دس عليه المخدر المضبوط فقول لا يؤبه به مادام المتهم لم يقدّم الدليل على هذا الدس المزعوم ، وفي وقائع الدعوى ومادياتها ما يؤكد عدم جدية هذا الدفاع إذ أن لفافات الحشيش وجدت على منضدة داخل غرفته وقد اعترف بضبطها بها . وحيث إن المحكمة لا تلتفت إلى ما أثاره الدفاع من أن المتهم كان في اعترافه مفتدياً والده السابق الحكم عليه بعقوبات متعددة في إحراز المواد المخدرة ، ذلك أن المتهم تردد بين الإنكار والاعتراف فقد أنكر صلتَه بمجرته التي ضبط مخدر الحشيش فيها وظل على إنكاره هذا حتى ووجه بضبط ملابسه فيها وإقرار والديه وزوجته بأنها مجرته فاعترف بميازته المخدر وبالتجار فيه ، ولم يكن في اعترافه هذا مفتدياً بل مقرر الواقع والمحكمة مطمئن كل الاطمئنان إلى صحة هذا الاعتراف وتأخذه به — ثم التفت الحكم عن مساءلة الطاعن عن واقعة ضبط مخدر الأفيون بردهة منزله واستبعدها من عناصر التهمة وحصر الإتهام في واقعة إحراز الحشيش مستظهراً في ذلك قصد الاتجار لدى الطاعن بما يبرره . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديداً في القانون ، ذلك أن الإذن بالتفتيش صدر ممن يملكه إلى أحد مأموري الضبط القضائي مخولاً بإياه نذب غيره من مأموري الضبط القضائي لإجرائه ، وبين من مدونات الحكم أن النذب جاء شاملاً الضابط ومن يندبه من مأموري الضبط ومع التسليم بما جاء بوجه الطعن من صدور النذب إلى الضابط "أو" من يندبه من مأموري الضبط فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة — لوروده قبل مايجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق النذب وإباحة انفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك من مأموري الضبط ، ومن ثم يكون التفتيش الذى أجراه الكونسابل الممازح حليم جورجي غيرىال قد تم في نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحاً — ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي

يجيز لهم القانون ذلك فيما — أما التفتيش الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائى بناء على نذبههم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات فى الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج على المحكمة إذا هى أخذت الطاعن باعترافه فى التحقيقات على رغم عدوله عنه ما دامت قد اطمأنت إلى صحة صدوره عنه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة هذا الاعتراف وصدوره عن إرادة حرة ، وهى بعد ليست ملزمة فى أخذها باعترااف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره — بل أن لها فى سبيل تكوين عقيدتها فى المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها — ولا يقدح فى ذلك خطأ الحكم — على فرض حصوله — فى سرد بواعث اعتراف الطاعن والظروف التى حملته عليه لأن الخطأ فى ذلك لا يؤثر فى منطلق الحكم والنتيجة التى انتهى إليها وهى سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الشهود بما له مأخذه من محاضر جلسات المحاكمة ، ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى بما تظمنن إليه وتطرح ما عداه ، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بأقوال الشاهد فى جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله فى مراحل التحقيق الأخرى ، وليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينتقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى — إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى — فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومشجعة فى اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما هو واقع الحال فى الدعوى ، وكان ما يثيره الطاعن فيما يمس مسلك الكوفستابل فى التحقيق واتصاله بالشهود

حينذاك وجدارته للشهادة مردودا بأنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار هذه الواقعة التي تتصل بإجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على هذه المحكمة ، فضلا عن أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، ومتى بينت المحكمة واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائغة اقنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل — ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر عناصر جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا في حق الطاعن وأثبت عليه قصد الإتجار فيه ، فإن المحكمة ترى في خصوص الدعوى المطروحة عمالا للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن وتطبق أحكام قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به اعتبارا من ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٠ على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم وتنزل العقاب به في حدود ما نصت عليه المادة ٣٤ من القانون المذكور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا بالنسبة للعقوبة المتقدمة للحرية المقضى بها وجعلها الأشغال الشاقة لمدة سبع سنين ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اصماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٥٤)

الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٣٠ القضائية :

* إشتباه . جريمة العود إلى هذه الحالة : ماهيتها : جريمة وقتية . بدء قيامها :

العبرة في ذلك بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالمراقبة . قضاء التقض المستقر
على توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه
إنما يتعلق بتطبيق العقوبة — لا بطبيعة الجريمة .

جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة
التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدى بما جرى
عليه قضاء محكمة التقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة
أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه — لأن هذا القضاء الذي استندت
إليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المقدم منها
قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المظعون ضده بأنه عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه بالحبس
في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ لسرقة بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، وطلبت
عقابه بالمواد ١/٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة

* مبدأ الطعن ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق — (جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠) قاعدة ٢٧٤
مخ الأحكام سنة ٩ ص ١١٣٠ ، الطعن ١٥٣٨ لسنة ٢٩ ق — (جلسة ١٩٦٠/٤/٥)
قاعدة ٦٤ مخ الأحكام سنة ١١ ص ٣٢٥ .

الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام ماعدا المادة ٧ وبدلاً عنها المادة ٢/٦ بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذى يحدده السيد وزير الداخلية تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم . وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم الأخير وأمام المحكمة الاستئنافية دفع الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات . والمحكمة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١٥ و ١٧/٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بلا مصروفات جنائية . فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفى تأويله إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة العودة للاشتباه المسندة إليه تأميساً على أن هذه الجريمة وقتية تبدأ وتنتهى من وقت ارتكاب الجريمة التى اعتبر بمقتضاها عائداً لحالة الاشتباه، وإذ كان الحكم على المطعون ضده بالمراقبة قد صدر فى ٣٠/١٢/١٩٥٢ وكان الحكم عليه فى اللجنة رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ الميناء قد صدر فى ١٨/٣/١٩٥٥ وكان الاتهام لم يوجه إليه إلا فى ١٢/٧/١٩٥٨ فإن الجريمة تكون قد سقطت بمضى المدة — وهذا الذى قاله الحكم غير سديد ذلك لأن جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع فى وقت معين وينتهى بانقضائه، وإنما هى وصف إذا توافرت عناصره قانوناً لصق بالشخص المشتبه فيه ويستدل عليه بما طبع عليه هذا الشخص من اتجاه إلى ارتكاب جرائم حددها المشرع فإذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه باعتباره كذلك أى عمل مؤثم من شأنه تأييد حالة الاشتباه عد عائداً للاشتباه دون أن يلزم فى هذه الحال تطبيق أحكام العود كما هو معرف به فى القانون . ولما كان هذا الوصف لا يزول عن المشتبه فيه فلا تخضع تلك الجريمة لقواعد السقوط بمضى المدة المقررة فى القانون ، ومتى ارتكب هذا الفعل واستشفت المحكمة منه اتصال حاضره بماضيه وكون الخطر فى نفسه حق عليه العقاب ولو تراخت إجراءات

رفع الدعوى الجنائية لأكثر من المدة التي حددها القانون لسقوط الدعوى الجنائية ولا يكون لادة تأثر إلا فيما يتعلق بما تنتهى إليه المحكمة من دلالة الفعل على كمن الخطر — يؤيد هذا النظر ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من أن حالة الاشتباه تقتضي دائماً توقيع جزائها مع جزاء الجريمة أو الجزاء الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه دون تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم العرب عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه بالحبس في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ لسرقة بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة في القضية رقم ٧٣١ سنة ١٩٥٢ جنح الميناء ومحكمة جنح بورسعيد الجزئية قضت بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية، فعارض وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم النهائي المعارض فيه . فاستأنف الحكم وقضت محكمة بورسعيد الابتدائية بهيئة استئنافية حضورياً بإلغاء الحكم المستأنف وباقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . وقالت في أسباب حكمها : ” وحيث إن النابت من مطالعة تذكرة سوابق المتهم (المطعون ضده) المرفقة أنه حكم على المتهم بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣٠ بالمراقبة ستة شهور في جريمة اشتباه في القضية رقم ٢٧١٥/٧٣١ سنة ١٩٥٢ بورسعيد وبتاريخ ١٩٥٥/٣/١٨ حكم عليه في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ في جريمة سرقة وأن النيابة لم تقيد التهمة المسندة إلى المتهم محل هذه الدعوى إلا بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٢ ولم يعلن المتهم بهذه التهمة محل هذه الدعوى إلا بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢١ . وحيث إن النيابة العامة لم ترفع الدعوى الجنائية قبل المتهم إلا بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢١ . وأن تهمة العود المنسوبة إلى المتهم قامت متوافرة لأركانها من يوم ارتكابه جريمة السرقة المحكوم فيها في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ وقبل الحكم عليه فيها بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٨ وبعد الحكم عليه . وباحتساب المدة التي مضت من هذا اليوم حتى أقامت النيابة الدعوى الجنائية تكون أكثر من ثلاث سنوات وتكون النيابة العامة قد أقامت هذه الدعوى الجنائية بعد انقضائها بمضى المدة القانونية وهي ثلاث سنوات ودون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى ، ويترتب على ذلك أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة عملاً بنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ” وخلص الحكم إلى تكليف جريمة العود للاشتباه

بأنها جريمة مؤقتة واحتساب مدة السقوط من تاريخ ارتكاب جريمة السرقة في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ بورسعيد سابقة البيان بعد الحكم عليه بالمراقبة وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ذلك أن جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة . لما كان ذلك ؛ وكان الثابت مما أورده الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه قد وقعت قبل يوم ١٨/٣/١٩٥٥ وهو تاريخ الحكم فيها ولم تتخذ النيابة العامة أى إجراء قاطع للمدة منذ ذلك التاريخ حتى رفعها الدعوى على المطعون ضده في ٢١/٧/١٩٥٨ فإن ما انتهى إليه الحكم من أن هذه الجريمة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يكون صحيحا في القانون . ولا محل للتحدى بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه لأن هذا القضاء الذي استندت إليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة في جريمة العود للاشتباه — في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعيना رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل بونس ،
وعبد الحسيب عدلى ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ القضائية :

شيك بدون رصيد . اختصاص .

متى تتم جريمة المادة ٣٣٧ ع ؟

بتسليم الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء .

ما يعد من قبيل الأعمال التحضيرية :

تحرير الشيك وتوقيعه ما دام لم يسلم إلى المستفيد .

المحكمة المختصة محليا بنظر الدعوى :

هى المحكمة التى حصل تسليم الشيك إلى المستفيد بدائرتها ، أو التى يقيم بها المتهم ،
أو التى يقبض عليه فيها . اعتبار الحكم مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذى يحدد الاختصاص
مخطئ . فى القانون . خطأ الحكم فى الدفع والموضوع .

تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد
مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب — إذ يتم بذلك طرح الشيك
فى التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب
على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات — أما الأفعال
السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية —
ما دام الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد — فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة
قسم بولاق التابع لمحكمة ، ولم يكن للتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ،
ولم يقبض عليه فى دائرتها ، فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ويكون

ما ذهب إليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ فى تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع — حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية لآخر شيكا لا يقابله رهيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع تطبيق أقصى العقوبة . وادعى المدعى بالحق المدنى بحق مدنى قبل المتهم بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا ثم عدل طلباته إلى ٥١ جنيتها . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبطلان شهادة الشاهدين وعدم قبول الدعوى المدنية . والمحكمة قضت حضوريا بتغريم المتهم ٢٠ جنيتها وعدم قبول الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف . استأنف كل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمدعى بالحق المدنى هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ أحد وخمسين جنيا كتعويض مؤقت والمصروفات المدنية عن الدرجتين وأتعاب الخدماء . فظعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى وفصل فى موضوعها على رغم انعقاد الاختصاص المحلى لمحكمة بولاق الجزئية بقوله إن جريمة إعطاء الشيك بدون رهيد المنسوبة إلى الطاعن وقعت بدائرة قسم السيدة زينب تأديسا على أن الشيك موضوع الاتهام مسحوب على بنك مصرف الدواوين التابع للتسليم الميكرو ومن ثم يتحدد اختصاص محكمة السيدة

زينب بجريمة عدم وجود رصيد للطاعن قائم وقابل للوفاء بقيمة الشيك في البنك محل الوفاء . وهذا الذي أورده الحكم يجافي التأويل الصحيح للقانون لأن الجريمة تقع ويتم فور إصدار الشيك وفي مكان إعطائه ، وهو بدائرة قسم بولاق . أما الجهة المسحوب عليها الشيك فلا تعدو أن تكون الجهة التي كشفت فيها الجريمة وهي ما لا يتحدد بها الاختصاص المحلي طبقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن أمام محكمة السيدة زينب الجزئية بوصف أنه أعطى بسوء نية لوليم طحان شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح السيدة زينب دفع الحاضر عن الطاعن بعدم اختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى تأسيسا على أن الطاعن لا يقيم بدائرتها وأن الجريمة تمت في منزل وليم طحان ثم نزل الدفاع عن هذا الدفع . وقضت المحكمة بإدانة الطاعن وبتغريمه عشرين جنيها وبعدم قبول الدعوى المدنية وعرضت في حكمها إلى ما أثاره الدفاع من دفع بعدم اختصاصها وانتهت إلى اختصاصها بنظر الدعوى فاستأنفت النيابة العامة والطاعن والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ولدى نظر الاستئناف أصر المدافع عن الطاعن على التمسك بالدفع بعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية محليا بنظر الدعوى لحصول تسليم الشيك خارج دائرتها . فقضت المحكمة الاستئنافية بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل وإلزامه بالتعويض المطالب به وقالت في ردها على الدفع "وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة فإنه لما كان الثابت أن الشيك موضوع الاتهام مسحوب على بنك مصر فرع الدواوين وهو محل الوفاء وفيه وقعت الجريمة لعدم وجود رصيد للمتهم (الطاعن) قائم للوفاء بقيمة الشيك ، ومن ثم يتحدد الاختصاص لمحكمة السيدة ، ويكون الدفع على غير أساس سليم جديرا باطراحه " . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع على ما بين مماسبق أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للظن أن الشيك موضوع الاتهام حرر وأعطى إلى المستفيد إدوار سليم غريب بمنزل وليم جورج طحان بدائرة قسم بولاق ، وأنه لما تقدم به إلى فرع بنك مصر بالدواوين رد إليه لعدم وجود رصيد للطاعن فأبلغ النيابة العامة بالواقعة وبعد أن سار التحقيق شوطا تقدم الطاعن إلى النيابة

العامة من تلقاء نفسه وأدلى بأقواله . ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه وقلمما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تم — خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات — أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية مادام الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمة ما لم يكن للطاعن محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ولم يقبض عليه فى دائرتها ، فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك محل الوفاء بدائرتها قد بنى على خطأ فى تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع حين تناولته المحكمة . ذلك أن الطاعن إذ دفع على لسان محاميه أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ردت عليه ردا اعتبرت فيه مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذى يحدد الاختصاص — وهو رد خاطيء قانونا لأن الجريمة تم بمجرد إعطاء الشيك للمستفيد كما سبق القول . لما كان ذلك ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون سديدا ، ويتعين لذلك نقضه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ القضائية :

قتل عمد . رابطة السببية : قصور بيان الحكم في استظهارها :

عند إغفاله صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني — وهو
الكشف الطبي الذي أورد الحكم مضمونه . قول الحكم إن الإصابات النارية أودت
بحياة المحبني عليه لا ينفي .

* إذا كان الحكم الصادر بلامانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف
انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة
المحبني عليه ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم
في ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المحبني عليه — ذلك أنه أغفل
عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع
الدليل الفني — وهو الكشف الطبي — مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا
لاستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين
فعل المتهم والنتيجة التي آخذها بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل المحبني عليه عمدا بأن أدلى عليه
مقدوفا ناريا من مسدسه قاصدا من ذلك قتله فأصابه بالإصابات النارية
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام
إحالاته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالسادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فتررت

* راجع أيضا الحكم في الطعن ٣٠/١٢٦٤ ق — (جلسة ١١/٧/١٩٦٠) .

بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل عمد قد شابه قصور في التسيب ذلك أنه لم يدل على قيام رابطة السببية بين الفعل المسند إليه وهو إطلاق النار وبين النتيجة التي ساءله عنها وهي موت المحنى عليه فلم يبين مؤدى تقرير الصفة التشريحية عن سبب الوفاة وصاتها بإطلاق العيار على المحنى عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما يجمله أنه على إثر نقاش بين المحنى عليه والطاعن أغلظ كل منهما للآخر في القول فكان أن غضب الطاعن لما اعتقده من خدش كرامته فأسمع بتناول مسدسه وصوبه على المحنى عليه وأطلق منه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي أودت بحياته . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن تقرير الطبيب الشرعى . وبعد أن أشار الحكم إلى ما تضمنه تقرير الطبيب الشرعى من إصابات وعرض لدفاع الطاعن الموضوعى ففنده استظهر نية القتل في حقه وخلص إلى إدانته بقتل المحنى عليه عمدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ انتهى إلى إدانة الطاعن ومعاقبته عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة المحنى عليه فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في طعنه ، ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياته المحنى عليه ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفنى وهو الكشف الطبى مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا يستطيع معه هذه المحكمة أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التي آخذها بها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد حفيق ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٥٧)

الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض .

(١) التنازل عن الطعن :

عدم الاعتداد بالتنازل المعلق على شرط عند المدول عنه والتمسك بالطعن .

(ب) لإجراءات الطعن : الكفالة :

عدم إيداعها بالكامل يقتضى عدم قبول الطعن ومصادرة ما سدد منها .

١ — لأجل للاعتداد بالتنازل المقدم من الطاعن معلقا على شرط عند عدوله عن تنازله وتمسكه بالطعن .

٢ — أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية إيداع الكفالة المبنية في المادة ٣٦ منه — ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها ، القانون ، فإن طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدنى دعوها مباشرة على الطاعن بعريضة متهمه لإياه بأنه تعدى عليها بالسب بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى . وطلبت معاقبته بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات . كما طلبت أن يحكم لها بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد

الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيات وإلزامه بأن يدفع للدعية بالحق المدني قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة .
اصتأف المحكوم عليه هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأف بلا مصاريف جنائية وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة للدعوى الجنائية ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن سبق أن تنازل عن طعنه تنازلا معلقا على شرط ثم عاد وقرر بالجلسة أمام هذه المحكمة أنه عدل عن تنازله وتمسك بالطعن فلا محل للاعتداد بالتنازل المقدم منه .

وحيث إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أوجب على المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية - لقبول طعنه - إيداع الكفالة المبنية في المادة ٣٦ . ولما كان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها القانون ، فإن طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد صفيى ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٠ القضائية :

اختصاص . تنازع اختصاص .

ماهية الطلب بتعيين المحكمة المختصة :

هذا الطلب لا يعد طعنا تنقيد فيه محكمة النقض بقاعدة أن "الطاعن لا يضار بطلعه" .

أثر ذلك :

وجوب إحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات لسبق الفصل فيها نهائيا من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لأنها جناية ولو كان المتهم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدائه عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الاتهام . المادة ١٨٠ ج .

حالات التنازع السلبى على الاختصاص والجهة المختصة بالفصل فيه :

التنازع السلبى يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . محكمة النقض هى صاحبة الولاية بالفصل فى هذا التنازع . المادة ٢٢٧ ج .

إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفة بإلغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم إلى المحكمة الجزئية لمعاقبته عن تهمة العاهة بعقوبة الجنحة ، فمحكمة الجناح قد فصلت فى الدعوى بحكم نهائى ولا تستطيع أن تعود إلى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمرا بالإحالة أصبح نهائيا كذلك — وبذلك

يقوم التنازع السليبي بين محكمة الجنح وبين غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لا يشترط لاعتباره قائماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق — بل يصح أن يقع ذلك بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الاتهام هي دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومحكمة الجنح المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة ، فإن الفصل في التنازع ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات للفصل فيها — ولو أن المتهم هو الذي استأنف وحده الحكم الصادر بإدائته من المحكمة الجزئية عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الاتهام — ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس طعنًا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون إساءة مركزه بهذا الطعن — ولا سبيل للفصل في الطلب المقدم من النيابة إلا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب الإحالة إلى محكمة الجنايات في جميع الأحوال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه ضرب عمداً المحبى عليها فأحدث بها الإصابات الميمنة بالقرار الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد عن عشرين يوماً . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعت المحبى عليها بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ عشرة جنديات بصفة تعويض مؤقت ، والمحكمة الجزئية قضت بحضورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الجنائية وإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لتتولى شئونها فيها وذلك لما تبين لها من التقرير الطبي الشرعى من تخلف عاهة لدى المحبى عليها ، ثم حققت النيابة الدعوى وقدمتها إلى غرفة الاتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات لمحكمة المتهم بالمادة ١/٢٤٠ — ٢ من قانون العقوبات . وقررت غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنح الجزئية لمعاقبة المتهم بعقوبة الجنحة بالمادتين ١/٢٤٢ — ٢ و ١٧ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادتي الاتهام بمحس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة

٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وبإلزام المتهم بأن يدفع للدعوى بالحق المدنى عشرة جنميات والمصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم وأمام المحكمة الاستئنافية طلب المتهم الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فقضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مع إلزام المدعية بالحق المدنى بالمصروفات عن الدرجتين . فقدمت النيابة طلبا إلى هذه المحكمة تطلب فيه تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا للمتهم وللدعية بالحق المدنى بعدم اختصاصها بنظر الطلب . وقدمت النيابة طلبا آخر إلى محكمة النقض تطلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الجنحة المذكورة ... الخ

المحكمة

... من حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على السيد محمد عبد العال لأنه فى يوم ١٩/٢/١٩٥٥ ضرب أمينة محمد عويس فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوما وطلبت النيابة معاقبته طبقا لنص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وقضت محكمة بور سعيد الجزئية بجلسة ١٩٥٦/١/١٦ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شئونها - لما أن تبين للمحكمة من تقرير الطبيب الشرعى الذى ندبته لفحص إصابة المحبى عليها من أنه قد تخلف لدى المحبى عليها عاهة مستديمة مما تكون معه الواقعة جنائية ينطبق عليها نص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . وإذ أعيد تحقيق القضية قدمت لفرقة الإتهام التى قررت بجلسة ١٩٥٦/٥/٣ بإحالة المتهم على محكمة جنح بور سعيد الجزئية لمعاقبته بعقوبة الجنحة عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات ، وكان أن قضت المحكمة الجزئية بجلسة ١٩٥٦/٩/١٦ بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ، فاستأنف المتهم الحكم . وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا فى ١٩٥٧/١٢/١٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مع إلزام المدعية بالحق المدنى (المحبى عليها) بالمصروفات المدنية، واستندت المحكمة فى قضائها إلى حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية . وقد تقدمت النيابة العمومية بعد صدور هذا الحكم بطلب

إلى دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة بور سعيد الابتدائية لتعيين الجهة المختصة للفصل في هذه الدعوى وقضت في هذا الطلب بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١ بعدم اختصاص دائرة الجنح المستأنفة بنظره . فقدمت النيابة طلبا إلى محكمة النقض لتعيين الجهة المختصة لنظر الدعوى . ولما كان الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بإلغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام الصادر في ١٩٥٦/٥/٢ — فمحكمة الجنح قد فصلت في الدعوى بحكم نهائي ولاستطيع أن تعود إلى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى مادام قد سبق أن أصدرت فيها أمر بالإحالة أصبح نهائيا كذلك ، وبذلك يقوم التنازع السليبي بين محكمة الجنح وبين غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لا يشترط لاعتباره قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق — بل يصح أن يقع ذلك بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم — على ما قضت به هذه المحكمة — وكانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ومحكمة الجنح المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة ومن ثم فإن الفصل في التنازع يتعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، لما كان ذلك، فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة جنايات بور سعيد للفصل فيها . ولو أن المتهم هو الذي استأنف الحكم وحده، ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص وليس طعنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون من أن يسوء مركزه بهذا الطعن، ولا سبيل للفصل في الطلب المقدم من النيابة إلا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب الإحالة إلى محكمة الجنايات في كل الأحوال .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(١٥٩)

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) تحقيق . غرفة اتهام . اختصاص . قانون .

إحالة الجناية من غرفة الإتهام إلى محكمة الجنح . نتائج التجنيح :

سلطة محكمة الجنح في القضاء بعدم الاختصاص .

علة ذلك :

عموم إحالة نص المادة ٢/١٧٩ على المادة ١٥٨ أ.ج — القسوية في سلطة التجنيح
بين غرفة الاتهام وقاضى التحقيق تستلزم القسوية بينهما في آثار التجنيح .

إحالة الجناية من الغرفة إلى محكمة الجنايات بمناسبة الحكم النهائي فيها من محكمة
الجنح بعدم الاختصاص . مجال تطبيق حكم المادة ١٨٠ أ.ج :

انطباقه أيضا في حالة الحكم من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لانقضاء ميرر تحقيق
العقوبة إلى حدود الجنح . خطأ القول بقصره على حالة اختلاف بين قضاء الحكم وغرفة
الاتهام حول التكييف القانوني للواقعة من حيث كونها جناية أو جنحة . سبب ذلك :
اتحاد علة حكم عدم الاختصاص في الحالين . ليس لغرفة الاتهام أن تحكم في الدعوى
عند إعادة طرحها عليها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

قانون . تفسيره :

عموم النص : مثال في تفسير الإحالة المشار إليها بنص المادة ٢/١٧٩ أ.ج . اتحاد
علة : مثال في تفسير المادة ١٨٠ أ.ج .

(ج) تنازع سلبى على الاختصاص . غرفة إتهام .
شرط قيام التنازع السلبى على الاختصاص بين أوامر أو أحكام نهائية متعارضة .

أن يكون طلب تعيين الجهة المختصة هو السبيل الوحيد للتدخل منها . إمكان إعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام فى حالة لا يكون لها فيها أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — مما يقتضى به قيام هذا التنازع . أثر ذلك : انقضاء موجب اعتبار الظن عند رفضه طلب تعيين الجهة المختصة .

١ — ساوى الشارع بين غرفة الاتهام وقاضى التحقيق فيما خولهما من سلطة تجنيح الجنايات ، ومؤدى ذلك أنه يترتب على الأمر الصادر بحالة الجناية إلى محكمة الجنح للفصل فيها فى حدود عقوبة الجنح النتائج التى نص عليها القانون — بصرف النظر عن الهيئة التى أصدرته ، وما تقوله النيابة العامة من أن إحالة المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورة فقط على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ — التى تحول قاضى التحقيق سلطة تجنيح الجنايات — دون أن تمتد الإحالة إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ — التى تميز لمحكمة الجنح أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح — ما تقوله النيابة من ذلك هو تخصيص للنص بغير مخصص ، ويخالف الفهم الصحيح للقانون الذى لا يفرق بين الأمر الصادر فى هذا الخصوص من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام التى هى بلا شك من سلطات التحقيق .

٢ — لاجل القول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكيف القانونى للواقعة — ذلك أن علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى واحدة فى الحالىين — حالة الخلاف فى تكيف الواقعة من حيث كونها جنائية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجنح، مما يتعين معه على غرفة الاتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح — فى الصورة الأخيرة — أن تحيلها — إذا رأت محلا للسير فيها — إلى محكمة الجنايات، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

٣ - شرط قيام تنازع سلبى على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فإذا كان السبيل لم يتعلق أمام النيابة العامة لإعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، فإنه لا محل للقول بقيام تنازع سلبى على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التى تتولى السير فى الدعوى غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : ضربت المحبى عليها عمدا بعضا على رأسها فأحدثت بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم تقصد من ذلك قتالها ولكن الضرب أفضى إلى موتها وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقررت إحالتها إلى محكمة الجناح المختصة لمعاقبته بمادة الاتهام . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإعادة النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم كما استأنفته النيابة . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى استنادا إلى أن ظروفها لا تبرر تخفيض العقوبة إلى الحدود المقررة للجناح وفى تفصيل ذلك تقول الطاعنة إن غرفة الاتهام أحالت المطعون ضدها إلى محكمة الجناح لمعاقبته وفقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات على أساس عقوبة الجناحة عملا بالمادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذ كانت

المادة ١٧٩ من القانون المذكور نصت على حق غرفة الاتهام في استعمال هذه الرخصة فإنما عنت بذلك الإحالة على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ دون فقرتها الأخيرة التي تعطى للمحكمة الجزئية في هذه الحالة سلطة الحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجرح. ذلك أن هذا الحق مقصور على حالة الإحالة على المحكمة المذكورة من قاضي التحقيق دون غرفة الاتهام والقول بغير ذلك يؤدي إلى إفلات المتهم من العقاب لأنه لو أعادت النيابة تقديم الدعوى لغرفة الاتهام لأصدرت قرارها فيها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها . ولا محل للتحدى بالمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب عندئذ على غرفة الاتهام إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لأن هذه المادة تتحدث عن الخلاف الذي يقع بين غرفة الاتهام والقاضي الجزئي في شأن التكييف القانوني للواقعة — وهو ما لا يقوم في الدعوى المطروحة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجذعة، وطلبت الطاعنة احتياطيا اعتبار هذا الطعن بمثابة طلب لتعيين الجهة المختصة بالفصل في موضوع الدعوى .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدها بوصف أنها ضريت المجنى عليها فأحدثت بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم تقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت النيابة العامة من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقررت إحالتها إلى محكمة الجرح المختصة لمحاكمتها على أساس عقوبة الجذعة ومحكمة جنح أشمون الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإعادتها للنياية العامة لإجراء شئونها فيها . فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده . وبعد أن بين الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى انتهى إلى قوله ”وحيث إن المحكمة ترى أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجرح ، ومن ثم فهمي تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى طبقا لنص المادة ١٥٨ لإجراءات جنائية“ وأضاف الحكم المطعون فيه قوله بأنه ”لا اعتداد بالقول بأن المتهمه سوف تفات من العقاب لأن للنياية العامة الحق في أن تلجأ إلى دائرة

الجنح المستأنفة وتحدد الجهة المختصة وذلك عملاً بنص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية". لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجرى على أنه "إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية يحيلها إلى غرفة الاتهام ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً ... ومع ذلك يجوز له أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ... ويصدر أمر الإحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة أو من تلقاء نفس القاضى . ويجب أن يشتمل على بيان الأعدار أو الظروف المخففة التى بنى عليها وللحكمة فى هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص ، إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح" وجرى نص المادة ١٧٩ من القانون المذكور المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ فى فقرتها الأولى والثانية على أنه "إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها من قاضى التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، تأمر بإحالاته إلى محكمة الجنائيات . ويجوز لها إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ١٥٨ ... " . ومؤدى ما تقدم هو تحويل غرفة الاتهام الرخصة التى ناطها القانون بقاضى التحقيق من إحالة الجنائيات المقترنة بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح — وهى رخصة لا تفيد محكمة الجنح أو تلزمها بالاستجابة إلى الحكم فى موضوع الدعوى — بل لها أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، وذلك على عكس ما كان يجرى به نص المادة الخامسة من القانون الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بجعل بعض الجنائيات جنحاً إذا اقترنت بأعدار قانونية أو ظروف مخففة الذى كان لا يجوز لقاضى الأمور الجزئية ولا للمحكمة الابتدائية عند الاستئناف الحكم فى هذه الحال بعدم الاختصاص إلا إذا استجدت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنائية أشد لا ينطبق عليها القانون — وهو قيد تحللت منه المادة ١٥٨ سالفة البيان . وعلة هذا كما أوضحه تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية "بمجلس الشيوخ" عن مشروع القانون المذكور المؤرخ ٢٤ من يونية

سنة ١٩٤٨ ”إن معنى ذلك الحظر أن سلطة الإحالة يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية التي تبرر تطبيق عقوبة الجنحة ولا تملك محكمة الجنح حتى الاستثنائية أن ترى غير ذلك ، ولم ينقل المشروع هذا النص ، وقد أحسن في ذلك ، لأن سلطة الإحالة ليست بقاضى موضوع ، وليست هى التى تقدر نهائيا العقوبة التى يجب تطبيقها ويجب أن يكون تقديرها خاضعا لرقابة محكمة الموضوع التى يجب أن يكون لها إذا لم تر ما يبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح أن تحكم بعدم الاختصاص ولولم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جناية أشد، وتأكيدا لهذا النص رأت اللجنة أن تضيف إلى المادة ١٧٨ (من المشروع التى أصبحت المادة ١٥٨) الفقرة الآتية : وللحكمة فى هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح“ أما ما تقوله الطائفة من أن إحالة المادة ١٧٩ مقصورة فقط على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ التى تحول قاضى التحقيق سلطة تجنيح الجنايات سائلة الذكر دون أن تمتد الإحالة إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ فهو تخصيص بغير تخصص تأباه طبيعة هذه النصوص ويتخالف الفهم الصحيح للقانون الذى لا يفرق بين الأمر الصادر فى هذا الخصوص من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام التى هى بلا شك سلطة من سلطات التحقيق“ وقد أكد الشارع فى مذكرته الإيضاحية المصاحبة لمشروع قانون الإجراءات الجنائية هذا المبدأ حين قال ”... وتقرر المادة ٢٠١ (من المشروع التى حذفت وأضيفت إلى المادة ٢٠٠ التى أصبحت المادة ١٧٩) لغرفة المشورة (غرفة الاتهام) نفس السلطة المقررة لقاضى التحقيق فى تجنيح الجنايات“ ومؤدى ما تقدم أن الشارع وقد ساوى بين غرفة الاتهام وقاضى التحقيق فيما خولها من سلطة تجنيح الجنايات فإنه يترتب على هذا الأمر النتائج التى نص عليها القانون بصرف النظر عن الهيئة التى أصدرته . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطائفة من خشية إفلات المتهم من العقاب فى هذه الحال غير شديد ذلك أن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه ”إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير فى الدعوى أن

تحيلها إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنعة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه“ فقد دلت بذلك على أنه يتعين على غرفة الاتهام في هذه الصورة إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى ، أن تحيلها لمحكمة الجنايات ولا يكون لها أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ولا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكييف القانوني للواقعة دون انسحابه على الحالة المطروحة ، ذلك أن علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى واحدة في الحالين — حالة الخلاف في تكييف الواقعة من حيث كونها جنائية أو جنعة ، وحالة عدم وجود مبرر من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجناح مما يتعين معه على غرفة الاتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنايات في هذه الصورة أن تحيلها إذا رأت محلا للسير فيها إلى محكمة الجنايات . لما كان ذلك ، وكان السبيل لم ينغلق أمام النيابة العامة لإعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام التي ليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فلا محل للقول بقيام تنازع سلبي في حكم المادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن شرطه أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة، ولا سبيل للتحلل منه بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة ، وهو ما لا يتوافر في الدعوى المطروحة ، ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب بتعيين الجهة المختصة غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٣٦٨ سنة ٣٠ القضائية :

* (١-ب) عقوبة . الجزاءات المدنية : دعوى مدنية . المدعى فيها : قانون
عقوبات ضريبي . تهريب جمركي : طبيعة جرائمه الواردة
باللائحة الجمركية :

هي أفعال مدنية بحث . علّة ذلك : ما كانت تقضى به اللجان الجمركية في مسائل
التهريب لا يعتبر من قبيل العقوبات الجنائية . أمّ ذلك : بجواز ادعاء مصلحة
الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المسحقة وتعويض الضرر الذي
لحق بالخزانة العامة .

١ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجمركية - والقوانين الملحقة بها -
بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق
من جهات الاختصاص - كل هذه الأفعال تنطبق عليها أحكام تقادم الالتزام
المقررة بالقانون المدني، ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال
المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجزئ يستحق به الأفراد على

* راجع الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية في الطعون : ٢٣/٦٦ ق -
(جلسة ١٩٥٦/١٢/٦) - قاعدة ١٣٤ - مجموعة الأحكام المدنية - سنة ٧ -
صفحة ٩٣٥ ، ٢٤/٩٩ ق - (جلسة ١٩٥٨/١٢/١١) - قاعدة ٩٤ - مجموعة
الأحكام - سنة ٩ - صفحة ٧٢٥ ، ٢٥/٢٧٦ ق - (جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٩) -
قاعدة ٩٥ - مجموعة الأحكام - سنة ١٠ - صفحة ٦٢٩ .

دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغية إضرار بالخزانة العامة -- فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

٢ — ما كانت تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات — بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن — كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يفسر من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغیر النيابة العامة طلب توقيعها ، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أدخل رسالتى الألعاب المبنية الوصف بالمخضر إلى الأراضى المصرية بطريق الاحتيال بأن أخفى المستندات الدالة على قيمتها الحقيقية وأوهم المختصين بمصلحة الجمارك بأنها واردة لغرض مؤقت هو العرض وإعادة تصديرها في حين أنها واردة برسم الوارد وحولت قيمتها كاملة بتاريخ سابق على ورودها والاستخلاص عليها ولم يعد تصديرها بعد مضي ستة أشهر من استيرادها وطلبت عقابه بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من اللائحة الجمركية

الصادر بها الأمر العالى المؤرخ ١٨٨٤/٤/٢. وأمام المحكمة الجزئية تدخلت مصلحة الجمارك مدعية مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٢٤٤٠ ج و ١٤ م . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحق المدني وإلزامها بمصاريف تدخلها وبراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحقوق المدنية . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم وفيما قضى به فى الدعوى المدنية — مع إلزام المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعنن المدعية بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصد — ور فى التسبب وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول تدخل الطاعنة "مصلحة الجمارك" بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويضات التى تقضى بها المحكمة عن التهريب الجمرى هى فى حقيقتها عقوبة جنائية وليست بتعويضات مدنية وأن طلب الحكم بالعقوبة الجنائية على المتهم هو أمر تختص به النيابة العامة وحدها دون غيرها وأن الحكم المطعون فيه قد تجاهل نص المادة ٣٣ من اللائحة الجمرية الصادرة فى سنة ١٨٨٤ والتى تنص على أن الغرامة واجبة مهما كان جنس البضائع المضبوطة وهى تعادل ضعفى رسوم الوارد وأن لفظ الغرامة الوارد فى المادة لا ينصرف إلى الغرامة الجنائية على النحو الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه بل المقصود به التعويض المدنى المستحق للخرانة نظير ما لحقتها من خسارة بسبب المخالفة وحرمانها من الضرائب المخولة لها قانونا . كما أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على دفاع الطاعنة من أن جريمة التهريب الجمرى هى جريمة من نوع خاص لا يجوز أن يرفع بهادعى جنائية أو تتخذ فيها إجراءات إلا بناء على طلب كتابى من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة فى ذلك وأنه هو الذى يملك التصالح فيها فى جميع الأحوال والتنازل عن الدعوى قبل تقديمها للمحكمة وكذلك بعد رفعها ووقف تنفيذ العقوبة بعد

صدور الحكم بها الأمر الذى يقتضى أن تكون مصلحة الجمارك ممثلة فى الدعوى وأن تباشرها فى جميع مراحلها وذلك على خلاف ما يقضى به القانون من أن الدعوى الجنائية متى رفعت إلى المحكمة لا يجوز لاحد حتى النيابة العامة التنازل عنها وأن العقوبة الجنائية لا تفرض إلا بحكم ولا توقع إنفاقا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٥ و ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم الميناء بالاسكندرية أدخل رسالتى الألعاب المبنية الوصف بالمحضر إلى الأراضى المصرية بطريق الاحتيال بأن أخفى المستندات الدالة على قيمتها الحقيقية وأوهم المختصين بمصلحة الجمارك بأنها واردة لغرض مؤقت وهو العرض وإعادة التصدير فى حين أنها واردة برسم الوارد وحولت قيمتها كاملة بتاريخ سابق على ورودها والاستخلاص عليها ولم يعد تصديرها بعد مضى ٦ أشهر من استيرادها وطلبت عقابه بالمواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من لأئحة الجمارك الصادرة فى سنة ١٨٨٤، وتدخلت مصلحة الجمارك فى الدعوى وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٢٤٤٠ جنيا و ١٤ مليا على سبيل التعويض وهو ما يعادل مثلى الرسوم الجمركية المستحقة فقضى ابتدائيا أولا — بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحق المدنى وإلزامها بمصاريف تدخلها — ثانيا — ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه بلامصروفات جنائية . فاستأنفت النيابة والمدعية بالحقوق المدنية فقضت محكمة جناح الاسكندرية المستأنفة — أولا — بقبول استئناف النيابة شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم — ثانيا — بقبول استئناف المدعية بالحق المدنى شكلا ورفضه موضوعا وبأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع إلزامها بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى اعتمدت المحكمة الاستئنافية أسبابه حصل واقعة الدعوى فى أن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة كلفت المتهم المطعون ضده فى سنة ١٩٥٤ باستيراد ألعاب للالهى من الخارج بقصد تنشيط الموسم السياحى وللمناسبة الأعياد فاستوردها فى مايو سنة ١٩٥٤ ودخلت على نظام الموقوفات أى بقصد عرضها وإعادة تصديرها وقام المختصون بتقدير الرسوم المطلوب دفعها أمانة فى هذه الحالة فأداها المتهم وتم الافراج على الألعاب ج ٢ . (١٣) .

وفي ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ تقدمت شكوى إلى نيابة أمن الدولة تتضمن أن المتهم اشترى تلك الألعاب من إيطاليا وبيت النية على أن تتم هذه العملية بالتهريب من الرسوم الجمركية المقررة عليها وللانتفاع من فرق العملة بتهريب باقي الثمن إلى البائع في إيطاليا فادعى بأنه استوردها مؤقتا بقصد عرضها وإعادة تصديرها وتمكن بذلك من إدخالها برسوم مخفضة في حدود مبلغ ٢٥٠ جنيتها في حين أن المستحق دفعه عنها لمصلحة الجمارك يبلغ حوالى خمسة آلاف جنيه ، وبوشر التحقيق وانتهى الأمر بتقديم المتهم للمحكمة . واستند الحكم في القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه إلى أن نيته لم تنصرف إلى التهريب من الرسوم الجمركية ، كما استند في القضاء بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية إلى أن التعويض الذى تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيعها .

وحيث إن القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد نقل اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجمركية المنصوص عليها في اللائحة الجمركية إلى القضاء صاحب الولاية العامة وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التى تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ولم يعد للجان الجمركية اختصاص قضائى فى مسائل التهريب يجوز مريان القانون المذكور من تاريخ نشره فى الوقائع بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فيكون صحيحا اتصال المحكمة الجنائية بالواقعة التى تمت قبل نفاذه .

وحيث إن ما كانت تقضى به اللجان الجمركية فى مصاد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة ، كما أن الأفعال التى عبرت عنها اللائحة الجمركية والقوانين الملحقه بها بتهريب البضائع أو وسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إنراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص — كل هذه الأفعال ينطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدنى ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحق به الأفراد على دفع الرسوم ومباشرة حقوقهم فى الحدود التى نظمت لهم بغير إضرار بالخزانة العامة — فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التى ترتب المساءلة المدنية فى الحدود التى رسمها القانون

والنص الوارد بالمادة ٣٣ من اللائحة من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من اللائحة الجمركية من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن — كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة ، أما مانص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني ، وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صفة مدنية إذ أن التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك المصادرة ليس من شأنهما أن يضيفا على الفعل الوصف الجنائي . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيعها يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه ، ومن الواضح أن للطاعة مصلحة في طلب نقض الحكم في خصوص دعواها المدنية رغم القضاء ببراءة المتهم بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه لأن ذلك يمكنها من مناقشة عناصر الجريمة وأحقيتها في طلب التعويض أمام المحكمة الاستئنافية ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن بحث عناصر التعويض وتقديره ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وقبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية والإحالة .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحبيب حدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦١)

الطعن رقم ١٣٧٢ سنة ٣٠ القضائية :

قانون . مريانه فى الزمان :

مريان قوانين الاجراءات بأثر فورى على ما لم يتم من إجراءات ولو تعلق
بجرائم وقعت قبل نفاذ هذه القوانين .

اختصاص ولأئى . القوانين المعدلة لاختصاص المحاكم : نفاذها :

فورية أثرها على الدعاوى القائمة أمام المحكمة التى عدل اختصاصها
طالما أنها لم تنته بحكم بات — وذلك ما لم ينص الشارع على أحكام وقفية
تنظم فترة الانتقال . المادة ١٢ مكررا من قانون ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ —
بالتدابير التى تتخذ للمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات المضافة بالقانون
رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ بالمقارنة بنصها الجديد فى القساون رقم ١٩٧
لسنة ١٩٥٧ .

نتيجة ذلك :

اختصاص اللجان الإدارية المشكلة فى المحافظات والمديريات بنظر دعاوى
إهمال مقاومة دودة القطن ورى اليرسيم بعد الميعاد القانونى القائمة أمام المحاكم
الجنائية وقت نفاذ القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ وجوب الحكم بعدم
اختصاص هذه المحاكم بنظرها .

* الأصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التى
لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء

* المبدأ ذاته فى الطعن ١٣٧٣/٣٠ ق — (جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠) ، راجع
أيضا الأحكام الصادرة فى الطعون ٢٢/٣٥٣ ق — (جلسة ١٣/٥/١٩٥٢) —
قاعدة ٣٥٢ — مجموعة الأحكام السنة الثالثة — صفحة ٩٤١ م ٢٢/١٠٨٧ ق —
(جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٢) — قاعدة ١٠٣ — مجموعة الأحكام السنة الرابعة
صفحة ٢٦٧ .

محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات — فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقا للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد — ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات — وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقية تنظم مرحلة الانتقال — كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ — بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات — فهي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ إذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن إهمال مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم اختصاصها .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يبلغ السلطة المختصة عن ظهور طلع دودة القطن بزرعته المينة بالمحضر ولم يتخذ الإجراءات الوقائية العلاجية المنصوص عنها قانونا لمقاومة انتشارها وطلبت عقابه بالمواد ١٤١ ، ٢ ، ٣ ، ٥/١ ، ١٢/٢ — ١٣ ، من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة قرش ثم أعلن إليه الحكم ولم يعارض فاستأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية وبلإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى بلا مصاريف جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخلط في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وعدم اختصاص المحكمة الجزئية ولائيا بالفصل في الدعوى بقوله إن القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات قد جعل الاختصاص بالفصل في الجرائم المتعلقة بالإهمال في مقاومة دودة القطن للجان إدارية تشكل في المديريات ونص على أن تبقى الدعاوى المنظورة أمام المحاكم إلى حين الفصل فيها نهائيا وقد خلا التعديل الوارد في القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ الذي أضاف المحافظات من مثل هذا التحفظ بشأن القضايا المنظورة لدى القضاء مما يفيد إحالتها إلى الجهات الإدارية المختصة في المحافظات ، وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من ذلك غير سديد ، ذلك أنه وأن كانت الآراء قد تعددت واختلفت في شأن طبيعة قوانين الاختصاص ومدى سريانها من حيث الزمان إلا أن الرأي السائد يقضى بأن اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يتعين بالقانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة — فتي رفعت الدعوى إلى المحكمة قبل العمل بالقانون الجديد فإن الاختصاص يظل منعقدا لها ولو صدر قانون لاحق ينزعه عنها ويحيله إلى جهة أخرى طالما أنه لم ينص على إلغاء الجهة الأولى — وبمقتضى هذا الرأي فإن المحكمة الجزئية وقد رفعت إليها الدعوى في ١٩٥٧/٩/٧ قبل العمل بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٩٥٧/١٢/١٨ الذي ناط الاختصاص بالجهات الإدارية تظل مختصة بنظر الدعوى . ولا يقدح في ذلك خلو القانون المذكور من نص مماثل لما تضمنه القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن وضع الدعاوى القائمة أمام القضاء عند صدوره — ذلك أن هذا النص هو في الواقع من الأمر من قبيل إقرار الوضع القانوني السائد في خصوص سريان قوانين الاختصاص من حيث الزمان . ولا يفسر هذا الخلط باتجاه قصد الشارع إلى الخروج على القواعد العامة مما يتعين معه الرجوع إلى أحكامها في هذا الشأن وبقاء الاختصاص للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٥٧/٦/٢٠ بقسم القنطرة غرب لم يبلغ السلطة المختصة عن ظهور لطع دودة القطن بزراعته ولم يتخذ الإجراءات الوقائية العلاجية المنصوص عنها قانونا لمقاومة انتشارها الأمر المعاقب عليه بالمواد ١، ٢، ٣، ٥، ١/١٢، ٢-١٣ من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات . وطلبت النيابة العامة معاقبة المطعون ضده بأقصى العقوبة . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريمه مائة قرش بلا مصاريف جنائية وأعلن الحكم إليه ولم يعارض فيه . واستأنفته النيابة العامة وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . وأسس الحكم المطعون فيه قضاء بما مجمله أن المادة ١٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ إلى القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ وإن كانت قد جعلت الاختصاص في شأن الجرائم التي نص عليها القانون المذكور منوطا بلجان إدارية في المديريات دون المحافظات على أن تظل الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء باقية أمامها حتى يتم الفصل فيها نهائيا ، فإن هذه المادة وقد استبدل بها المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ التي عممت اختصاص اللجان الإدارية في المديريات والمحافظات على السواء لم ترد نصا خاصا بشأن القضايا المنظورة وقت صدور القانون الجديد وخلص الحكم من ذلك إلى القول بانعقاد الاختصاص في الفصل في هذه الدعوى إلى اللجان الإدارية المشار إليها ، وبذلك تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيما لا يدخل في اختصاصها طالما أن حكمها قد صدر بعد نفاذ القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون ، ذلك أن القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٣/٩/١٩٥٦ قد جاء معدلا لبعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن التدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ونص في مادته الثانية على إضافة المادة ١٢ مكررا إلى القانون المذكور وجرى نصها بأنه ”استثناء من حكم المادة السابقة يختص بالفصل في المخالفات المتعلقة بالإهمال في مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد لجنة إدارية تشكل في كل مديرية ...“ ونصت الفقرة الأخيرة منها على أنه ”ومع ذلك فالدعاوى

المنظورة أمام القضاء والتي أصبحت بحكم هذا القانون من اختصاص اللجان الإدارية سאלفة الذكر تبقى أمام تلك الجهات إلى أن يتم الفصل فيها نهائياً، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٢/٢٩/١٩٥٧ ونص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المادة ١٢ مكرراً من القانون المذكور نص آخر عزم اختصاص اللجان الإدارية للفصل في هذه المخالفات وجعله شاملاً للمدريات والمحافظات وسكت عن تنظيم وضع الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت صدوره أسوة بما كان يجري به نص المادة المستبدلة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الابتدائية أن الدعوى نظرت في ١٢/٢/١٩٥٨ أى بعد نفاذ القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ وفصل فيها في التاريخ المذكور ، وكانت النيابة العامة تقول في أسباب طعنها إن الدعوى الجنائية رفعت في ٧/٩/١٩٥٧ أى قبل نفاذ هذا القانون ، وكان الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت — ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أوجهة قضاء أخرى ، فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد — ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقية تنظم مرحلة الانتقال ، كما فعل عند صدور القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ — فهمي وحدها التي تطبق . ولما كان القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ إذ جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن إهمال مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمدريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض لم يرد به حكم خاص في شأن الدعوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يتعين على المحاكم أن تقضى بعدم اختصاصها لزوال ولايتها ، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحاً في القانون ، ويكون ما تنعاه الطاعة عليه في غير محله . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : مجد عطيه اسماعيل ، وعادل بونس ،
وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٢)

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٠ القضائية :

استئناف .

آثاره : ما الذى يطرحه استئناف المتهم للحكم الصادر فى معارضته باعتبارها
كأن لم تكن ؟

طرح الموضوع برمته للفصل فيه . علة ذلك .

المتهم لا يساء بطعنه وحده :

عدم جواز إلغاء الحكم المسأف والقضاء بعدم الاختصاص لأن الواقعة
جناية بناء على استئناف المتهم وحده .

نقض .

الحكم فى الطعن : متى يتعين أن يكون مع النقض لمخالفة القانون الاجرائى
الإحالة — لا التصحيح ؟

عند عدم التعرض للواقعة الجناية من ناحية الثبوت من عدمه .

* استئناف المتهم للحكم الصادر فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن يشمل كذلك
الحكم الغيابى — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — نظرا إلى أن كلا الحكيمين
متداخلا ومنديجان أحدهما فى الآخر — مما يلزم عنه أن استئناف المتهم
للحكم الصادر فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية
الموضوع برمته للفصل فيه .

* مبدأ الطعن ٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة (١٩٥٥/٣/١٤) — قاعدة ٢٠٩ —
مج الأحكام — السنة ٦ ص ٦٤٢ ، الطعن ١٥١ لسنة ٢٥ ق — جلسة
١٩٥٥/٥/٢ — قاعدة ٢٧٨ — مج الأحكام — السنة السادسة ص ٩٣٣ .

** ومقتضى ذلك أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية — في فقرتها الثالثة — أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جنائية، فإنها بذلك سوأت مركز رافع الاستئناف، وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة، ومن ثم يتعين نقض الحكم. ولما كانت المحكمة قد قصرت بمحتملها على الاختصاص دون أن تتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها — حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه يدد الأشياء المبينة بالمحضر لآخر والتي سلمت إليه على سبيل العارية فاختمها لنفسه. وطليت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ. فعاض وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن. فاستأنف المتهم هذا الحكم، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي. والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا عملا بالمادة ١٧/٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم جواز استئناف النيابة وقبول استئناف المتهم وإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها وذلك بإجماع الآراء. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم جواز استئناف النيابة العامة وقبول استئناف المتهم (المطعون ضده) وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف الذي

** مبدأ الطعن ١٤٩٣ لسنة ٢٣ ق — (جلسة ١٩٥٣/١٢/٢١) —
قاعدة ٦٠ — مج الأحكام — السنة الخامسة ص ١٧٨.

قضى بحبسه شهرا مع الشغل — وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها ، ذلك لان قضاء المحكمة بعدم جواز استئناف النيابة صحيح قانونا لأنها لم تكن قد طلبت توقيع قدر معين من العقوبة في حق المطعون ضده سواء في ورقة التكليف بالحضور أو بالجلسة ، أما ما جرى به قلم كاتب الجلسة في ديباجة الحكم الابتدائي من إثبات طلب النيابة توقيع أقصى العقوبة المقررة فقد جاء على خلاف المثبت بالأوراق فلا ينتج أثره ، وما كان للمحكمة عند ذلك وقد قبلت استئناف المتهم سوى تأييد الحكم المستأنف أو تعديله لمصاحته عملا بحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهو ما تنبه إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه فاستلفت النظر إلى ما وقع فيه من خطأ قانوني مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لإرتكابه جريمة تبديد معاقب عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ تطبيقا للسادة المذكورة . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف هذا الحكم كما استأنفت النيابة العامة الحكم الغيابي ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم جواز استئناف النيابة وبقبول استئناف المطعون ضده شكلا وفي الموضوع وإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لما تبين لها من أن سوابق المطعون ضده المدونة بتذكرة حالته الجنائية تجعله عائدا في حكم المادة ١/٤٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة بعدم جواز استئناف النيابة العامة لما تبين من قصر طلبات النيابة على تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات دون طلب قدر معين من العقوبة المقررة بها سواء في ورقة التكليف بالحضور أو بالجلسة المعلن إليها المتهم بالحضور . سديدا لصدور الحكم وفقا لما طلبته ، وكان استئناف المتهم للحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل كذلك الحكم الغيابي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نظرا إلى أن كلا الحكيمين متداخلا ومنعجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه أن استئناف المتهم حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه ، وكان مقتضى ذلك أنه كان على

المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي يجرى نصها على أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة ، فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف" أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جنائية ، فلأنها بذلك سوات مركز رافع الاستئناف وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم ، ولما كانت المحكمة قد قصرت بمبحثها على الاختصاص دون أن تتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها ، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٣)

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٣٠ القضائية :

عود : نهائية الحكم السابق : حكم . ضوابط التدليل :

الحكم في الدعوى إنما يكون بناء على الأوراق المقدمة فيها . صحة الحكم الذى
لم يعتد بالسابقة الغيابية فى اعتبار المتهم عائدا ما دامت النيابة لم تقدم
ما يخالف ظاهر الأوراق ولم تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض . وزود الحكم
الغيايى فى صحيفة الحالة الجنائية رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية
لا يقطع بنائية السابقة . قد يرد ذلك إلى إهمال الموظف فى تنفيذ قرار
وزير العدل فى ١٩٥٥/٥/٥ بشأن قلم السوابق .

* من المقرر أنه إذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التى قدمتها النيابة العامة
يبين منها أن الحكم الذى تستند إليه فى اعتبار المتهم عائدا حكم غير نهائى ، ولم تقدم
النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى
لهذا الغرض ، فإن المحكمة إذ قضت فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة
أمامها يكون حكمها بريئا من قالة التصور والفساد فى التدليل — أما ما تثيره

* مبدأ الطعن ٣٩٣ لسنة ٢١ ق - (جلسة ١٩٥٢/٦/٥) قاعدة ٣٩٠ - مجموعة
الأحكام السنة الثالثة صفحة ١٠٤٥ ، الطعن ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق - (جلسة
١٩٥٦/١١/١٢) - قاعدة ٣١٧ - مجموعة الأحكام السنة السابعة - صفحة ١١٤٧ ،
الطعن ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق - (جلسة ١٩٥٧/٤/١٦) - قاعدة ١١٥ - مجموعة
الأحكام - السنة الثامنة - صفحة ٤٢٥ .

النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطه للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدأ لها يعد قرينة على نهيائته — وإلا كانت النيابة قد أخطرت لإدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فإنه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد إدراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهيائته ما دام ورودها بها قد يرد إلى الإهمال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : عرضت للبيع لبنا مغشوشا بإضافة ١٤٪ ماء إليه مع علمها بغشه وطلبت عقابها بالمواد ١٥ و ٢١ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهمه خمسة جنيهات والمصادرة . فعارضت ، وقضى في معارضتها باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بتأييد الحكم المستأنف وأعلن إليها ولم تعارض . فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في البيان والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه بعد أن قضت المحكمة الجزئية بمعاينة المطعون ضدها بالغرامة والمصادرة في تهمة عرض لبن مغشوش للبيع واستأنفت النيابة العامة هذا الحكم طالبة التشديد حسبما يتضح من صحيفة الحالة الجنائية وقبل صدور الحكم المطعون فيه ضمت تلك الصحيفة إلى أوراق الدعوى وتبين منها أنه سبق الحكم عليها مرتين لتهمة مماثلة وأن الحكم الأخير صدر غيابيا بالحبس لمدة شهر واحد مع الشغل والمصادرة في ١٩٥٥/١/٣٠ — وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة لم تناقش هذه الجهة وتقول كلمتها في موضوع العود ، ولا يعتبر مجرد تأييد الحكم المستأنف ردا كافيا من المحكمة على ما تضمنته الصحيفة لأن ما ورد فيها يجعل المتهمه عائدة ، إذ ثبت أن الحكم الغيابي الوارد فيها

قد أصبح نهائيا، وكان يجب على المحكمة أن تتحقق من ذلك وخاصة أن ظروف الحال تدعو إلى الاعتقاد بأن الحكم المذكور أصبح نهائيا لأن مجرد إثباته بصحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدأ لها باعتبارها آخر إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى يعد قرينة على نهائيته — وإلا كانت النيابة العامة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٢ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ولو كانت المحكمة قد تحرت عن هذا الحكم لاستبان لها أنه أعلن للطعون ضدها وأصبح نهائيا بفوات ميعاد المعارضة فيه وهو ما كان يقتضى من المحكمة معاقبة المطعون ضدها بعقوبتي الحبس ونشر الحكم بطريق الوجوب .

وحيث إن النيابة العامة لم تبد أى طلب يتعلق بتحقيق نهائية الحكم الوارد في صحيفة الحالة الجنائية ، ولم يرد بحضور جلسة المحاكمة الاستئنافية أو الحكم المطعون فيه أية إشارة إلى تلك الصحيفة، وكان من المقرر أنه إذا كانت صحيفة السوابق التي قدمتها النيابة العامة يبين منها أن الحكم الذى تستند إليه في اعتبار المتهم عائدا حكم غير نهائى ، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ، ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريئا من قالة القصور والفساد في التدليل . ولما كان الثابت من تقرير أسباب الطعن أن الحكم الذى تستند اليه النيابة العامة في القول بأن المتهمه عائدة هو حكم غيابي فهو بذلك حكم غير نهائى — أما ما تثيره الطاعنة من أن وروده في صحيفة الحالة الجنائية بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات يعد قرينة على أنه أصبح نهائيا فإنه قول لا سند له في القانون ، ذلك أن مجرد إدراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته ما دام وروده بها قد يرد إلى الإهمال ، لما كان ذلك ، وكان ما تعيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من قالة الخطأ بدعوى عدم اعتداده بدلالة الحكم الغيابي سالف الذكر الذى ثبت إعلانه إلى المطعون ضدها وعدم معارضتها فيه وبذلك أصبح نهائيا مردودا بأنه يعد من قبيل الاستدلال بواقعة لم تعرض على محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : محمد علي اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحبيب عدي ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . إثبات . إدراك معاني إشارات الأصم الأبكم :

هذا الإدراك أمر موضوعي . عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب تعيين وسيط
مادام المتهم لم يدع أن مافهمته المحكمة يخالف ماأراد . حضور المحامي يحقق
تتبع إجراءات المحاكمة وتقديم ما يشاء من أوجه دفاع .

(ب) دفاع . طلب نذب وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين المحكمة :

متى لا يكون من الطلبات الهامة ؟ إذا كان المقصود به مجرد التفاهم دون أن
يتعلق بتحقيق دفاع هام من شأنه التأثير في نتيجة الفصل في الدعوى .

(ج) حكم . عيوب التدليل :

الخطأ في الإسناد إلى الشهود : متى يعيب الحكم ؟ عند تناوله أدلة تؤثر
في عقيدة المحكمة . ومتى لا يعيب ؟ عند تعلقه بأقوال شهود النفي التي لم تعمل
المحكمة عليها .

(د) تحقيق الدفع ببطلان إجراءات التفتيش : نقض . أسباب جديدة :

فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته . الدفع ببطلان
إجراءات التفتيش أمر لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* ١ — إدراك المحكمة لمعاني إشارات الأصم الأبكم أمر موضوعي يرجع إليها وحدها — فلا تعقيب عليها في ذلك ، ولا تثريب إن هي رفضت تعيين خير ينقل إليها معاني الإشارات التي وجهها المتهم إليها ردا على سؤاله عن الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الإشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن مافهمته المحكمة مخالف لما أرادته من إنكار التهمة المسندة إليه ، فضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه وكفالتها — فهو الذي يتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من إبدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة إلى طلب تعيين وسيط .

٢ — إذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ، ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها ، فإنه لا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها .

*** ٣ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة — فإذا كانت المحكمة لم تعمل على أقوال شهود النفي — بل أخذت بأدلة الثبوت التي اطمأنت إليها وكونت عقيدتها منها ، فإن خطأ الحكم بنسبته إلى شهود النفي وقائع لاسند لها من الأوراق لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ، ولا في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ، فلا يضير الحكم خطؤه في هذا الخصوص .

* راجع في سلطة المحكمة في إدراك معاني الأبكم : الطعن ٣/٨ ق — (جلسة ١٩٣٢/١١/١٤) — البند ٣٣٤ ، ٣٣٥ — الفهرس الخامس والعشرين ج ١ ص ٦٢ .

** مبدأ مستقر : راجع الطعن ٢٧/١٢٥٠ ق — (جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠) — القاعدة ٢٦٧ — مج الأحكام — السنة الثامنة — صفحة ٩٧٥ م الطعن ٢٨/١٩٧٩ ق — (جلسة ١٩٥٩/٢/١٦) — القاعدة ٤٣ — مج الأحكام — السنة العاشرة — صفحة ١٩٣ .

٤ — فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته ، وإذ كان المتهم لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، فإنه لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضع عقيدتها ، ومادامت قد اطمأنت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور عن المخدر المملوك للمتهم ، فإن النعي على هذا الإجراء باحتيال دس المخدر في جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز حشيشا وأفبونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمراد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ / ١ — ٢ و ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بعملا بمواد الاتهام عدا المادة ٣٣ / ١ و ٢ فبدلا منها المادة ٣٤ . وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه وأمرت بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه غير سليم ويتعين رفضه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والخطأ في الإمساد ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن طلب من المحكمة قبل اتخاذ أى إجراء في الدعوى أن تستعين بخبير من أساتذة معهد الصم والبكم ليكون وسيطا بين الطاعن والمحكمة ، ولم تستجب المحكمة إلى هذا الطلب على رغم أهميته لثبوت حالة الطاعن وتقدر إحاطته بما يجرى في محاكمته ولم ترد عليه المحكمة مكتفية برفضه ، في حين أن المادة ١١٧ من القانون المدني قد أجازت للمحكمة أن تعين لمن كان

في مثل حالة الطاعن مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات التي تقضى مصلحته فيها ذلك ، وكفالة الحماية في التصرفات المدنية مدعاة لتقرير حمايته في الدفاع عن نفسه في تهمة يترتب عليها عقوبة جنائية ، ولا يكفي في هذا الخصوص مجرد سؤال الطاعن عن التهمة المسندة إليه ونفيه إياها بالإشارة ، كما أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان التفتيش إستنادا إلى حدوث تماسك بين المخبر أحمد ابراهيم حسن والطاعن ، أدى إلى وقوعهما على الأرض قبل دخول الضابط إلى المقهى وقيامه بالتفتيش ، وإن جاز لرجل الضبط القضائي أن يستعين برجاله إلا أنه يتعين أن يكون قيامهم بالتفتيش أو اتصالم بالشخص المأذون بتفتيشه تحت بصره وإلا بطل التفتيش ، وبطل تبعاً لذلك الدليل المستمد منه — غير أن المحكمة لم تلتفت إلى أقوال الشهود في هذا الخصوص واستند الحكم في اطراح شهادة أحدهم وهو أحمد عبد الحميد جمعه إلى أنه وكيل محام وأنه اجترأ على الحقيقة حين ادعى أنه رأى المخبر يدس شيئا في جيب الطاعن ، وهو ما لم يشهد به المخبر شاهد النفي الأول — وما أورده الحكم من ذلك غير سائغ لأنه لا دخل لعمل الشاهد المذكور في ذكر أقواله فضلا عن أن ما أسنده الحكم إليه من رؤيته المخبر يدس شيئا في جيب الطاعن لا مأخذ له من الأوراق ، كما أسند الحكم إلى الشاهدين أحمد عبد الحميد ومحمود القليني نفي واقعة دخول المخبر المقهى قبل حضور الضابط والشرطي — في حين أن الثابت في تحقيق النيابة أنهما شهدا صراحة بدخول المخبر قبلهما بنحو ثلاث أو أربع دقائق ، ولو كانت المحكمة قد فطنت إلى حقيقة الواقعة كما ثبتت بالأوراق لتغير وجه الرأى في الدعوى مما يعيب الحكم وليست توجب نقضه .

وحيث إن محصل واقعة الدعوى كما جاء بالحكم المطعون فيه هو أن رئيس فرع المخابرات بالمنصورة بالنيابة انتقل مع قوة من رجال المكتب لتفتيش الطاعن تنفيذا للإذن الصادر إليه من النيابة ، فوجده جالسا في المقهى مولى ظهره للباب فدخل الضابط والكوستابل وبقيت أفراد القوة خارج المقهى للحفاظ على الأمن ثم قام الضابط بتفتيش الطاعن فوجد بحجيب الصديري الأيسر كيسا يحوى أربعين لفافة بها أفيون وخمسة وثلاثين لفافة بها حشيش وبعض الفتات ، كما عثر بحجيب سرواله على لفافة بداخلها قطعة كبيرة من الأفيون ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة

من أقوال الضابط والكونستابل ومن التقرير الطبي الشرعى ، وهى أدلة سائغة مؤدية للنتيجة التى انتهى إليها الحكم ، وبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب الاستعانة بأحد الخبراء من أساتذة العم والبكم ليكون وسيطا بينه وبين المحكمة ولم يدع أنه طلب تعيين هذا الخبير لينقل إلى المحكمة أقوالا معينة يريد الطاعن إبداءها — كما أنه لم يذكر فى طعنه أن رفض المحكمة طلبه قد فوت عليه دفاعا معيناً أراد إبداءه أمامها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن ”سئل عما هو مسند إليه بالاشارة فانكر بالإشارة وأشار بما يفيد الإنكار“ وكان إدراك المحكمة لمعاني الإشارات أمرا موضوعيا يرجع إليها وحدها ، فلا تعقيب عليها فى ذلك ولا ترتيب إن هى رفضت تعيين خبير ينقل إليها معاني الإشارات التى وجهها الطاعن إليها ردا على سؤاله عن الجريمة التى يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع الطاعن فى طعنه أن مافهمته المحكمة مخالف لما أراده من إنكار التهمة المسندة إليه ، وفضلا عن ذلك ، فإن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن يكفى فى ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه وكفالاتها فهو الذى يتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من إبدائها ، ومن ثم لا تلتزم فى مثل هذه الدعوى بالاستجابة إلى طلب تعيين هذا الوسيط وما دام هذا الطلب قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والطاعن دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير فى نتيجة الفصل فيها فلا يعد من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالرد عليها فى حالة رفضها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اقتصر على الدفع ببطلان التفتيش لصدوره من وكيل النيابة الكلية ولم يتعرض لإجراءات التفتيش ذاتها التى أثارها فى وجه طعنه ، وفرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته ، وإذا كان الطاعن لم يثر الدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها ، ومادامت قد اطمأنت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المخدر المملوك للطاعن ، فإن النعى على هذا الإجراء باحتال دس المخدر فى جيبه لا يقبل أمام هذه المحكمة ، وكان ما يثيره الطاعن من التفات

المحكمة عن أقوال شهود النفي مردودا بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه بغير أن تكون مطالبة ببيان علة ذلك ، فلا معقب عليها إن هي اطرحت شهادة شهود النفي . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الاسناد مردودا بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن شاهد النفي أحمد عبد الحميد جمعه رأى المخبر يدس شيئا في جيب الطاعن ولا يبين من محاضر جلسات المحكمة أن الشاهد المذكور قد ذكر هذه الواقعة إلا أنه بفرض أن هذه التحقيقات لم تتضمن هذه الرواية ، فإن اسنادها إلى الشاهد لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ولا في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ذلك أنها لم تعمل على أقوال شهود النفي بل أخذت بأدلة الثبوت التي اطمأنت إليها وكونت عقيدتها منها ، وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة فلا يضير الحكم خطأه في هذا الخصوص أو نسبته إلى باقي شهود النفي وقائع أخرى لاسند لها من الأوراق . لما كان ما تقدم فإن ما يشير به الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٥)

الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٣٠ القضائية :

خير . رأيه : قتل خطأ . التسبب المعيب بالنسبة للرابطة السببية :

الفصل في إمكان حصول الإصابة القاتلة من مدس أطلق على مسافة معينة مسألة
فنية بحث . الإحتداد إلى التقرير الطبي بشأن ما أورده عن إمكان حدوث الإصابة من
المدس المضبوط — رغم خلوه مما يدل على أن محوره كان على بينة من مسافة
الإطلاق عندما أبدى رأيه — لا يبرر رفض ما يثيره المتهم من منازعة في
هذا الشأن .

إذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذي أثبت أن إصابة المجنى عليه — وهي
الإصابة القاتلة — يمكن أن تحدث من المدس المضبوط قد خلا مما يدل
على أن الطبيب الشرعي كان عندما أبدى هذا الرأي على بينة من مسافة الإطلاق
بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت في تقديره عندما انتهى إلى إمكان حصول
الإصابة القاتلة من المدس المضبوط ، فإن ما أورده الحكم عن رأى الطبيب
الشرعي لا يصلح بصورته سنداً لرفض دفاع المتهم المبتنى على أن الإصابة القاتلة
لا تحدث من هذا المدس من مثل المسافة التي كانت بينه وبين المجنى عليه عند
إصابته ، والقطع في هذه المسألة الفنية البحث متوقف على استطلاع رأى
أهل الخبرة .

الوقائع

اتهمت الزبابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل محمود درويش منصور وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن أطلق أعية نارية "مسدسا" دون حيلة أصابت إحداها المجنى عليه وحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته ، وطلبت عقابه المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ. فاستأنف المتهم هذا الحكم. والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالنقص وفساد الاستدلال ذلك بأنه تمسك أمام محكمتي أول وثاني درجة بأن الإصابات القاتلة لا تحدث من المسدس المضبوط من مثل المسافة التي كانت بين الطاعن وبين المجنى عليه عند إصابته والتي قدرت بنحو ٢٥ مترا فلم تعر هذا الدفاع برد سليم .

وحيث إن الحكم المستأنف الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد رد على دفاع الطاعن القائل بأن إصابات المجنى عليه القاتلة لا تحدث من المسدس المضبوط على مثل مسافة الإطلاق المقدرة بالمعاينة بقوله "إنه عن جدل المتهم حول إمكان حدوث الإصابة القاتلة من مثل المسدس المضبوط على البعد الذي قدرته المعاينة بنحو ٣٢ خطوة أى ما يترتب ٢٥ مترا فجدل مردود بأنه ليس في ذلك غرابة إلا أن يكون المسدس الذي استعمل في الحادث مما يعد للهو الصبية ، وأما المسدس المضبوط والذي استعمل في الحادث فقد تبين من التقرير الطبي الشرعى أنه مشحون مما يستعمل في إطلاق الرصاص" . ثم أورد

الحكم أن التقرير الطبي الشرعى أثبت وجود رائحة بارود بماسورة المسدس مما يؤيد أنه أطلق حديثا وأن إصابة المحنى عليه تحدث من المسدس المضبوط ومن مثله . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن التقرير الطبي الذى أثبت أن إصابة المحنى عليه — وهى الإصابة القاتلة — يمكن أن تحدث من المسدس المضبوط قد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا الرأى على بينة من مسافة الإطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت فى تقديره عندما انتهى إلى إمكان حصول الإصابة القاتلة من المسدس المضبوط . لما كان ما تقدم ، وكان البت فى هذه المسألة الفنية البحث متوقفا على استطلاع رأى أهل الخبرة ، وكان الحكم لم يستند فى رده على دفاع الطاعن إلى رأى فنى ، أما ما أورده عن رأى الطبيب الشرعى فلا يصلح بصورته سنداً لقضائه ، فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحميد عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ القضائية :

جريمة . تقسيمها : مواليد ووفيات : طبيعة جريمة عدم الإبلاغ عن الميلاد
والوفاة في الميعاد المحدد .

هى من الجرائم المستمرة إستمرارا تجديدا . آثار ذلك .

جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم
المستمرة استمرارا تجديدا ، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية —
وهى حالة تجدد بتدخل إرادة الخاطئ ، وإيجابا من جهة أخرى لصريح نص
المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠
لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكبا للجريمة فى كل وقت ، وتقع جريمته تحت
طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم مادام
الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يهاكم فى ظل القانون السابق فلأنه
القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يبلغ مكتب الصحة عن وفاة ابنه
فى الميعاد المقرر دون عذر مقبول وطلبت عقابه بالمواد ١٧٤، ١٨٠، ١٩٠، ٣٥٤/١،
٣٧، ٣٨ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا
ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية
قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إنه لما كانت العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها القانون لتحديد جواز الطعن في الأحكام بطريق النقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة، وكانت الدعوى الحالية قد أقيمت على أساس أن الواقعة المسندة للطعون ضده جنة فقضى الحكم المطعون فيه بإعتبارها مخالفة ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، فإن ميعاد الطعن من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره .

وحيث إن الطعن بعد ذلك قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بالبراءة استنادا إلى أن القانون المنطبق على الواقعة المسندة لمتهم هو القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ ، وأنه لما كانت جريمة عدم الإبلاغ عن الوفاة المنصوص عليها في هذا القانون ” مخالفة “ كما أنها جريمة وقتية فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بتضي سنة من تاريخ وقوع المخالفة ، وما ذهب إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن جريمة عدم التبليغ عن الوفاة اعتبرها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ جريمة مستمرة طبقا لنص المادة ٢٣ منه والذي مؤداه أن هذه الجريمة تظل قائمة مستمرة طالما أن المسئول عن التبليغ لم يرق بما فرضه عليه القانون مهما طالت المدة ، ومن ثم يستمر ملزما بالتبليغ في ظل القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ — فإن لم يرق بذلك جاز رفع الدعوى الجنائية عليه وفقا للقانون الأخير على الرغم من أنه شدد العقوبة وجعل الجريمة جنة بدلا من المخالفة ، ولذا فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الجريمة المرفوعة بها الدعوى مخالفة وفي ذات الوقت جريمة وقتية وقضى بالبراءة لا تنقضاء الدعوى الجنائية بتضي المدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في ١٩/١١/١٩٥٨ لم يبلغ مكتب الصحة لوفاة ابنه في الميعاد المقرر دون عذر مقبول . وطلبت عقابه طبقا للواد ١ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٣٥/٢ و ٣٦ و ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ فقضت محكمة أول درجة بالبراءة ولما استأنفت النيابة الحكم قضت محكمة ثانية درجة بتأييد الحكم المستأنف مستندة في ذلك إلى ما ثبت بمحضر ضبط الواقعة من أن الوفاة حصلت في سنة ١٩٣٧ أو سنة ١٩٣٨ وهو تاريخ سابق على صدور القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الذي طلبت النيابة تطبيقه ، وإنه لما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الذي حدثت الوفاة في ظله ينص على اعتبار جريمة عدم التبليغ عن الوفاة مخالفة وهى في نفس الوقت جريمة مؤقتة فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ قد نصت على أنه ”يستمر وجوب التبليغ عن المواليد والوفيات ... لغاية يوم إتمام هذه الإجراءات“ وكان القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات قد نص أيضا في المادة ٣٧ منه على أنه ”يستمر وجوب التبليغ عن المواليد والوفيات لغاية يوم تمام إجراء القيد“. لما كان ذلك، وكان مفاد ما تقدم أن جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية — وهى حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني، وإيجابا من جهة أخرى لصريح النص، فإن المتهم يظل مرتكبا للجريمة في كل وقت وتقع جرمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لتهته، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ومادام أن المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق، فإن القانون الجديد هو الواجب التطبيق، ومتى تقرر ذلك، وكانت المادة ٣٥ من القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ تنص

على معاقبة مرتكب هذه الجريمة بعقوبة الجُنْحَة — وهى الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات . لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المتهم المطعون ضده لم يَقم بالتبليغ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار الواقعة المسندة للمطعون ضده مخالفة والقضاء ببراءته على أساس انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه ومعاقبة المتهم طبقا لنص المادتين ٣٥ و ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ .

جلسه ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى مدنية . موضوعها : مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماه .

صحة إلزام المتهم بهما في غير مطالبة من المدعى بالحقوق المدنية . ذلك لا يعتبر
قضاء من المحكمة بما لم يطلبه الخصوم . حلة ذلك . المادة ٣٢٠ ج ١ ،
المادتان ٣٥٦ ، ٣٥٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(ب) إثبات . تقدير أقوال الشهود بشأن إمكان الرؤية من حيث صلتها
بالتسبيب : دفع . الدفع الموضوعية غير الجوهرية : حكم .
ما يكفي فيه الرد الضمني :

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الفلام .

١ - تنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا حكم
بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف
التي تحملها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهى به الخصومة أمامها
أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من
هذا القانون على أنه يدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماه ،
ومن ثم فإن قضاء الحكم بإلزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب
المحاماه من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء
بما لم يطلبه الخصوم ، وإنما إعمالا لحكم القانون .

* ٢ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام لبس من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا — بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل المحنى عليه عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أن المتهم في الزمان والمكان سألني الذكر شرع في قتل المحنى عليها بأن أطلق عليها عيارا ناريا من مسدسه قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية وإسعاف المحنى عليها بالعلاج — الجناية المعاقب عليها بالمواد ٥٤٠ و ٤٠٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، وأحرز سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) بغير ترخيص وذخيرة (طلقات) مما تستعمل في سلاح ناري غير مرخص له بميازته ، وأحاطته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٤/١ — ٢ من قانون العقوبات و ١ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ٥٨ والنقسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق . وادعى المدعى بالحق المدني قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ببراءة المتهم من تهمة الشروع في قتل المحنى عليها وبمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات عن باقي التهم المسندة إليه ولإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

* مبدأ الحكم في الطعن ١٤٨٤/٣٠ ق — (جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦) ،
الطعن ١٧٦٧/٣٠ ق — (جلسة ١٩٦١/١/٢٣) ، الطعن ١٥٢٣/٣٠ ق —
(جلسة ١٩٦١/٣/٧) .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه في جنائية القتل العمد في حين أن نية القتل غير واضحة في الدعوى ، فضلا عن التضارب بين أقوال شهود الإثبات الذين استندت المحكمة إلى أقوالهم وأنه لم يرد على لسان أحد من الشهود أن الطاعن حينما أطلق النار كان متعمدا القتل ولم يستقر هؤلاء الشهود على أنه أطلق عديدا من الأعيرة النارية أو أنه كان يحمل مسدسا - بل تناقضوا في ذلك تناقضا يهدم الدليل الذي أخذه به الحكم المطعون فيه ، كما أنه انتهى إلى معاقبة الطاعن بقوله إن واقعة الدعوى قد توافر الدليل عليها من شهادة كل من عائشة هلال الكيلاني وإبراهيم بسيوني الأجرى وبسيوني أحمد سالم ومن المعاينة والتقارير الطبية الشرعية ولم ينتبه إلى ما اعتور شهاداتهم من خلط وتناقض ، فضلا عن اتفاقهم على أن الحادثة كانت عند أداء فريضة العشاء من ليلة ٢٨ من شعبان سنة ١٣٧٧ وفي الظلام الذي يستحيل معه الرؤية والتمييز من بين عديد من المتشاجرين وقد أشهد الطاعن شاهد نفى هو أحمد محمد بسيم الذي ذكر علة اتهام الطاعن ولم يخرج أحد شهادته بشيء ، ومع ذلك لم يشر الحكم المطعون فيه عن سبب انفاته عن هذه الشهادة . وقد اقتصر طلب المدعى بالحق المدني على طلب الحكم له بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض فقضى له الحكم المطعون فيه بذلك المبلغ مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه فيكون قد قضى بما لم يطلبه الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : ” إن نزاعا دب بين عبد العظيم أحمد حسنين وأولاده وبين حامد إبراهيم عامر وأقاربه واجتمع من الطرفين يوسف عبد العظيم حسنين وعبد الله محمد إبراهيم عامر لإتمام الصلح ولم يتم تبادل الطرفان الأعيرة النارية ونظرا لأن منزل حافظ إبراهيم البسيوني ووالدته عيشه هلال يفصل بين المتنازعين ولمناسبة وجودها فقد أصاب حافظ إبراهيم البسيوني عيار نارى أطلقه المتهم أحمد عامر حامداً رده قتيلا كما أصيبت والدته عيشه هلال الكيلاني من عيار نارى أطلقه عليها مجهول فأحدث إصابتهما وأسعفت بالعلاج وأبلغ الحادث إلى النيابة حيث تولت التحقيق ” وساق الحكم تدليلا

على صحة هذه الواقعة أقوال عائشة هلال الكيلاني وإبراهيم بسيوني الأبرج وبسيوني أحمد سالم وما ثبت من المعاينة والتقارير الطبية الشرعية التي نقل الحكم عنها أن المجنى عليه أصيب بصدرة تحت منتصف الترقوة اليمنى من عيار نارى سبب وفاته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دلل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن بقوله : ”إن نية القتل ثابتة بثبوت أكيدا لدى المتهم من إمساكه بمسدس وهو سلاح نارى قاتل بطبيعته وإطلاقه على الفريق المعادى وفي مقتل منه، يؤيد ذلك إصابة المجنى عليه وتعدد إطلاق الأعيرة النارية بكثرة تنبئ بلا أدنى شك عن نية أكيدة فى إزهاق أرواح الفريق المعادى له — فإذا أخطأ الطلق القدر وأصاب أحدا ممن لادخل له فى المشاجرة فأرداه قتيلا كان المتهم مسئولا بغير نزاع عن جريمته ونية القتل فيها ظاهرة واضحة“ وهذا البيان فيه التدليل الكافى على توافر نية القتل لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل من أقوال شهود الإثبات ما يطابق شهادتهم أمام المحكمة وأورد هذه الشهادات بصورة متسقة لا تناقض فيها فلا يعيبه أن يكون هناك خلاف غير مؤثر فى جوهر الشهادة بين أقوال هؤلاء الشهود مادام قد أورد ما استخلصه من هذه الأقوال بما لا تعارض فيه . ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من شهادة الشهود وأن تطرح ما لا تطمئن إليه منها . لما كان ذلك ، ولأن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا — بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التى استند إليها الحكم فى الإدانة .

وحيث إن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تشير فى حكمها إلى شهادة شهود الفنى والرد عليها ردا صريحا لأن قضاءها بالإدانة اعتمادا على عناصر الإثبات التى بينتها يفيد أنها اطرحت تلك الشهادة ولم ترفيها ما يغير عقيدتها فى ثبوت الجريمة التى دانت الطاعن عنها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حكم بإدانة المتهم فى الجريمة وجب الحكم

عليه للدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماه، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماه من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم وإنما إعمالا لحكم القانون .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن برمته على غير أساس فيتعين رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد طه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحميد على ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٨)

الطعن رقم ٣٠/١٤٠٠ القضائية :

(أ) قض . أسباب الطعن الموضوعية : تحقيق . الاختصاص المكاني

بإجراءاته : تفتيش : الشروط الموضوعية لصحة الإذن به .

الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه .

المنازعة في اختصاص مصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضى تحقيقا موضوعيا .

عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) تحقيق . تفتيش : شروط صحة الإذن بتفتيش منزل المتهم .

جواز صدور الأمر به من النيابة العامة بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى

رأت كفاية ما تضمنه لاصدار الاذن .

* ١ - الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته

في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنه بشأن عدم

اختصاص من أصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضى تحقيقا موضوعيا

عند إبدائه أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من المتهم ما يشيره من ذلك لأول

مرة أمام محكمة النقض .

* المبدأ ذاته بشأن اختصاص مأمورى الضبط القضائي - راجع الحكم

في الطعن ٢٢٦٣/٢٨ (جلسة ١١/٥/١٩٥٩) - القاعدة ١١٣ - مجموعة الأحكام -

السنة العاشرة - صفحة ٥١٧ ، راجع في استلزام إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام

محكمة الموضوع - الأحكام في الطعون ٢٧/٢٩٤ ق - (جلسة ٢٩/٤/١٩٥٧) ،

٢٧/١١٦٦ ق (جلسة ١٨/١١/١٩٥٧) - قاعدة ١٢١ ، ٢٤٤٤ - مجموعة الأحكام -

السنة الثامنة - صفحة ٤٤٠ ، ٨٩٥ ، ٢٨/٧٤ ق - (جلسة ٢٨/٤/١٩٥٨) -

قاعدة ٩١٦ - مجموعة الأحكام - السنة التاسعة - صفحة ٤٢٩ .

٣** — استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزله المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدار هذا الأمر .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز أسلحة نارية مششخنة بغير ترخيص وذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية بغير ترخيص ، وسرق الأسلحة والذخيرة المبينة بالأوراق والمملوكة للقوات المسلحة ، وبصفته مستخدما عموميا " أمباشي مطافئ " استولى بغير حق على مال للدولة (الأسلحة والذخيرة والبطانية المبينة بالأوراق والمملوكة للقوات المسلحة) وسرق البطاريات المبينة بالوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة لمجهول . وأحاله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمواد ١٠١ و ٢٦٦ و ٢ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول المرفق والمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمواد ١٠١ و ٢٦٦ و ٢ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ والقسم الثاني من هذا الجدول أيضا و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمادة ٣١٦ مكررة فقرة أولى من نفس القانون المضافة بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه والرد والعزل عن التهم الأربع الأولى وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والزمانة فقط وببراءته من التهمة الخامسة بشأن سرقة البطاريات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

** راجع الأحكام الصادرة في الطعون ٢٧/٢٠٣٧ ق - (جلسة ١٩٥٨/٦/٣) - ٢٨/٩٣٩ ق - (جلسة ١٩٥٨/١٠/٧) - قاعدة ١٥٤ وقاعدة ١٩٠ - مجموعة الأحكام - السنة التاسعة - صفحة ٦٠٢ و صفحة ٧٨٢ و ٤٤٨/٢٩ ق - (جلسة ١٩٥٩/٥/١٨) - قاعدة ١١٨ - مجموعة الأحكام - السنة العاشرة - صفحة ٥٣٥ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن خطأ في تطبيق القانون و بطلان الإجراءات وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن أوراق الدعوى خالية من وجود إذن من النيابة العامة المختصة بتفتيش منزل المتهم ، وأن وجود هذا الإذن من المسائل الجوهرية ، وكان من المتعين على المحكمة أن تتحقق من وجوده ، وأن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى من يقيم في ذلك المنزل ، كما أن قانون استقلال القضاء عين اختصاص أعضاء النيابة العامة بالنسبة لدائرة عمل كل منهم بحيث إذا باشر أحدهم إجراء في غير دائرة اختصاصه كان إجراء باطلا ، ولم تبحث المحكمة ما إذا كان قد صدر إذن صحيح بالتفتيش ، وما إذا كان قد صدر ذلك الإذن من مختص إذ الثابت أن منزل الطاعن يقع بدائرة قسم أول بور سعيد والضابط الذي باشر التفتيش هو ضابط من ضباط قسم ثالث — ويقول هذا الضابط إن الإذن صدر من نيابة قسم ثالث ، وبذلك تكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون ولا تعذر في ذلك بأن أحدا لم يطعن ببطلان التفتيش أو ببطلان الإذن ، كما أن واقعة الدعوى لم تكن واضحة للمحكمة إذ أنها اعتمدت في إدانة الطاعن على أقوال كل من ضابط المباحث على محمود يونس والمخبرين فتحي محمد سليمان والسيد عباس عبد الرحيم ومحمد البتاجي — بينما اختلف كل من فتحي محمد سليمان والسيد عباس عبد الرحيم والمخبرين — إذ قرر الأخير أن الأسلحة كانت مغلقة بالخيش ، بينما قرر الأول في أقواله أنها كانت موضوعة بحالتها عارية — وهذا التضارب في أقوال الشهود الذين اعتمدت المحكمة على أقوالهم معا في إدانة الطاعن مما يعد فسادا في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إنه بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ سُرقت أسلاك هوائية لمصلحة التليفونات بمنطقة الجميل واتهم بسرقتها وإخفائها المتهم صابر سيد أحمد الفار الأومباشي بقوة مطافي بور سعيد وبتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٧ الساعة ٤٠ و ٤ دقيقة مساء أذنت النيابة المختصة للملازم أول على محمود يونس ضابط مباحث قسم ثالث

بور سعيد بتفتيش مسكن هذا المتهم والسيد محمد البدرى لضبط ما لدهما من أسلاك مسروقة على أن يتم ذلك مرة واحدة خلال ثلاثة أيام فقام ذلك الضابط بتنفيذ هذا الإذن في ذات يوم صدوره وصحب معه فتحي محمد سليمان والسيد عباس عبد الرحيم من رجال البوليس الملكى ضمن القوة التى رافقته بالسيارة إلى مسكن المتهم فى الكاينة رقم ٥٤ صف أول بشارع الكورنيش حيث وصلوا إليها قبل غروب ذلك اليوم ولم يجدوا المتهم إذ كان يقوم بعمله فى منطقة الجميل — فصعد الضابط والخبران إلى الجزء العلوى من الكاينة وتركوا باقى رجال القوة حولها وقام الضابط بالتفتيش بحضور سنية سيد أحمد الفار أخت المتهم وإبراهيم سيد أحمد الفار أخيه فعثر على (١) مدفع من نوع برتا (٢) ومدفع من طراز لانكستر (٣) وبندقية مششخنة (٤) و٨٠٠ طلقة لذخائر مختلفة الأنواع (٥) وأربع خزانات لمدافع رشاشة (٦) وصندوق من الخشب بداخله أربع بطاريات جافة (٧) وبطانية أميرية . وذلك بخلاف بعض الأسلاك التليفونية وهى موضوع دعوى أخرى مستقلة فى الجناية رقم ٨٣٢ سنة ١٩٥٧ قسم المناخ — وكان العثور على صندوق البطاريات فى القسم العلوى من الكاينة بداخل صندوق بأعلى دورة المياه بينما عثر على باقى المضبوطات الأخرى سألقة الذكر فى الجزء الأسفل منها وهو عبارة عن حجرة من الخشب لها باب يقفل — فإعداد البطانية فوجدت بإحدى الغرف العلوية ، واتضح أنه سبق سرقة بطاريات من مخزنها فى الدائرة الجمركية — كما أن البطانية ليست من النوع الذى يصرف عهدة لرجال البوليس بل هى مما يتسلمه جنود الجيش . واستندت المحكمة فى إدانة الطاعن إلى أقوال ضابط المباحث على محمود يونس والخبرين فتحي محمد سليمان والسيد عباس عبد الرحيم ومحمد بلتا على ومفتش مباحث الجمارك محمد جلال ومنسوب مخازن البوليس نصر يونس سعودى ، كما استندت فى ذلك أيضا إلى اعتراف الطاعن بمحض البوليس وإلى التقرير الطبى الشرعى .

وحيث إن الثابت فى الحكم المطعون فيه أنه تحدث عن الإذن الصادر بالتفتيش وعن نحوه وأثبت تاريخ وساعة صدوره وأنه صدر من نيابة مختصة الأمر الذى يقطع بوجوده ، ولما كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع ما أورده فى أسباب طعنه بشأن اختصاص من أصدر الإذن وبطلان تنفيذه ، وكان الأصل فى

الإجراءات الصعبة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه، وكان ما أثاره الطاعن من ذلك مما يقتضى تحقيقا موضوعيا عند إبدائه أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدار هذا الأمر . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الثانى من أسباب طعنه من خلاف بين أقوال المخبرين فتحى محمد سليمان وسيد عباس عبد الرحيم من أن أولهما قرر أن الأسلحة كانت مغلقة خلافا لما قرره الثانى ، فهذا الخلاف ليس من شأنه أن يعيب الحكم ، ما دام الاستفادة مما حصله من أقوالهما أنهما شاهدا تلك الأسلحة وحددا عددها بما يتفق في جملة مع ما فصله ضابط المباحث في شهادته التي أثبتت الحكم إذ وصف هذه الأسلحة وباقي المضبوطات . لما كان ذلك ، وكان التفتيش قد تم بحضور المخبرين — كما أثبت الحكم في بيان واقعة الدعوى ، وكان من سلطة محكمة الموضوع أن تلتفت عن الخلاف بين أقوال الشهود ما دام هذا الخلاف لا يؤثر في جوهر الشهادة ، فإن الاستدلال بأقوال هذين الشاهدين يكون سليما من الفساد الذى يدعيه الطاعن ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وجهد الحبيب عدى ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(١٦٩)

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إعلان . معارضة .

وجوب اشتمال الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت
إليه صورة الورقة على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه . حلة ذلك : عدم استيفاء
هذا الشرط يبطل الإعلان . الم ١٠/٥ و ٢٤ مرافعات .

الإعلان الباطل للحكم الغيابي لا يبدأ به ميعاد المعارضة .

(ب) معارضة . دفاع .

تسبب الأحكام الصادرة في المعارضة بعدم قبولها للتقرير بها بعد الميعاد .
وجوب تعرض المحكمة للمعذر الذي حال دون حضور المعارض بالجلسة ، وللشهادة
المرضية المقررة له . إغفال ذلك وعدم تمكين المحكوم عليه من الحضور لسماع
ما عساه يبديه في تبرير تأخيره في التقرير بالمعارضة يعيب الحكم بالإخلال
بحق الدفاع .

* ١ - توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن
يشتمل أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة وإما على إثبات واقعة
امتناعه وسببه - لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتماً على امتناعه بل قد
يرد إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه - فإذا كان الثابت أن
إعلان الحكم الغيابي قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطباً مع شخصه ،
ولا يوجد على أصل الإعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الإعلان ، فإنه

* راجع الحكم الصادر من الدائرة المدنية في الطعن ٢٣/٨٦ ق - (جلسة
١٩٥٧/٤/٢٥) - القاعدة ٤٧ - محج الأحكام المدنية - السنة الثامنة - صفحة ٤٥١ .

يكون باطلا طبقا للسادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون ، وبطلان هذا الإعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ، ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .

*٢ — المرض عذر قهري وحق الدفاع مكفول بالقانون — فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واعتذر عنه محاميه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، فإن على المحكمة إن لم تروجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها — أما وهي لم تفعل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماح دفاعه — لعل له وجها يبرر به تأخيرها في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بمحضر المحجز القضائي المتوقع لصالح آخر والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفها لنفسه إضرارا بالحاجز وذلك حالة كونه مالكا . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بجس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وحضر محاميه بالجلسة وقدم شهادة مرضية تفيد أن المتهم مريض ، ثم قضى بعدم قبوله شكلا للتقرير بها بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه ولو أن الحكم المطعون فيه صدر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ولم يقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض إلا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ إلا أن الطاعن لم يحضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه كما هو ثابت بمحضر الجلسة وقد اعتذر محاميه لمرضه وليس في أوراق المفردات التي أمرت هذه المحكمة ما يدل على أنه علم بهذا الحكم قبل التقرير بالطعن، فإن طعنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وبطلان الإجراءات، ذلك بأن الطاعن لم يتمكن من الحضور بجلسة ١٨/١١/١٩٥٧ التي صدر فيها الحكم بعدم قبول معارضته شكلا لمرضه الذي أقعده الفراش وقدم الدفاع عنه شهادة طبية تفيد ذلك فقضت المحكمة في المعارضة دون التفات إلى هذا العذر، كذلك أقامت المحكمة الاستئنافية قضاءها بعدم قبول المعارضة شكلا قولا منها بأن المتهم أعلن مع شخصه بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٧ واعتمدت على أصل ورقة الإعلان مع أنها ورقة باطلة إذ لم يثبت فيها توقيع المتهم باستلامه الصورة أو بحصول الإعلان في مواجهته فلا يصح أن يبدأ بهذا الإعلان ميعاد المعارضة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه بدد أشياء محجوزا عليها قضائيا ومسلمة إليه على سبيل الوديعة وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات فقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ فعارض وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن فاستأنف وقضى غيابيا بعدم قبول استئنافه شكلا ولما عارض قضت محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه بعدم قبول المعارضة شكلا للتقرير بها بعد الميعاد . وقالت في أسباب حكمها "إن المتهم قرر في ٩/٣/١٩٥٧ بالمعارضة في الحكم الملحق إليه شخصيا بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٧ أى بعد المدة المقررة للتقرير بالمعارضة وهي ثلاثة أيام من اليوم التالي لحصول الإعلان" لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن إعلان الحكم الغيابي

المؤرخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ وقد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطبا مع شخصه ولا يوجد على أصل الإعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الإعلان، فإنه يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون التي توجب أن يشتمل أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة وإما على إثبات واقعة امتناعه وسببه، لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه بل قد يرد إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه ، وبطلان هذا الإعلان — يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغايبي . لما كان ذلك، وكان الطاعن كما يبين من مراجعة محضر الجلسة قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة واعتذر عنه محاميه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى العذر الذي أبداه المحامي ولا هو يتحدث عن الشهادة الطبية المقدمة منه ، ولما كان المرض عذرا قهريا وكان حق الدفاع مكفولا بالقانون فكان على المحكمة إن لم تروجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها — أما وهي لم تفعل ولم تمكن الطاعن من الحضور لسماع دفاعه لعل له وجها يبرره تأخيريه في التقرير بالمعارضة، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد ضيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) تحقيق . الدفع ببطلان التفتيش من حيث صلته بالتسبيب :
الرد الضمني : تطبيقات .

(١) عدم لزوم تصريح المحكمة بأنها تقرر سلطة التحقيق على ما أرأته
من جدية التحريات .

(ب) الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إيجرائه هو دفع موضوعي لا يستلزم
ردا خاصا ما دام أن تعاقب الاجراءات مستفاد من الحكم .

(ج) إثبات . أقوال شهود نفى المتهم والدفع الموضوعية من حيث
صلتها بالتسبيب :

عدم التزام المحكمة بالرد على ما جاء بشهادة شهود النفي ، ولا على الدفع
بتلقيق التهمة .

١* — إذا كان الحكم قد ردّ على دفع المتهم ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه على
أساس خلو الدعوى من التحريات بقوله ” إن الضابط أثبت في محضره من الوقائع
ما يوحي بصحة التحريات وجديتها ، وقد أخذت النيابة بتلك التحريات
وأصدرت الإذن على أساسها وفي حدود سلطتها ” فإن هذا يفيد أن المحكمة
أقرت سلطة التحقيق على ما أرأته من جدية هذه التحريات .

* المبدأ ذاته في الطعن ٣٠/١٤٧٣ قى — (جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠) .

٢ - الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا — بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم — من أن الإجراءات قد تعاقبت وأن التفتيش إنما وقع بعد صدور الإذن به من النيابة .
* ٣ - لا تلتزم المحكمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفى المتهم ، ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز " حشيشا وأفبونا " في غير الأحوال المرخص بها قانونا وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ، ج ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢ ، ١٣ من الجدول ١ المرافق فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المضبوطة وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن ملخص أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه يشوبه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في الإسناد — ويقول الطاعن بيانا لذلك في السبب الأول أنه استند في دفاعه أمام محكمة الموضوع على أن إذن التفتيش صدر بعد القبض والتفتيش وأنه صدر باطلا لأنه لم يبين على تحريات جدية ، وأن الادعاء بأنه كان جالسا في مقهى مع آخرين ولما أن رأى رجال البوليس قادمين وضع يده في جيبه الأيسر فأمسكه الضابط وأخرج من جيبه مندبلا به المخدرات غير صحيح وأن التهمة ملفقة ، كما يقول بأن الحكم المطعون فيه تجنب في بيان

المبدأ ذاته في الطعون ٣٠/١٢٤٦ ق - (جلسة ١٩٦١/١/٣١) ، ١٩٥٣ ،
٣٠/١٩٥٨ ق (جلسة ١٩٦١/٢/٦) ، ٣٠/١٥٧٣ ق - (جلسة ١٩٦١/٢/٢١) ،
٣٠/٢٤٢٢ ق - (جلسة ١٩٦١/٣/٦) ، ١٧٤٤ ، ٣٠/٢٦١٤ ق - (جلسة
١٩٦١/٣/١٣) .

الواقعة تحديد ساعات التحريات والإذن ومحضر الضبط، كما أن ما أورده الحكم في صدد الرد على الدفع ببطلان القبض ليس سائغا لأن القبض والتفتيش حصلا الساعة ٣٠ و ٧ صباحا وصدر الإذن الساعة ٢٠ و ١١ ، ويقول الطاعن أيضا بأن الحكم لم يفاضل بين شهادة شهود الإثبات وشهادة شهود النفي و انتهى إلى إدانته دون أن يقول رأيه في الواقعة كما رواها المتهم والشهود وهي أنه قبض عليه في الطريق واقتاده المخبر للقسم حيث قنش ولم يعثر معه على مخدر ، وأن رد الحكم على دفاعه بعدم جدية التحريات جاء قاصرا إذ اقتصر المحكمة على القول بأن النيابة أخذت بتحريرات الضابط التي قام بها - مع أن الأمر في التحريات خاضع لرقابة محكمة الموضوع . ويقول الطاعن في السبب الثاني بأنه كان له محام موكل طرأ عليه مرض مفاجئ، منعه من الحضور في الجلسة فأناوب عنه آخر طلب التأجيل لهذا العذر فلم تستجب المحكمة له بل نذبت محاميا آخر حضر عن نفسه وعن زميل آخر كان هو الآخر غائبا ولا يصح وجود المحامي المنتدب مع محام آخر موكل ، والمحكمة إذ استمرت في إجراءات المحاكمة رغم غيبة المحامي الموكل تكون قد أخلت بحق الدفاع . ويقول الطاعن في السبب الثالث إن الحكم المطعون فيه أشار إلى شهادة الضابط والكونستابل فقال بأن كليهما شهد بأن المخدر كان موضوعا في منديل في حين أن الكونستابل شهد أمام النيابة بأن المخدر كان موضوعا في كيس .

وحيث إنه فيما يتعلق بما يشيره الطاعن في الوجه الأول فالثابت من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه ذكر بأن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان إذن التفتيش وببطلان القبض والتفتيش على أساس خلو الدعوى من التحريات وأن المتهم لم يكن في حالة تلبس كما أن إذن التفتيش والضبط كانا في وقت واحد مما يدعو إلى الشك في إجراءات الضابط ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بأنه "لا سند له لأن الضابط أثبت في محضره من الوقائع ما يوضح بصفة التحريات وجديتها وقد أخذت النيابة بتلك التحريات وأصدرت الإذن على أساسها وفي حدود سلطتها" وهو ما يفيد أن المحكمة أقرت سلطة التحقيق على ما رآته من جدية هذه التحريات . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن كما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة لم يذكر أكثر من "إن المحضر حرر في ١٤/٨ الساعة التاسعة وعشر دقائق والإذن

صدر في اليوم نفسه الساعة ١٠ و ٤٠ دقيقة ومحضر الضبط حرر في الساعة ٥ ويقول الضابط أنه نزل من القسم الساعة ٣٠ و ١١ دقيقة في نفس اليوم ومن الغريب أن تكون التحريات والأذن والضبط في يوم واحد ومتلاحقة “ ولم يدل في دفاعه بأن الإذن صدر بعد حصول التفتيش كما يقول في طعنه ، وكان الحكم في بيان الواقعة أثبت ” إن المحكمة قد اطلعت على الأوراق وإن النيابة اطلعت على محضر التحريات فأصدرت الإذن بعد اطلاعها عليه فقام الضابط المأذون بالتفتيش على رأس قوة من رجال البوليس من بينهم الكونستابل عبد الله بباوى فوجد المتهم جالسا في مقهى ففتشه وعثر معه على منديل به المخدرات المضبوطة “ . ومع ذلك فإن الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إيجرائه هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم — من أن الاجراءات قد تعاقبت وأن التفتيش إنما وقع بعد صدور الإذن به من النيابة لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه كان يسير بالطريق عند ضبطه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفي المتهم ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، ومع ذلك فقد رد الحكم على ما أبداه المتهم من أن الاتهام ملحق له وانتهى إلى اطراحه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه فيما يثيره الطاعن في الوجه الثاني فهو مردود بأنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أنه حضر مع الطاعن محاميان أحدهما قرر أنه يحضر عن الأستاذ على الخشخاني وطلب التأجيل لعذر طرأ على هذا الأخير فلما رفضت المحكمة طلب التأجيل ونظرت الدعوى استمع إلى أقوال الشهود وناقشهم فيما ارتآه ، ثم أبدى دفاعه ولم يصر على طلب التأجيل ، كما أن الطاعن لم يطلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ولم يعترض على سماع الدعوى في غيابه ، لما كان ذلك فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الثالث مردود كذلك بأنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن ما ذكره الحكم من أن المخدرات المضبوطة كانت بداخل منديل يتفق مع ما شهد به الضابط محمد رضا هاشم والكونستابل عبد الله

بباوى ، ولما كان للحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو خالفت ما قاله فى مرحلة أخرى . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الواقعة كما بينها الحكم تنفيذ أن الطاعن كان يحوز المخدرات المضبوطة للاتجار بها ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد صدر بعد الحكم فى هذه الدعوى وهو الأصلح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف فهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه المتهم منها بعشرة سنوات أشغال شاقة ، وذلك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد صفيني ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٧١)

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٣٠ القضائية :

سلاح . العقوبة عن إحرازه : قض : الحكم في الطعن :

العقوبة المقررة بالمادة ٢٦/٣ من قانون السلاح المعدل : هي الأشغال الشاقة المؤبدة . لا يصح أن تصل هذه العقوبة في حدها الأدنى عن السجن عند تطبيق المادة ١٧ ع . إشارة الحكم إلى قيام الظرف المشدد وقضائه مع ذلك بعقوبة الحبس عملاً بالمادة ٢٦/٣ من قانون السلاح والمادة ١٧ ع يوفر الخطأ في القانون . عدم تنبه المحكمة إلى قيام الظرف المشدد يقتضي أن يكون مع النقض الإحالة — لا التصحيح .

إنذار المتهم هو من الظروف المشددة التي يتغير بها وصف الجريمة المسندة إليه وهي إحرازه سلاحاً نارياً مششخناً بدون ترخيص ويوجب أن تعمل المحكمة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ — وهي التي تفرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى إلى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون قضاء محكمة الموضوع بالحبس تطبيقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر — في فقرتها الثانية والمادة ١٧ من قانون العقوبات منطوياً على خطأ في تطبيق القانون — متى صح قيام الظرف المشدد الذي أشار إليه الحكم — وهذا الخطأ كان يقتضي مع قض الحكم تصحيحه — لولا أن المحكمة لم تنبه لأثر الظرف المشدد ولم تنبه بحامي المتهم إليه لتبنيها له فرصة إبداء دفاعه فيه ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز سلاحا من الأسلحة النارية المششخنة "البندقية" الموصوفة بالمحضر بغير ترخيص ، وسلاحا من الأسلحة البيضاء "السوتكي" الموصوف بالمحضر بغير ترخيص . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ ، ٢٥ ، ٢/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ بند ٢ من القسم ١ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى والمادتين ١/٣٨١ ، ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثانية . بمعاقة المتهم بالحبس سنة واحدة مع الشغل ومصادرة المضبوطات وببراءته من التهمة الثانية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن ملخص الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه انتهى إلى ثبوت الواقعة الأولى المنسوبة إلى المتهم وهي أنه أحرز سلاحا من الأسلحة النارية المششخنة (البندقية الموصوفة بالمحضر) بغير ترخيص وقضى بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل لإعمال نص المادة ١٧ عقوبات في حين أن المتهم من المشتبه فيهم — والعقوبة الواجبة التطبيق في حقه هي الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة عن السجن في حالة استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بأنه بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٧ أحرز سلاحا ناريا من الأسلحة المششخنة بغير ترخيص وطلبت النيابة العامة
ج ٢ . (١٦) .

معاقبته بالمواد ٣٠،٢/٢٦،١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ الملحق بأولهما فقصت محكمة الجنايات بحبس المتهم سنة واحدة عملاً بالمواد المذكورة وقالت في حكمها إنها ترى أخذه بشيء من الرأفة إعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، رغم ما ثبت من سوابقه من سابقة إنذاره سنة ١٩٥٥ .

وحيث إن المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، ومن المادة السابعة ، وقد نصت الفقرة ”و“ من المادة المذكورة على المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

ومن حيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أُنذر في سنة ١٩٥٥ ، ولذا فإنه كان من المتعين تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون وهي التي تفرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهذه العقوبة تصل في حدها الأدنى إلى عقوبة السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ولما كان إنذار الطاعن كما أشار إليه الحكم المطعون فيه هو من الظروف المشددة التي يتغير بها وصف الجريمة ويوجب أن تعمل المحكمة حكم المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة الموضوع بالحبس تطبيقاً للمادة ٢/٢٦ من القانون المذكور والمادة ١٧ عقوبات ينطوى على خطأ في تطبيق القانون — متى صح قيام الظرف المشدد الذي أشار إليه الحكم — وكان هذا الخطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه لولا أن الحكم لم يتنبه لأثر الظرف المشدد ولم ينبه محامى المتهم إليه لتنتهي له فرصة إبداء دفاعه فيه مما يقتضى أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

استدلال . تفتيش : قواعد تنفيذ الإذن به بمعرفة مأموري الضبط القضائي :
قبض : ما يوفر الدلائل الكافية على الاتهام : الدفع ببطلان التفتيش من حيث
صلته بالتسبب : خطأ الإسناد غير المؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها
الحكم :

صدور إذن النيابة بتفتيش شخص ومن يتواجد معه أثناء التفتيش . تفتيش الغير إنما يكون
عند وجوده مع الشخص المأذون بتفتيشه . مشاهدته بباب منزل هذا الأخير ومحاولته
الهرب عند رؤيته رجال القوة ثم عودته إلى غرفة المأذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية
المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه . المادة ٣٤ و ٤٦ أ . ج . لا يؤثر في سلامة نتيجة
الحكم ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، ولا خطؤه في وصف
حالته عند مشاهدته من أفراد القوة .

إذا كان الثابت أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش شخص ومن يتواجد
معه أثناء ذلك ، وأن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص
المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة — وعندها دخل غرفة الشخص
المذكور ، فإن هنا الذي أثبتته الحكم يوفر لدى الضابط الدلائل الكافية
التي تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات
الجنائية ، ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم ما قاله من أن الطاعن
كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر كذلك ما قاله الطاعن من خطأ
الحكم في الإسناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالته عند ما شاهده
أفراد القوة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ المرافق فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام ما عدا المادة ٣٣ ج وبدلا منها المادة ٣٤ بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنين وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... اتلخ

المحكمة

... حيث إن محصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون، إذ دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه بقوله إنه لم يكن في إحدى الحالات التي تجيزه، وأنه ضبط وقبض عليه خارج منزل شخص مأذون بتفتيشه ثم أدخل إليه عنوة حيث تم تفتيشه وأسند إليه حيازة المخدرات موضوع الجريمة المنسوبة إليه، وأن الحكم المطعون فيه حين ناقش هذا الدفع وانتهى إلى رفضه شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد— إذ استند إلى أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر في إثبات وجود الطاعن في منزل الشخص المأذون بتفتيشه أثناء التفتيش، وأسند إلى الشهود من رجال البوليس أقوالا لا أصل لها في الأوراق وهي أن الطاعن تملكه الفزع وامتنع لونه تبريرا لتفتيشه، وانتهى من ذلك كله إلى رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وإدانته الطاعن في جريمة إحرار المخدرات المسندة إليه، كل ذلك بالإضافة إلى الخلافات العديدة بين أقوال الشهود الذين استند الحكم المطعون فيه إلى شهادتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إنه في يوم ١ لمحدث حصل الملازم أول شوقي عبد السلام ضابط مباحث مكره بلوى على

إذن من النيابة بتفتيش حسن الاسكندراني ومنزله ومن يتواجد معه أثناء التفتيش ... ولما هم بتنفيذ الإذن المذكور قام على رأس قوة ... وأخذوا طريقهم إلى منزله ببندر ملوى وما أن وصلوه حتى وزع الضابط بعض أفراد القوة حول المنزل لحراسته ولما هم بدخوله ألقى بالباب واقفا من الداخل المتهم الذى امتنع لونه واعتراه الارتباك بمجرد رؤيته للضابط وحاول الخروج من المنزل إلا أن الضابط حال بينه وبين ذلك ، فالتجأ إلى الغرفة التى يوجد بها حسن الاسكندراني ... وعندئذ أمسك به الضابط وقام بتفتيشه على مرأى ومسمع من باقى أفراد القوة ، فعر في جيب الصديرى الأيسر الذى يرتديه على لفافين إحداهما بها مادة ثبت أنها أفيون وترن ١٠٩ جراما والثانية بها حشيش وترن ٢٠٣٥ جراما . واستند الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات وما جاء بالتقرير الطبى الشرعى ، ورد الحكم على الدفع ببطلان القبض والتفتيش بقوله ” إن هذا الدفع لا سند له من الحقيقة والواقع إذ الثابت من مراجعة أوراق الدعوى وما جاء فى مستهل محاضر جمع الاستدلالات والتحقيقات وما جاء على ألسنة الشهود فى التحقيقات وأمام المحكمة وكذلك ما جاء فى أقوال حسن الاسكندراني صاحب المنزل أن المتهم إنما وجد داخل المنزل عند حضور القوة على مقربة من بابه الخارجى وأنه هم بالخروج ولكنه لم يستطع إلى ذلك سيلا ، فعاد ودخل غرفة حسن الاسكندراني وظل بها إلى أن دخل الضابط ورفاقه فى إثره وأمسكوا به وأجروا تفتيشه ... فلذلك يكون الدفع ببطلان التفتيش على الأساس المذكور لا سند له من أوراق الدعوى“ وواضح من هذا الذى أثبتته الحكم أن الطاعن كان لدى الباب يحاول الهرب من منزل الشخص المأذون بتفتيشه فلم يستطع لوجود رجال القوة ، وعندها دخل غرفة حسن الاسكندراني ، ومن ثم فقد توافرت لدى الضابط الدلائل الكافية التى تجيز له القبض على الطاعن وتفتيشه طبقا للمادتين ٤٦، ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، ما قاله من أن الطاعن كان موجودا مع المأذون بتفتيشه ، كما لا يؤثر فيها ما قاله الطاعن من خطأ الحكم فى الاستناد بالنسبة لما جاء به من وصف لحالة الطاعن عندما شاهده أفراد القوة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدل على وجود الطاعن فى منزل الشخص المأذون بتفتيشه استدلالا سائغا استخلصه من أقوال شهود

الإثبات الذين اطمأن إليها واطرح دفاع الطاعن وأقوال شهوده في هذا الشأن، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وما دام من حق محكمة الموضوع أن تقدر أقوال الشهود وتأخذ منها بما تراه إليه وتطرح ما عداه . لما كان ذلك ، وكان باقى ما جاء بأوجه الطعن بشأن الخلافات بين أقوال شهود الإثبات الذين استند الحكم المطعون فيه إلى أقوالهم ، فإن الحكم المطعون فيه قد أورد ما اطمأن إليه من أقوال هؤلاء الشهود بما لا أثر فيه للخلاف الذى يدعيه الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٠ القضائية :

دفاع . طلب إجراء معانة وتجربة رؤية لمكان الحادث : متى يعتبر دفاعا
موضوعيا — يكفي فيه الرد الضمني ؟

إذا كان القصد من الطلب إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطعنت إليها المحكمة مع
انتفاء المنازعة في قوة إِبصار شهود الرؤية .

* إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم إلى
المحكمة بطلب معانة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد إلا إثارة الشبهة
في أدلة الثبوت التي اطعنت إليها المحكمة، ولم ينازع في قوة إِبصار شهود الرؤية،
فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة —
بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أقوال الشهود
الذين اطعنت إليهم المحكمة .

* العبارة الواردة على لسان المدافع عن الطاعن بمحضر الجلسة هي "إن الفیصل
في الدعوى هو من رأى، وهل رأى، أو أن أحدا لم ير، أو لم تكن الرؤية ممكنة —
فقد أجمع من سئلوا في التحقيق على أن الحادث وقع في العشاء والعشاء على الساعة
السابعة والنصف مساء ... " ، المبدأ ذاته في الطعن ٣٠/١٥٨٩ ق —
(جلسة ١٦/١/١٩٦١) ، الطعن ٣٠/١٩٥٣ ق — (جلسة ٦/٢/١٩٦١)
والطعن ٣٠/١٧٤٢ ق — (جلسة ١٤/٣/١٩٦١) — بالنسبة لطلب المعانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم وآخرين بأنهم قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن اتنوا قتلهم وعقدوا العزم عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوا له في المكان الذي علموا سلفا بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه النار قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهمين في الزمان والمكان سالف الذكر شرعوا في قتل آخر عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن اتنوا قتلهم وعقدوا العزم عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوا له في المكان الذي علموا سلفا بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه النار من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج، وأحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخا (بنادق لى أفيلد) وذخيرة مما تستعمل في السلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بحيازته أو إحرازه . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام ماعدا المادتين ٤٥ ، ٤٦ مع تطبيق المادتين ١٧٠/٢ ، ١٧٠/٣ من قانون العقوبات للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثاني والثالث ، بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة مع مصادرة السلاح المضبوط وبرائة المتهمين الآخرين مما أسند إليهما . فظن المتهم الأول في هذا الحكم بطريق التقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، كما أخطأ في الإسناد حين دان الطاعن بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص ، ذلك أن المدافع عن الطاعن إذ نعى على التحقيق قصوره

في إجراء تجربة رؤية منعه المحكمة من شرح وجهة نظره بحجة أنه وجه مرافعته إلى شخص ممثل النيابة المترافع فنحنا بذلك ناحية شخصية لا عينية مما أحل بحرية الدفاع - وقد أصر المدافع عن الطاعن على طلب إجراء معاينة وتجربة رؤية ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب الجوهرى ولم ترد عليه . واعتمد الحكم في الإدانة على ما اتضح من المعاينة من كفاية الضوء للرؤية بقوله إن القمر كان بدرا في حين أن المعاينة التي تمت أحرقت في وقت يختلف عن وقت الحادث فضلا عن أن المحكمة لم تبين حالة من ادعى الرؤية من الشهود وطبيعة مكان الحادث مما له أثر في تقدير أقوال الشهود - هذا إلى أن مؤدى رواية شهود الحادث هو أن إصابة القتيل كانت من الأمام حين أطلق الجناة النار عليه وهو مقبل عليهم في حين أن الإصابة كما أثبتها التقرير الطبى الشرعى في الجانب الأيمن للصدر ونفذت من الجانب الأيسر منه مخترقة التجويف الصدرى والبطنى، وعندما تصدى الحكم لهذا التناقض طلل حدوث الإصابة في هذا الموضع بمحاولة المجنى عليه الاستدارة بحسمه عندما فوجئ باطلاق النار عليه مستندا في ذلك إلى رواية الشاهد أحمد حسن فراج - في حين أن أقوال الشاهد المذكور بحضور الجلسة جاءت خلوا من استدارة القتيل ، وعلى فرض أنه شهد بذلك فإن روايته هذه لا تصلح لرفع التناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى لعدم تضمينها اتجاه الاستدارة وهل كانت إلى اليمين أو إلى اليسار مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحاضر عن الطاعن نزل بجلسة المرافعة عن التمسك بالوجه الأول من أوجه طعنه المبني على دعوى الإخلال بحقه في الدفاع ، ومن ثم فلا حاجة إلى بحث هذا الوجه .

وحيث إنه بالنسبة إلى سائر أوجه الطعن فإن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن حين تقدم إلى المحكمة بطلب معاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث قال " إن الفاصل في الدعوى هو من رأى وهل رأى أو أن أحدا لم يرا ولم تكن الرؤية ممكنة -

فقد أجمع من سئلوا في التحقيق على أن الحادث وقع في العشاء، والعشاء على الساعة السابعة والنصف . . “ وهذه العبارة لم يقصد بها إلا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ولم ينازع الدفاع في قوة إِبْصَار شهود الرؤية ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أقوال الشهود الذين اطمأنت إليهم المحكمة . ولما كان الحكم قد عرض إلى ما دلت عليه المعاينة في قوله ” كما اتضح من المعاينة أن حالة الضوء كانت كافية للرؤية إذ أن القمر كان بدرا في تلك الليلة “ واطمأن إلى رواية الشاهد الأول في الدعوى حين قرر أنه رأى الطاعن رأى العين على مسافة لا تعدو خمس أو ست قصبات وعلى ضوء القمر الذي كان ساطعا في تلك الليلة وهي ليلة الثالث عشر من شهر رمضان، فلا يقبل من الطاعن معاودة الجدل في هذا الشأن . ولما كان ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الإسناد مردودا بأن ما أورده الحكم في خصوص ما نسبته إلى الشاهد أحمد أحمد فراج من محاولة المخني عليه الاستدارة بجسمه موليا الفرار عندما فوجئ باطلاق النار عليه ، له مأخذه مما أثبتته تقرير الطب الشرعى ولما كان الطاعن لا يجادل في ذلك ولا يدعى أن هذه الرواية لم ترد على لسان الشاهد المذكور في التحقيقات فليس له أن يعيب على الحكم استدلاله بها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود ومن التقرير الطبي بما لا تعارض فيه ، وكان لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج والاستقراء متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وأدلتها مما لا معقب فيه على محكمة الموضوع، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل بونس ،
وعبد الحسيب عدى ، وحسن خاله المستشارين .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ القضائية :

إثبات . المحررات : تزوير . مضاهاه .

عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . أنرذلك : صحة اتخاذ
ورقة استكتاب تم أمام موقق قضائي بدولة أجنبية — أماما للمضاهاة عند اطمئنان المحكمة
إلى صحة صدور توقيع المستكتب على الورقة المذكورة .

* لم تنظم المضاهاة — سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون
المرافعات المدنية والتجارية — في نصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ،
ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين
استكتاب المحجني عليها الذي تم أمام الموقق القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع
المنسوب إليها على الأوراق المزورة — صحيحا ولا مخالفه فيه للقانون ، ما دامت
المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المحجني عليها
أمام الموقق القضائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين بأنهم : المتهم الأول — بوصفه موظفا عموميا
(موزع بمصلحة البريد) اختلس الخطاب المسجل المسلم إليه بسبب وظيفته حالة
كونه أميناً عليه ، وارتكب تزويرا في محرر أميري (إيصال استلام المراسلة)

* مبدأ الطعن ١٢١ لسنة ٣٠ ق — (جلسة ١٣/٦/١٩٦٠) والطعن ٢٦/٨٤٣ ق
(جلسة ٥٦/١٢/٤) قاعدة ٣٤٢ — مج الأحكام . سنة (٧) صفحة ١٢٣٤ .

المعد لاستلام ... للخطاب المبين بالتهمة الأولى وكان ذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها — وبوضع إمضاء مزور بأن أثبت فيه على خلاف الحقيقة حضور المحجني عليها واستلامها الخطاب وشفع ذلك بإمضاء مزور نسبه زورا إليها . والمتهمين الثاني والثالث اشتركا بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمتين المبيتين بالتهمتين الأولى والثانية فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . والمتهمين الثلاثة اشتركوا وآخر مجهول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر عرقي هو الشيك الصادر لأمر المحجني عليها على بنك الجمهورية وكان ذلك بوضع إمضاء مزور وذلك بأن اتفقوا مع ذلك المجهول وحرصوه على أن يوقع على ظهر الشيك بما يقيد تظهيره بإمضاء مزور للمجني عليها وساعدوه بأن قدموا الشيك إليه ففعل المجهول ذلك ووقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة — والمتهم الثالث استعمل الشيك المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى بنك الجمهورية لصرف قيمته وتوصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على قيمة الشيك المختلس للمجني عليها وكان ذلك بقصد سلب بعض ثروتها وباستعماله طرقا احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن تقدم إلى بنك الجمهورية ومعه الشيك المزور موهما بتظهيره إليه من المحجني عليها فتمكن بذلك من الاستيلاء على قيمته — والمتهمين الأول والثاني اشتركا بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهم الثالث في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر وذلك بأن اتفقا معه وحرصاه وساعداه بأن قدما إليه الشيك المزور فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠ — ٣-٤١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمواد ١١١ و ١/١١٢ — ٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات للأول عن التهمة الأولى والمادة ٢١١ منه له أيضا عن التهمة الثانية والمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١٥ عقوبات للأول والثاني عن تهمة الاشتراك والمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢/٢١٥ عقوبات للثاني عن التهمة الثانية مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ عقوبات للأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات

الجنائية للثالث — بمعاقة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات وبتفريجه خمسمائة جنيه وإلزامه برد مبلغ مائة جنيه قيمة الشيك المختلس وبغزله من وظيفته عن التهمتين الأولى والثانية وبرأته من التهمة الأخيرة المسندة إليه ، وبمعاقة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن تهمتي اشتراكه في تزوير الشيك واستعماله وبرأته من باقى التهم المسندة إليه ، وبرأته المتهم الثالث مما أسند إليه . فطعن المتهمان الأولان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو مخالفة القانون والقصور والتناقض في التسييب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استدل على تزوير الشيك بالمضاهاة التي تمت بين التوقيع المنسوب للمجنى عليها ” مارلين بترو “ على الشيك وبين التوقيع الذى كتبته أمام الموثق القضائى بسويسرا وكان يتعين لتصح المضاهاة استحباب المحنى عليها أمام المحقق وبحضور الخصوم — أكثر من مرة بعد التثبت من شخصيتها — هذا فضلا عن أن الحكم لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ولم يقيم الدليل على توافر القصد الخاص في جريمة التزوير لدى الطاعن ، كما لم يبين أدلة اشتراكه بالاتفاق والمساعدة في جريمة تزوير الشيك واستعماله ، كذلك جاء الحكم متناقضا في نسبة التزوير للطاعن — إذ بينما قضى برأته من تهمة الاشتراك مع الطاعن الأول في تهمتي إختلاس الخطاب الذى كان بداخله الشيك وتزوير إيصال استلام الخطاب أدانته في تهمتي الاشتراك في تزوير امضاء المحنى عليها على الشيك واستعمال الشيك المزور مع أن أسباب برأته تعتبر بذاتها أسبابا لنفي باقى التهم عنه . كما استدل الحكم على إدانة الطاعن بأنه كان يعمل مع الطاعن الأول في مكتب بريد القاهرة سنة ١٩٥٧ وبأنه سبق أن نسب إليه سرقة حوالة بريد ودفع قيمتها وهو ما لا يصلح دليلا ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله ” إنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٨ أرسل فريد بترو المقيم وقتئذ بالحملة الكبرى خطا با مسجلا برقم ٦٩٥ بداخله الشيك رقم ١٤١٩٦/٤٠٦٣٥ المسحوب على بنك الجمهورية والبالغ قيمته مائة جنيه لأمر ابنته مارلين بترو

وفي ١٩٥٨/٣/٢٦ تسلم الخطاب المذكور بما فيه إلى المتهم الأول عزت محمد عابدين بسبب وظيفته باعتباره موزعا بمكتب بريد القاهرة ... لتسليمه إلى صاحبه لكن سؤل له جشعه إختلاسه لنفسه ... فاختمه ولهذا السبب قام بارتكاب تزوير في الورقة الرسمية المعدة لأخذ توقيع المرسل إليها بالاستلام وهي إيصال التسليم إذ جاء عليه بتوقيع إمضاء كذب نسبه زورا إليها ... ثم تبين بعد ذلك أن الخطاب قد تسلم فعلا إلى المتهم الأول الموزع المختص بهذه المنطقة الذي لم يحمّد أمر تسلمه الخطاب ... ولما استفسر فريد بترو من بنك الجمهورية بالحملة الكبرى عن مصير الشيك أفاد فرع البنك بالقاهرة أنه قد تم صرفه في ١٩٥٨/٣/٢٩ بناء على تظهيره بإمضاء نسبت إلى مارلين بترو وتحولها قيمته إلى "علي حسين لطفي مكي" بتوقيع إمضاء ورقم بطاقته الشخصية ٦٢٥٥٢٤ وعنوانه ٢٢ شارع عبد الرحيم الدمرداش بالعباسية الذي قرر أنه صرف قيمة هذا الشيك حقا بتظهيره والتوقيع عليه بإمضائه وأنه كان قد عرضه عليه المتهم الثاني عبد الوهاب عثمان عبده "الطاعن الثاني" وهو موزع بريد بمكتب مرأى القبة سحى اليوم المذكور في مقهى محمود السيد بالعباسية بحضور محمد يوسف أحمد وأنه ذهب معه يومئذ إلى صيدلية كاظم بيميدان الأوبرا حيث حاول الاتصال ببنك الجمهورية من هناك لمعرفة وقت فتحه وأنه سلم الشيك المذكور بحالته وعليه الإمضاء المنسوب لمارلين بدعوى أنه أخذه منها عربون صفقة أرض باعها لها وطلب إليه صرفه من البنك ليأخذ منه باقى مقدم ثمن عقار كان قد اتفق معه على مشتراه ثم عدل عن ذلك ... فصرف قيمته بعد تظهيره بحسن نية دون أن يعلم حقيقة أمره . وأنه عاد بعد ذلك إلى مقهى العباسية حيث وافاه هناك المتهم الثانى وتسلم منه ثمانين جنيها بعد استبقائه مبلغ العشرين جنيها التي كانت باقية له في ذمة المتهم الثاني من مقدم الثمن الذي كان قد دفعه إليه وقد صادقه شهوده جميعا — واتضح من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير خاصا بما انتهت إليه مضاهاة نموذج إمضاء مارلين بترو المكتوب بخطها أمام الموثق القضائى بسويسرا على التوقيع المنسوب إليها بإيصال استلام الخطاب المسجل المذكور وأوراق استكتاب المتهمين والإمضاء الذى نسب إليها بظهر الشيك المشار إليه آتفا أن هذه الأخيرة تختلف عنهم جميعا — أما التوقيع المنسوب إليها بدقتر تسليم المراسلات المسجلة في الصحيفة رقم ٢١ منه على إيصال الاستلام المشار

إليه فقد كتبت بأحرف غير مميزة وغير مقروءة مما لا يمكن معه إجراء المضاهاة “ وقد استند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال شهود الإنابات وأقوال المتهم الثالث “ على حسين لطفي مكي “ الذي قضت المحكمة ببراءته وإلى ما تبين لها من الاطلاع على الأوراق المزورة وتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير ، ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحرىمى الاشتراك في التزوير والاستعمال اللتين دان الطاعن الثانى بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلا عن توافر القصد الجنائى فى جريمة الاشتراك فى التزوير والإستعمال ما دامت مدوناته تفيد قيام هذا الركن ، وكان ثبوت الاشتراك فى التزوير يفيد حتما العلم بأن الورقة التى استعملت مزورة . ولما كان من المقرر قانونا أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد فى تكوين عقيدتها على ما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وأنها فى سبيل ذلك ليست ملزمة بأن تتبع طرقا معينة فى الإنابات إلا فى الحالات التى نص عليها القانون ، وكان المشرع سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات لم ينظم المضاهاة فى نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان ، فإن اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التى أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المحنى عليها الذى تم أمام الموثق القضائى بسويسرا وبين التوقيع المنسوب إليها على الأوراق المزورة يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المحنى عليها أمام الموثق القضائى بسويسرا ، فضلا عن أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أبدى اعتراضا على هذا الاستكتاب . ولما كان لا تناقض فيما انتهى إليه الحكم من تبرئة الطاعن من تهمتى الاشتراك مع الطاعن الأول فى اختلاس الخطاب وتزوير إيصال استلامه وإدانته فى تهمتى الاشتراك فى تزوير إمضاء المحنى عليها على الشيك واستعماله ما دام قد برر قضاءه فى الحالىن بأدلة سائفة مقبولة ، وكان الحكم لم يقتصر — على حد قول الطاعن —

في التدليل على إدانته بثبوت صلتته بالطاعن الأول في العمل وبسابقة إتهامه
في سرقة حوالة بريديّة ، بل إنه أشار إلى ذلك كقرينة معززة للأدلة السائغة التي
سبق أن ساقها للتدليل على إدانته . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن
في هذا الصدد ليس في حقيقة إلا محاولة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة
فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وعبد الحسيب على ،
ومحمد اسماعيل ، وحسن خالد المستشارين .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٢٤٢ سنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى مدنية . المسئولية عن عمل الغير : مسئولية المتبوع عن التابع :
علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة : متى تنتفى ؟

إذا لم يكن بين خطأ التابع وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن
الوظيفة ضرورية فياوقع من خطأ ولا داعية اليه . مثال . حصول الجريمة بعيدا عن
محيط الوظيفة بارتكابها خارج زمان الوظيفة ومكانها وطاقها وبغير أدواتها . ظروف
التعارف والصلة الشخصية التي تربط التابع بالمجنى عليه بمناسبة اشتغالها معا في صيدلة
وأحدة هي ظروف طارئة لا تربطها بجناية القتل للسرقة راجلة لولاها ما كان الفعل غير
المشروع قد وقع . عدم قيام مسئولية المتبوع عن جريمة تابعه المتهم .

* من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ
لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورية
فيما وقع من خطأ ولا داعية اليه - فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية
الطاعن على أن التابع وهو عامل "فراش" بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل
معه فيها المجنى عليه بصفة صيدلي قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول
على المجنى عليه بمسكنه بعد منتصف الليل ، وإنه لولا هذه العلاقة لما أنس
إليه المجنى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئا مطمئنا حين
بلغا إليه في ذلك الوقت بحجة إسعافه من مغص مفاجيء ، وأن وظيفته كانت

* أنظر الحكم في الطعن ٢١٨٥ لسنة ٢٣ قضائية - (جلسة ٢٦ من يناير
سنة ١٩٥٤) - قاعدة ٩٣ - مجموعة الأحكام - السنة الخامسة - العدد الثاني -
صفحة ٢٩١ .

السبب المباشر في مساعدته على اتیان فعله الضار غير المشروع بغض النظر عن
الباعث الذى دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، فان هذا الذى
اتهمى إليه الحكم يحافى التطبيق الصحيح للقانون — إذ بين مما قاله الحكم
أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدى عملا من أعمال وظيفته — وإنما
وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها —
فالجريمة على الصورة التى أثبتها الحكم إنما وقعت بعيدا عن محيط الوظيفة
فلا تلحقها مسؤولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالط المحنى عليه وتعرف
دخائله وأحواله واستغل هذه المخاطلة ، كما استغل ما آتسه فيه من الرفق به
والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالها معا فى صيدلية واحدة ، غير أنه
لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التى لا تربطها بجناية القتل للسرقة
رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع — إنما ظروف التعارف والصلة الشخصية —
وهى ظروف طارئه — هى التى زينت للمتهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ،
ومتى تقرر ذلك فإن الطاعن على ما أثبته الحكم لا يكون مسئولاً عن التعويض
المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ، ويكون الحكم إذ قضى بالزامه بالتعويض
قد أخطأ ويتعين لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه قتل عمدا ومع سبق الإصرار المحنى عليه بأن
عقد العزم على ذلك وأعد سلاحا حادا (سكيناً) توجه به إلى المحنى عليه بمنزله
وغافله وطعنه به عدة طعنات فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتى أودت بحياته وكان القصد من القتل إرتكاب جنة هى سرقة
نقود المحنى عليه من منزله المسكون الأمر المنطبق على المادة ١٧٣/١ - ٤ وطُلبت
من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٤/١ - ٣ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، وقد ادعى والد المحنى عليه
ووالدته بحق مدنى قدره عشرة آلاف جنيه قبل المتهم وصاحب الصيدلية بصفته
مسئولا عن الحقوق المدنية بالتضامن . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا
بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالإعدام شقوا وإلزامه متضامنا مع المسئول عن الحقوق

المدينة بدفع مبلغ ألفي جنيه للمدعين بالحق المدني مع المصاريف المدنية المناسبة فطن المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول عمرو أحمد حسن عمرو وإن قرر بالطن في الميعاد إلا أنه لم يقدم لطنه أسبا با فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المتقدم من الطاعن الثاني — المسئول عن الحقوق المدنية — قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ قضى بمسئولية طاعن عن فعل تابعه طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني بقوله إن ارتكاب التابع (المتهم) جريمة قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بقصد سرقة نقوده التي دانه الحكم بها كان بسبب وظيفته لدى الطاعن في حين أنه يشترط لقيام مسئولية المتبوع أن يكون الفعل الضار الذي وقع من التابع ذا صلة وثيقة بأعمال وظيفه هذا الأخير بأن تكون هناك علاقة سببية واضحة بين الخطأ وبين الوظيفة، ولا يكفي في ذلك أن يقع الفعل بمناسبة الوظيفة أو أن تكون الوظيفة مجرد ظرف عارض سهل فعل التابع الذي ترتب عليه الضرر. والحال في الدعوى المطروحة أن الجريمة وقعت في منزل المجنى عليه وفي خارج زمان ومكان ونطاق عمل التابع ولم يكن دخول هذا الأخير منزل المجنى عليه ملحوظا فيه صفته كموظف معه في الصيدلية التي يعملان بها في خدمة الطاعن بل كان ذلك تلبية من المجنى عليه لواجب المروءة والتجدة عندما لحا إليه التابع مستجدا لإسعافه وهو مالا يمت إلى الوظيفة بصله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إنها تحصل في أن المجنى عليه الدكتور شكرى حنا جورجي كانت يعمل مديرا لصيدلية الدكتور أبو الوفا أحمد (الطاعن) الكائنة ببندر طهطا مقابل مرتب شهري قدره سبعون جنيها وكان المتهم عمرو أحمد حسن عمرو (الطاعن الأول) يشتغل عاملا بالصيدلية المذكورة وحدث أنه في اليوم السابق ليل الحادث قبض المجنى عليه

مرتبته داخل مظلوف ماله إليه المتهم في مكان عمله بالصيدلية ثم نقله الأخير إلى منزله ليلا ولقد وسوس الشيطان للمتهم وسولت له نفسه الحصول على المرتب من المجنى عليه بأى وسيلة وبأى ثمن مهما كان، فهداه شيطانه إلى الذهاب إلى منزله بعد منتصف ليل الحادث وكان إحدى ليالى شهر رمضان وطرق باب شقته وتظاهر بأنه مصاب بمنقص حاد ونظرا لآصرة العمل التى تربط المتهم بالمجنى عليه أنس إليه المجنى عليه ففتح له صدره وفتح له الباب وأدخله وأجلسه بالصالة إلى المائدة على أحد الكراسى واستدار فى طريقه إلى الصوان الذى به الدواء ليعده إلى المتهم إسعافا وإقذاذا له مما أصابه وهنا انقلب المتهم وحشا ضاريا وقد تجردت روحه من كل أنواع الانسانية وخلا قلبه من كل عطف أو حنان وهجم على المجنى عليه وطعنه من الخلف طعنة نافذة بسكين أعدها وحملها معه لهذا الغرض وهنا حاول المجنى عليه المقاومة ما استطاع إلى ذلك سبيلا إلا أن المتهم تغلب عليه وعاوده بعدة طعنات خارت معها قوة المجنى عليه فأراد الفرار من وجه المتهم فأخذ سبيله إلى خارج الشقة وخرج من بابها إلى ردهة السلم وغلق باب الشقة خلفه على المتهم ليحول بينه وبين تكرار اعتدائه وأخذ يستغيث فأطل عليه من جيرانه أبو ضيف حسن حمد الله شيخ بلدة الجيرات ومحمد عبد الكريم رجب المدرس بمدرسة كامل مرسى الاعدادية وسألاه عن أمره فأخبرهما بما كان من اعتداء المتهم عليه فاستغاثا من شرفات منزليهما برجال الشرطة الذين حضروا وضبطوا المتهم والسكين المستعمل فى الحادث وقد تلوث السكين وتلوث ملابس المتهم بالدماء ولم يجد المتهم بدا إزاء ذلك سوى الاعتراف بجرمه إلا أنه أراد أن يخفف من هول الجرم أمام المجتمع فقرّر أنه ارتكب الاعتداء دفاعا عن شرفه إذ أن المجنى عليه طلب منه أن يحضر له امرأة وفى رواية أخرى حاول الاعتداء على عرضه الأمر الذى تكذبه ظروف الدعوى وواقع الحال“ وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة مما ورد على لسان المجنى عليه قبل وفاته ومما شهد به الشهود وما ورد بالمعاينة والكشوف والتقارير الطبية ومن ثنايا أقوال المتهم نفسه وما اعترف به فى مختلف مراحل الدعوى من إقراره بالحادث. ثم بعد أن تحدث الحكم عن نية القتل وسبق الإصرار واستظهرهما فى حق المتهم من العناصر التى ساقها المؤدية إلى مرتبه عليها خلص إلى إدانته بجرمة قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بقصد مرقعة تقوده

وأقام قضاءه في ذلك على أدلة سائفة . ثم عرض إلى مسئولية الطاعن عن فعل تابعه "المتهم" فقال "إن المسئولية المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من القانون المدني والتي تقع على المتبوع تكون متحققة على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته . لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن المتهم وهو عامل "فراش" بالصيدلية التي يملكها المسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) فقد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المحنى عليه بمسكنه وأنه لولا هذه العلاقة لما أنس إليه المحنى عليه وفتح له صدره وباب مسكنه وأدخله هادئا مطمئنا وكلها ظروف هيأت للتمم ارتكاب الحادث وقد كانت وظيفته السبب المباشر في مساعدته على إتيان فعله الضار غير المشروع وذلك بغض النظر عن الباعث الذي دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أولا علاقة له بها وبذلك فقد تحققت مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية". لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧٤ من القانون المدني تنص على أنه "يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها". وهذا النص - كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، لا يفرق في شيء عن حكم المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم ولم يستحدث جديدا بل أثر أن ينسج على منوال التشريع القديم في التعبير واقتصر في تعديل صيغة الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ سالفة الذكر فلم يضيف سوى عبارة "أو بسببها" إلى الضرر المستوجب لمسئولية المتبوع عن فعل تابعه غير المشروع الواقع منه في حال تأدية وظيفته، ولم يهدف الشارع من ذلك إلى إيراد حكم جديد لمسئولية المتبوع في هذه الحال وإنما قصد في الواقع إلى إقرار هذه المسئولية كما كانت وفي الحدود التي جرى عليها القضاء في ظل القانون القديم - كما يبين من الأعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ سالفة البيان ، ومفاد هذا النص أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ وما كان يفكر فيه لولا الوظيفة ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته

أو عن طريق الإساءة في استعمال هذه الوظيفة أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه للخطأ المستوجب للمسئولة قد قصد خدمة متبوعه أو جرم منفعة لنفسه ، يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن ليستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من تأسيس قضائه بمسئولية الطاعن على أن التابع وهو عامل "فراش" بالصيدلية التي يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المحجى عليه بصفة صيدلى قد استغل وظيفته وعمله بالصيدلية في الدخول على المحجى عليه بمسكنه بعدم تصف الليل وأنه لولا هذه العلاقة لما أنس إليه المحجى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئاً مطمئناً حين لحا إليه في ذلك الوقت بحجة إسعافه من مغص مفاجئ وأن وظيفته كانت السبب المباشر في مساعدته على إتيان فعله الضار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذى دفعه وكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، هذا الذى انتهى إليه الحكم يحا فى التطبيق الصحيح للقانون ، لأنه من المقرر أنه يخرج من نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدي من أعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هى ضرورة تقياً وقع من خطأ ولا داعية إليه ، ولما كان يبين مما قاله الحكم فيما سبق أن المتهم لم يكن عند ارتكابه الجريمة يؤدي عملاً من أعمال وظيفته وإنما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها فالجريمة على الصورة التى أثبتتها الحكم إنما وقعت بعيداً عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالط المحجى عليه وتعرف دخائله وأحواله واستغل هذه المخالطة كما استغل ما أنسه فيه من الرفق به والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة اشتغالها معا فى صيدلية واحدة ، فير أنه لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التى لا تربطها بجناية القتل للسرقة رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع — إنما ظروف التعارف والصلة الشخصية — وهى ظروف طارئة — هى التى زينت للتهم تدمير الجريمة على نحو ما حدث . لما كان ذلك ، فإن الطاعن الثانى على ما أثبتته الحكم لا يكون مسئولاً عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ، ويكون الحكم إذ قضى بالزامه بالتعويض قد أخطأ ويتعين لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه وإلزام المطعون ضدهما بمصاريفها .

وحيث إنه بالنسبة إلى الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حضوريا باعدام المتهم (الطاعن الأول) فقد عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها في الحكم وطلبت فيها تأييده .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون ، وقد جاء الحكم سليما من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى . لما كان ذلك ، فانه يتعين إقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه عمرو أحمد حسن عمرو .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ،
ومحمود اسماعيل ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٧٦)

الطعن رقم ١٢٦١ سنة ٣٠ القضائية :

(١) جرح عمد : أسباب إباحة الجرائم . استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :
إباحة عمل الطبيب :

علتها : الحصول على اجازة علمية . هذه الاجازة هي أساس الترخيص بمزاولة المهنة .
لا يبنى عنها الحصول على شهادة فى الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بمآآناه .
آثار ذلك : مسئولية من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدثه من جروح على أساس
العمد .

مهن طبية . ما يعد مزاولة لها :

عملية الحقن . ممارستها من صيدلى لا تعفيه من العقاب إلا فى حالة الضرورة .

(ب) جرح عمد . نقض . أسباب موضوعية : مسئولية جنائية . العلاقة
السببية . ماهيتها :

الفصل فى شأنها إثباتا أو نقيا — لأدلة مؤدية — مسألة موضوعية .

١ — الأصل أن أى مساس بجسم المحنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون
مزاولة مهنة الطب ، وإنما يتيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية
طبقا للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح — وهذه الاجازة هي أساس
الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ،
وينبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى
القانون — أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه الغير من الجروح

وما إليها باعتباره معتديا - أى على أساس العمد ، ولا يعنى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا فى القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة إحداثه بالمجنى عليه جرحا عمديا ما دام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تنفى به حالة الضرورة .

* ٢ - العلاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلكه والتصور من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحتة - لقاضى الموضوع تقديرها ، ومتى فصل فى شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه - فإذا كان الحكم قد دلل بأدلة مؤدية على اتصال فعل المتهم بحصول الجرح بالمجنى عليه اتصال السبب بالمسبب ، فانه لا يقبل من المتهم المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا بآخرا لإصابة المينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، وزاول مهنة الطب دون أن يكون مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول رقابة الأطباء البشريين وذلك بأن حقن المجنى عليه وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وقد ادعى المجنى عليه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بتفريم

* مبدأ الطعن ١٣٣٣/٢٨ ق - جلسة ١/٢٧/٥٩ - قاعدة ٢٣ - مجموعة الأحكام

المتهم عشرين جنينها وثلق صيدليته ونشر الحكم مرة واحدة في جريدتي الأهرام والأخبار على نفقته وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية عن الدرجتين . فقرر الوكيل عن المتهم الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في البيان ذلك أن (حقنة السورسلين) تعتبر حقنة إسعافية وأن إعطاء الحقنة بمعرفة الصيدلي عمل تحتّمه الإنسانية ولا تعتبر مزاوله لمهنة الطب وقد قررت وزارة الصحة في كتابها المودع بالدعوى ٣١٩٥ بأن للصيدلي إعطاء الحقنة في حالة الإسعاف — هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ القى عبء إثبات رابطة السببية بين فعل المتهم والإصابة على عاتق الطاعن — في حين أن المجنى عليه كان يتعامل مع التبرجي وكان يحقنه، كما أنه اشترى أدوية ودفع ثمنها ١٦٠ قرشا — وأن الطبيب الشرعي قرر أن الموضوع الذي أشار الطاعن بأنه أعطى الحقنة فيه لا يعتبر خطأ — وهذا يشير إلى أن رابطة السببية بين حتن الطاعن للمجنى عليه وبين إصاباته المجنى عليه متفية — كذلك يقول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه المستند إلى أن المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٤ لم يذكر بها الحقن ، كما لم يرد الحكم على كتاب وزارة الصحة — ويضيف الطاعن أن الحكم بايقاف تنفيذ الغلق مخالف للمادة العاشرة من القانون .

وحيث إن ما يثيره الطاعن حول رابطة السببية وعبء إثباتها وقوله إن المجنى عليه كان يتعامل مع آخر مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت على الطاعن أنه هو الذي حقن المجنى عليه فأحدث به شللا بذراعه وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومصطفى موسى تابع الطاعن — ومن الوصول المقدم من الطاعن الدال على أنه

دفع تقودا للجنى عليه مقابل مصاريف علاجه من الإصابة التي أحدثتها الحقنة، وهي أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى إدانة الطاعن، أما ماورد بالحكم من أن الطاعن لم يستطع نفى علاقة السببية بين فعله وبين الإصابة التي حدثت بالجنى عليه وسببت له شللا بالذراع، فإنه فضلا عن كونه تزيدا من الحكم لايبيه بعد أن أثبت قيام العلاقة السببية وتدليله على توافرها تدليلا سائغا، فقد ورد في معرض الرد على دفاع المتهم — ومن المقرر أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده ويرر رفضه، وكانت العلاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا أو خروجه عما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضررا بالغير، وكانت هذه العلاقة مسألة موضوعية بحثة لقاضى الموضوع تقديرها، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على اتصال فعل الطاعن بحصول الجرح بالجنى عليه اتصال السبب بالمسبب بأدلة مؤدية، فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.

أما ما يقوله الطاعن من أن حقنة (السوبراين) تعتبر حقنة إسعافية ولا تعتبر منازولة لمهنة الطب، وأن للصيدلى إعطاء الحقن في حالة الاسعاف، وكذلك ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه المستند إلى أن المسادة الأولى من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ لم يذكر فيها الحقن، وأن الحكم لم يرد على خطاب وزارة الصحة كل ذلك في غير محله — فقد ذكر الحكم الابتدائى في هذا الصدد "وكان المتهم قد تعاطى مهنة الطب فعلا على خلاف القانون عن طريق عملية حقنه الجنى عليه ولا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية المتهم بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب، وهو ما يلزم عنه مسائلة المتهم عن جريمة إحداثه بالجنى عليه جرحا عمديا ... فإنه يتعين إدانة المتهم عملا بنص المادة ٢٣٠٤ ج ومساءلته بمواد ووصف التهمة مع تطبيق المسادة ٣٢/١ ع" وأضاف المحكمة الاستئنافية قولها "ما قرره المتهم تبريرا لفعله لا ينفى مسئوليته

الجنائية وبالتالي المدنية وقد كان في مقدوره أن يتلافى الوقوع في هذه المسؤولية لو امتنع طبقا لقواعد القانون عن إعطاء المحبى عليه هذه الحقنة ، كما أنه لا يبرر فعلته كون الكثير من الصيادلة يقومون بإعطاء الحقن أو اعتادوا على ذلك فليس في مخالفة الصيادلة للقانون وعدم وقوعهم تحت طائلته ما يسوغ لمتهم بأن يرتكب هذه المخالفة“ وهذا الذى قرره الحكمان سائق في الواقع شديد في القانون ويصلح ردا مقبولا على دفاع الطاعن وعلى ما ورد بكتاب وزارة الصحة المشار إليه بالطعن— لأن الأصل أن أى مساس بجسم المحبى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح . وهذه الاجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاومتها فعلا ، وينبنى على القول بأن أساس عدم مسؤولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون — أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من الجروح وما إليها باعتباره معتديا — أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، وهى متفية في ظروف هذه الدعوى لما ذكرته المحكمة الاستئنافية ”من أنه كان في مقدور الطاعن أن يمتنع عن حقن المحبى عليه“ . وأما ما يقوله الطاعن من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون في صدد ما قضى به من وقف تنفيذ الغلق لمخالفته للمادة العاشرة من القانون ، فإنه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه والمصلحة هى أساس الطعن طبقا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

رئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق احمد
نخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٧٧)

الطعن رقم ٣٠/١٤٣٣ القضائية :

شيك . سحب مقابل الوفاء : عدم جوازه . قيمة الشيك من حق المسحوب له .
أثر ذلك : عدم جدوى التحدى بالظروف التى أحاطت بالساحب وأدت
إلى سحب الرصيد . كذلك صدور قرار بتأجيل الديون .

سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء بالنقود سواء بسواء ،
وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له — لا يجوز للساحب أن يستردها
من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها ، ومن ثم لا يجدى المتهم ماثيره
من الجدل عن الظروف التى أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد ، أو صدور
قرار بتأجيل الديون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى آخر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد
قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦/١ و ٣٣٧ من قانون العقوبات
والمحكمة الجزئية قضت غيابيا — عملا بمادتي الاتهام — بحبس المتهم شهرين
مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المحكوم
عليه فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلامصاريف
جنائية . باستأنف المتهم الحكم الأخير . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها
عملا بمادتي الاتهام والمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بتأييد الحكم
المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن دفع بأن الشيك موضوع الدعوى حرر كأداة اثبات بقيمة بضاعة سلمها المجنى عليه لشركة النهر للهندسة والمقاولات وعهد إلى الطاعن بتحصيل قيمتها وأدائها إليه بينما سلم الطاعن الشيك للمجنى عليه ضمنا لتحصيل قيمة هذه البضاعة على أن يسترده منه بعد الوفاء بثمنها ، وأضاف بأن المجنى عليه قد استوفى حقوقه من الشركة مما كان يقتضيه أن يرد الشيك إلى الطاعن ، وطلب سماع أقوال المجنى عليه أو وكيله ومناقشته في هذا الخصوص مع التصريح له بإعلان مدير شركة النهر شاهد نفى في الدعوى غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه والتفتت عن دفاعه دون أن ترد عليه في أسباب حكمها .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن قرر أن الشيك صدر من الطاعن كأداة اثبات ، وأن الشركة لم تدع بمديونية قبله لأنها استوفت جميع حقوقها من شركة النهر وهي المدينة الأصلية ، وطلب التأجيل لاستدعاء المجنى عليه لمناقشته أو ممثل شركة النهر فلم تجبه المحكمة إلى طلبه - وثبت من محضر جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة أن الحاضر مع المتهم طلب سماع أقوال المجنى عليه ومناقشته فأجابته المحكمة إلى ذلك ، وسمعت شهادة المجنى عليه في جلسة تالية فقرر أنه كان على المتهم ٢٧٠ جنيتها ثمن بضاعة وأنه أعطاه الشيك الذي رفض البنك صرف قيمته لعدم وجود رصيد مقابل له . ولما كان مقررا أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم ترضى لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ، فإن المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما ، وأحدهما سمعته محكمة أول درجة ، والآخر لم يصر على سماعه أمامها مما يفيد تنازله عن سماعه - لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق المتهم في الدفاع - لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو القصور في التسيب ، ذلك أن الطاعن دفع بأنه عندما أصدر الشيك كان له رصيد قائم بالبنك وأنه اضطُر (في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦) وقبل تاريخ حلول الوفاء (في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦) إلى الهجرة من الاسكندرية بسبب الاعتداء الثلاثي وسحب أمواله من البنك مما جعل عدم وجود مقابل الوفاء في تاريخ الاستحقاق راجعا إلى الضرورة التي ألجأته إليها ظروف هذا العدوان بقصد وقاية نفسه من خطر جسيم عليها على وشك الوقوع لم يكن لإرادته دخل فيه — كما دفع بأن ظروف إصدار الشيك تجعل منه أداء ائتمان لا أداة وفاء ، وأنه صدر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يجعله بدليل كعوب الشيكات السابقة واللاحقة له ، ودفع أخيرا بأن الحكومة قد أصدرت مورتوريم بتأجيل كافة الديون التي استحدثت في فترة العدوان الثلاثي — وقد دانه الحكم المطعون فيه دون أن يناقش هذه الأوجه من الدفاع أو يرد عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه قوله ”إن قضاء التقض قد استقر على أن سوء النية يتحقق في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء للسحب—وقد قضى بأن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة من التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري مجرى النقود ، وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تخوير الشيك أن يكون تأمينا لدائنه ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون ، ومن ثم فلا عبرة بما ساقه الدفاع عن المتهم من الباعث له على إصدار الشيك“ .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان الشارع قد وفر الحماية للشيك باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات وتستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ، ومتى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من الطاعن الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يجعله ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى شرائطه القانونية ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه صدر كأداة ائتمان يكون عديم الجدوى ، كما لا يجديه

ما يشتره من الجدل عن الظروف التي أحاطت به وأدت إلى سحب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الديون ، ذلك لأن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء باللقود سواء بسواء وتكون قيمة الشيك من حق المسحوب له ، لا يجوز للساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل بونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) غش . قانون . إثبات .

قرينة اقتراض العلم بالغش المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ : نطاقها :

انطاف أثرها — لعموم النص — على كافة الأغذية والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

أثرها :

عدم مساهمها بالركن المعنوي لجنحة الغش . سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى .

وسيلة دحضها :

عدم اشتراط أدلة معينة في ذلك . تدليل الحكم على جهل المتهم بفساد المادة المعروضة للبيع يقتضى اعتبار الواقعة مخالفة بالمادة ٧ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ — لا تبرئة المتهم .

١ — أورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين اقترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين — تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للصالح العامة ، ومحافضة منه على مستوى الألبان — على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية — وهو ما ينعطف أثره لعموم النص على كافة الأغذية والعقاقير الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قع التدليس والغش .

٢ — قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لإثبات العكس لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والنسب يلزم توافره للعقاب عليها ، ولم تنل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تسترط أدلة معينة لدحض تلك القرينة — فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم طرحه للبيع "ملبنا" فاسدا لتجوره وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي ، واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابي معين من شأنه إحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه واستشفت حسن نيته وجهله بالتجحر الذي طرأ على تلك المادة ، واستدلت لذلك بالأدلة السائئة التي أوردها الحكم ، فإن ذلك كان يقتضي من المحكمة إزال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة — أما وهي لم تفعل — فان حكمها يكون مخطئا في القانون متعيئا تقضيه وتصحيحه واعتبار الواقعة مخافة طبةا للسادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التدليس والغش .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآثر بأنهما باعا وعرضا للبيع ملبنا مغشوشا مع علمهما بذلك حالة كونه من مأكولات الإنسان وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . والمحكمة الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول بتفريعه بمعاملة قرش والمصادرة وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه بلا مصاريفه استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المواد المضبوطة بلا مصاريف . قطعت النيابة في هذا الحكم بطريق التقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تتعنى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون، حين قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الذي دان المطعون ضده بمجرمة عرض ملبن مغشوش للبيع مع علمه بذلك، وببترته منها، تأسيسا على أنه لم يقع منه فعل إيجابي نشأ عنه تغيير في الشيء موضوع الغش بإضافة مادة غريبة إليه أو باقتراع

عنصر من عناصره بدعوى أن التحجير الذى طرأ على الملبين المضبوط لديه داخل
 علب مقفلة مرده إلى عوامل طبيعية كشدة الحرارة التى تسود الجو في المنطقة
 الموجود بها محل المطعون ضده ونفى الحكم عليه بالفساد لوجود الملبين داخل
 علب مقفلة . وهذا الذى ذهب إليه الحكم مزدور بأن الظاهر من واقعة الدعوى
 أن الجزء الثانى من الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
 فى شأن قمع التدليس والغش الذى يؤتم طرح الأغذية المينة به أو عرضها أو بيعها
 مع العلم بغشها أو فسادها هو الواجب التطبيق على الواقعة المطروحة وهو ما لا يقتضى
 تدخلا إيجابيا من المطعون ضده ، وقيد التفت الحكم عن أن القانون رقم ٢٢ م
 لسنة ١٩٥٥ قد أضاف فقرة إلى المادة الثانية سالفة البيان تقضى باقتراض العلم
 بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين —
 وهو شأن المطعون ضده — وعلى فرض انتفاء علمه بالفساد فإن الواقعة مع هذا
 الفرض الجدى تكون المخالفة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون المطبق
 عليها مما كان يقتضى إزال حكامها عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن مراقب
 محطة "فاو بحرى" أخذ عينة من "ملبن فانر" كان المطعون ضده — وهو
 تاجر بقالة — يعرضه للبيع فى محله وتبين من تحليلها أنها متحجرة وتعتبر غير صالحة
 للاستهلاك الآدمى . ولما سئل المطعون ضده قرر أنه اشترى الملبين من تاجر
 بحلة أرشد عنه وأدخل معه فى التهمة وقضى ببراءته وأنه لم يكن يعلم شيئا عن حالة
 الملبين . ثم عرض الحكم إلى ما تمسك به المدافع عن المطعون ضده فى جلسة المحاكمة
 الاستثنائية من أن "الملبن كان بداخل علب من ورق الكرتون وأن المتهم (المطعون
 ضده) لم يكن يعلم بالغش لأن العلم إذا كان مفروضا فهو مفروض فى الأشياء
 الظاهرة" وتناوله فى قوله "وحيث إنه لما كان الواقع فى الدعوى يفيد بأن الملبين
 الذى وجد لدى المتهم (المطعون ضده) كان موضوعا بداخل علب مقفلة
 من الورق المقوى (الكرتون) وكان الثابت من نتيجة تحليله أن الملبين وجد متحجرا
 فقط فإن ذلك يفيد بداهة بأن هذا التغير لم يحصل بفعل إيجابى وقع من المتهم
 على الشيء نفسه بالإضافة مادة غريبة إليه أو انتزاع عنصر من عناصره المكونة له
 ذلك أن التحجير الذى طرأ على ذلك الشيء إنما طرأ عليه نتيجة عوامل طبيعية
 كشدة الحرارة التى تسود الجو وهذه المنطقة من الجبلية ، ولما دام واقع الأمر

كذلك فلا يمكن مسائلة المتهم عن تلك الحالة التي طرأت على الشيء المذكور إذ لم تكن له يد على الإطلاق فيما طرأ عليه من تحجر، فضلاً عن أن هذا التحجر في ذاته إنما هو تصلب لم يفقد الشيء خواصه أو ذاتيته أو أى شيء آخر من عناصره - وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان الثابت فوق ما تقدم أن الملبن كان مودعا داخل علبة مقفلة من الورق المقوى السميك . فمن الواضح أن المتهم لم يكن يعلم بحالة التحجر الذى طرأت عليه مادام الشيء لم يكن ظاهراً أمامه، ولما كانت جريمة غش الأشياء وهى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشيء فإن القصد الجنائى يكون منتفياً ومن ثم تكون التهمة على أى وجه لا أساس لها، وخلص الحكم من ذلك إلى إلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المطعون ضده . لما كان ذلك وكانت القرينة القانونية التى أوردتها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين - وهو شأن المطعون ضده على ما بين من الحكم ، تلك القرينة التى رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للصحة العامة وحفاظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه فى مذكرته الإيضاحية للقانون المذكور. وهو ما ينطفئ أثره على كافة الأغذية والعقاقير الطبية والحصائد الزراعية والطبيعية المشار إليها بالمادة الثانية منه لعموم النص ، وكانت هذه القرينة القابلة للإثبات العكس لم تمس الركن المعنوى فى جنحة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى يلزم توافره للعقاب عليها ولم تتل من سلطة محكمة الموضوع فى استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ولم تشترط أدلة معينة لدحض تلك القرينة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة الساتعة التى أوردتها إلى أن المطعون ضده لم يقع منه غش عن طريق قيامه بنفسه بفعل إيجابى معين من شأنه إحداث تغيير بالمادة المضبوطة لديه واستشفت حسن نيته وجهله بالتحجر الذى طرأ على تلك المادة من حصوله عليها داخل علب مقفلة واستبعدت بذلك قرينة العلم المفترض فى حقه ، إلا أنه لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نصت على أنه "تعتبر الجرائم التى ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد والعقاقير

أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة“ وكانت محكمة الموضوع مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكان هذا الإلزام يسرى على محكمة الدرجة الثانية وهي في معرض الفصل في الاستئناف المعروض عليها بأن تعطى الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي وصفها الصحيح ، وكل ما عليها من قيد في هذا الشأن ألا توجه أفعالاً جديدة إلى المتهم وألا تشدد عليه العقاب إذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون إذ أثبت على المطعون ضده طرده للبيع الملبن موضوع الاتهام مع فساده لتحجره وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي مما كان يقتضي إزال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة طالما أنه ثبت للحكمة حسن نية المطعون ضده - أما وهو لم يفعل فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه من هذه الناحية يكون في محله ويتعين لذلك نقض الحكم وتصحيحه واعتبار الواقعة مخالفة طبقاً للادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومعاقبة المطعون ضده بتغريمه مائة قرش بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٤٥٤ سنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) إثبات . خير . دفاع .

تقدير أقوال المحنى عليه التى أدلى بها إثر إصابته باصابات جسيمة : رأى الخير :
لا يجوز للحكمة أن تحل نفسها محل الخير فى مسألة فنية .

تقرر طبيب المستشفى بإمكان استجواب المصاب لا يدل بذاته على أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يوجه إليه من أسئلة . عدم إجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى بشأن قدرة المحنى عليه على إدراك ما يقوله إثر إصابته باصابات جسيمة - يوفر الإخلال بحق الدفاع .

(ج) دعوى مدنية .

حالات إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها : من بينها المنازعة فى صفة المدعين بالحقوق المدنية . هذه الإحالة لاتعد فصلا فى الدعوى المدنية .
المادة ١٣٠٩ ج .

* ١ - لا يجوز للحكمة أن تحل نفسها محل الخير الفنى فى مسألة فنية -
فاذا كان الحكم قد اعتمد فى إدانة المتهمين على أقوال المحنى عليه التى أدلى بها فى التحقيق الابتدائى بعد إصابته من العيار النارى الذى نشأ عنه إصابته بالإصابات الجسيمة التى أثبتتها التقرير الطبي ، وكان الدفاع قد نازع فى قدرة

* مبدأ الطعن ١٩٨٦ لسنة ٢٨ القضائية - جلسة ١٧/٢/١٩٥٩ -
القاعدة ٤٨ - مع الأحكام - س ١٠ - ص ٢٢٣ .

المجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تجب المتهمين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فنيا تقدم ، فان حكمها يكون معيبا للإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

٢ - ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله - وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يؤوله إليه من الأسئلة وأنه يعنى ما يقول .

٣ - ما يقوله الطاعنان فى شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد ابتنى على إجراءات باطلة - ذلك بأنهما أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية ، وقرر هؤلاء أنهم على استعداد لتقديم إعلام الوراثة إذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى ، مما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الإعلام - وإلا فكان على المحكمة أن تحكم بعدم قبولها - ما يقوله الطاعنان فى هذا الخصوص مردود بأن المحكمة لم تفصل فى الدعوى المدنية ، وكل ما فعلته أنها استعملت حقها المخول لها فى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فأحالتها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رأت أنه من أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق يعطل الفصل فى الدعوى الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعنين بأنهما قتلا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا ثم انتظراه على جانب الطريق المفضى إلى زراعته وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما من خلفه مقذوفا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت من غرفة الامهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وادعى بحق مدنى أولاد المجنى عليه وزوجة القتل عن نفسها وبصفتها وصية على ابنه القاصر قبل المتهمين بمبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضا . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا

بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بأحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة الابتدائية بلا مصاريف للفصل فيها وبمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - وبمعاقة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن ما يقوله الطاعنان فى شأن الدعوى المدنية مردود بأن المحكمة لم تفصل فيها وكل ما فعلته أنها استعملت حقها المخول لها فى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فأحالتها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رأيته من أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق يعطل الفصل فى الدعوى الجنائية .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع إذ طلب الحاضر عنهما إلى المحكمة استدعاء كل من الطبيب الشرعى وكبير الأطباء الشرعيين لمناقشتهما فيما إذا كان المجنى عليه يستطيع الكلام بتعقل بعد إصابته بالإصابات الجسيمة التى أثبتتها التقرير الطبي ونشأ عنها تهتك الكلى وثقوب بالأعضاء وصدمة عصبية شديدة فرضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن المجنى عليه سئل تفصيلا فى محضر ضبط الواقعة وفى تحقيق النيابة ، ولولاحظت النيابة أنه كان يهذى أو لا يعي ما يقول لأثبتت ذلك فى محضرها ولما واصلت التحقيق معه طوال تلك المدة - ويرى الطاعنان أن ما قاله الحكم لا يبرر رفض تحقيق دفاعهما فى مسألة فنية ينبغى أن لا يقطع فيها غير رجال الفن من الأطباء .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يشير الطاعنان فى وجه الطعن بقوله ” إن ما أثاره الدفاع عن المتهمين من النعى على شهادة المجنى عليه بأنه لا يمكنه أن يتكلم بتعقل عقب الحادث بسبب إصابته فردود بأن المجنى عليه قد سئل تفصيلا فى محضر ضبط الواقعة وفى تحقيق النيابة وكانت إجاباته تنم عن وعى وإدراك تامين لما يقول ولولاحظت النيابة أنه كان يهذى أو لا يعي ما يقول لأثبتت ذلك فى محضرها ولما واصلت التحقيق معه طوال تلك المدة ، وعلى ذلك فلا ترى المحكمة محلا لإجابة طلب الدفاع باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى هذا الخصوص ، خاصة وأن وكيل النيابة المحقق قد أثبت قبل استجواب

المجنى عليه أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله . “ وكان الثابت من الحكم أنه اعتمد في إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه التي أدلى بها في التحقيق الابتدائي بعد إصابته من العيار الناري الذي نشأ عنه كسر الضلع الأيمن الأخير وتمزق الكلية اليمنى والأمعاء وما صحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعنان من دفاع جوهرى عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى—أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية، ولا يغنى فى هذا الصدد ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا الإذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يوجه إليه من الأسئلة وأنه يعنى ما يقول . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعنين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما تقدم يكون قد أخل بحق دفاع المتهم مما يعيبه ويستوجب نقضه، وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق احمد الخشن ،
وجيد الخليم البطاش ، ومحمود اصاغل المختارين .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٥٤١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . شهادة : مالا يعيب التسيب والتدليل بشأنها :

لمحالة الحكم في بيان مؤدى أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهم فيما استند إليه منها . اختلاف الشهود في بعض التفاصيل . عدم ذكرها يفيد اطراحها .

(ب) حكم . مالا يعيب التدليل :

إغفال الحكم ببيان بعض تفاصيل تقريرى العدة القمريجية والمعاينة . يكفى أن يورد منهما ما يكفى لتبرير اقتناعه بالإدانة .

١* - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر - مادامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفاصيل معينة لم يوردها الحكم - ذلك لأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها لها .

٢** - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها - من تقرير الصفة التمهيدية ومحضر المعاينة - ما يكفى لتبرير اقتناعها بالإدانة ، ومادامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها ، فإن إغفالها إيراد بعض تفاصيل معينة يعتبر اطراحا لها .

* أنظر الحكم في الطعن ٢٩/٧٣٩ ق - (جلسة ١٩٥٩/١١/٢) -
قاعدة ١٧٩ - مجموعة الأحكام - السنة ١٠ - صفحة ٨٣٩ .

** المبدأ ذاته في الطعن ٣٠/١٩٥٣ ق - (جلسة ١٩٦١/٢/٦) ،
٣٠/٢٣٨٦ - (جلسة ١٩٦١/٢/٢٧) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة (سكيناً) وتوجه إلى المكان الذي اتفق وجود المجنى عليه فيه وطعنه بهذه السكين عدة طعنات في مواضع مختلفة من جسمه قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسدين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت والددة المجنى عليه بحق مدني قبل المتهم بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمسدين ١٧٤١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات وبإلزامه بأن يدفع للادعية بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . وقد استبعدت المحكمة ركن سبق الإصرار . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التسمييب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في التدليل على ثبوت إذانة الطاعن على إيراد أقوال بعض شهود الإثبات دون أن يورد أقوال باقي الشهود الذين استند إلى شهادتهم . مكتفيا بالإحالة إلى الشهود السابقين مقررا بأن الأخيرين شهدوا بمضمون شهادة الأولين ، ولم يورد جميع إصابات المجنى عليه الثابتة في تقرير الصفة التشريحية بل اقتصر على ذكر الإصابات الطفيفتين بالجانب الأيسر من الظهر ، كما لم يأت بذكر لما جاء بتقرير الصفة التشريحية نقلا عن أوراق المستشفى عن حالة المجنى عليه عند وصوله إليها من أنه كان في حالة ثرع موق وتوفي إثر وصوله مما يخالف ما شهد به الدكتور محمد سالم من أنه سأل المجنى عليه في المستشفى مرتين فأنهم الطاعن ، واستند الحكم فيما استند إلى أقوال هذا الشاهد كدليل من أدلة الإثبات - وهذا إلى أن الحكم لم يورد مؤدئ المعاينة على وجه التفصيل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن فريقاً من الطلبة ببلدة انشاص أنشأوا فيما بينهم نادياً رياضياً أسندوا رئاسته لمحمد عباس المولود وكان المتهم (الطاعن) والمجنى عليه من أعضائه ويقوم جميع أعضاء النادي بسداد الاشتراكات المقررة عليهم إلا أن النادي لم يستمر للغرض الذي أنشئ من أجله لحادث قام بين الأعضاء على إدارته بعامل أن قيمة الاشتراكات المقررة كانت لا تصرف في الغرض الذي أنشئ من أجله النادي ولهذا السبب انقسم الأعضاء إلى فريقين تزعم المتهم حامى حسن على فريقه وكان المجنى عليه هاشم جامع الرفاعي من بين أفراد الفريق الآخر، وحدث حوالي الساعة ٩ من مساء يوم أول يولييه سنة ١٩٥٩ أن ذهب المجنى عليه مع بعض من أفراد فريقه وهم محمد وحيد عباس وسالم على سالم وسالم محمد الغازي ومنصور إبراهيم نصر إلى حوش مدرسة انشاص الاعدادية لممارسة لعب كرة القدم، وقد اعتادوا ذلك في الأجازة الصيفية حتى ينتهى الإشكال القائم حول النادي، وبينما هم مجتمعون بحوش المدرسة في انتظار إحضار الكرة حضر لهم المتهم ومعه نفر من فريقه وهم فاروق إبراهيم ضيف ومحمد عباس وعبد العظيم سلطان وطلب فاروق إبراهيم ضيف إنهاء موضوع النادي صلحا وأيده في ذلك المجنى عليه على أساس اختيار خمسة أعضاء من كل فريق لإدارة النادي وأثناء الحديث بشأن الصلح بين المجنى عليه وبين فاروق إبراهيم تدخل المتهم في حديث الصلح فطلب المجنى عليه إمهاله حتى ينتهى حديثه مع فاروق إبراهيم فنار المتهم على المجنى عليه وغضب منه وسبه — فجذبه المجنى عليه من جلبابه فنارت ثورة الأخير على المجنى عليه وتماسكا وأخرج المتهم من جيبه سكيناً وهو في ثورة غضبه وطعن بها المجنى عليه طعنتين في جبهة الأيسر من الخلف قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وفي أثناء ذلك ... " ثم استند الحكم في التدليل على ثبوت الواقعة في حق الطاعن على هذه الصورة إلى أقوال محمد سالم ضيف ومحمد وحيد عباس وسالم على سالم وسالم محمد الغازي ومنصور إبراهيم قنصوه والدكتور محمد إبراهيم سالم وعبد المنعم على هاشم ولطفى السيد مصطفى وإلى التقرير الطبي الشرعى والمعاينة ، وبعد أن فصل الحكم مضمون شهادة الشاهدين الأولين محمد سالم ضيف ومحمد وحيد عباس وذكر أنهما شهدا بأنهما رأيا الطاعن يعتدى على المجنى عليه ويطعنه بالسكين في ظهره أورد مضمون شهادة الدكتور محمد إبراهيم سالم ،

ثم عرض شهادة باقى الشهود وقال بأن سالم على سالم وسالم محمد الغاوى ومنصور إبراهيم قنصوه شهدوا بمضمون شهادة الشاهدين الأولين وأن عبد المنعم هاشم ولطفى السيد مصطفى شهدوا بمضمون شهادة الدكتور محمد إبراهيم سالم ، ولما كان ما ينهض الطاعن على الحكم من اعتماده على شهادة هؤلاء الشهود (الثالث والرابع والسابع والثامن) دون ذكر مؤدى شهادتهم مردودا بأنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر — ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها — وهو ما لم ينازع الطاعن فيه — فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن هو من قبيل الجدل الموضوعى — ولا يؤثر فى هذا النظر اختلاف الشهود فى تفصيلات معينة لم يوردها الحكم ، ذلك لأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمنن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها — أما ما يثيره الطاعن من عدم إيراد الحكم لتفصيلات ما جاء بقرير الصفة التشريحية ومحضر المعاينة فإن الحكم المطعون فيه قد أورد منهما ما يكفى لتبرير اقتناعه بالإدانة ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها فى تكوين عقيدتها ، فإن إغفالها إيراد بعض تفصيلات معينة يعتبر اطراحا منها لهذه التفصيلات . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى الوجه المتقدم يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى هو الإخلال بمحق الدفاع إذ أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة ضم أوراق علاج المحنى عليه بالمستشفى وإعلان طبيب الاستقبال وسؤاله لمعرفة مدى صدق شهادة الدكتور محمد سالم من أن المحنى عليه تحدث إليه بتعقل وأخبره باسم ضاربه ، كما طلب سماع شهود تقى على تلك الواقعة فضلا عن طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين وسماعه فى هذا الخصوص — إلا أن المحكمة رفضت هذه الطلبات وردت على ذلك برد قاصر ، كما رفضت طلب الدفاع إحضار السكين المستعملة أو تقرير التحليل الخاص بها إن كانت أرسلت للتحليل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لطلب سماع شهود النفى ورد عليه بقوله :
 ” وقد أجابت المحكمة طلب الدفاع بتأجيل الدعوى لجلسة اليوم لإعلان شهود النفى — وبجلسة اليوم (٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠) لم يعلن الدفاع عن المتهم

شهود نفي وقال شفاها بشأنهم إنهم في فترة الإمتحانات^١ ثم قال "وحيث إنه عن طلب سماع شهود النفي فإن المصم نفسه قد أشهد بعض شهود النفي على أنه لم يقارف البطيعة ... ولم يؤيده بل خذله فيما أشهدهما عليه ، أما عن شهود النفي الآخرين الذين تعرض الدفاع لهم وقال عنهم إنهم لم يسمعو بالتحقيقات ، فإن المحكمة أجابت الدفاع لطيله ولم يحقق هو من ناحيته ذلك الطلب ، وقول الدفاع بأنهم في فترة امتحان ، فإنه لم يعلن أحدا منهم حتى يحذر من يعلن بخلفه من الحضور لأداء الشهادة للسبب الذي أبداه الدفاع ، وبذلك يكون الدفاع قد تقاعس من ناحيته عن إجابة طلبه وليس للمحكمة شأن في ذلك". كما ورد الحكم المطعون فيه على طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين وضم أوراق علاج المحنى عليه وسماع شهود معينين بقصد تكذيب الدكتور محمد سالم فيما شهد به من أن المحنى عليه كلمه بتعقل وأخيره باسم ضاربه في قوله "إن النيابة العمومية في صند استيفاء التحقيق قد طلبت من الطبيب الشرعي بكتابها رقم في الإفادة بعد الاطلاع على التقرير الطبي الشرعي رقم ... الخالص بالصفة التشريعية عما إذا كان المحنى عليه يمكنه أن يتحدث عقب إصابته من عدمه والفترة التي يستغرقها ذلك إن كان في الإمكان حدوده - وقد أجاب الطبيب الشرعي الدكتور شارل حلمي بكتبه رقم ... المؤرخ ... مالى ، ١ - إن الإصابات الموصوفة لا يوجد بها ما يتعارض وإمكان تكلم المحنى عليه بتعقل . ٢ - إنه ليس بهذه الإصابات ما يمنع أن تمتد حياة المصاب بعد وقوعها فترة يتعذر تحديدها بالضبط ... والمحكمة إزاء ماورد بتقرير الطبيب الشرعي شارل حلمي الذي تطمئن إليه لسلامة ماورد به من حجب فنية لا ترى بعد ذلك استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لأخذ رأيه ."

وحيث إنه لما كان ما تقدم ذكره وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال الدكتور محمد سالم التي تأيدت بما قرره الطبيب الشرعي الدكتور شارل حلمي في شأن تكلم المحنى عليه بعد إصابته بتعقل فإنها غير ملزمة بتحقيق أوجه الدفاع الموضوعي لالتهم بالطريق الذي يطلبه - أما ما أثاره الدفاع في شأن طلب ضم السكين المستعملة وتقرير تحليلها إن كانت قد أوصلت للتحليل فقد رد الحكم على ذلك في قوله "وحيث إنه بالنسبة لطلب تحريز السكين وتحليل ما قد يوجد بها من آثار دماء على دماء القاتل فإن ذلك الطلب غير منتج في الدعوى والدليل

على ذلك ما على : ١ - استعالة تنفيذ ذلك الطلب لعدم وجود دماء المحنى عليه
يمكن إجراء عمل فصائل عليها ٢ - أن المتهم لم ينكر وجوده بمحل الحادث وتماسكه
مع المحنى عليه ٣ - أن شهود الرؤية أجمعوا على أن المتهم هو الذى طعن المحنى
عليه بالسكين فى جنبه الأيسر فأحدث به الإصابتين الموصوفتين بالقرار الطبي
الشرعى واللتين أودتا بحياته . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سائفا وكلفيا
للرد على الطلبات التى تقدم بها الطاعن ومبررا لرفضها ، فإن ما يشير به الطاعن
فى الوجه المتقدم لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو اضطراب الحكم المطعون فيه وتناقضه
فى تصوير واقعة الدعوى لأنه إذ سلم بوقوع مشاجرة بين فريق الطاعن والمحنى
عليه أصيب فيها هذا الأخير فقد سلم بأن دفاع الطاعن يؤيد هذا التصوير ، لأنه
لا يمكن تعيين الضارب لتعدد المشتركين فى المشاجرة ولا تحديد كيفية الاعتداء .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما تقدم بيانه
وأفيا ، وأورد الأدلة الكافية على ثبوتها بما تتوافر به الجزية التى دان الطاعن
عنها دون اضطراب أو تناقض ، وأورد من أقوال الشهود ما اطمانت إليه
المحكمة فى شأن ما قرره من رؤيتهم للطاعن وهو يعتدى على المحنى عليه بالسكين ،
فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الوجه لا يكون فى حقيقته إلا جدلا واردا على وقائع
الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة
النقض به .

وحيث إن محصل الوجه الرابع هو الخطأ فى الإسناد والقصور فى البيان ،
ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد أن تقرير الصفة التشريحية دل على وجود
إصابتين قطعتين بظهور المحنى عليه مع أن الثابت من التقرير وجود عدة إصابات
رضية وإصابة قطعية فى الساعد ، كما أورد الحكم أن الدكتور محمد سالم شهد بأنه
سأل المحنى عليه فأجابته بتعقل عن اسم ضاربه فى حين أن هذا الشاهد قد ورد
فى التحقيق أن المحنى عليه كان فى النزاع الأخير ، كما أنه الحكم لم يورد عن المعاينة
سوى أثر الدماء التى وجدت على النخيل وأغفل ما ورد بها عن كيفية وقوع
الحادث وتصوير الشهود له .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد من تقرير الصفة التشريحية ومن المعاينة ما يكفي لتبرير اقتناعه بإدانة الطاعن عن الجريمة المسندة إليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ذلك وإلى الأدلة التي استندت إليها ، فإنها غير ملزمة بأن تورد في حكمها كل ما تضمنته التحقيقات من وقائع ، على أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من اغفال الحكم وجود إصابات رضية بالمجنى عليه ، ذلك أنه وقد اطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو الذى طعن المجنى عليه طعنتين فى ظهره ، وهما على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى اللتان نشأت عنهما الوفاة فان الحكم يكون سديدا إذ دان الطاعن عن قتل المجنى عليه ، ولا يؤثر فى مسؤوليته هذه مشاركة الغير فى الاعتداء على المجنى عليه اعتداء ترك آثارا إصابات رضية ما دام أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أمام محكمة الموضوع أن هذه الإصابات الأخيرة قد شاركت فى إحداث وفاة المجنى عليه - كما أن ما حصلته من أقوال الدكتور محمد سالم عن إجابة المجنى عليه بتعقل وذكره اسم الطاعن باعتبار أنه هو الذى اعتدى عليه لا يتعارض مع حالة التزعم التى كان يعانها المجنى عليه المذكور ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن محصل الوجه الخامس هو القصور فى بيان نية القتل لدى الطاعن وهى غير متوافرة فى حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل لدى الطاعن فى قوله "وحيث إن نية القتل قد ثبتت قبل المتهم بدلالة الآلة التى استعملها فى الاعتداء - وهى سكين ذات فصل حاد هى بذاتها آلة قاتلة إذا أصابت مقتلا ، وقد ثبت أن الإصابات قد تعددت بالمجنى عليه ، وأن الإصابات الثلاثين بظهره قد أحدثت قطعاً غائراً بنسيج الرئة اليسرى وترتب على ذلك حصول نزيف وهاتان الإصابتان هما فى مقتل بالنسبة لهما وقد قارف المتهم جريمته بطعن المجنى عليه بالسكين فى ظهره طعنتين بقصد إزهاق روحه " وهذا الذى استدل به الحكم على توافر نية القتل سائق وكاف للتدليل على قيام هذه النية ، فضلا عن أن العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت بمقتضى المادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات فيما لو استبعدت نية القتل فلا جدوى للطاعن مما يثيره فى هذا الوجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد غفني ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٨١)

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ القضائية :

سب وقذف : جرائم النشر : إعادة النشر : هي في حكم القانون كالنشر الجديد . المادة ١٩٧ ع . أئذ ذلك .

يستوى أن تكون عبارات التذف أو السب التي أذاعها الجاني متقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد الإفلات من المسؤولية الجزائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى — إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون ك مفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم مباشرة أمام المحكمة الجزئية على المتهم نسبوا إليه بأنه بصفته المدير المسئول للجلية الأسبوعية سورناك نشر فيها نقلا عن جريدة أخرى مقالا تضمن عبارات تعد سباً في حق مورثهم بأن نسب إليه أنه يشغل جاسوسا . وطلبوا معاقبته بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات كما طالبوا القضاء لهم قبله بمبلغ ألف جنيه تعويضا . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيها عما نسب إليه مع إلزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض ج. (١٩) . ٢

والمصاريف وأتعاب المحاماة . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوره بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت رافعها بمصرفاتها عن الدرجتين بلا مصروفات جنائية . فقرر الوكيل عن ورثة المدعى بالحقوق المدنية الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، لأن المطعون ضده بوصفه المدير المسئول بمجلة سورناك الأسبوعية نشر في هذه المجلة مقالا يتضمن عبارات تعد سببا وقذفا في حق المجنى عليه (مورث الطاعنين) وهذا المقال منقول عن صحيفة تصدر في بيروت ، وكانت هذه الصحيفة قد نقلته عن صحيفة أخرى تصدر في إحدى الدول الأجنبية وقضى الحكم ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على تخلف عنصر سوء النية لأنه لم يتعمد الإساءة بالمجنى عليه ، مع أنه من المقرر أن هذا العنصر إنما يتحقق بعلم الجاني بكذب الواقعة ومن عنف العبارات ، فإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده نسب إلى المجنى عليه أنه أنشأ شبكة جاسوسية ثم علق من عند نفسه على المقال بعبارة تتضمن السب والقذف في المجنى عليه مع علمه بعدم صحة ما أسنده إليه نقلا عن صحيفة أخرى مدفوعا في ذلك بالرغبة في الكيد له للخصومة القائمة بينهما بسبب الخلافات السياسية ، فإن الجريمة تكون متوفرة سواء كانت عبارات السب والقذف منقولة عن صحيفة أخرى أو صادرة من شخص الناشر ، ولا حاجة بعد ذلك لثبوت القصد الخاص الذي اشترطه الحكم المطعون فيه بل يكفي قيام القصد العام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه "إن المدعى بالحق المدني (مورث الطاعنين) رفع دعواه مباشرة في صحيفة أعلنها في ١٩٥٥/٣/١ ضمنها أن المتهم (المطعون ضده) بصفته المدير المسئول بالمجلة الأسبوعية سورناك نشر فيها نقلا عن جريدة أخرى مقالا تضمن عبارات تعد سببا في حقه بأن نسب إليه أنه يشغل جاسوسا وألفاظا أخرى تعد سببا للدعي بالحق المدني،" وقدم ترجمة للقال المذكور انطوت عليها حافظة فحواها أن الصحافة الديموقراطية

لنى غبطة لأنها رأت زعيما منشفكيا يؤكد تأكيداً قاطعاً أن الزعماء والتشجيعين
الذين يشاركون الزعماء الجورجيين المغترين نفس الحظ يقومون بنشاط تجسس
ويتقنون المساعدات المالية من أمريكا إلى آخر ما جاء بتلك الترجمة“ ثم
استطرد الحكم إلى تقرير أن القصد الجنائي لا يتوفر ولا يفترض في جرائم النشر
بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها — بل يجب على المحكمة أن تبحث جميع
ظروف الدعوى لتقف على ما إذا كان قصد الناشر من نشر المقال هو خدمة
المنفعة العامة أو مجرد الإضرار بشخص المجنى عليه ، وانتهى الحكم من ذلك
إلى براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قولاً منه ”وتأسيساً على ما تقدم ، ومتى
كان الثابت من ظروف هذه الدعوى أن المتهم هدف فيما نشره إلى أن يوقف
الرأى العام الأرمنى على ما ينسب إلى المدعى بالحق المدنى في بعض الصحف ،
فقام بنقل المقال موضوع الاتهام في مجلته بعد أن توه إلى ذلك وأن القصد
الجنائي الخاص الذى يتطلبه القانون في جرائم النشر يكون متخلفاً لدى المتهم
بتوافر حسن النية لديه وبالتالي تكون التهمة المسندة إليه قد فقدت ركناً
من أركانها ويكون الحكم المستأنف إذ قضى بإدانته قد جانب وجه الحق“.

وحيث إنه لما كان مقرراً أن القصد الجنائي — بعنصره قصد الإسناد
وقصد الإذاعة — في جريمة القذف أو السب إنما يتوفر متى نشر القاذف
أو الساب العبارات الماسة بالشرف أو السمعة أو الاعتبار مع علمه بأنها لو كانت
صادقة لأوجبت عقاب المقدوف في حقه أو احتقاره أو الحط من شرفه وكرامته
ويستفاد هذا العلم من كون هذه العبارات شائنة بذاتها ، فالعبارات أو الألفاظ
الماسة تحمل بنفسها الدليل الكافى على توفر القصد الجنائي ، ولا يشترط القانون
في هذه الجريمة سوى هذا القصد العام المشروط في سائر الجرائم العمدية ،
ولا يتطلب قصداً خاصاً ، ولا عبء بعد ذلك بحسن النية وادعاء القاذف حسن
القصد وشرف الغاية وأنه لم يتبع من وراء فعلته التشهير بالمجنى عليه والحط
من كرامته ، كما لا يقبل منه التذرع باعتقاده صحة الأمور التى ينسبها إلى المقدوف
لأن حسن النية غير مؤثر فى المسؤولية عن القذف ولا يعتد به في قيام هذه الجريمة
إلا في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ،
يستوى في كل ذلك أن تكون عبارات القذف أو السب التى أذاعها الجنائي

منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابات التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابات إنما نقلت عن صحف أخرى ، إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون ، وذلك كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات ، ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها إذ حكمت بغير ذلك وأقامت قضاءها برفض الدعوى المدنية على انعدام الجريمة مع تسليمها بأن العبارات التي نشرها المطعون ضده وأسندها إلى مورث الطاعنين تتضمن قذفا وسبا في حقه ، فإن حكمها يكون مبنيًا على الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ويتعين لذلك نقضه . ولما كان هذا الخطأ منهاجها عن البحث في تقدير التعويض الذي يستحقه الطاعنان فإنه يتعين إعادة القضية للفصل فيها من جديد .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ، وتوفيق احمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٣٤٩ سنة ٣٠ القضائية :

(١ - ب) تحقيق . تفتيش : شروط صحة الإذن به : إغفال إثبات ساعة

إصدار الإذن . متى لا يؤثر في صحته ؟

عند ثبوت حصول التفتيش بعد الإذن به وقبل تقاض أجله .

المختص بإصدار الإذن :

العبرة في ذلك هي بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

إغفال صفة مصدر الإذن — متى لا تعيبه ؟

عند ثبوت اختصاصه بإصداره .

١ — إثبات ساعة إصدار الإذن بالتفتيش إنما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه — وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الإذن به وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .

* ٢ — صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش — ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره — والعبرة في ذلك إنما تكون بالواقع — وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

* أنظر الحكم في الطعن ١٣٧٨/٢٦ ق - (جلسة ١٩٥٧/١/٢١) - قاعدة ١٥ -
مجموعة الأحكام - السنة الثامنة - صفحة ٥٢ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق . فقررت الغرفة بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام ما عدا المادة ٣٣/ج وأخيرة وبدلا عنها المادة ٣٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه والمصادرة - وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد وفساد الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وفهمهم بالإضافة إلى القصور في التسبيب ، وفي ذلك يقول الطاعن إنه دفع بوجود خصومة بينه ووالده وبين آخرين أدت إلى الشروع في قتل والده وقتل ابن عمه وقد دفع ذلك خصومه إلى دس المخدر له ، إلا أن المحكمة أخطأت إذ نسبت للطاعن في الحكم المطعون فيه أنه قال إنه سبق اتهامه بالشروع في قتل آخر ، وانهت بهذا الإسناد الخطأ إلى نتيجة عكسية ودانت الطاعن على أساسها مع استبعاد فكرة دس المخدر له ، كما استخلص الحكم نتائج بناها على مقدمات خاطئة من عندياته إذ دلت الدفاع على دس المخدر للطاعن بأن السلاح الذي ضبط معه مدسوس هو الآخر عليه يؤيد ذلك أن الضابط الذي أجرى التفتيش وصفه في محضره أنه ذو عشر طلاقات بينما وصفته النيابة بأنه بنحس طلاقات فقط - ومع هذا الخلاف فقد ذكر الحكم أنه قد يكون نتيجة السهو والسرعة ورداءة الخط دون أن ترجع إلى الحرز وتماينه بنفسها ، وفوق ذلك فقد أخطأ الحكم المطعون فيه في تفهم الدفع الذي أثاره

الطاعن بطلان إذن التفتيش لعدم النص فيه على ساعة صدوره فتقضى الحكم بصحة التفتيش لا بصحة الإذن وتضمن رده على خلاف الواقع — إلت ساعة الإذن قد ثبتت فيه وإنها هي الساعة التاسعة و٤٠ دقيقة — كما رفض الدفع بطلان الإذن لعدم النص فيه على صفة مصدره — كل ذلك بالإضافة إلى القصور الذى شاب أسباب الحكم فى إغفال الرد على باقى مستندات الطاعن المقدمة للتدليل على قيام الحصومة بينه وبين أشخاص آخرين وعلى سهولة الوصول إلى المكان الذى عثر فيه على المخدر وإمكان دسه فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله ” نعى إلى الملازم أول أحمد لطفى السمان ضابط مباحث كفر الزيات أن المتهم ووالده يحزان مواد مخدرة فاستصدر إذنا من النيابة بتفتيشهما وتفتيش مسكنيهما وفى ليلة ١٩٥٨/٩/٢٨ قام لأداء هذه المسامورية برفقة المخبرين عبد المنعم محمد الفتى ومحمد فرج إبراهيم فقصدوا منزل المتهم بناحية كفر الشيخ على وفتحوا بابه الخارجى بالقوة ثم صعدوا إلى الدور العلوى حيث وجدوا المتهم نائما فى حجرة على حصير وقد هب من نومه واقفا عند ما أحس بقدمهم ففتشه الضابط ولم يجد معه شيئا ثم قش صديريه الذى كان معلقا على حبل بالمجرة فعثر فى أحد جيوبه على حافظة نقوده وعلى شفرة حلاقة ثم كلف المخبر عبد المنعم محمد الفتى برفع الوسادة التى كان المتهم نائما عليها فعثر على مسدس — أفرد عن حيازته قضية خاصة . كما رفع الحصير فعثر على كيس مربوط فضه الضابط فوجد به قطعا من الحشيش ... ” وقد استند الحكم فى ثبوت الواقعة وإدانة الطاعن إلى أقوال الضابط والمخبرين ، وتقرير المعامل الكيماوية ، ولما كان ما يشير به الطاعن فى شأن الخطأ فى الإسناد لا تعلق له بجوهر الأسباب التى بنى عليها الحكم ، فلا يصح أن يتخذ سببا فى الطعن فى سلامته ، ولا يؤثر فى سلامة الحكم أن تكون المحكمة قد أخطأت — على ما يزعم الطاعن — فى فهم حقيقة الضغينة بين الطاعن وخصومه ، ما دام هذا الخطأ لا أثر له فى منطق الحكم ولا فى النتيجة التى انتهى إليها ، كذلك لا عبرة بخطأ الضابط فى وصف السلاح الذى ضبط لا تقطاع صلة هذا السلاح بالتهمة موضوع الدعوى ، فضلا عن أن المحكمة عللت هذا الخطأ تعليلا سائغا مقبولا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما ينعاه الطاعن من وقوع خطأ فى القانون حين رفض الحكم الدفع بطلان إذن التفتيش

لعدم ذكر الساعة التي صدر فيها ، وعدم اشتماله على صفة مصدره مكانا ليعرف مدى اختصاصه ، ورد على هذا الدفع بشقيه في قوله ” إنه فضلا عما ثبت للحكمة من الاطلاع على أصل الإذن ، ومن أقوال ممثل النيابة الذي أصدره بمحضر جلسة القضية ٢١٧٥ ج سنة ١٩٥٧ جنائيات كفر الشيخ الخاصة بإحراز السلاح أنه قد أثبت في الإذن تاريخ وساعة صدوره وهو ١٩٥٨/٩/٢٧ الساعة ٤٠ و ٩ مساء ، إنه فضلا عن ذلك فقد نص الإذن على حصول التفتيش مرة واحدة خلال أسبوع من تاريخ إصداره ، وقد تم التفتيش حسبما هو ثابت من محضر ضبط الواقعة يوم ١٩٥٨/٩/٢٨ الساعة ٢ صباحا ومن ثم يكون التفتيش قد وقع صحيحا بعد صدور الإذن وقبل انتهاء مدته ... وإثبات ساعة صدور الإذن ليس من الشروط الشكلية لصحة الإذن وإنما تنحصر قيمته في إثبات أسبقية صدور الإذن على حصول التفتيش “ ثم استطرد الحكم المطعون فيه قائلاً إنه ” لا محل للاحتجاج باغفال مساعد النيابة الذي أصدر الإذن ذكر محل عمله لما قد ثبت للحكمة من التحقيقات أنه كان يعمل وقت إصدار الإذن بناية كفر الزيات وقد تولى بنفسه تحقيق هذه القضية فهو مختص والحالة هذه بإصدار هذا الإذن لإقامة المتهمة في دائرة مركز كفر الزيات ووقوع منزله المطلوب تفتيشه في هذه الدائرة “ . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع إذ أن إثبات ساعة إصدار الإذن لازمة فقط عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه قد تم بعد صدور الإذن وفي خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه ، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم في الساعة الثانية من صباح يوم ١٩٥٨/٩/٢٨ ، أي بعد صدور الإذن وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر في صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره - أما صفة مصدره فليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره ، ذلك بأن العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة . لما كان

ذلك ، فان وجه النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون يكون على غير أساس . أما ما يشير الطاعن غير ذلك فلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب وهى ليست ملزمة بالرد على هذا الدفاع الموضوعى لأن الرد عليه يكون مستفادا ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى الأدلة التى أوردتها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار، وبحضور السادة : السيد احمد حقيقي ، وتوفيق أحمد الحسن ، وعبد الحليم الطيانش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) محكمة جنايات . فصل الجناح المرتبطة عن الجناية : أئردك .
المادة ١٣٨٣ ج .

حكم . آثار النطق به : ارتباط بسيط بين جناية وجنحة :
أئرزواله .

نقض . أوجه الطعن : الخطأ في القانون الإجراءي : مثال . محكمة
الإعادة : هي محكمة أول درجة عند نقض الحكم الاستثنائي بتأييد الحكم
الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

دعوى جنائية . انقضاؤها بالحكم البات : دلالة حكم المحكمة الجزئية
بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . عدم شموله الجناح المسندة إلى
باقي المتهمين إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية . زوال هذا الارتباط
وقت إعادة عرض هذه الجناح على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية
التي تقرر من محكمة الجنايات بالاقتصار على نظر واقعها يقتضي فصل
المحكمة الجزئية في الجناح المسندة إلى المتهمين فيها . الحكم منها بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مخطيء في القانون .

(ب) محكمة جنايات . أثر توافر الارتباط بين الجناية والجنحة : عقوبة .
تعددتها : أثر توافر الارتباط غير القابل للتجزئة .

حق المتهم في ألا توقع عليه محكمة الجناح عقوبة عن الجنحة عند
ارتباطها بالفعل المكون للجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها
وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

* ١ - إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصوراً على تهمة الجناية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى المجني عليها عاهة مستديمة، ولم يشمل هذا الحكم الجرح المسند إلى المطعون ضدهم إلا بحكم ارتباطها الواقعة الجناية، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجرح على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجناية، فإنه لم يكن هناك مانع قانوني بحول دون الفصل في الجرح المسند إلى المطعون ضدهم من محكمة الجرح بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات وبين الجرح المسند إلى المطعون ضدهم، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئاً في القانون - مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

** ٢ - ارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجرح عقوبة عن اللجنة إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطاً لا يقبل التجزئة، أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : المتهم الأول ضرب المجني عليها الأولى فأحدث بها الإصابة الميينة بالتهديد الطبي والتي تقصر علاجها مدة تزيد على العشرين يوماً . والمتهم الأول أيضاً ضرب المتهم الخامس فأحدث به الإصابة الميينة بالتهديد الطبي والتي تقرر علاجها مدة تزيد على العشرين يوماً . والمتهم الثاني ضرب المتهم السادس فأحدث به الإصابة الميينة بالتهديد الطبي والتي تقرر علاجها

* في معنى زوال أثر الارتباط بين الجناية واللجنة أنظر الحكم في الطعن ٣٠٦/٣٠٦٤ ق - (جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠) - ق ١١٤ - مج الأحكام السنة ١١ - ص ٥٩٥ .

** مبدأ الحكم في الطعن ٢٦/١١٥٧ ق - (جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤) - قاعدة ٣٥٧ مج الأحكام - ص ٧ - ص ١٢٩٩ .

مدة لاتزيد على العشرين يوما. والمتهم الثالث ضرب المحنى عليها الثانية فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوما. والمتهمان الرابع والخامس ضربا المحنى عليها الثالثة فأحدثا بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على العشرين يوما والمتهمان الخامس والسادس ضربا المتهم الثالث فأحدثا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على العشرين يوما. وطلبت عقابهم بالمادتين ١/٢٤١ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . طلبت المحنى عليها الأولى إحالتها إلى الطبيب الشرعى للكشف عليها لأنه تبين أنه تخلف لديها عاهة مستديمة يستحيل برؤها. وترتبا على ذلك قضت المحكمة الجزئية حضوريا بعدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ شئونها فيها . قامت النيابة بعد ذلك بتحقيق الواقعة ثم أصدرت قرارا بإحالة المتهمين إلى غرفة الاتهام لإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عما هو منسوب إليهم بالمادتين المذكورتين وقررت محكمة الجنايات فصل اللجنة المسندة إلى المتهمين من الثانى إلى الأخير عن الجناية وتقديمهم إلى محكمة الجلس لمعاقبتهم بمادتي الاتهام . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة الاستئناف قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . قطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، ذلك أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهم بمجنح الضرب وفقا للمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقدمتهم لمحكمة الجلس الجزئية وقضت هذه المحكمة بجلسته ١٠/٩/١٩٥٦ حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ شئونها فيها استنادا إلى ما تبين لها من أن إصابات المحنى عليها رقية بونس تخلفت عنها عاهة مستديمة فأصبحت بذلك إحدى التهمتين المسندتين إلى المطعون ضده الأول "عبد العظيم عبد الوهاب صالح" جنائية ،

وبعد أن أعادت النيابة تحقيق الواقعة قدمت المطعون ضدهم إلى غرفة الاتهام فأحالتهم بدورها إلى محكمة الجنايات غير أن هذه المحكمة قررت فصل الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم وإحالتهم إلى محكمة الجنب المختصة وقصرت نظر الدعوى أمامها على الجناية المسندة إلى المطعون ضده الأول فقط ثم فصلت في هذه الجناية ، ولما عرضت القضية بالنسبة للتممين في جرائم الجنب على محكمة الباجور الجزئية قضت بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ بتأييد الحكم المستأنف . قطعت النيابة في هذا الحكم بطريق التقص في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٩ وأسست طعنها على أن المحكمة إذ قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله وكان عليها بعد أن أعيدت إليها القضية من محكمة الجنايات بتمتضي السلطة المخولة لها بالمادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تفصل في موضوعها . ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنح الباجور في ٥ فبراير سنة ١٩٥٩ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو حكم خاطيء قانونا ، لأن الحكم السابق صدوره منها في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الجناية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى المجنى عليها رقية يونس عاهة مستديرة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية . ولما كان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجناية ، فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم من محكمة الجنب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات وبين الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون ويتمين نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الباجور الجزئية للفصل فيها بالنسبة إلى المطعون ضدهم جميعا ومن بينهم المطعون ضده الأول الذي من حقه ألا توقع عليه المحكمة الجزئية عقوبة عن الجنحة إذا تبين لها من التحقيق الذي تجريه أنها ارتبطت بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس ،
وعبد الحسيب عدى ، وحسن خالد المستشارين .

(١٨٤)

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) دعوى جنائية . تحريكها : دعوى مباشرة . لإجراءاتها :

حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة .
المادة ١٢٣٢ ج .

(ب) دعوى مدنية . إقامتها أمام القضاء الجنائى بطلب فى الجلسة المنظورة
فيها الدعوى الجنائية . اقتصار هذه الإجازة على الدعاوى المدنية الفرعية .
المادة ١٢/٢٥١ ج .

١* — مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية
أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة
دون المدعى بالحقوق المدنية .

٢ — القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية فى الجلسة فى حالة ما إذا كانت
من الدعاوى الفرعية فقط — أى مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملاً بنص المادة ٢٥١
من قانون الإجراءات الجنائية — فى فقرتها الثانية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما المتهم الأول : ضرب عمدا المحنى
عليه فأحدث به الإصابة الميينة بالقرار الطبي واتى أعجزته عن أشغاله الشخصية
مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثانى — ضرب عمدا المتهم الأول

* راجع الحكم فى الطعن ٢٤/١١٦٧ ق — (جلسة ١٩٥٥/١/١١)
القاعدة ١٣٧ — مح الأحكام — السنة السادسة — صفحة ٤١٦ .

فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وأمام المحكمة الجزئية وجه المدعى بالحقوق المدنية بلسان محاميه إلى المتهم "الطاعن" تهمة السب الماسة بالعرض والشرف وطلب عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات . كما طلب القضاء له قبله بمبلغ ١٦ ج (ستة عشر جنيا) على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٤٢ و ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم "الطاعن" بحبسه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لوقف التنفيذ عن تهمة الضرب وشهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ عن تهمة السب العلني وبالزامة بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ستة عشر جنيا والمصروفات المدنية وببراءة المتهم الثاني عملا بالمادة ٣/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الجنائية إلى حبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل عن التهمتين وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ذلك أن تهمة السب التي دين الطاعن بها لم ترفع عليه من النيابة العامة ، وإنما وجهها اليه المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة منتهزا فرصة وجوده أمام المحكمة لمحاكمته عن تهمة الضرب المقامة بها الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة ، وقد قبلت منه المحكمة تحريك الدعوى عن السب بهذا الطريق وحاكت الطاعن من أجلها وعاقبته عنها وعن جريمة الضرب وعند ما استأنف الحكم اعتبرت المحكمة الاستئنافية التهمتين قائمتين وقالت إن الحكم على الطاعن بالعقوبة ابتدائيا صادف محله ، إلا أنها أخذت على الحكم توقيع عقوبة مستقلة عن كل تهمة في حين أن التهمتين مرتبطتان ببعضهما إرتباطا

لا يقبل التجزئة لأنهما وقتنا لغرض واحد وهو الاعتداء على المدعى بالحق المدني وعاقبته بالعقوبة الأشد وهي عقوبة السب وفقاً للسادة ٣٢ من قانون العقوبات وما ذهب إليه الحكم من ذلك ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لأنه كان يتعين على المحني عليه إذا أراد تحريك الدعوى الجنائية بجرمة السب أن يتقدم إلى النيابة العامة بالشكوى طالباً إليها إقامة الدعوى وإذا لم يتخذ هذا السبيل فله أن يحرك دعواه مباشرة بطريق التكليف بالحضور على أن يكون ذلك في خلال الثلاثة أشهر التالية لعلمه بالجرمة وبمتركبها ولكنه لم يفعل ، بل وجه الدعوى عن هذه الجريمة بعد انقضاء الأجل المحدد قانوناً ، ومؤدى ذلك أن الدعوى الجنائية لجريمة السب لم تحرك قانوناً ولم تتصل بها المحكمة ، هذا إلى أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بالصورة القانونية التي شابت توجيه تهمة السب بطريق الدعوى المباشرة ، ونعى على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بطلانه على هذا الأساس ، ولكن الحكم المطعون فيه ، أغفل الرد عليه على رغم أهمية هذا الدفاع وأثره على الحكم في الدعوى وخاصة بعد إذ أُنزل الحكم على الطاعن عقوبة السب بوصفها الجريمة الأشد ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه ضرب المدعى بالحقوق المدنية عمداً فأحدث به الإصابة الميئة في التقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وادعى المحني عليه بحق مدني قبل الطاعن وطلب الحكم عليه بمبلغ ١٦ جنياً على سبيل التعويض المؤقت . وبمجلس ١٩٥٨/٢/٥ أمام محكمة أول درجة وجه بلسان محاميه إلى الطاعن تهمة السب العلني وجعل التعويض المطالب به عن التهمتين ، وقضت المحكمة المذكورة حضوراً بمجلس الطاعن شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠ جنياً عن تهمة الضرب وبمحسنة شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠ جنياً عن تهمة السب وألزمته بدفع ١٦ جنياً للدعى بالحقوق المدنية ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى الجنائية إلى حبسه شهراً واحداً مع الشغل عن التهمتين وتأييده فيما قضى به في الدعوى المدنية ، وبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن المدعى بالحقوق المدنية قال بلسان محاميه بمجلس ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ ”إني أوجه تهمة السب المماس بالعرض والشرف إلى المتهم الأول ”الطاعن“ وفي مواجهته وأعدل طلباتي

في الدعوى المدنية بالنسبة لتهمة الضرب وتهمة السب طبقا لنص المواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات، وبين من محضر جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن اعترض بلسان محاميه على تحريك دعوى السب في مواجهته بها بغير طريق التكليف بالحضور وجاء الحكم المطعون فيه خلوا من الرد على هذا الدفاع . لما كان ذلك، وكانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المعينة بها ومن بينها جريمة السب — إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجني عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكان هذا الاشتراط في حقيقته قيدا واردا على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية لا على المدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة وبدون أى شكوى سابقة في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى ، وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الأولى والثانية على أنه "تحال الدعوى في الجلسات والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الإتهام ، أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية . ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور، إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة ..." ومؤدى ما تقدم أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، فإن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية — ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ومالم تنعقد الخصومة بالطريقة التي رسمها القانون فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة ، وذلك لأن القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط — أى مجرد الادعاء بحقوق مدنية عملا بنص المادة ٢٥١ من قانون

٢٠ (٢٠) ج٠

الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دأب الطاعن بجرمة السب التي وجهها المدعى بالحقوق المدنية إليه بعد انقضاء أجل المحدد قانونا لتحريكها وبغير طريق التكليف بالحضور والتفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص على رغم أهميته وأثره على سلامة اتصال المحكمة بالدعوى ، فانه يكون معيبا ، ولا يقدح في هذا النظر أن العقوبة المقررة بها على الطاعن مبررة بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها ولا يجادل فيها في طعنه ، ذلك بأن الحكم قد أوقع على الطاعن هذه العقوبة على اعتبار أنها عقوبة الجريمة الأشد وهي السب التي لم تحرك فيها الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح فضلا عن أن التعويض المقر في ملحق فيه أنه عن التهمتين معا . لما كان ما تقدم ، فان النعي على الحكم المطعون فيه يكون في محله ، ولما كانت النيابة العامة قد حركت الدعوى قبل الطاعن عن تهمة ضربه المدعى بالحقوق المدنية وكان الخطأ القانوني السالف الذكر وما استتبعه من توقيع عقوبة الجريمة الأشد يحول دون اقتصار هذه المحكمة على القضاء ببطالان الحكم المطعون فيه — مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإحالة ، فانه يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى كامل المستشار ، وبحضور السادة : محمد طه اسماعيل ، وعادل بونس ،
وعبد الحبيب عدى ، وحسن خاله المستشارين .

(١٨٥)

الطعن رقم ١٤٦٦ سنة ٣٠ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة .

فقد محضر المعاينة في قضية مرفوعة أمام المحكمة : سؤال المحكمة وكيل النيابة
مجرى المعاينة يتحقق به استكمال النقص الناشئ عن فقد محضرها . الم ١٥٥٨ جـ .

(ب) دفاع .

طلب المعاينة : متى يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا كان
لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة
على ما رواه شهودها .

(ج) تحقيق . إثبات .

ما لا ينطّل المعاينة : إجراؤها في غيبة المتهم . ما يملكه المتهم هو التمسك
لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التي تمت في غيبته من نقص أو عيب .
سلطة المحكمة في تقدير هذه المعاينة .

(د) إتلاف عمدي . نقص .

أسباب الطعن الموضوعية : ما يتعلق بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
الدعوى . مثال المنازعة في قيمة الضرر المالى المترتب على فعل التخريب للمطابق
عليه بالمادة ٢/٣٦١ ع .

١ — إذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفمها سؤال وكيل النيابة الذى قام بأجراء المعاينة نظرا إلى فقد محضرها ، فإن المحكمة بذلك تكون قيد استبكت النقص الذى نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذى ارتأته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

* ٢ — من المقرر أن طلب المعاينة متى كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولا تلتزم المحكمة بإجابته — فإذا كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها — لأسباب سائفة — إلى إمكان مشاهدة شاهد الرؤية للتهمين وقت مقارقتها الاعتداء على المبنى عليه ، فانه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ، ولا محل للنعي عليها لعدم توليها إعادة المعاينة بمقرقتها .

** ٣ — المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنباية أن تقوم به فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجبا ، ولا يبطلها غياب المتهم وقت إجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها — كما هو الشأن فى سائر الأوراق .

* مبدأ الطعن ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق — (جلسة ١٩٥٧/٢/١١) والطعن ٤٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١١ — مح الأحكام سنة ٨ — القاعده ٤٢ ص ١٤٠ ، ١٧٧ ص ٦٤٦ على التوالى ، المبدأ ذاته فى الطعن ٣٠/١٥٨٩ ق — (جلسة ١٩٦١/١/١٦) وراجع أيضا القاعده ١٧٣ صفحة ٨٨٧ من هذا العدد .

** مبدأ الطعن ٣٣٦ لسنة ٢٢ ق — (جلسة ١٩٥٢/٦/٩) — مح الأحكام — السنة الثالثة — قاعده رقم ٣٩٣ ص ١٠٥٢ ، والطعن ١٧٢٣ لسنة ٢٧ ق — (جلسة ١٩٥٨/١/٢٠) — مح الأحكام — السنة التاسعة — قاعده رقم ١٧ ص ٦٨ ، مواعظن ٦١٥ لسنة ٢٩ ق — (جلسة ١٩٥٩/١٢/٧) — مح الأحكام — السنة العاشرة — قاعده رقم ٢٠٠ ص ٩٧٧ .

٤ — إذا كان الثابت أن المتهم أو المدافع عنه لم ينازع أيهما في قيمة الضرر المالى المترتب على فعل التخريب والذى طلبت النيابة العامة تطبيق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية — بالنسبة إليه ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فإنه لا يقبل منه أن يشير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأتهما : المتهمان الأولان — قتلًا مخفيًا عليه عمداً مع سبق الإصرار على ذلك بأن يتنازعا على قتله وأعد الأول فأساً والثاني شرشرة وقصداً إلى حيث كان يعمل بحقله وإنهاله عليه ضرباً قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الثاني ضرب ما كينة الرى الميمنة بالمحضر والمملوكة لآخر بأن طرق عليها بقأس فكسهر أجزائها وكان ذلك بقصد الإساءة ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٣٦١ — ٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعى شقيق القتيل ، عن نفسه وبصفته وصياً للخصومة على ابنة شقيقه القاصرة بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء لهما قبلهما متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . وأمام محكمة الجنايات وجهت النيابة تهمة الشهادة الزور إلى المتهم الثالث وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمتين المسندتين إليه وإلزام المتهمين الأول والثاني متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى عن نفسه وبصفته وصياً على قاصرة القتيل بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية وأتعاب المحاماه وبمعاينة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فطعن المحكوم عليهما الأولان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين ينبغي أن يحكم المطعون فيه أنه انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه كما أخل بمقحمهما في الدفاع ذلك أنه استدل بصفة أصيلة على ثبوت تهمة القتل العمد التي دين بها الطاعن الأول ، وتهمة إحداث الجرح التي دين بها الطاعن الثاني على شهادة محمد سيد أحمد غرابيل من أنه شاهدهما يعتديان على المجنى عليه مع أنه يوجد حائل مادي عبارة عن بناء ضخم مركب عليه ساقية يحول دون رؤيته الاعتداء من الموضع الذي قرر أنه كان موجودا به وفظرا إلى فقد محضر المعاينة من أوراق الدعوى وعدم تغير الأوضاع المادية لمكان الحادث فقد طلب الدفاع عن الطاعنين من المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث لإجراء المعاينة تحقيقا لهذا الدفاع وإعمالا لنص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقتضي بتولى محكمة الموضوع دون غيرها التحقيق في حالة فقد أوراقه بعد رفع القضية أمامها . ولكن المحكمة التفتت عن إجابة هذا الطلب واعتمدت في ذلك على مناقشتها لوكيل النيابة الذي أجرى المعاينتين المفقودتين على رغم أن أقواله كانت تستند إلى الذاكرة ، وإلى مسودات رسوم بالقلم الرصاص ، وأنه ذهب إلى القول بأن مكان القتل في المعاينة الأولى التي عاصرت الحادث كان على مسافة ووضع يخالف ما أرشده عنه الشهود في المعاينة الثانية في غيبة الطاعنين مما كان يقتضي من المحكمة الاستجابة إلى هذا الطلب ، ويضيف الطاعن الثاني أن الحكم شابه قصور في بيان الواقعة التي دين من أجلها ، ذلك أنه ساء له طبقا للمادتين ١/٢٤٢ و ٢٤١/٣ من قانون العقوبات وأوقع عليه أقصى العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٦١ - وهي تجاوز الحد الأقصى المقرر بالمادة ١/٢٤٢ - ومناط العقاب بالمادة المذكورة هو أن يكون الاتلاف بقصد الاساءة وأن يماز الضرر المالى عشرة جنهات . وقد خلص الحكم إلى ذلك دون أن يبين وجه الاتلاف ومداه وأساس الاستدلال به على قيمة الضرر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين بوصف أنهما قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن يتنا الثبة على قتله وأعد الأول فأسا والثاني شرشرة وقصدا إلى حيث كان يعمل بحقه وانها لا عليه ضربا قاصدين قتله فأحدثا به

الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وأن الطاعن الثاني خرب ما كينة الرى المملوكة لآخربان طرق عليها بفأس فكسر بعض أجزائها وكان ذلك بقصد الاساعة وذلك طبقا للواد ٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٦ من قانون العقوبات ، وادعى مجد طه الديب شقيق المحنى عليه القتل بحق مدنى عن نفسه وبصفته وصيا للمحصومة على إبنة القتل القاصر قبل الطاعنين متضامين بمبلغ قرش على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة دانت الطاعن الأول بقتل المحنى عليه عمدا عملا بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات مستبعدة ظرف سبق الإصرار ودانت الطاعن الثاني بالمادتين ١/٢٤٢ و ١/٣٦١ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة واحدة هى الحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامهما متضامين بأن يدفعا للدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وقد بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين الطاعنان بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعى ومن استعراف الكلب البوليسى ومن شهادة وكيل النيابة الذى أجرى التحقيق وقام بالمعاينة التى فقد جزء منها - وهى أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذى قام بإجراء المعاينة نظرا إلى فقد محضرها وهى بهذا قد استكملت النقص الذى نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذى اراتته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية الذى ينص بأنه " إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه . وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هى إجراء ماتراه من التحقيق " وعرض الحكم إلى ما أثاره الدفاع فى خصوص إجراء المعاينة فقال " وحيث إن طلب الدفاع معاينة مكان الحادث من جديد لاجدوى منه بعد أن ناقشت المحكمة والدفاع السيد المحقق الذى أجرى المعاينة والتحقيق فأبان موقف المتهمين (الطاهنين) من المحنى عليه ومطاردتهم له وموقف الشهود من واقع الرسم الذى سبق أن أجراه وقت الحادث وبين بوضوح أن الحادث وقع نهارا وليس هناك حوائل مادية تعوق الرؤية . كما أن الأرض كانت مكشوفة من الزراعة . أما المصلى المزعومة فليس لها من أثر فلم يكن وقت المعاينة

أى مبنى وأن المحقق يذكر أن الأرض كانت فضاء وأن الشاهد محمد سيد أحمد غرابيل كان يصلى على حافة القناة فى أرض فضاء . أما الزعم بوجود مبنى ساقية ارتفاع سورها ثلاثة أمتار فقد أجاب السيد المحقق عن ذلك بأنه استبان وقت المعاينة من مكان وقوف الشاهد الذى أرشد عنه فى حينه أنه يستطيع رؤية المبنى عليه واعتداء المتهمين بسهولة ودون أى حائل وحتى مع قيام هذه الساقية . وحيث إنه لما تقدم تطمئن المحكمة إلى هذه الأقوال ولا ترى بعض مضى ستة أشهر على الحادث أى جذوى من إجراء معاينة أخرى فى هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم من ذلك يتضمن الرد الكافى على ما طلبه المدافع عن الطاعنين تبريرا لرفضه ، ذلك بأنه متى كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها للأسباب السائغة التى ذكرتها إلى إمكان مشاهدة شاهد الرؤية الطاعنين وقت مقارقتها الاعتداء على المبنى عليه فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنعى عليها لعدم توليها إعادة المعاينة بمعرفة ، لأنه من المقرر أنه متى كان هذا الطلب لا يتجه إلى نفى الفعل المكوّن للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولا تلتزم المحكمة بإجابه ولا يغير من ذلك ألا يكون الطاعنان قد حضرا المعاينة الثانية التى أجريت بإرشاد الشهود أو أن يكون المحقق قد قرر أن مكان القتل فى المعاينة التى عاصرت الحادث يختلف عن المكان الذى أرشده عنه الشهود فى المعاينة الثانية ، ذلك أن المعاينة التى تجرئها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم وقت إجرائها إذ المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجبا . وكل ما يكون للتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها . كما هو الشأن فى سائر الأدلة فإذا كان الدفاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشئ فى هذا الصدد واطمأنت إلى ما قرره المحقق من أن شاهد الرؤية كان يستطيع الرؤية من المكان الذى كان به وقت الحادث فلا تريب على المحكمة إذا هى أخذت برواية المحقق فى هذا الشأن واستندت إليها فى حكمها ، لما كان ذلك ، وكان ما ينهاه الطاعن الثانى على الحكم من قصور فى بيان واقعة الإلتفاف

التي دين بها مردودا بأن الحكم قد بين هذه الواقعة في قوله "وحيث إنه ثبت من أقوال محمد سيد أحمد غرابيل بأن المتهم الثاني (الطاعن الثاني) وقد رأى الشاهد بهم بالذهاب نحوهما لمنعهما من الاعتداء على القاتل اتجه نحوهم فهرب الشاهد وعندئذ تناول المتهم المذكور فأسا وحرب بها أتومينيل الملية المملوك لمحمد سيد أحمد غرابيل بأن طرق عليه بفأس فكسر بعض أجزائه وكان ذلك بقصد الإساءة ، وقد ثبت هذا الاتلاف بشهادة محمد سيد أحمد غرابيل وفياضة صادق على ، وجزء المعاينة المرفق بالأوراق والثابت منه وجود إتلاف بالمأكنة المذكورة " وحيث إن تهمة الإتلاف قد بلغت من الجسامه حدا تقدره المحكمة في سبيل اصلاحها ما يتجاوز العشرة جنيهاات الأمر المنطبق على المادة ٣٦١/١ و ٢ من قانون العقوبات " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦١ من قانون العقوبات لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا وأن عبارة قصد الإساءة لم تأت بجديد يمكن أن يضاف إلى القصد الجنائي العام في جرائم الإتلاف العمدية المبينة في القانون لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل الحاصل وذكر لفهوم وكان ما أورده الحكم في ذلك تتوافر به جريمة الإتلاف العمدي كما هي معرفة به بنص المادة ٣٦١ من ذلك القانون ، ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن المذكور أو المدافع عنه لم ينازع أيهما في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب والذي طلبت النيابة العامة تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٦١ من قانون العقوبات بالنسبة اليه ودارت المرافعة على هذا الأساس فلا يقبل منه أن يثير هذه المنازعة أمام محكمة النقض لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها في حدود سلطتها التقديرية بلا معقب عليها في ذلك . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

مداينة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد أحمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . مالا يوفر الإخلال بمبدأ شفوية المرافعة في ظل
المادة ٢٨٩ ج.١ معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ : استئناف .
متى لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجراء التحقيق الذي أغفلته محكمة
أول درجة ؟

عند تنازل المتهم أمام هذه المحكمة عن سماع شهود الإثبات وانتفاء حاجة محكمة
ثاني درجة إلى إتخاذ هذا الإجراء .

(ب) دعارة . جريمة المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ . حلة ذلك .

* — إذا كانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون
الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع
أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما
تقتضي على مقتضى الأوراق — وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما
لسماعهم ، فإنه لا يحق للمتهم أن ينعى ببطالان إجراءات المحاكمة .

* بالنسبة للتنازل الضمني عن سماع شهود الإثبات : راجع الحكم
في الطعن ٣٠/١٧٤٣ — جلسة ١٩٦١/١/١٠ والطعن ٣٠/١٥٦٣ ، ١٥٦٢ —
جلسة ١٩٦١/١/٩ .

٢** — الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ — يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة النامنة منه على من يدير منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : الأول والثاني : الأول فتح محلا للدعارة "المسكن المبين بالمحضر" والثاني عاونه في إدارته بأن قدم للأول بيتا يباشر فيه الدعارة حالة كون المتهم الأول زوجا للمتهمتين الثالثة والرابعة اللتين تمارسان الدعارة فيه وحرضا وساعدا واستخدما المتهمتين الثالثة والرابعة وأخرى على ارتكاب الدعارة حالة كون المتهم الأول زوجا للمتهمتين الثالثة والرابعة اللتين الثالثة والرابعة اللتين لم تبلغا الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة ، واستغلا بغناء المتهمتين الثالثة والرابعة وأخرى بأن قدمهن للغير مقابل أجر من النقود حالة كون المتهم الأول زوجا للمتهمتين الثالثة والرابعة ، الثالثة والرابعة اعتادتا ممارسة الدعارة وإقامتا عادة في محل للدعارة بالمسكن المبين بالمحضر مع علمها بذلك . والنيابة العامة طلبت عقابهم بالمواد ١/١ - ٢ و ٢/٤ و ٢/٦ و ٣ - ١/٨ و ٣ و ٢ و ٣/٩ و ١١ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥١ وأمام محكمة الجناح دفع الحاضر مع المتهم الأول بطلان إذن التفتيش لأنه قام على تحريات غير جدية . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بحبس المتهم الأول ثلاثة سنوات مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه وبوضعه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة الحبس وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ وبحبس المتهم الثاني سنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه وبوضعه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة الحبس تبدأ بعد انتهاء تنفيذها وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ عملا بالمواد ١ و ٤ و ٦/٢

** راجع في اعتبار الفرع من الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ — الحكم في الطعن ٢٦/١٥٨ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/٩ — قاعدة ١٥٢ — مجموعة الأحكام — السنة ٧ — صفحة ٥١٩ .

من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بالنسبة لهما وبراءة المتهمين الأول والثاني من التهمة الأولى المستندة إلى كل منهما بلا مضاريف جنائية وبراءة المتهمين الثالثة والرابعة من التهمة الثانية المستندة إلى كل منهما بلا مضاريف جنائية عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وبحسب كل من المتهمين الثالثة والرابعة ثلاثة شهور مع الشغل وتغريم كل منهما ٢٥ جنياً عن التهمة الأولى المستندة إلى كل منهما وكفالة عشرة جنيات لكل منهما لإيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٣/٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١. فاستأنف المتهمون هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . والمحكمة الاستئنافية قضت حضورياً بالنسبة للمتهمين الأول والثالث والرابعة وغايباً للثاني وبالنسبة للمتهمين الأول المستأنف وحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه مائتي جنية وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاث سنوات عن التهم الثلاثة المنسوبة إليه وحبس المتهم الثاني سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنية وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة عن التهم الثلاث المنسوبة إليه وبغلق المحل ومصادرة الأثاث المضبوط فيه وبالنسبة للمتهمين الثالثة والرابعة بتأييد الحكم المستأنف . فظن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو البطلان والخطأ في القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المحكمة لم تسمع بدرجتها شهود الإثبات مع إمكان سماعهم ثم حكمت بأقصى العقوبة وبكفالة قدرها مائة جنية لتعجزه عن دفعها ، وهي إذ قضت برفض الدفع بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات قد أخطأت ، ذلك بأن الضابط استند فيها إلى مصدر سرى غير موثوق به ، ولم يسأل فيها أحد من الجيران أو بواب المنزل ولم تقدم ضد الطاعن شكوى ولم تكن له سوابق أو بطاقة بمكتب الآداب . وقد أخطأت المحكمة كذلك في القضاء بالعقوبة عن تهمة إدارة المنزل للدعارة مع عدم توفر ركن العادة الذي لا تقوم الجرمية إلا به بمقتضى نص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥١ وطبقاً لما استقر عليه القضاء ، ومما ينشئ قيام هذا الركن أن المتهمين من كرائم العائلات ولا سوابق لهم ، ولم تقدم ضدهم

شكاوى وليس لهم بطاقة بمكتب الآداب ، ولم يثبت ان أحداً غير المرشد المكلف بالإيقاع بهم قد تردد على منزلهم — بل إن هذا المرشد صرح بأنه إنما دخله لأول مرة، وأخيراً فإنه يجب للعقاب أن يكون من يمارس الدعارة بالمنزل من غير أصحابه — فإذا كان مرتكب الدعارة هو صاحبه فلا عقاب ، ولم يوجد بالمنزل غير أهله ولم يثبت الحكم في حق الطاعن غير ذلك — هذا إلى أن الطاعن يشتغل بالتجارة ولم يكن بالمنزل عند الضبط ولم يكن على علم بما حدث .

وحيث إن المحاكمة بدورتها قد بترت في ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات وبعد أن حجزت القضية للحكم وأعيدت للمرافعة لم يطلب الطاعن سماع أحد من الشهود مما يعتبر بمثابة تنازل ضمنى عن سماعهم ، فلا يحق له أن يعيب على المحكمة أنها لم تسمع شهود الواقعة ، فضلاً عن أن محكمة ثانية درجة إنما تقضى على مقتضى الأوراق وهى لاتسمع من شهود الإثبات إلا ما ترى لزوماً لسماعهم وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء فلا شيء يعيب حكمها . ولما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم ببيان سبب توقيعها أقصى العقوبة ما دامت تمارس حقاً خوله لها القانون . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات ومبلغ كفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من اختصاص سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد أقرت النيابة بحق على ما رأت ، كما هو مستفاد من ردها على دفاع الطاعن بشأن عدم جدية هذه التحريات ، وكان ما يثيره الطاعن تدليلاً على عدم جدية التحريات هو من قبيل الجدل في تقدير محكمة الموضوع لمبلغ كفاية التحريات مما لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان توفّر ركن العادة في جريمة إدارة منزل للدعارة هو من الأمور الموضوعية التى تستقل المحكمة بالفصل فيها وقد دللت على توفّره بأدلة سائغة مستقاة من أقوال النقيب محمود خليل واعترافات المتهم الثانى والمتهمتين الثالثة والرابعة المفصلة فيما أخذ به الحكم

المطعون فيه من أسباب الحكم المستأنف . لما كان كل ذلك ، وكانت الوجوه
تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، يؤيد ذلك أن الشارع يشدد
العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة
على ممن يمارسون الفجور أو الدعارة فيه — مما يصدق في حق الطاعن باعتباره
زوجا لمن مارستا الدعارة بالمنزل . ولما كان ما أثاره الطاعن في الوجه الأخير من
الطعن تدليلا مع براءته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل إثارته أمام
محكمة التقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : السيد احمد عفيفي ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وعبد الحليم البطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٨٧)

الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٣٠ القضائية :

مؤاد مخدرة . قانون أصلح . نقض .

مجال تطبيق نص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ :

عند عدم استظهار الحكم قصدا خاصا لدى المتهم من إحراز المخدر .

الخروج عن مبدأ التقيد بأسباب الطعن :

وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصلح . مثال في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

* المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - فإذا كان الحكم لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من إحرازه المخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للتمم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم تقضا جزئيا وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية .

* المبدأ ذاته في الطعون ٣٠/١٢٠٦ ق - (جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠) ،

٣٠/١٢٩٥ ق - (جلسة ١١/١١/١٩٦٠) ، ٣٠/١٣٩٨ ق - (جلسة ٥/١٢/١٩٦٠) ،

٣٠/١٤٨٦ ق - (جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠) ، ٣٠/١٥٨٧ ق - (جلسة ١٦/١/١٩٦١) ،

الوقائع

لمتهم النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرًا مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا - وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق فقررت بذلك ، وأمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه لا أساس له . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع بالإضافة إلى القصور في التسيب ، ذلك أن الطاعن أنكر جيازة المخدر المضبوط ، ودفع بأن جيب الجلباب الذى قيل أنه كان يضعه فيه لا يتسع له ، وطلب تحقيقا لدفاعه معانة الجلباب وبيان مدى اتساع جيبه ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم يتناول حكمها بحث هذا الدفاع أو مناقشته والرد عليه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قد اقتصر على إنكار الواقعة وتكذيب شهادى الإثبات بقوله أنهما لم يشا رائحة المخدر الذى شهدا بأنهما قد شبا رائحته وذلك لعدم العثور في جيب الجلباب الذى قيل بأن المخدر كان به أى أثر لمخدر ، وقد سألت المحكمة المتهم عن نوع الجلباب الذى كان يرتديه ، وأثبت أن له جيبا كبيرا وموضوع به لفة كبيرة من القماش ،

ولم يعلق الدفاع على هذا التحقيق الذى أجرته المحكمة بشئ ، ولم يطلب إليها طلبا خاصا بالحز الذى أودعت به الجلباب المضبوطة ، ولا يجوز له بعد ذلك النفى على المحكمة بأنها لم تحقق دفاعا لم يبدئه للحكمة في عبارة صريحة بحق تكون المحكمة مطالبة بأن تصدى لإجابته والرد عليه . أما كان ذلك ، فإن ما ينهاه طاعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من إجرازه المخدرات ، ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح لمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . في خصوص العقوبة المقيدة للحرية ومعاقبته بالسجن لمدة عشر سنوات بالإضافة إلى العقوبتين الأخرين المقضى بهما .

فهرس هجائي تأصيلي عام

للاحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجزائية والدائرة الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الهيئة العامة للواد الجزائية
		محكمة جنايات : "سقوط الأحكام الغيابية الصادرة منها في جناية".
		"ماهية إعادة الإجراءات". هي محاكمة مبتدأة وليست تظلماً. آثار ذلك . سلطة محكمة الإعادة في تشديد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم الغيابي. المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري .
		"مسلطة الهيئة العامة في الفصل في الدعوى المحالة إليها للعُدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة". المادة ٤ فقرة أخيرة من قانون السلطة القضائية .
٦٤٣	٢٤١	(الطن رقم ٣٠/١ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٠)

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

نقابات

محاماه

رقم المقابلة	رقم القاعدة والملف	
		القيد بجدول المحامين :
		” ما لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب للمهنة “ : سابقة العمل بالجيش البريطاني . (الملن رقم ٢٩/٤١ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٥) ع ١ ١
		سبق مجازاة الطالب بالإنداء خلال فترة عمله إماماً لأحد المساجد لتمارضه . (الملن رقم ٣٠/٧ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١) ع ٤ ٣ ٦٤٩
		” ما ينفي حسن السمعة والاحترام الواجب للمهنة “ : أمثلة . (الملن رقم ٢٩/٣٨ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٤) ع ٣ ٢ ٣٠٥
		” ما لا يستلزمه قانون المحاماه “ : عدم فوات مدة معينة على الحصول على درجة الليسانس ، أو الاشتغال بأعمال فنية معينة . (الملن رقم ٣٠/١ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢١) ع ٢ ١ ٤

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(١)

أسباب إبادة الجرائم .	إتلاف .
إستدلال .	إثبات .
استئناف .	أجانب .
إشتراك .	إجراءات المحاكمة .
إعلان .	إختصاص .
آفات ضارة بالنباتات .	إختلاس أشياء محجوزة .
إفشاء أسرار .	إختلاس ألقاب ووظائف .
أمر بالأوجه .	إختلاس أموال أميرية .
انتهاك حرمة ملك الغير .	إخفاء أشياء مسروقة .
	أوز .

إعتراف : (ر . إثبات)	إحالة الجنايات : (ر . غرة اتهام)
إعدام : (ر . عقوبة)	إحالة دعوى مدنية : (ر . دعوى مدنية)
أعمال تحضيرية : (ر . شروع)	أحكام عرفية : (ر . غرة اتهام)
إكراه : (ر . مرقعة)	إخلال بحق الدفاع : (ر . دفاع)
إكراه معنوي : (ر . مسؤولية جنائية)	إرتباط : (ر . إختصاص وعقوبة)
ألبن : (ر . غش)	إرتباط واقتران : (ر . قتل عمد)
إلتباس إعادة نظر : (ر . مجالس عسكرية)	أسباب جديدة : (ر . قض)
إنعدام الحكم : (ر . حكم)	وموضوعية
إنقضاء الدعوى : (ر . دعوى جنائية)	إستجواب : (ر . إثبات)
الجناية	إستئناف : (ر . إستدلال)
أوراق رسمية وعرفية : (ر . تزوير)	إشكال تنفيذ : (ر . تنفيذ الأحكام)
	إعادة اعتبار : (ر . عقوبة)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إتلاف
		المنازعة في قيمة الضرر المالى المترتب على فعل التخريب المعاقب عليه بالم ٢/٣٦١ ع أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٤٧	٣٤ ١٨٥	(الطنن رقم ٣٠/١٤٦٦ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠)
		إثبات
		عبء الإثبات :
		على المتهم إثبات مجاوزة مأمور الضبط القضائى دائرة اختصاصه الإقليمى . لا عبرة فى ذلك بشهادة إدارية تقدم لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤٢	٣٤ ١٤١	(الطنن رقم ٣٠/١٢٤٠ ق — جلسة ١٠/٣١/١٩٦٠)
		تحمل المتهم عبء دحض قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ .
٣٧٥	٢٤ ٧٦	(الطنن رقم ٢٩/١٨١٠ ق — جلسة ٤/٢٦/١٩٦٠)
٩١٣	١٧٨	(الطنن رقم ٣٠/١٤٥٠ ق — جلسة ١٢/١٩/١٩٦٠)
		أدلة الإثبات :
		إقرار المتهم واعترافه :
		”شروط صحته“ أخذ المحكمة باعتراف المتهم إذا كان نصا فى اقرار الجرمية ولم يكن وليد إكراه .
٤٤١	٢٤ ٨٥	(الطنن رقم ٢٩/١٥٩٤ ق — جلسة ٥/١٠/١٩٦٠)
		”ضماناته“ لا يجوز أن يتخذ من امتناع المتهم عن الإجابة فى التحقيق دليلا على ثبوت التهمة .
٤٦٧	٢٤ ٩٠	(الطنن رقم ٢٩/١٧٤٣ ق — جلسة ٥/١٧/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مجال العمل بنص السادتين ١٢٤ ، ١٢٥ ج .
١٥٨	ع ٣٢	(الطن رقم ٢٩/١٣٠١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٩) "الدفع ببطلان الاعتراف" الادعاء بالحصول على الاعتراف بطريق التعذيب أو الإكراه أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٥٦	ع ١٤٥	(الطن رقم ٣٠/١٠٠٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧) "بطلان الاعتراف والتسبيب" خطأ الحكم في سرد بواعث اعتراف المتهم لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها وهي سلامته في ذاته .
٧٩٦	ع ١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥) "تقدير الاعتراف" سلطة المحكمة في التعويل في إدانة المتهم على إقراره بحضور ضبط الواقعة ، ولولم تسمعه بالجلسة .
٢١٢	ع ٤٣	(الطن رقم ٢٩/١٤٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨) عدم تفيد محكمة الموضوع بنص الاعتراف وظاهره . سلطتها في تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن إليه .
٧٩٦	ع ١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥) "الصلة بين الاعتراف والتفتيش الباطل" (ر. تحقيق . تفتيش) . شهادة :
		"كيف تؤدي ؟" إدراك المحكمة لمعانى إشارات الأصب الأبكم أمر موضوعي . عدم التزام المحكمة بتعيين وسيط مادام القصد من الطلب هو مجرد التفاهم بين المحكمة وبين المتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ، ولم يدع المتهم في طعنه أن مافهمته المحكمة تخالف لما أرادته .
٨٤٨	ع ١٦٤	(الطن رقم ٣٠/١٣٧٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”واجبات الشهود“ جواز تجهيل شخصية المرشد .
١٤٦	٧	(الطن رقم ١٣٢٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٤)
		”موانع الشهادة“ نطاق الحظر المقرر بالمادة ٢٠٩
		مرافعات . عدم امتداده إلى ما يتصل بسمع أحد الزوجين
		أو يقع عليه بصره .
		”الإعفاء من أداء الشهادة“ أثر توافر حالات المادة
		٢٨٦ ج — إعفاء الشاهد من أداء الشهادة إذا رغب ذلك .
١٢٨	٢٦	(الطن رقم ١١٩٤/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
		تقدير الشهادة :
		تقرير طبيب المستشفى بإمكان استجواب المصاب لا يدل
		بذاته على أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل
		على ما يوجه إليه من أسئلة .
٩١٨	٣٤	(الطن رقم ١٤٥٤/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)
		جواز الأخذ بالشهادة المنقولة عن آخر متى رأت المحكمة أنها
		صدرت منه حقيقة وأنها تمثل الواقع في الدعوى .
٢٤٢	٥١	(الطن رقم ١٠٠٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
٧٩٦	٣٤	١٥٣ (الطن رقم ١٣٠٨/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)
		سلطة محكمة الموضوع في الاعتماد على أقوال الشهود في خصوص
		واقعة للقتل واطراحها في شأن أداته .
٢٨٢	٥٥	(الطن رقم ١٧٢٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢١)
		”بيانات التسيب“ سلطة قاضي الموضوع في الالتفات عما
		بين أقوال الشهود من خلاف لا يعس جوهر الشهادة مادام
		الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه .
٧٣٠	٣٤	(الطن رقم ١٢٣٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الآخذ بشهادة الشاهد يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها .
٧٩٦	ع ١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)
		جواز الإحالة في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده الحكم من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهم فيما استند إليه الحكم منها . إغفال إيراد بعض تفصيلات الشهادة يتضمن إطراحها .
٩٢٢	ع ١٨٠	(الطن رقم ٣٠/١٥٤١ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)
		عدم الترام المحكمة بالرد على ما جاء بشهادة شهود النفي ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها .
٨٧٥	ع ١٧٠	(الطن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		إستحالة الرؤية يكفي الرد الضمني عليها .
٨٦١	ع ١٦٧	(الطن رقم ٣٠/١٣٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)
		انحطأ في الإسناد إلى شهادة شهود النفي التي لم يعول عليها الحكم لا يعيبه .
٨٤٨	ع ١٦٤	(الطن رقم ٣٠/١٣٧٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
		الطن في إجراءات الشهادة :
		ما يثيره المتهم بشأن مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود وجدارته للشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٦	ع ١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)
		معاينة :
		إغفال بيان بعض تفصيلاتها يفيد إطراحها .
٩٢٢	ع ١٨٠	(الطن رقم ٣٠/١٥٤١ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٤٧	٣٤١٨٥	سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما شاب المعاينة التي تمت في غيبة المتهم من نقض أو عيب . (الطن رقم ١٤٦٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦)
		خبرة :
		”رأى الخبير“ سلطة المحكمة في الجزم بما رجحه الطبيب اعمدا على وقائع الدعوى .
١١	١٤٢	(الطن رقم ٢٩/٢٠٣٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٤)
		تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير أمر موضوعي .
١٧	١٤٣	(الطن رقم ٢٩/١١٥٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٥)
		عدم التزام محكمة الموضوع بفحص الحساب بنفسها أو مناقشة الخبير في نتيجة تقريره التي لم تأخذ بها .
٧٦٤	٣٤١٤٦	(الطن رقم ٣٠/١٢٦٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
		الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها من أدلة الدعوى التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .
١٠٣	١٤١٩	(الطن رقم ٢٩/١٤٠٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٥)
		المسائل الفنية البحت :
		الفصل في إمكان حصول الإصابة القاتلة من مسدس أطلق على مسافة معينة . الاستناد إلى التقرير الطبي بشأن ما أورده عن إمكان الإصابة من المسدس المضبوط رغم خلوه مما يدل على أن محرره كان على بينة من مسافة الإطلاق لا يبرر رفض ما يشيره المتهم من منازعة في هذا الشأن .
٨٥٤	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣٠/٣٤٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل في قدرة المحبني عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته بإصابات جسيمة . تقرير طبيب المستشفى بإمكان استجواب المصاب لا يدل بذاته على قدرته على وعى ما يقول وإدراكه إياه .
٩١٨	٣٤١٧٩	(الطنن رقم ٣٠/١٤٥٤ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠)
		رأى الخبير والتسبيب .
		إغفال إيراد بعض تفصيلات تقرير الصفة التشريحية يفيد اطراحها .
٩٢٢	٣٤١٨٠	(الطنن رقم ٣٠/١٥٤١ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠)
		المحررات :
		جواز الأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل عند مطابقتها للأصل .
٣٧٢	٢٤٧٥	(الطنن رقم ٢٩/١٧٥٧ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠)
		إثبات صحة الأوراق :
		راجع تزوير ، دعوى تزوير فرعية :
		القرائن القانونية :
		قرينة الصحة : (راجع دعوى جنائية "الحكم البات")
		قرينة افتراض العلم بالغش : (راجع غش "المسئولية والعقاب")
		القرائن الموضوعية :
		جواز إثبات الاشتراك بطريق الاتفاق بالقرائن .
١١٢	٢٢١٤٢	(الطنن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٨٢	٣٠٤	سلطة محكمة الموضوع في تحديد نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال اعتمادا على محضر حره مأمور الضبط القضائي الذي تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض . (الطن رقم ١٢٩٦/٣٠ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠)
أجانب		
٢٥١	٤٠٤	جريمة المادة ٧ من المقتضى ٧٤ لسنة ١٩٥٢ : استقلال التزام المؤدى بالتبليغ عن التزام الأجنبي بالإخطار عن حضوره . (الطن رقم ١٣٤٩/٢٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٠)
٣٣٣	٢٠٦	جريمة المادة ٢٣ من المقتضى ٧٤ لسنة ١٩٥٢ : عدم لزوم بيان أركان التزوير . يكفي إثبات أن بعض الأوراق موقع عليها بتوقيعات مزورة وأن ماجوته غير صحيح . تلازم الضرر مع الفعل المسمى . يعدم لزوم التحدث استقلالا عن ركن الضرر . (الطن رقم ١٧٧٢/٢٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٠)
إجراءات المحاكمة		
أصولها :		
شهوة المرافعة :		
٩٥٤	٣٠٤	القضاء في الدعوى بغير سماع شهود عند تنازل المتهم عن سماعهم أمام محكمة أول درجة وانتفاء حاجة المحكمة الاستئنافية إلى اتخاذ هذا الإجراء . المادة ١٢٨٩ . ج معاملة بالق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . (الطن رقم ١٤٧٣/٣٠ ق — جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠)
التحقيق أمام المحكمة الاستئنافية : (ر. استئناف) .		

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تدوين الاجراءات بمحضر الجلسة :	
"الحكم يكمل محضر الجلسة" مثال في إثبات حصول	
لفت نظر الدفاع .	
(الطن رقم ٢٩/١٨٣٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢)	٣٩٤ ع ٧٨
وفي إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .	
(الطن رقم ٣٠/١٢٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١)	٧٥١ ع ١٤٤
"محضر الجلسة يكمل الحكم" "مجال العمل بهذا المبدأ"	
وجوب بيان الحكم ذاته العناصر الأساسية للدعويين .	
محضر الجلسة لا يكمل الحكم في ذلك . مثال في بيانات	
التعويض .	
(الطن رقم ٢٩/١٨٧١ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٩)	٤٠٧ ع ٨١
"تطبيقات المبدأ" محضر الجلسة يكمل الحكم في استيفاء	
النقص الحاصل بديباجته نتيجة خلوها من اسم القاضي	
ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها عند عدم الادعاء بأن	
القاضي الذي أصدر الحكم هو غير من سمع المرافعة	
في الدعوى .	
(الطن رقم ٢٩/٢٠١٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٦)	٤٥٣ ع ٨٧
محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان المحكمة والهيئة التي أصدرت	
الحكم وأسماء الخصوم في الدعوى — مادام الطاعن لا يدعى	
بأن القاضي الذي سمع المرافعة في الدعوى هو غير من أصدر الحكم .	
(الطن رقم ٢٩/١٧٧٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨)	٦٣١ ع ١١٩
"تقييد المحكمة بأشخاص الدعوى" بطلان إجراءات المحاكمة	
عند محاكمة غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت	
الدعوى ضده .	
(الطن رقم ٢٩/١٢٧٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٠)	٤١٦ ع ٨٢

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
نظر الدعوى وترتيب الإجراءات :	
مجرد عدم تقديم مذكرة من المتهم تعقيا على مذكرة المدعى بالحقوق المدنية المقدمة بعد الميعاد لا يمس سلامة الإجراءات ما دام لا يدعى أن المحكمة منته من ذلك .	
(الملن رقم ١٢٦٣ / ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٧) ع ١٤٦	٧٦٤
حضور المحامي مع المتهم الأصم الأكم يحقق تتبع إجراءات المحاكمة وتقديم ما يشاء من أوجه دفاع .	
(الملن رقم ١٣٧٩ / ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٢٨) ع ١٦٤	٨٤٨
الطعن بتزوير ورقة مقدمة فى الدعوى :	
راجع دعوى تزوير فوعية .	
الاجراءات التى تتبع فى حاله فقد الأوراق أو الأحكام :	
سؤال المحكمة وكيل النيابة بجرى المعاينة يتحقق به استكمال النقص الناشئ عن فقد محضرها . المادة ١٥٥٨ . ج .	
(الملن رقم ١٤٦٦ / ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠ / ١٢ / ٢٦) ع ١٨٥	٩٤٧
بطلان الاجراءات :	
” تقسيماته ” ” البطلان المتعلق بالنظام العام ” توجيه محكمة الإعادة تهمة جديدة لم ترد فى أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية .	
(الملن رقم ١٠٧٢ / ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠ / ٣ / ١) ع ٣٦	١٩٢
بطلان إجراءات بدء تسير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم عند مخالفة الحظر المقرر بالمادة ٤ من قانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بشأن التهريب الجمركى - تعلق البطلان بالنظام العام .	
(الملن رقم ٢٤١١ / ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٨) ع ١٤٩	٧٧٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		“الانعدام” بطلان تشكيل المحكمة ليس من بين أسبابه . ”وسيلة التمسك بالبطلان“ علم جواز سماع الدعوى الأصلية ببطلان الحكم . سناد هذه القاعدة في قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية . (العلم رقم ١٨٨/٣٠ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠) ٣٨٠ ع ٧٧
		الاشكال فى التنفيذ ليس من طرق الطعن فى الأحكام . آثار ذلك . (العلم رقم ١٢٩٧/٣٠ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠) ٧٨٨ ع ١٥١

اختصاص

الاختصاص الولائى :

		المحاكم العادية صاحبة اختصاص أصيل فى نظر الجرائم التى تضول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها . (العلم رقم ٢٤٠٩/٢٩ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٦٠) ٥٠٢ ع ٩٥
		اختصاص المحاكم العادية اختصاصا شاملا بالفصل فى الجرائم المشتركة المنصوص عليها فى قانونى العقوبات والأحكام العسكرية مضى رفعت لايها الدعوى بالطريق القانونى . الم ١ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ . (العلم رقم ١١٥٣/٢٩ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٠) ٥٦٨ ع ١٠٨
		اختصاص اللجان الإدارية بنظر دعاوى إهمال مقاومة دوهة القطن ورى البرسيم بعد الميعاد القانونى القائمة أمام المحاكم الجنائية وقت فهاذ القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ . (العلم رقم ١٣٧٢/٣٠ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠) ٨٣٦ ع ١٦١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المسائل الفرعية التي لا تختص بنظرها المحاكم الجنائية :
		” ما لا يعد منها “ السير في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني . (الطن رقم ٤٨٧/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) ١١٥ ع ٢ ٦٠٢
		ماهية الدفع بوقف الدعوى الجنائية :
		هو من طرق الدفاع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٠/١٢٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٣) ١٠٦ ع ٢ ٥٥٧
		٤ (الطن رقم ٣٠/٤٨٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) ١١٥ ع ٢ ٦٠٢
		الاختصاص النوعي :
		حالاته :
		اختصاص الهيئة العامة للواد الجزائية بمحكمة النقض :
		سلطاتها في الفصل في الدعوى المحالة إليها للعدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة . المادة ٤ فقرة أخيرة من قانون السلطة القضائية . (الطن رقم ٣٠/١ ق — هيئة عامة — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٧) ١ ع ٣ ٦٤٣
		اختصاص محكمة الجنجح :
		سلطاتها في الحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض عقوبة الجنائية المحالة إليها من غرفة الاتهام — إلى حدود الجنجح . علة ذلك . (الطن رقم ٣٠/١٣٦٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨) ١٥٩ ع ٣ ٨٢٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الارتباط والاختصاص :
		زوال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالألا وجه لإقامة الدعوى بالفسبة إلى المتهم فيها، وبين تهمة اللجنة المسندة إلى المتهم الآخر يقتضى فصل المحكمة الجزئية فى اللجنة عند إعادة طرحها عليها . حكمها السابق بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لم يشمل اللجنة إلا بحكم ارتباطها بالجناية .
٥٩٥	١١٤ ع ٢	(الطنن رقم ٣٠/٣٦٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠)
		زوال أثر الارتباط بين الجناية التي قررت محكمة الجنايات الاقتصار على نظر واقعتهما وبين تهمة اللجنة يقتضى فصل المحكمة الجزئية فيها عند إعادة طرحها عليها . الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لم يشمل اللجنة إلا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية .
٩٣٨	١٨٣ ع ٣	(الطنن رقم ٣٠/١٤٥٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠) —
		الاختصاص المحلى :
		المحكمة المختصة محليا بنظر جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد هى المحكمة التي حصل التسليم بدائرتها أو التي يقيم بها المتهم أو التي يقبض عليه فيها . خطأ اعتبار مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذى يحدد الاختصاص .
٨١١	١٥٥ ع ٣	(الطنن رقم ٣٠/١٢٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢)
		اختصاص مأمورى الضبط القضائى : (ر . استدلال)
		اختصاص أعضاء النيابة : (ر . تحقيق نيابة عامة)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تنازع اختصاص :
		” شرط قيام التنازع السلبى على الاختصاص “ أن يكون طلب تعيين الجهة المختصة هو السبيل الوحيد للتحلل منه . إمكان إعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام فى حالة لا يكون لها فيها أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها مما ينتفى به قيام هذا التنازع . انتفاء موجب اعتبار الطعن عند رفضه طلبا بتعيين الجهة المختصة . (الطعن رقم ١٣٦٧ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٢٨) ... ١٥٩ ع ٣ ٨٢٣
		” متى يكون لمحكمة النقض أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة ؟ “ انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل فى التنازع القائم بين قضاء التحقيق وقضاء الحكم (الطعن رقم ١٣٣٥ / ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ١٠) ... ٨٣ ع ٢ ٤٢٠
		” الحكم فى الطلب “ هذا الطلب لا يعد طعنا تنقيد فيه محكمة النقض بقاعدة أن ” الطاعن لا يضار بطعنه “ أثر ذلك : وجوب إحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات لسبق الفصل فيها نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جناية — ولو كان المتهم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر بإدانتة عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الاتهام . اختصاص محكمة النقض بالفصل فى التنازع القائم بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . (الطعن رقم ١٣٥٦ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٢٨) ... ١٥٨ ع ٣ ٨١٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	اختلاس أشياء محجوزة
		عناصر الواقعة الاجرامية :
		“أشياء محجوزة” سقوط الحجز . إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع خلال الستة الأشهر لا شأن لأيهما في اقتطاع المدة . خطأ الحكم في حساب مدة السقوط . متى لا يؤثر في سلامة الحكم ؟ حق المدين في بيع المحصول المحجوز إداريا نظير الأموال الأميرية . متى ينعدم ؟ بالحجز على ذات المحصول حجرا قضائيا . علة ذلك .
٢١٢	٤٣ ع ١	(الطن رقم ٢٩/١٤٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨)
		“ ما ينهى الحجز ؟ ” ببراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد .
٢٣٣	٤٩ ع ١	(الطن رقم ٢٩/١٥٩٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٤)
		“ وما لا ينهيه ” : تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوز وإحلال غيره محله .
٤٤٩	٨٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٩/٢٠١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٦)
		“ سقوط الحجز ” بطلان الحجز نتيجة سقوطه عملا بالمادة ١/٥١٩ مرافعات . تعلق هذا البطلان بمصلحة المدين . تصحيح هذا البطلان بالتنازل عن التمسك به . مثال .
٤٤٩	٨٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٩/٢٠١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٦)
		“ واجبات الحارس ” الامتناع عن تسليم الشيء المحجوز عليه لمالكه مادام لم يقض له من جهة الاختصاص بالغاء الحجز .
٧٤٨	٤٣ ع ٣	(الطن رقم ٣٠/١٢٤٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

رقم المصنف	رقم القاعدة والعدد	المستولية والعقاب :
		<p>”العلم بالجنز“ الإعلان القانوني بحصول الجنز لا يصلح دليلاً قاطعاً على العلم به . قصور بيان الحكم في استظهاره . مثال .</p>
٤٩٣	٢ ع ٩٣	(الطنن رقم ١٨٠١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤)
		<p>”الدفع بجهالة يوم البيع“ شرط التمسك به هو وجود المحجوز وعدم تبديده .</p>
٤٤٩	٢ ع ٨٦	(الطنن رقم ٢٠١٥/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٦)
		<p>”قصد عرقلة التنفيذ“ — ”متى يتوافر؟“ بالامتناع عن تقديم المحجوز أو عدم الارشاد عنه يوم البيع .</p>
١٠٦	١ ع ٢٠	(الطنن رقم ٢٠٤٦/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٥)
		<p>”ومتى ينتفى؟“ — عند ثبوت استيلاء الدائرة على المحجوز بغير علم الحارس أو رضاه .</p>
٢١٠	١ ع ٤٢	(الطنن رقم ١٥٨٧/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٧)
		<p>”ومتى ينعدم؟“ الجهل بأحكام وقواعد التنفيذ المدنية أو الخطأ فيها . مثال .</p>
٢٧٠	١ ع ٥٣	(الطنن رقم ١٤٦٧/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
<hr/> <p>إختلاس ألقاب ووظائف</p> <hr/>		
		<p>توافر جريمة المادة ١٥٥ ع بظهور ممرض بمظهر طبيب المستشفى وتوقيعه الكشف على مريضة ووصفه الدواء لها .</p>
٦٢٧	٢ ع ١٨	(الطنن رقم ٣٠/٩٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

إختلاس أموال أميرية

عناصر الواقعة الإجرامية :

”تسليم المال المختلس“ ”مشرطه“ كونه من مقتضيات العمل ودخوله في اختصاص المتهم الوظيفي لإستنادا إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح . عدم استظهار الحكم أن من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفتيش نزلاء الحجز وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة يعيب الحكم بالقصور .

(الطنن رقم ٢٩/٢٠٧٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨) ... ٢٢٤ ع ١٤٦ ...
يكفى أن يكون تسليم الشيء المختلس إلى الجاني بناء على أمر من رؤسائه .

(الطنن رقم ٣٠/١٢٣٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١) ... ٧٣٦ ع ١٤٠ ...

نوع الشيء المختلس :

ملكية الدولة لمنقولات قاعدة السويس إعتبارا من تاريخ العدوان الثلاثى بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠ .

(الطنن رقم ٣٠/٣٥٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠) ... ٥٩١ ع ١١٣ ...

المسؤولية والعقاب :

صورة واقعة تتوافر بها جنائية إختلاس حرز مادة مخدرة وجنائية إحراز هذه المادة في غير الأحوال التى بينها القانون .

(الطنن رقم ٢٩/١١٢٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٢) ... ٤٩ ع ٩ ...

”الغرامة النسبية“ القضاء بها على المحكوم عليه في الجريمة التامة دون الشروع فيها . علة ذلك .

(الطنن رقم ٣٠/١٢٣٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١) ... ٧٣٦ ع ١٤٠ ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الظروف المشددة للعقوبة :
		”الأمناء على الودائع“ لا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع . ما يوفر هذا الظرف . مثال . (الطعن رقم ١٢١٤/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤) ١٣٨ ع ٣ ٧٢٧ صورة واقعة يتلزم فيها تسليم المال إلى الجاني مع كونه أميناً عليه . (الطعن رقم ١٢٣٧/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١) ١٤٠ ع ٣ ٧٣٦
		إخفاء أشياء مسروقة
		فعل الاخفاء :
		”ما يوفره“ شراء المسروق من سارقه وضبطه وهو في طريقه إلى متجر مخفيه ، ولولم يصل إليه . (الطعن رقم ١٣٨٥/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٨) ١٣ ع ١ ٧٥١
		بيانات التسييب :
		تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح ناري لعدم توافر ركن العلم لا يتعارض مع إدانته عن تهمة إحرازه هذا السلاح بدون ترخيص . إستقلال عناصر الجريمتين كل منهما عن الأخرى . (الطعن رقم ١٠٠٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧) ١٤٥ ع ٣ ٧٥٦
		أرز
		زراعته في منطقة محظورة :
		متى تتوافر ؟ — بمجرد الزراعة . عدم لزوم الإعلان بدخول الزراعة في المنطقة المحرمة . (الطعن رقم ١٩٠١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣١) ١٠٢ ع ٢ ٥٣٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أسباب إباحة الجرائم
		أداء الموظف لواجبه :
		نطاقه — عدم امتداده إلى الجريمة .
٣٣٧	٢ ع ٦٧	(الطن رقم ٢٩/١٧٧٥ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٠)
		ممارسة مهنة الطب :
		إجازة الطب هي أساس الترخيص بمزاولة المهنة . لا يفنى عنها الحصول على شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن . أثردلك .
٩٠٤	٣ ع ١٧٦	(الطن رقم ٣٠/١٢٦١ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠)
		دفاع شرعى :
		شروط نشوء الحق :
		صورة واقعة ينتفى بها شرط قيام حق الدفاع الشرعى .
١٧	٣ ع ١٧	(الطن رقم ٢٩/١١٥٢ ق — جلسة ٥/١/١٩٦٠)
		عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى :
		بمجال بحثه .
١٧	٣ ع ١٧	(الطن رقم ٢٩/١١٥٢ ق — جلسة ٥/١/١٩٦٠)
		استدلال
		مأمورو الضبط القضائى ذوو الاختصاص الخاص :
		”رجال البوليس الحربى“ اختصاصهم بضبط الجرائم التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص من القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل حالة على حدة . أمر رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى ٩/٦/١٩٥٣ .
		ما استحدثته التى ٨٤ لسنة ١٩٥٣ .
٥٤١	١٠٣ ع ١٢	(الطن رقم ٣٠/٥٦٢ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اختصاص مأموري الضبط القضائي :
		”محل التقيد بقواعد الاختصاص الاقليمي“ عند القبض على مرتكبي الجريمة — دون تنفيذ العقوبة .
٧١٥	ع ١٣٥	(الطن رقم ٣٠/١٢١٩ ق — جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠)
		”قواعد الاختصاص“ الأصل أن يباشر مأمور الضبط القضائي أعماله في دائرة اختصاصه . عدم التزام محكمة الموضوع بتحرى حقيقة اختصاصه .
٧٤٢	ع ١٤١	(الطن رقم ٣٠/١٢٤٠ ق — جلسة ١٠/٣١/١٩٦٠)
		بدء إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تقتضي متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .
٧٠٧	ع ١٣٤	(الطن رقم ٣٠/١٢١٧ ق — جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠)
		”أثر مجاوزة المأمور دائرة اختصاصه“ ذلك يجعله من رجال السلطة العامة .
		إمتداد اختصاصه بسبب الضرورة بفعل المتهم . مثال .
٤٤١	ع ٨٥	(الطن رقم ٢٩/١٥٩٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٠)
		جمع الاستدلالات :
		لا يحول دون ذلك قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها .
٥٢٢	ع ١٠٠	(الطن رقم ٢٩/١٣٣٧ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٠)
		سلطة مأمور الضبط القضائي في تفتيش منزل متهم لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه عند توافر حالة التلبس . عموم نص المادة
		١٤٧ ج .
٧٨٢	ع ١٥٠	(الطن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١١/١٤/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		صحة الأمر العام الصادر من مأمور الضبط القضائي بتكليف مصر وسية بالقيام بإجراءات الاستدلال عند غيابه لقيامه بعمل آخر.
٥٧٩	٢ ع ١١٠	(الطن رقم ١٨٨١/٢٩ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٠)
		تحرير محضر بإجراءات الاستدلال :
		عدم اشتراط القانون تحرير محضر بتحريرات رجل الضبطية القضائية . جواز تجهيل شخصية المرشد .
٧١	١ ع ١	(الطن رقم ١٣٢٩/٢٩ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠)
		جواز الاستناد إلى ما تضمنه محضر تحريرات الشرطة المطروح بالجلسة لتعزيز ما ساقته المحكمة من أدلة .
٦٥٢	٣ ع ١٢٢	(الطن رقم ٦٤٩/٣٠ ق — جلسة ٣/١٠/١٩٦٠)
		تلبس :
		”ماهيته وحالاته“ وصف يلزم الجريمة ذاتها . توافره بادراك وقوع الجريمة إدراكا يقينا عن طريق أى حاسة من الحواس . ”التلبس الاعتباري“ . مطاردة الجاني بالصباح وتجمع العامة حوله .
		مشاهدة الجريمة من مأمور الضبط القضائي في حالة تلبس بعد تلقى نبأه من الغير .
٣٠٨	٢ ع ٦١	(الطن رقم ١٧٤٧/٢٩ ق — جلسة ٤/٤/١٩٦٠)
٦٨٣	٣ ع ١٣٠	(الطن رقم ١٢٠٧/٣٠ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠)
٧٨٢	٣ ع ١٥٠	(الطن رقم ١٢٩٦/٣٠ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠)
		الفصل في المدة التي مضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها أمر موضوعي عند سلامة التدليل .
٧٨٢	٣ ع ١٥٠	(الطن رقم ١٢٩٦/٣٠ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠)
		”شروط صحة التلبس“ ”مجيئه عن سبيل قانوني مشروع“ — ليس منه دخول المنزل بوجه غير قانوني .
٧٩١	١ ع ١٤	(الطن رقم ١٣٩١/٢٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٠)

رقم القاعدة والعدد	رقم المقحة
مثال في استيقاف .	
١٣٤ ع ٢٧	(الطن رقم ٢٩/١٤٤٦ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
٦٨٣ ع ٣٠	٤ (الطن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧)
تكشفه إثر استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة .	
٧١٥ ع ٣٥	(الطن رقم ٣٠/١٢١٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
"صور يتوافر بها حالة التلبس بالجريمة" مثال في رشوة	
٣٣ ع ٦	(الطن رقم ٢٩/٢٠٣٦ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١١)
مثال في رشوة . توافر التلبس بمشاهدة مأمور الضبط القضائي واقعة تسلم المبلغ .	
٧٠٧ ع ٣٤	(الطن رقم ٣٠/١٢١٧ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
مثال في ذبح لحوم خارج السلخانة .	
٦٨٣ ع ٣٠	(الطن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧)
قبض :	
ما لا يعتبر قبضا :	
"الاستيقاف" "شرط صحته" المسير بطريق سبق أن ضبطت فيه حقيبة تحوى ذخيرة لا يبرر الاستيقاف .	
٥٥٥ ع ٩٦	(الطن رقم ٢٩/٢٤١٣ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
إسراع المتهم ومحاولتها التوارى عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدرات يبرر متابعتها .	
١٣٤ ع ٢٧	(الطن رقم ٢٩/١٤٤٦ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
الموقف المريب الذى وضع المتهم نفسه فيه طوعية واختيارا والذى ينبىء بذاته عن وقوع جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة يبرر استيقافه .	
٦٨٣ ع ٣٠	(الطن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ماهية القبض :
		الإمسالك بشخص واقتياده إلى مكان مضاء .
٥٠٥	٢ ع ٩٦	(الطن رقم ٢٩/٢٤١٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
		حالات القبض :
		التلبس بالجريمة :
		القبض على المتهم في غير إذن من سلطة التحقيق في أى وقت وبأى مكان .
٣٣	١ ع ٦	(الطن رقم ٢٩/٢٠٣٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١١)
		الدلائل الكافية — ما يوفرها :
		أمثلة في إحراز مخدر .
١٥٨	١ ع ٣٢	(الطن رقم ٢٩/١٣٠١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٩)
٣٩٩	٢ ع ٧٩	(الطن رقم ٢٩/١٨٣٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢)
٨٨٣	٣ ع ١٧٣	(الطن رقم ٣٠/١٤١٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		بطلان القبض :
		”شروط صحته“ تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لخافته التعليمات العسكرية لإجراء تحفظي يسوغ القيام به من أى فرد من أفراد السلطة العامة المنفذة لأمر القبض .
٦٩٩	٣ ع ١٣٢	(الطن رقم ٣٠/١٢١٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
		”شرط التمسك به“ تعلق البطلان بمن وقع القبض عليه باطلا .
٦٨٣	٣ ع ١٣٠	(الطن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”آثار بطلان القبض“ بطلان التفتيش الحاصل بعد قبض باطل . (الطنن رقم ٢٤١٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠) ٩٦ ع ٢ ٥٥٥
		تفتيش : ما لا يعد تفتيشا :
		”إجراءات البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات بما ليس فيه تعرض لحرية الفرد أو حرمة مسكنه“ مثال . (الطنن رقم ١٢٠٧/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧) ١٣٠ ع ٣ ٦٨٣
		”البحث والاستقصاء بغير طريق القهر أو التهديد“ مثال في تفتيش أجراه شخص برضاء المتهم وعلمه بأن مجريه لا يتصرف بصفة مأمور الضبط القضائي . (الطنن رقم ١٣٨١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٨) ١٢ ع ١ ٧٠
		”البحث والدخول لغير التفتيش“ مثال في تنفيذ أمر ويكل النيابة باحضار زوجة المتهم لإجراء المعاينة بحضورها . (الطنن رقم ١٣٠١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٩) ٣٢ ع ١ ١٥٨
		مثال في استيقاف سيارة وفتح بابها بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة . (الطنن رقم ١٢١٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤) ١٣٥ ع ٣ ٧١٥
		”التفتيش كوسيلة من وسائل التوقي والتحوط“ مثال في تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لحافته التعليات العسكرية بناء على أمر الضابط المختص . (الطنن رقم ١٢١٣/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤) ١٣٢ ع ٣ ٦٩٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تفتيش أشخاص المتهمين :
		مجال العمل بنص المادة ١٤٦ ج . شموله الشخص الموجود بمنزل تم الدخول إليه بوجه قانوني وتوافرت الدلائل الكافية على اتهامه .
١٥٨	ع ٣٢	(الطنن رقم ٢٩/١٣٠١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٩)
		مشاهدة شخص بباب منزل المأذون بتفتيشه ومحاولته الهرب عند رؤيته رجال القوة ثم عودته إلى غرفة المأذون بتفتيشه يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض عليه ومن ثم تفتيشه .
٨٨٣	ع ١٧٢	(الطنن رقم ٣٠/١٤١٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		تفتيش الأنثى :
		متى يكون بمعرفة أخرى؟ اليد لا تعد عورة .
١٤٨	ع ٣٠	(الطنن رقم ٢٩/١٤٨٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٨)
		تفتيش المنازل :
		ما لا حرمة له :
		السيارات الخاصة بالطرق العامة بشرط ثبوت خلوها مع تخلي أصحابها عنها .
٣٠٨	ع ٦١	(الطنن رقم ٢٩/١٧٤٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٤)
		الشونة عند التدليل السليم على أن حكم المسكن لا ينعطف إليها .
٦٨٣	ع ١٣٠	(الطنن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧)
		حالات تفتيش المساكن :
		”نطاق تطبيق المادة ١٤٧ ج“ عند توافر حالة اللبس بصفة عامة ما دام أن التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي وقع بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة تفتيشه .
٧٨٢	ع ١٥٠	(الطنن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تفتيش منزل المتهم بحضوره أو بحضور شاهدين :
		”حضور المتهم عند تفتيش مسكنه“ ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ”الدفع ببطان التفتيش لحصوله في غيبة شاهدين“ ”ماهيته“ دفع موضوعي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٨٢	ع ١٥٠	(الطن رقم ١٢٩٦/٣٠ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠)
		”متى يكون التفتيش بحضور شاهدين ؟“ عند حصوله في غيبة المتهم . المادة ١٥١ ج .
١٥٨	ع ٣٢	(الطن رقم ١٣٠١/٢٩ ق — جلسة ٩/٢/١٩٦٠)
		”بمجال تطبيق نص المادة ١٥١ ج“ ندب مأمور الضبط القضائي للتفتيش يسرى عليهم نص المادة ١٩٢ ج .
٧٩٦	ع ١٥٣	(الطن رقم ١٣٠٨/٣٠ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٠)
		تنفيذ التفتيش بمعرفة مأموري الضبط القضائي : الرجوع في تحديد نطاق الندب ومداه إلى المادة ٢٠٠ — لا المادة ١٧٠ ج .
		(الطن رقم ١٤٨٥/٢٩ ق — جلسة ٨/٢/١٩٦٠)
١٤٨	ع ٣٠	ورود حرف العطف قبل ما يجوز فيه الجمع يقطع ^١ : طلاق الندب وإباحة أفراد الضابط بالتفتيش أو ما ^٢ غيره معفيه ^٣ ممن يندبه لذلك .
٧٩٦	ع ١٥٣	(الطن رقم ١٣٠٨/٣٠ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠)
		إمتداد اختصاص مأموري الضبط القضائي بسبب الضرورة التي أوجدها المتهم .
٤٤١	ع ٨٥	(الطن رقم ١٥٩٤/٢٩ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٠)
٧٠٧	ع ١٣٤	(الطن رقم ١٢١٧/٣٠ ق — جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي وقت إجراء التفتيش .	
(الطنن رقم ١٢٣٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)	٧٣٠ ع ٣
عدم التزام محكمة الموضوع بتحرى حقيقة اختصاص مأمور الضبط القضائي . على المتهم إثبات مخالفة الاختصاص أمام محكمة الموضوع .	
(الطنن رقم ٣٠/١٢٤٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)	٧٤٢ ع ٣
، (الطنن رقم ٣٠/١٤٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)	٨٦٦ ع ٣
نطاق تنفيذ إذن التفتيش بالنسبة للأشخاص :	
صدور إذن النيابة بتفتيش شخص أو من يتواجد معه أثناء التفتيش . تفتيش الغير إنما يكون عند وجوده مع الشخص المأذون بتفتيشه .	
(الطنن رقم ٣٠/١٤١٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)	٨٨٣ ع ٣
ضبط الأشياء المستعملة في ارتكاب الجريمة :	
”تمود هذه السلطة“ وجود الشيء في محل يحوز لمأمور الضبط القضائي دخوله . مثال .	
(الطنن رقم ٢٩١ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٤)	١١١ ع ٢
”أثر مخالفة قواعد تحرير المضبوطات“ عدم ترتب البطلان .	
حالة ذلك .	
(الطنن رقم ٢٩١/٢٠٣٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٤)	١١١ ع ٢
ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق :	
”تحديد نطاق الندب ومداه“ الرجوع في ذلك إلى المادة ٢٠٠ لا المادة ١٧٠ ج .	
(الطنن رقم ٢٩١/١٤٨٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٨)	١٤٨ ع ٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٠٨	٢٤٩٧	”شروط صحة الندب“ كتابة أمر الندب على إشارة الحادث يفيد انصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن . (الطن رقم ٢٩/٢٤١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
استئناف		
ميعاده :		
٣٦٢	٢٤٧٣	بدء ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة في موضوع المعارضة من تاريخ العلم الرسمي بصدورها عند بطلان إعلان الجلسة التي صدرت فيها . علة ذلك . (الطن رقم ٢٩/١٥٥٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)
آثاره :		
٧٩٢	٣١٥٢	”تحديد الاستئناف بما استؤنف فعلا في تقرير الاستئناف“ مثال في استئناف الحكم بعدم قبول المعارضة. (الطن رقم ٣٠/٦٦٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)
٤٧٨	٢٤٩١	”أثر استئناف المدعى بالحق المدني“ سلطة المحكمة الاستئنافية في إعطاء الوقائع الثابتة بالحكم الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أفعالا جديدة . (الطن رقم ٢٩/٢٠٤٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧)
٨٤١	٣١٦٢	”ما الذي يطرحة استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كأن لم تكن؟“ طرح الموضوع برده للفصل فيه . علة ذلك . (الطن رقم ٣٠/١٣٧٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
٥٠ (٢٣) ٠٢		

رقم المنصة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”المتهم لا يساء بطعنه“ خطأ المحكمة بالغائها الحكم المستأنف وتقرير عدم اختصاصها بنظر الواقعة لأنها جناية بناء على استئناف المتهم وحده .</p> <p>(الطن رقم ١٣٧٥/٣٠ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠)</p> <p>إجراءات نظره بالجلسة :</p> <p>سقوط الاستئناف :</p> <p>”التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالنفاذ“ ”كيفية وقوعه“ العبارة في ذلك بصيرورة التنفيذ أمرا واقعا بمثل المتهم أمام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه .</p> <p>(الطن رقم ١٧٣٨/٢٩ ق — جلسة ٢/٢/١٩٦٠)</p> <p>تقرير التلخيص وتلاوته :</p> <p>تلاوة التقرير من بعد سماع دفاع المتهم لا يبطل الإجراءات . علة ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٤٦/٢٩ ق — جلسة ١/٢٥/١٩٦٠)</p> <p>الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة التقرير .</p> <p>(الطن رقم ١٢٤٩/٣٠ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٠)</p> <p>التحقيق أمام المحكمة الاستئنافية :</p> <p>انتفاء حاجة المحكمة الاستئنافية إلى سماع شهود الإثبات الذين تنازل المتهم عن سماعهم أمام محكمة أول درجة لا يعيب الإجراءات . المادة ٢٨٩ ج. معذلة بالق ١١٣ لسنة ١٩٥٧</p> <p>(الطن رقم ١٤٧٣/٣٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٦٠)</p>
٨٤١	٣ ع ١٦	
١٣٩	٢٨ ع ١	
١٠٦	٢٠ ع ١	
٧٥١	١٤٤ ع ١	
٩٥٤	١٨٦ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعد والعدد	
٦٧٤	٣ ع ١٢٨	عدم استدعاء شاهد النفي لسماعه متى لا يعيب الإجراءات ؟ . (الطنن رقم ٣٠/١٣١ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠) إصدار الأحكام الاستثنائية بإلغاء البراءة أو تشديد العقوبة : "شرط الإجماع" قصره على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة .
٢٠١	١ ع ٣٩	(الطنن رقم ٢٩/١٥٥٤ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٠) بيانات الحكم الاستثنائي : "بيانات الديباجة" خلو الحكم الابتدائي من اسم القاضي الذي أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها . متى لا يعيب الحكم الاستثنائي الذي استند إليه في أسبابه ؟
٤٥٣	٢ ع ٨٧	(الطنن رقم ٢٩/٢٠١٨ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٠) "تسييب الحكم في شكل الاستئناف" تعلق ميعاد الاستئناف بالنظام العام . تأجيل الدعوى ومناقشة دفاع المتهم لا يعد فصلا ضمينا في شكل الاستئناف .
٦٣١	٢ ع ١١٩	(الطنن رقم ٢٩/١٧٧٩ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٦٠) سلطة محكمة الموضوع في اطراح ما تضمنته الشهادة المروضة المقدمة لتبرير التقرير بالاستئناف بعد الميعاد .
١٠٠	١ ع ١٨	(الطنن رقم ٢٩/١٣٩٧ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٦٠) تسييب الحكم الصادر في المعارضة الاستثنائية : (ر . معارضة — "تسييب الحكم الصادر بعدم قبولها") . تسييب الحكم الصادر في استئناف الدعوى المدنية : (ر . دعوى مدنية — "بيانات الحكم في الدعوى المدنية") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اشتراك
		تعدد المساهمين في الجريمة بطريقة أصلية :
		مثال في ضرب أفضى إلى موت .
١١٢	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١)
		مثال في سرقة .
٤٠٣	٢٤٨٠	(الطن رقم ٢٩/١٨٣٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢)
		وفي سرقة با كراه .
١٨١	١٤٣٤	(الطن رقم ٢٩/١٥٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩)
		ماهية الاشتراك :
		جواز وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .
٢٤٢	١٤٥١	(الطن رقم ٢٩/١٠٠٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
		إثبات الاشتراك :
		جواز إثباته عن طريق القرائن .
١١٢	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١)
		يجب أن ترد القرينة على واقعة التحريض أو الاتفاق ذاتها مع صحة الاستنتاج .
٤٦٨	٢٤٩٠	(الطن رقم ٢٩/١٧٤٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧)
		قواعد توزيع المسؤولية :
		ظرف حمل السلاح في السرقة ظرف مادي يسرى حكمه على الفاعل والشريك ولو لم يعلم به .
٤٠٣	٢٤٨٠	(الطن رقم ٢٩/١٨٣٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<h2>إعلان</h2>	
<p>بياناته :</p> <p>وجوب اشتغال أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة وإما على إثبات واقعة امتناعه وسببه — أثر إغفال ذلك .</p> <p>(الملن رقم ٣٠/١٠٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٦) ع ١٦٩ ٣ ٨٧١</p> <p>المصلحة في التمسك ببطلانه :</p> <p>متى تنتفي مصلحة المتهم في التمسك بعدم إعلانه ؟</p> <p>(الملن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦) ع ٧٧ ٢ ٣٨٠</p>	
<h2>آفات وامراض ضارة بالنباتات</h2>	
<p>راجع قانون — ” القوانين المعدلة للاختصاص “.</p>	
<h2>إفشاء الأسرار</h2>	
<p>” نطاق الحظر المقرر بالمادة ٢٠٩ مرافعات “ عدم امتداده إلى ما يتصل بسمع أحد الزوجين أو يقع عليه بصره .</p> <p>الإعفاء من أداء الشهادة — أثر توافر حالات المادة ١٢٨٦ ج. إعفاء الشاهد من أداء الشهادة إذا رغب ذلك .</p> <p>(الملن رقم ٢٩/١١٩٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢) ع ٢٦ ١ ١٢٨</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>أمر بالآوجه</p> <p>الطعن فيه بطريق الاستئناف :</p> <p>من يجوز ؟ عدم جوازه عند رفعه من غير المحنى عليه فى الدعوى الذى لم يدع بحقوق مدنية بصفته وارثا . (الطعن رقم ٢٩٧٣ / ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٢ / ٢) ٢٩ ع ١ ١٤٢</p> <p>انتهاك حرمة ملك الغير</p> <p>عناصر الواقعة الاجرامية :</p> <p>الحيازة :</p> <p>”ماهيتها“ هى الحيازة الفعلية طالت مدتها أو قصرت .</p> <p>القوة :</p> <p>عدم اشتراط استعمالها بالفعل . (الطعن رقم ٢٠٤٨ / ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ١٧) ٩١ ع ٢ ٤٧٨</p> <p>المسكن :</p> <p>فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته .</p> <p>المسئولية والعقاب :</p> <p>”القصد الجنائى فى جريمة المادة ٣٧٠ ع“ يستوى فى توافره أن تكون الجريمة قد تبينت أو لم تبين . (الطعن رقم ١٢٢٩ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١٠ / ٢٤) ١٣٧ ع ٣ ٧٢٥</p>

(ب) ، (ت)

تموين .	تحقيق .
تنظيم .	تزوير .
تنفيذ الأحكام .	تقليد العملة وتزييفها .

بطانات	: (ذكر في موضعه بكل باب)
بناء	: (م . تنظيم)
بنك تسليف	: (م . تزوير)
بوليس حربى	: (م . استدلال)
تأجيل ديون	: (م . شيك)
تجنيج الجناية	: (م . غرفة اتهام)
تحويلات	: (م . تحقيق)
تحريك الدعوى الجنائية والتدخل فيها :	(م . دعوى جنائية)
تداخل فى وظيفة عامة	: (م . إختلاس ألقاب ووظائف)
تسبب الأحكام	: (م . حكم)
تصرف فى التحقيق	: (م . أمر بالوجه ، غرفة اتهام)
تفتيش	: (م . استدلال وتحقيق)
تفسير القانون	: (م . قانون)
تقادم	: (م . دعوى جنائية)
تقرير تلخيص	: (م . استئناف)
تليس	: (م . استدلال)
تنازع اختصاص	: (م . اختصاص)
تنبيه الدفاع	: (م . دفاع)
تهريب جرمى	: (م . قانون عقوبات ضريبي)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		تحقيق
		مكان التحقيق :
		متى تجوز مباشرته من المحقق في غير مقر العمل الذي يباشر اختصاصه فيه ؟
١٥٨	٣٢ ع ١٤	(الطنن رقم ١٣٠١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٩)
		الاختصاص المكاني بإجرائه :
		العبرة في ذلك بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .
٩٣٣	١٨٢ ع ٣	(الطنن رقم ١٣٤٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠)
		الأصل في الإجراءات الصحة وإن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه .
٨٦٦	١٦٨ ع ٣	(الطنن رقم ١٤٠٠/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)
		بدء إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكاني تقتضي متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .
٧٠٧	١٣٤ ع ٣	(الطنن رقم ١٢١٧/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
		ندب معاون نيابة للتحقيق :
		عدم لزوم النص صراحة على درجة من ندب للتحقيق .
		إثبات أمر الندب على إشارة الحادث يفيد انصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن .
٥٠٨	٩٧ ع ٢	(الطنن رقم ٢٤١٥/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إجراءات جمع الأدلة :
		المعينة :
		جواز حصولها في غيبة المتهم عند قيام الموجب . اللهم أن
		يتمسك أمام محكمة الموضوع بما شاب هذه المعينة من قص أو عيب .
٩٤٧	٣٤١٨٥	(الطن رقم ١٤٦٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦)
		تفتيش :
		متى لا يعتبر من أعمال التحقيق ؟ : (ر. استدلال) .
		الشروط الشكلية لصحة الإذن به :
		جواز صدور الإذن به بعد اطلاع النيابة على محضر جمع
		الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدار الإذن .
٨٦٦	٣٤١٦٨	(الطن رقم ١٤٠٠/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)
		إغفال بيان صفة مصدر الإذن وساعة صدوره . متى لا تعيب
		الإذن ؟
٩٣٣	٣٤١٨٢	(الطن رقم ١٣٤٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠)
		شروط صحته الموضوعية :
		المختص باصدار الاذن :
		الأصل أن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه —
		المنازعة في ذلك تقتضي تحقيقا موضوعيا .
٨٦٦	٣٤١٦٨	(الطن رقم ١٤٠٠/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)
		إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه
		اختصاصه بعمله الأصلي ما لم يخص في أمر النذب بأعمال
		النيابة العسكرية وحدها .
		اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع
		الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة التي يعمل بها .
٢٩٢	١٤٥٨	(الطن رقم ١٤٤٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		العبارة في الاختصاص بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .
٩٣٣	ع ١٨٢	(الظعن رقم ٣٠/١٣٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠)
		بدء تسيير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم بناء على طلب من مدير مصلحة الجمارك — في جرائم التهريب الجمركي .
		المادة ٤ من الق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .
٧٧٨	ع ١٤٩	(الظعن رقم ٢٩/٢٤١١ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٨)
		سلطة رئيس النيابة في ندب عضو بدائرتة للقيام بعمل عضو آخر بتملك الدائرة . الم ١٢٨ سلطة قضائية ، المادة ٧٥ استقلال القضاء . كفاية الندب الشفهي عند الضرورة . توقيع الإذن باعتبار مصدره وكيل النيابة المنتدب يكفي لاعتبار الإذن صادرا ممن يملكه .
٥٨٢	ع ١١١	(الظعن رقم ٣٠/٣٦٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٤)
		السبب :
		صحّة صدور الإذن بضبط وتفتيش أحد أفراد القوات المسلحة بناء على تحريات تولّاها ضابط البوليس الحربي . صلة ذلك .
٥٤١	ع ١٠٣	(الظعن رقم ٣٠/٥٦٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣١)
		تقدير جدية التحريات واتصالها بشخص المتهم أو اقتصارها على منزله ومبلغ كفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . للنيابة — ألا تتقيد في التفتيش بما يرد في طلب الإذن .
٥٤٨	ع ١٠٤	(الظعن رقم ٣٠/١١١ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٣)
		تنفيذ الإذن به : (ر . هذا العنوان في باب احتلال) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		* بطلان التفتيش :
		ما يبطله :
		دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانوني لا يصححه أمر رئيسه المأذون بالتفتيش بدخول المنزل للحفاظ على المطلوب تفتيشه . أثر ذلك . القبض على المتهم إنما يكون بالقدر اللازم لإجراء التفتيش . أثر تخلف هذا الشرط .
٧٩١	ع ١٤	(الطعن رقم ٢٩١/١٣٩١ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٠)
		بطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . أثر ذلك . الم ٤ من ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ — بأحكام التهريب الجمركي .
٧٧٨	ع ١٤٩٣	(الطعن رقم ٢٤١١/٢٩ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٠)
		ومالا يبطله :
		صحّة التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة العامة تفتيشه — عند توافر حالة التلبس بالجريمة .
٧٨٢	ع ١٥٠٣	(الطعن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠)
		الدفاع ببطلان التفتيش أمام محكمة النقض — ما لا يجوز إثارته لأول مرة :
		ما يمنع المتهم من أن التفتيش يتم في غير حضور شاهدين .
٧٨٢	ع ١٥٠٣	(الطعن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠)
		* سر . أيضا استدلال . ”تفتيش منازل المتهمين“ ، ”وتنفيذ التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي“ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٦٦	ع ١٦٨	كذلك المنازعة في اختصاص مصدر الإذن وبطلان تنفيذه . (الطنن رقم ٣٠/١٤٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)
		وأيضاً الدفع ببطلان إجراءات التفتيش .
٨٤٨	ع ١٦٤	(الطنن رقم ٣٠/١٣٧٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
		الدفع ببطلان التفتيش من حيث صلته بالتسبيب :
		”التسبيب الكافي“ متى لا يعيب الحكم القاضي ببطلان التفتيش إغفاله بحث ما تناوله الإذن من القبض على المتهم المأذون بتفتيشه ومنزله ؟
٧٩	ع ١٤	(الطنن رقم ٢٩/١٣٩١ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٨)
		إذا كان ما أثبتته الحكم يوفر الدلائل الكافية المبررة للقبض على الطاعن ومن ثم تفتيشه ، فانه لا يؤثر في سلامة هذه النتيجة ما قاله من أن الطاعن كان موجوداً مع المسأذون بتفتيشه ، ولا خطؤه في وصف حالته عند مشاهدته من أفراد القوة .
٨٨٣	ع ١٧٢	(الطنن رقم ٣٠/١٤١٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		الخطأ القانوني في بعض الأسباب لا يعيب الحكم ما دام المنطوق ظل صحيحاً بما بقي منها — يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه .
٧٢٢	ع ١٣٦	(الطنن رقم ٣٠/١٢٢٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
		”الرد الضمني“ عدم لزوم تصريح المحكمة بأنها تقر سلطة التحقيق — الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه لا يستلزم رداً خاصاً . علة ذلك .
٨٧٥	ع ١٧٠	(الطنن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”التسليب المعيب“ ” الرد غير الكافي المنطوى على فساد في الاستدلال“ . مثال في الرد على الدفع بالبطلان لعدم جدية التحريات .
٢٥٥	١٤٠ ع	(الطن رقم ٢٩/٢٠٤٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١) آثار بطلان التفتيش :
		جواز أخذ المتهم باعترافه عند استغاله عن التفتيش الباطل . جواز الاستدلال بأقوال الشهود بشأن واقعة اللقاء المخدر لما بينها وبين الاعتراف من نوع اتصال .
٣٢٨	٢٦٥ ع	(الطن رقم ٢٩/١٧٦٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١١) استجواب المتهم :
		”ضماناته“ مجال العمل بنص المادتين ١٢٤ ، ١٢٥ . ج
١٥٨	٣٢ ع	(الطن رقم ٢٩/١٣٠١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٩) الطعن في إجراءات التحقيق :
		”الدفع ببطلان التحقيق“ عدم تأثيره في قرار إحالة القضية إلى محكمة الجنايات .
		آثاره : عدم مساسه بالإجراءات الصحيحة السابقة عليه .
١٥٨	٣٢ ع	(الطن رقم ٢٩/١٣٠١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٩)
تزوير		
		عناصر الواقعة الاجرامية :
		تغيير الحقيقة — لإثبات التزوير :
		عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمرة تستوجب مخالفتها البطلان .
٥٥٢	١٥٥ ع	(الطن رقم ٣٠/١٢١ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٣) صححة اتخاذ ورقة استكتاب تم أمام موثق بدولة أجنبية أساسا للمضاهاة .
٨٩١	١٧٤ ع	(الطن رقم ٣٠/١٥٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا دعوى تزوير فرعية .
		الضرر :
		اقتراضه عند العبث بالأوراق الرسمية . عدم صحة للقول بأن التزوير مفضوح يبدو للنظرة الأولى .
٣٩٤	٢٤٧٨	(الطنن رقم ٢٩/١٨٣٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢)
		عدم لزوم تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر .
٦٠٢	٢٤١١٥	(الطنن رقم ٣٠/٤٨٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)
		وقوع التزوير على شيء أعد المحرر لإثباته :
		تاريخ المحرر بيان هام من البيانات الواجب إثباتها في محاضر أعمال المأموريات التي يكلف بها معاون محكمة الأحوال الشخصية
٦١٥	٢٤١١٧	(الطنن رقم ٣٠/٨٢٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)
		الصور العامة للتزوير في المحررات :
		المحرر الرسمي :
		تعريفه :
		الرجوع في ذلك إلى نص المادتين ٢١١، ٢١٣ ج — دون المادة ٣٩٠ من القانون المدني .
		مناط رسميته :
		تحريره من موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره .
١٦٨	١٤٣٣	(الطنن رقم ٢٩/١١٨٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٥٨	٢ ع ٨٨	صدوره من موظف عمومي مكلف بتحريره ووقوع التغير فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها . (الطن رقم ٣٠/٥٠٤ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٠)
		ماهية المحرر الرسمى :
		إنسحاب رسمية المحرر — عند تدخل الموظف في حدود وظيفته — على ما سبق ذلك من إجراءات . (الطن رقم ٣٠/٥٠٤ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٠)
٤٥٨	٢ ع ٨٨	الموظف العمومى فى باب التزوير :
		تمريضه . عدم تسوية الشارع بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومى . (الطن رقم ٢٩/١١٨٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٦٠)
١٦٨	١ ع ٣٣	مم يستمد الموظف اختصاصه ؟ :
		من القوانين واللوائح ومن أوامر الرؤساء فيما لهم أن يكلفوا الموظف به . (الطن رقم ٣٠/٥٠٤ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٠)
٤٥٨	٢ ع ٨٨	ومن أمر رئيس مخنص طبقا لمقتضيات العمل .
٦١٥	٢ ع ١١٧	(الطن رقم ٣٠/٨٢٧ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٠)
		تطبيقات للمحررات الرسمية :
		إستمارة طلب صرف تقود لمتعهد من السلفة المستديمة رقم ٦٢ مكرر . ح ، كشف توريد الخوم نتيجة تداخل الموظف المختص بالمراجعة والاعتماد . (الطن رقم ٣٠/٥٠٤ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٠)
٤٥٨	٢ ع ٨٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محضر التحرى الذى حرره "بلوكامين" بمناسبة غياب مأمور الضبط القضائى عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر— بناء على تكليفه بذلك تكليفا عاما .
٥٧٩	٢٤١١٠	(الطنن رقم ١٨٨١/٢٩ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٠)
		دقتر تسلم معاونى محكمة الأحوال الشخصية المأموريات المندوبين لتنفيذها .
٦١٥	٢٤١١٧	(الطنن رقم ٨٢٧/٣٠ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٠)
		المحرر العرفى :
		مثال فى تراخيص الاستيراد .
١٦٨	١٤٣٣	(الطنن رقم ١١٨٩/٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٠)
		إيصالات توريد القمح لشونة بنك التسليف ودقتر الشونة هما من قبيل المحررات العرفية .
٢٣٦	١٤٥٠	(الطنن رقم ١٦٠٨/٢٩ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٠)
<hr/>		
تقليد العملة وتزييفها		
<hr/>		
الشروع فى الجريمة :		
متى يتوافر ؟ مثال .		
٤٦٣	٢٤٨٩	(الطنن رقم ١٧٣٥/٢٩ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٠)
<hr/>		
تموين		
<hr/>		
راجع رشوة — النية الإحرامية :		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد
	تنظيم
	البناء بدون ترخيص :
	” متى يعد الترخيص ممنوحا بقوة القانون ؟ “ الم ٣ من القي ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . قصور بيان أحكام الإدانة عند عدم استظهار حقيقة تاريخ إقامة المبنى وما قام به المتهم من إجراءات الحصول على الرخصة .
١٦٢	١٩٩ ع ٢ ... (الطن رقم ٢٩/٢٤٢٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
	” طبيعة جريمة البناء بغير ترخيص “ متى تعتبر جريمة قومية متابعة ؟ آثار ذلك .
٤٠١	٧ ع ١ ... (الطن رقم ٢٨/١٨١٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٢)
	أعمال الترميم والتدعيم :
	المميز بينهما .
٥٧٤	١٩٩ ع ٢ ... (الطن رقم ٢٩/١٨١٦ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٤)
	تنفيذ الأحكام الجنائية
	كيفية التنفيذ :
	عدم اشتراط تحرير أمر بتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية تمهيدا لإيداع المتهم السجن .
١٣٩	٢٨ ع ١ ... (الطن رقم ٢٩/١٧٣٨ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
	قواعد الاختصاص :
	البحث عن متهمة فار من وجه العدالة متى مضى متابعته لتنفيذ العقوبة عليه
٧١٥	١٣٥ ع ٣ ... (الطن رقم ٣٠/١٢١٩ ق - ١٩٦٠/١٠/٢٤)
	الاشكال في التنفيذ :
	” ماهيته “ نظم من اجراء التنفيذ وليس طعنا . آثار ذلك .
٧٨٨	١٥١ ع ٣ ... (الطن رقم ٣٠/١٢٩٧ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٤)
	ج٠ (٢٤) . ٢

(ج) ، (ح) ، (خ) ، (د)

جرائم .	خطف .
جرائم النشر .	خيانة أمانة .
جرح وضرب .	دعارة .
حريق باهمال .	دعوى تزوير فرعية .
حكم .	دعوى جنائية .
	دعوى مدنية .
	دفاع .
	دفع .

جزاءات مدنية	: (ر . عقوبة)
جمارك	: (ر . قانون عقوبات ضريبي)
حارس	: (ر . إختلاس أشياء محبوزة)
حبس	: (ر . خيانة أمانة)
حجز	: (ر . إختلاس أشياء محبوزة)
حرب	: (ر . قانون دول عام)
حيازة	: (ر . انتهاك حرمة ملك الغير)
خبير	: (ر . إبتات ودفاع)
خطأ مادي	: (ر . حكم)
خطأ في القانون	: (ر . تقض)
دعوى مباشرة	: (ر . دعوى جنائية)
دفاع شرعي	: (ر . أسباب إباحة الجرائم)
دليل جديد	: (ر . أمر بالإلزام)
دلائل كافية	: (ر . إستدلال)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ج)

جرائم

أركانها :

وجوب الرجوع في استخلاص نطاق الجريمة إلى النص الذي يعرفها .

(الطن رقم ١١٨٩/٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٠) ٣٣ ع ١٦٨

تقسيمها :

”الجريمة الوقتية — تطبيقات“ جريمة العود إلى حالة الاشتباه.

(الطن رقم ١٥٣٨/٢٩ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٠) ٦٤ ع ٣٢٥

ء (الطن رقم ١٣٣٥/٣٠ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٦٠) ١٥٤ ع ٨٠٧

”الجريمة الوقتية المتتابعة أو متلاحقة الأفعال“ . ماهيتها .

(الطن رقم ١٨١٤/٢٨ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٠) ٧ ع ٤٠٦

ء (الطن رقم ١٠١١/٣٠ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠) ١٢٤ ع ٦٥٨

”الجريمة المستمرة استمرارا متجددا“ مثال . جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة .

(الطن رقم ١٣٧٤/٣٠ ق — ٢٩/١١/١٩٦٠) ١٦٦ ع ٨٥٧

”جرائم عسكرية“ تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لمخالفته التعليمات العسكرية هو إجراء تحفظي . أثر ذلك .

(الطن رقم ١٢١٣/٣٠ ق — ٢٤/١٠/١٩٦٠) ١٣٢ ع ٦٩٩

جرائم النشر

إعادة النشر في حكم القانون كالنشر الجديد : المادة ١٩٧ ع

(الطن رقم ١٠٢٧/٣٠ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٠) ١٨١ ع ٩٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعده والمدد
	جرح وضرب
	عناصر الواقعة الإجرامية :
	الأفعال المادية :
	مسئولية الصيدلى عن حقنه المحبى عليه فى غير حالة الضرورة على أساس العهد . علة ذلك .
٩٠٤	(الطن رقم ٣٠/١٢٦١ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠) ١٧٦ ع ٣
	النتيجة :
	إغفال بيان النتيجة النهائية يعيب الحكم بالقصور .
١٩٩	(الطن رقم ٢٩/١٥٥٣ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٠) ٣٨ ع ١
	الرابطة السببية :
	ماهياتها وتقديرها ورقابة محكمة النقض على هذا التقدير .
٩٠٤	(الطن رقم ٣٠/١٢٦١ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠) ١٧٦ ع ٣
	”بيانات التسبب بالنسبة إليها“ إقتصار الحكم على بيان وصف الإصابات الواردة بتقرير التشريح لا يكفى فى استظهارها .
٧٧١	(الطن رقم ٣٠/١٢٦٤ ق — جلسة ٧/١١/١٩٦٠) ١٤٧ ع ٣
	تعدد المساهمين فى الجريمة :
	مثال . انتفاء التعارض بين قى ظرف سبق الإصرار فى حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المحبى عليه .
١١٢	(الطن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٠) ٢٢ ع ١

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ح) حريق باهمال
		عناصر الواقعة الاجرامية :
		"الإهمال - ما يوفره" دخول مخزن ووجود "فانوس" على مقربة من البتزين حال تحريقه .
		بيانات التعقيب :
		"التسييب الكافي" مالا يعيب التسييب . مثال .
٢٧٣	٥٤ ع ١	(العلم رقم ١٧١٢/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢١)
		حكم
		الحكم الحضورى اعتبارا :
		"شروط اعتباره كذلك" أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . آثار تخلف هذا الشرط .
٧٩٢	١٥٢ ع ٣	(العلم رقم ٦٦٨/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)
		الحكم الغيابى : (مر . مازنة) .
		الحكم البات :
		وورد الحكم الغيابى فى صحيفة الحالة الجنائية رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع بنهائيته . طلة ذلك .
٨٤٥	١٦٣ ع ٣	(العلم رقم ١٣٧٧/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
		النطق بالحكم :
		"آثاره" زوال الارتباط القائم بين تهمة الجنائية الموجهة للتهم فيها ، وبين تهمة الجنحة الموجهة الى آخر يقتضى فصل الحكمة الجزئية فى الجنحة عند إعادة طرحها عليها . طلة ذلك .
٥٩٥	١١٤ ع ٢	(العلم رقم ٣٦٤/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠)
٩٣٨	١٨٣ ع ٣	(العلم رقم ١٤٥٥/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		التوقيع عليه :
		ماهية الشهادة السلية التي تثبت تأخير التوقيع على الحكم في ميعاد الثلاثين يوما .
٦٣١	٢ ع ١١٩	(الطن رقم ١٧٧٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨)
		بيانات الديباجة :
		وجوب استيفاء الحكم ذاته البيانات الأساسية للدعويين الجنائية والمدنية .
٤٠٧	٢ ع ٨١	(الطن رقم ١٨٧١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٩)
		”محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان المحكمة والهيئة التي أصدرت الحكم وأسماء الخصوم في الدعوى“ — مادام الطاعن لا يدعى أن القاضي الذي سمع المرافعة هو غير من أصدر الحكم
٦٣١	٢ ع ١١٩	(الطن رقم ١٧٧٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨)
		”محضر الجلسة يكمل الحكم“ الذي خلت ديباجته من اسم من أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها عند عدم الادعاء بأن القاضي الذي أصدر الحكم هو غير من سمع المرافعة .
٤٥٣	٢ ع ٨٧	(الطن رقم ٢٠١٨/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٦)
		بمآانات المنطوق :
		عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبدت أثناء المرافعة .
٧٥١	٣ ع ١٤٤	(الطن رقم ١٢٤٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١)
		* بيانات التسييب :
		بالنسبة للدعوى الجنائية — التسييب الكافي :
		”بيان الواقعة وظروفها“ عدم تحديد القانون شكلا خاصا لهذا البيان .
٣١٦	٢ ع ٦٢	(الطن رقم ١٧٥٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٤)
		* بالنسبة لأوجه الدفاع وطلبات التحقيق . (من دفاع) .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
البيان الكافي - تطبيقات :	
مثال في إخفاء أشياء مسروقة . البيان المتعلق بفعل الإخفاء	
(الطنن رقم ٢٩/١٣٨٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٨)	١٣ ع ٧٥
مثال في جريمة تزوير محور رسمي - البيان المتعلق بركن الضرر .	
(الطنن رقم ٣٠/٤٨٧ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)	١١٥ ع ٦٠٢
مثال في جريمة القتل الخطأ - البيان المتعلق بالصلة السببية	
(الطنن رقم ٢٩/١٥٣٧ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)	٥٩ ع ٢٩٦
مثال في جريمة هتك عرض بغير الرضاء - البيان المتعلق بعدم الرضاء .	
(الطنن رقم ٣٠/٩٠٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)	١١٨ ع ٦٢٧
مثال في سرقة - البيان المتعلق بالقصد الجنائي .	
(الطنن رقم ٣٠/١٢٤٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)	١٤٢ ع ٧٤٥
مثال في جريمة شيك بدون رصيد - البيان المتعلق بالقصد الجنائي .	
(الطنن رقم ٣٠/١٠٣٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠)	١٢٧ ع ٦٧٠
مثال في جريمة المادة ٢٣ من المقت ٧٤ لسنة ١٩٥٢ -	
أجانب - تقديم أوراق غير صحيحة قصد تسهيل الدخول إلى البلاد	
أو الإقامة فيها - بيان الفعل المادي والضرر .	
(الطنن رقم ٢٩/١٧٧٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/١١)	٦٦ ع ٣٣٣
الرد الضمني - تطبيقات :	
أمثلة في شهادة الإثبات .	
(الطنن رقم ٣٠/١٢٣٦ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)	١٣٩ ع ٧٣٠
(الطنن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)	١٥٣ ع ٧٩٦
(الطنن رقم ٣٠/١٥٤١ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)	١٨٠ ع ٩٢٢

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		المنازعة في مكان ضبط المتهم .
٦٩٣	٣ع١٣١	(الطن رقم ٣٠/٦٥٥ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٠)
		مثال في اطراح أقوال شهود النفي .
٨٧٥	٣ع١٧٠	(الطن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠)
		مثال في إغفال إيراد بعض تفصيلات تقرير الصفة التشريحية ومحضر المعاينة .
٩٢٢	٣ع١٨٠	(الطن رقم ٣٠/١٥٤١ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠)
		مثال في إقرار المحكمة سلطة التحقيق على ما رأته من جديدة التحريرات وفي الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراءاته .
٨٧٥	٣ع١٧٠	(الطن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠)
		الدفع بتلفيق التهمة .
٦٨٣	٣ع١٣٠	(الطن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠)
٨٧٥	٣ع١٧٠	(الطن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠)
		الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام .
٨٦١	٣ع١٦٧	(الطن رقم ٣٠/١٣٨٣ ق — جلسة ٥/١٢/١٩٦٠)
		طلب التحقيق الذي قصد به إثارة الشبهة في أدلة الشبوت التي اطعأت إليها المحكمة . تطبيقات .
٨٨٧	٣ع١٧٣	(الطن رقم ٢٠/١٤٢٨ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠)
٩٤٧	٣ع١٨٥	(الطن رقم ٣٠/١٤٦٦ ق — جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠)
		الخطأ المادى — تطبيقات :
		الإشارة خطأ إلى وجود أحد المتهمين في مكان الحادث رغم تقرير براءته .
٢٤٢	١ع٥١	(الطن رقم ٢٩/١٠٠٣ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٠)
		الخطأ المادى في إثبات ساحة حصول الواقعة .
٦٩٣	٣ع١٣١	(الطن رقم ٣٠/٦٥٥ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		قول الحكم الصادر في استئناف الدعوى المدنية وحدها أن النيابة طلبت معاقبة المتهم .
٧٥١	٣ ع ١٤٤	(الطن رقم ٣٠/١٢٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١)
		مالا يلزم بيانه :
		طريقة الاشتراك في جريمة المادة ٢٨٨ عقوبات . خطف .
٣٤٧	٢ ع ٦٩	(الطن رقم ٢٩/١٧٨٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١١)
		تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة . عدد وتواريخ المرات التي ترددت المتهم فيها على الموظف الذي عرضت عليه الرشوة .
٣٣١	١ ع ٦	(الطن رقم ٢٩/٢٠٣٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١١)
		عدم لزوم الإشارة إلى نذب قاض بدل آخر .
٣٨٠	٢ ع ٧٧	(الطن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)
		بيان كمية المخدر — متى لا يلزم بيانه ؟ .
٣٤٣	٢ ع ٦٨	(الطن رقم ٢٩/١٧٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١١)
		مالا يستلزم ردا :
		الدفاع البعيد عن محجة الصواب .
٦١٠	٢ ع ١١٦	(الطن رقم ٣٠/٤٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)
٧٣٠	٣ ع ١٣٩	(الطن رقم ٣٠/١٢٣٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)
		قصود البيان — تطبيقات :
		مثال في استظهار عنصر تسليم المال المختلس في جريمة المادة ١١٢ ع .
٢٢٤	١ ع ٤٦	(الطن رقم ٢٩/٢٠٧٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨)
		مثال في بيان النتيجة النهائية في جرائم الجرح والضرب ..
١٩٩	١ ع ٣٨	(الطن رقم ٢٩/١٥٥٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		أمثلة في بيان الصلة السببية .
٧٧١	٣٤١٤٧	(الطن رقم ٣٠/١٢٦٤ ق — جلسة ١١/٧/١٩٦٠)
٨١٥	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٣٠/١٣٣٢ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠)
		أمثلة في جرائم الشيك بدون رصيد :
		البيان المتعلق بماهية الورقة .
٢٠٨	١٤٤١	(الطن رقم ٢٩/١٥٨١ ق — جلسة ٣/٧/١٩٦٠)
		البيان المتعلق بوجود الرصيد .
٦٦٧	٣٤١٣٦	(الطن رقم ٣٠/١٠٣٤ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)
		مثال في جريمة المادة ٣٤١ — البيان المتعلق بسداد المبالغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد .
١٩٧	١٤٣٧	(الطن رقم ٢٩/١٣٧٩ ق — جلسة ٣/١/١٩٦٠)
		مثال في جرائم الق ٤٨ لسنة ١٩٤١ — العرض للبيع .
٥١٣	٢٤٩٨	(الطن رقم ٢٩/٢٤١٩ ق — جلسة ٥/٣٠/١٩٦٠)
		مثال في جريمة بيع سائل كحولي دون سداد رسم الانتاج — أساس التعويض بالنسبة للكيات غير المضبوطة من المواد .
٦٣٥	٢٤١٢١	(الطن رقم ٢٩/١٨٦٤ ق — جلسة ٦/٢٨/١٩٦٠)
		مثال في إحراز مواد مخدرة — البيان المتعلق بحقيقة المادة المضبوطة .
٢٣١	١٤٤٨	(الطن رقم ٢٩/١٥٩٢ ق — جلسة ٣/١٤/١٩٦٠)
		مثال في جرائم الق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ — البيان المتعلق بحقيقة تاريخ إقامة المبنى وما قام به المتهم من إجراءات الحصول على الرخصة .
٥١٦	٢٤٩٩	(الطن رقم ٢٩/٢٤٢٤ ق — جلسة ٥/٣٠/١٩٦٠)
		مثال في جرائم الق ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ — محلات تجارية وصناعية — نوع المحل .
١٨٨	١٤٣٥	(الطن رقم ٢٩/٩٩٩ ق — جلسة ٣/١/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مثال في تسبب الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة في الحكم الحضوري اعتباراً — عدم تناول الشهادة المرضية بالرد والاكتفاء بالرد على البرقية المعلقة للمعذر .
٦٥٥	٣٤١٢٣	(الطن رقم ٣٠/٦٦٧ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٠)
		التدليل :
		م تتكون عقيدة القاضي ؟
		يكفى أن تؤدي الأدلة في مجموعها إلى قناعة المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه من رأى .
٧٩٦	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١١/١٥/١٩٦٠)
		ضوابط التدليل :
		الحكم في الدعوى إنما يكون بناء على الأوراق المقدمة فيها :
		مثال في عود .
٨٤٥	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٧٧ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠)
		* صحة الدليل — تطبيقات :
		صحة الاستناد إلى ما تضمنه محضر تحريات الشرطة المطروح بالجلسة لتعزيز ما ساقته المحكمة من أدلة .
٦٥٣	٣٤١٢٢	(الطن رقم ٣٠/٦٤٩ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٠)
		صحة الاجراءات التي يتخذها رجال البوليس الحربي لضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة .
٥٤١	٣٤١٠٣	(الطن رقم ٣٠/٥٦٢ ق — جلسة ٥/٣١/١٩٦٠)
		مثال في اختصاص مأموري الضبط القضائي .
٧٠٧	٣٤١٣٤	(الطن رقم ٣٠/١٢١٧ ق — جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠)
٧١٥	٣٤١٣٥	(الطن رقم ٣٠/١٢١٩ ق — جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠)
٤٤١	٣٤٨٥	(الطن رقم ٢٩/١٥٩٤ ق — جلسة ٥/١٠/١٩٦٠)
		* راجع أيضاً ما ذكر في موضعه بكل باب .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		أمثلة في واجبات مأموري الضبط القضائي .
٥٢٢	٢٤١٠٠	(الطن رقم ١٣٣٧/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣١)
٧٨٢	٣٤١٥٠	٤ (الطن رقم ١٢٩٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤)
		مثال في تفتيش .
٧٠	١٤١٢	(الطن رقم ١٣٨١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٨)
		تكشف الدليل عن إجراء باطل :
		مثال في تلبس .
٧٩	١٤١٤	(الطن رقم ١٣٩١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٨)
		مثال في استيقاف .
٥٠٥	٢٤٩٦	(الطن رقم ٢٤١٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
		خطأ الإسناد غير المؤثر :
		مثال في شهادة شهود النفي التي لم يعول عليها الحكم .
١٤٨	٣٤١٦٤	(الطن رقم ١٣٧٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
		مثال في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .
٨٨٣	٣٤١٧٢	(الطن رقم ١٤١٧/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		التناقض والتعارض وما إليهما :
		ما يوفرها :
		الاضطراب وعدم تفهم حقيقة الواقعة المطروحة على المحكمة
		الاستثنائية . مثال .
٧٩٢	٣٤١٥٢	(الطن رقم ٦٦٨/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)
		وما لا يوفرها :
		مثال في شهادة .
٧٣٠	٣٤١٣٩	(الطن رقم ١٢٣٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أمثلة في رشوة .
٣٣	١٤٦	(الطن رقم ٢٩/٢٠٢٦ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٠)
٧٠٧	٣٤١٣٤	، (الطن رقم ٣٠/١٢١٧ ق — جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠)
٧٧٤	٣٤١٤٨	، (الطن رقم ٣٠/١٢٦٥ ق — جلسة ١١/٧/١٩٦٠)
		ففي قيام سبق الإصرار في حق المتهمين لا يتعارض مع إثبات الحكم حصول اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجني عليه .
١١٢	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٠)
		مثال في مرقعة بأكواه .
١٨١	١٤٣٤	(الطن رقم ٢٩/١٥٤٩ ق — جلسة ٢/٢٩/١٩٦٠)
		مثال في إحراز سلاح ناري .
٧٥٦	٣٤١٤٥	(الطن رقم ٣٠/١٠٠٩ ق — جلسة ١١/٧/١٩٦٠)
		سلامة الاستدلال :
		تطبيقات :
		مثال في التدليل على توافر ادراك المتهم بجريمة القتل رغم تناوله مسكرا .
٧٥٦	٣٤١٤٥	(الطن رقم ٣٠/١٠٠٩ ق — جلسة ١١/٧/١٩٦٠)
		مثال في التدليل على عدم نهائية السابقة .
٨٤٥	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٧٧ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠)
		فساد الاستدلال — تطبيقات :
		مثال في الرد على الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش .
٢٠٥	١٤٤٠	(الطن رقم ٢٩/٢٠٤٣ ق — جلسة ٣/١/١٩٦٠)
		مثال في التدليل على ثبوت التهمة .
٤٦٧	٢٤٩٠	(الطن رقم ٢٩/١٧٤٣ ق — جلسة ٥/١٧/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مثال في التدليل على إمكان إجابة المجنى عليه بتعقل رغم إصابته بإصابات جسيمة .
٩١٨	٣٤١٧٩	(الطن رقم ١٤٥٤/٣٠ ق - ١٩٦٠/١٢/١٩)
		مثال في الرد على ما يثيره المتهم بشأن الصلة السببية .
٨٥٤	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٣٤٨/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩)
		مثال في التدليل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق والتحريض .
٤٦٨	٢٤٩٠	(الطن رقم ١٧٤٣/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٧)
		مثال في التدليل على علم المتهم بالجنز .
٤٩٣	٢٤٩٣	(الطن رقم ١٨٠١/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤)
		ذكر مؤدى الأدلة :
		مثال . الإحالة في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده الحكم من أقوال شاهد آخر .
٩٢٢	٣٤١٨٠	(الطن رقم ١٥٤١/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)
		بيان نص القانون :
		الإشارة إلى رقم القانون وتعديلاته متى لا يعصم الحكم من عيب البطلان ؟
٣٥١	٢٤٧٠	(الطن رقم ١٨٤٧/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/١٢)
		بيان تاريخ الواقعة :
		متى لا يعيب الحكم إخفاله ؟ عند ورود هذا البيان في وصف التهمة وعدم الادعاء باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٣٣١	٤٦	(الطن رقم ٢٠٣٦/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١١)
		الخطأ في هذا البيان لا يعيب الحكم مادام لا يتصل بحكم القانون في الواقعة ولم يدع المتهم باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٧٠٧	٣٤١٣٤	(الطن رقم ١٢١٧/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيان ماعة حصول الواقعة :
٦٩٣	٣٤١٣٩	الطن رقم ٢٠/٦٥٥ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٠
		مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :
		الخطأ القانوني في بعض الأسباب مادام المنطوق ظل صحيحا بما بقي منها .
٧٢٢	٣٤١٣٩	(الطن رقم ٢٠/١٢٢٢ ق - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠)
		الخطأ في التكيف القانوني للجريمة الذي لا يؤثر في سلامة الحكم . مثال في تطبيق المادة ٢٣٤ ع في فقرتها الثانية بدلا من الثالثة .
٣٥٦	٢٤٧٢	(الطن رقم ٢٩/١٨٠٠ ق - جلسة ٤/٢٥/١٩٦٠)
		ما تريد فيه الحكم في مقام بيان ظروف الجريمة - مثال في حريق بلا مال .
٢٧٣	١٤٥٤	(الطن رقم ٢٩/١٧١٢ ق - جلسة ٢/٢١/١٩٦٠)
		الخطأ في تحديد مكان إحدى إصابات المجنى عليه في جناية المادة ٣١٤ ع .
١٨١	١٤٣٤	(الطن رقم ٢٩/١٥٤٩ ق - جلسة ٢/٢٩/١٩٦٠)
		الخطأ في مردد بواعث اعتراف المتهم .
٧٩٦	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق - جلسة ١١/١٥/١٩٦٠)
		عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح للواقعة .
٣٣	١٤٦	(الطن رقم ٢٩/٢٠٣٦ ق - جلسة ١/١١/١٩٦٠)
		تسبب الحكم الصادر في الاستئناف : (رأستئناف - بيانات الحكم الاستئنافي)
		تسبب الحكم الصادر في المعارضة : (رر - معارضة - تسبب الحكم الصادر بعدم قبولها)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		تسبب الحكم الصادر في الدعوى المدنية : (ر. دعوى مدنية — بيانات الحكم في الدعوى المدنية)
		الظعن في الحكم وانعدامه :
		عدم جواز سماع الدعوى الأصلية بطلان الحكم . غلة ذلك . بطلان تشكيل المحكمة ليس من بين أسباب الانعدام ،
٣٨٠	٢٤٧٧ ع	(الظعن رقم ١٨٨ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٢٦) الإشكال في التنفيذ ليس من طرق الظعن في الأحكام . آثار ذلك .
٧٨٨	٣٤١٥١ ع	(الظعن رقم ١٢٩٧ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ١٤) ميعاد الظعن :
		آثار توافر العذر القهري :
		مثال في بطلان إعلان الحكم الغيابي وبطلان إعلان المتهم بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون عليه .
٣٦٢	٢٤٧٢ ع	(الظعن رقم ١٥٥٥ / ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٢٦)
٨٧١	٣٤٦٩ ع	(الظعن رقم ١٠٢٣ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١٢ / ٦)
		مكان الظعن :
		تقديم أسباب الظعن باليقض إلى مكتب النائب العام لا ينتج آثره القانوني . آثار ذلك .
٦٦٥	٣٤١٥٥ ع	(الظعن رقم ١٠٣١ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١٠ / ١٠)
		لا يضار الطاعن بطعنه :
		مثال في استئناف المتهم وحده .
٨٤١	٣٤٦٣ ع	(الظعن رقم ١٣٧٥ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٢٨)
		عدم تقيد محكمة النقض بهذا المبدأ أثناء نظرها طلب تعيين الجهة المختصة .
٨١٩	٣٤١٥٨ ع	(الظعن رقم ١٣٥٦ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٢٨)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
خطف	
تسوية الشارع بين الفاعل المادى والأدبى لجرىمة المادة ٢٨٨ ع . أثر ذلك . (الطن رقم ١٧٨٧/٢٩ ق — جلسته ١١/٤/١٩٦٠) ٣٤٧ ع ٦٩	
خيانة أمانة	
عناصر الواقعة الإجرامية : ”عقود الأمانة“ مثال فى مصارفة . (الطن رقم ١٢١٦/٣٠ ق — جلسته ٢٤/١٠/١٩٦٠) ٧٠٣ ع ١٣٣	
عقد الشركة هو من بين عقود الأمانة . ”فعل الاختلاس“ توافره بصرف أموال الشركة فى غير ما خصصت له . (الطن رقم ١٢٦٣/٣٠ ق — جلسته ٧/١١/١٩٦٠) ٧٦٤ ع ١٤٦	
”إثبات فعل الاختلاس“ إثباته بكافة الطرق . (الطن رقم ١٢٤٩/٣٠ ق — جلسته ١/١١/١٩٦٠) ٧٥١ ع ١٤٤	
ما ينقضى المسؤولية عن ارتكاب الجرىمة : سداد المبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد . (الطن رقم ١٣٧٩/٢٩ ق — جلسته ١/٣/١٩٦٠) ١٩٧ ع ٣٧	
ما تثيره الجرىمة من صعوبات : ”الحساب القائم بين الطرفين“ عدم الترام عمكة الموضوع فحص الحساب بنفسها أو مناقشة الخبير فى نتيجة تقريره التي لم تأخذ بها ما دام أنها لم ترما يدعى إلى ذلك . (الطن رقم ١٢٦٣/٣٠ ق — جلسته ٧/١١/١٩٦٠) ٧٦٤ ع ١٤٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(د)
		دعارة
٩٥٤	١٦٨ ع ٣	الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . (الطنن رقم ١٤٧٣ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١٢ / ٢٦)
		دعوى تزوير فرعية
		ماهيتها وإجراءاتها :
		الطنن بالتزوير لا يحول دون مباشرة الدعوى الجنائية أو التبليغ عن الجريمة . الإيقاف جوازي — لا وجوبي . (الطنن رقم ٤٨٧ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ٢٧)
٦٠١	١١٥ ع ٢	والמידأذاته في الطعن ٣٠ / ١٧٤٠ ق — (جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ١٥) ، ومضمونه أن القانون لم يفرض على القاضي الجنائي اتباع إجراءات معينة في تحقيق وإثبات جريمة التزوير التي ترفع أمامه بمن النيابة العامة ، أو من المدعى بالحقوق المدنية بالطريق المباشر — أما الإجراءات التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٩٥ وما بعدها فهي إجراءات خاصة بادعاء أحد الخصوم بتزوير ورقة تكون قدمت أثناء تحقيق أو نظر دعوى أخرى مرفوعة أمام المحكمة الجنائية قد يتوقف عليها الفصل في تلك الدعوى (لم يتيسر نشر هذا الطعن) .
		دعوى جنائية
		تحريكها عن جرائم الموظفين ومن إليهم :
		كفاية صدور الإذن برفع الدعوى وتكليف وكيل النيابة المختص بتنفيذه . (الطنن رقم ٢٩ / ١٧١٢ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٣ / ٢١)
٢٧٣	٥٤ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تحريكها عن جرائم التهريب الجمركي :
		بطلان الإجراءات عند مخالفة الحظر المقرر بالمادة ٤ من قانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . بطلان الحكم المبني على ذلك .
٧٧٨	٣٤١٤٩	(الطن رقم ٢٩/٢٤١١ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٠)
		تحريكها بالطريق المباشر :
		قصر ما أشير إليه بالمادة ١٢/٢٣٢ ج على النيابة العامة . المادة ١٢/٢٥١ ج إنما تعني الدعاوى المدنية الفرعية .
٩٤٢	٣٤١٨٤	(الطن رقم ٣٠/١٣٦٩ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠)
		التدخل في الدعوى الجنائية من المسؤول المحتمل عن الحقوق المدنية :
		آثار ذلك :
٢٧٣	١٤٥٤	(الطن رقم ٢٩/١٧١٢ ق — جلسة ٣/٢١/١٩٦٠)
		وقف الدعوى الجنائية :
		المسائل الفرعية الخارجة عن اختصاص المحاكم الجنائية:
		”مالاً يعد منها“ السير في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني .
٦٠٢	٢٤١١٥	(الطن رقم ٣٠/٤٨٧ ق — جلسة ٦/٢٧/١٩٦٠)
		ماهية الدفع بوقف الدعوى الجنائية :
		هو من طرق الدفاع التي لا تجوز إنارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٥٧	٢٤١٠٦	(الطن رقم ٣٠/١٢٤ ق — جلسة ٦/١٣/١٩٦٠)
٦٠٢	٢٤١١٥	(الطن رقم ٣٠/٤٨٧ ق — جلسة ٦/٢٧/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أسباب انقضاء الدعوى الجنائية :
		الحكم البات :
		قرينة الصحة "سمو قوة الأمر المقضى على قواعد النظام العام .
٣٨٠	٢٤٧٧	(الطعن رقم ١٨٨ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٢٦)
		"الحكم البات وزوال ولاية المحكمة" آثار زوال
		الارتباط بين تهمة الجنائية المقضى فيها من المحكمة الجزئية
		بعدم الاختصاص وبين تهمة الجنحة . تطبيقات .
٥٩٥	٢٤١١٤	(الطعن رقم ٣٦٤ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ٢٠)
٩٣٨	٣٤١٨٣	(الطعن رقم ١٤٥٥ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١٢ / ٢٠)
		"آثار الحكم البات" مثال في جريمة وقتية متتابعة .
٤٠١	٧	(الطعن رقم ١٨١٤ / ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١ / ١٢)
		"شروط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه"
		اتحاد الواقعة التي حكم على المتهم من أجلها أمام المجلس العسكري
		والواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنائيات يقتضى الحكم بعدم
		جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . المادة الأولى من
		ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ .
٥٦٨	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ١١٥٣ / ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ١٤)
		"ما يحق الغيرية" واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تغاير
		واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .
٦٠١	٢٤١١٥	(الطعن رقم ٤٨٧ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ٢٧)
		استقلال جريمة إخفاء سلاح ناري عن جريمة إحرازه بدون
		ترخيص .
٧٥٦	٢٤١٤٥	(الطعن رقم ١٠٠٩ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مضى المدة :
		<p>”علة السقوط“ دخول الجريمة في حيز النسيان .</p> <p>”الاجراءات القاطعة للمدة“ ”شرط مواجهة المتهم بها“ لزومه بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .</p> <p>”اجراءات المحاكمة القاطعة للمدة“ ”ماهيتها“ كل ما يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . من هذا القليل قرارات تأجيل الدعوى بعد التنبيه على المتهم بالحضور في جلسة سابقة .</p> <p>”تجدد مدة التقادم“ ”شرط ذلك“ عدم مضي مدة التقادم محتسبة من آخر إجراء قاطع لها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٦٢/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤) ... ٩٤ ع ٢ ٤٩٩</p>
		<p style="text-align: center;">دعوى مدنية</p>
		<p style="text-align: center;">المدعى فيها :</p> <p>”المضروور من الجريمة“ شخصا طبيعيا كان أو معنويا</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٧٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢) ... ٢٩ ع ١ ١٤٢</p> <p>جواز ادعاء مصلحة الجمارك — في ظل اللوائح الجزركية — بحقوق مدنية .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٦٨/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨) ... ١٦٠ ع ٣ ٨٣٠</p> <p>”من انتقل اليه حق المضروور من الجريمة“</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٧٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢) ... ٢٩ ع ١ ١٤٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المدعى عليه فيها :
		المسئولية عن عمل الغير :
		مسئولية المتبوع عن التابع :
		”علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة“ — متى تتوافر ؟
٤٥١	ع ٨	”الأساس الذى تقوم عليه مسؤولية المتبوع“ — ماهيته .
٤٥١	ع ٨	(الطعن رقم ٢٩/١٠٩٣ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٠)
		”علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة — متى تنتفى ؟“
		بمحصل الجريمة بعيدا عن محيط الوظيفة عند ارتكابها خارج
		زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها . مثال .
٨٩٧	ع ١٧٥	(الطعن رقم ٣٠/١٢٤٢ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠)
		المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية :
		”أثر تدخله فى الدعوى الجنائية“ اقتضاره على التدخل
		فى الدعوى دون الطعن فى الحكم . علة ذلك .
٢٧٣	ع ٥٤	(الطعن رقم ٢٩/١٧١٢ ق — جلسة ٣/٢١/١٩٦٠)
		إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى :
		وجوب اتباع الاجراءات التى رسمها القانون .
١٤٢	ع ٢٩	(الطعن رقم ٢٩/٢٠٧٣ ق — جلسة ٢/٢/١٩٦٠)
		المادة ٢٥١/٢ ج . إنما عنت الدعاوى المدنية
		الفرعية .
٩٤٢	ع ١٨٤	(الطعن رقم ٣٠/١٣٦٩ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠)
		مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى :
		وقف سير الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فى الحكم
		الصادر حضوريا بالنسبة إليه وبالنسبة إلى المدعى بالحقوق
		المدنية إلى حين الفصل فى المعارضة المرفوعة من المتهم .
٢٩٠	ع ٥٧	(الطعن رقم ٢٩/٧٠١ ق — جلسة ٣/٢٢/١٩٦٠)

رقم والعدد	رقم القاعدة والعدد	الصفحة
		الحكم في الدعوى المدنية :
		حظر تغيير أساس الدعوى والقضاء للدعى بالحق المدني بما لم يطلبه .
٣٤٦	٢٤٦٩	(الطعن رقم ١٧٨٧/٢٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٠)
		”مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة“ صحة إلزام المتهم بها في غير مطالبة من المدعى بالحقوق المدنية .
		المادة ١٣٢٠ . ج والم ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .
٨٦١	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ١٣٨٣/٣٠ ق — جلسة ٥/١٢/١٩٦٠)
		”حالات إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية“ الفصل فيما ثار من نزاع حول صفة المدعين بالحقوق المدنية .
		هذه الإحالة لا تعد فصلا في الدعوى المدنية .
٩١٨	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ١٤٥٤/٣٠ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠)
		بيانات الحكم في الدعوى المدنية :
		”عناصر الدعوى المدنية“ وجوب بيان الحكم ذاته اسم المدعى بالحق المدني وعلاقته بالمجنبي عليه وصفته في المطالبة بالتعويض وأساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها .
٤٠٧	٢٤٨١	(الطعن رقم ١٨٧١/٢٩ ق — جلسة ٩/٥/١٩٦٠)
		وجوب بيان الحكم عناصر مسؤولية الوالد عن رقابة ولده . من بين هذه العناصر عمر الولد وهل تجاوز سن الولاية على النفس .
٧٧١	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ١٢٦٤/٣٠ ق — جلسة ٧/١١/١٩٦٠)
		تقدير التعويض :
		”مفاد تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية“ وزنها له وتقديرها مناسبتها للضرر الذي وقع نتيجة خطأ المتهم .
		(الطعن رقم ١٠٣٨/٣٠ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٦٠)
		(لم يتيسر نشر هذا الطعن)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”تسبب أحكام التعويض“ يكفى في ذلك بيان وقوع الفعل والضرر وعلاقة السببية دون ذكر عناصر الضرر .
٧٥١	٣١٤٤ع	(الطعن رقم ٣٠/١٢٤٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٠)
		”ما لا يعيب التسبب“ الخطأ في وصف التهمة لا يمس الدعوى المدنية التي توافرت عناصرها .
٢٣٦	١٤٥٠ع	(الطعن رقم ٢٩/١٦٠٨ ق — جلسة ٣/١٤/١٩٦٠)
		قول الحكم الصادر في استئناف الدعوى المدنية أن النيابة طلبت معاقبة المتهم هو خطأ مادي لا يعيب الحكم .
٧٥١	٣١٤٤ع	(الطعن رقم ٣٠/١٢٤٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٠)
<u>دفاع</u>		
الإخلال بحق الدفاع :		
ما يوفره :		
رفض طلب تحقيق لمجرد تقديمه من المحامي المشتدب دون المحامي الموكل .		
١١٠	١٤٢١ع	(الطعن رقم ٢٩/١٢٩٨ ق — جلسة ١/٢٦/١٩٦٠)
الإخلال بدفاع جوهرى ماس بحق المتهم في الدفاع . مثال في شيك بدون رصيد .		
٢٠٨	١٤٤١ع	(الطعن رقم ٢٩/١٥٨١ ق — جلسة ٣/٧/١٩٦٠)
وما لا يوفره :		
تناول المحكمة أقوال شاهد النفى بالتحقيق وعدم تعويلها عليها لاطمئنانها إلى شهادة شهود الإثبات .		
٦٧٤	٣١٢٨ع	(الطعن رقم ٣٠/١٣١ ق — جلسة ١٠/١٧/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		طلبات التحقيق :
		متى تلزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها ؟ :
		إذا كان الطلب جازما يقرع سمع المحكمة ، ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .
٤٥٨	٢٤٨٨	(الطعن رقم ٣٠/٥٠٤ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٠)
٦٨٣	٣٤٣٠	، (الطعن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠)
		الطلب الجازم عند اتجاه المحكمة إلى القضاء بغير البراءة .
		مثال .
١١٠	١٤٢١	(الطعن رقم ٢٩/١٢٩٨ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٦٠)
		صيغة لا توفر الطلب الجازم . مثال .
٦٧٤	٣٤٢٨	(الطعن رقم ٣٠/١٣١ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠)
		ضرورة تقديمها قبل إقفال باب المرافعة .
٦٣٩	٢٤٢١	(الطعن رقم ٣٠/٤٨٨ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٦٠)
		ضرورة إثارة الطلب أمام الهيئة التي سمعت المرافعة وحكت في الدعوى .
٧١٥	٣٤٣٥	(الطعن رقم ٣٠/١٢١٩ ق — جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠)
		طلب المعاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث :
		“متى يكون دفاعا موضوعيا يكفي فيه الرد الضمني؟”
٨٨٧	٣٤١٧٣	(الطعن رقم ٣٠/١٤٢٨ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠)
٩٤٧	٣٤١٨٥	، (الطعن رقم ٣٠/١٤٦٦ ق — جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠)
		طلب نذب خبير :
		متى تلزم المحكمة بإجابه ؟ :
		المنازعة في قدرة المحنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته
		بإصابات جسيمة دفاع جوهرى يقتضى تحقيقه عن طريق
		المختص فنيا . لا يغنى في ذلك التقرير من طبيب المستشفى
		بإمكان استجواب المصاب .
٩١٨	٣٤١٧٩	(الطعن رقم ٣٠/١٤٥٤ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	ومنى لا تلنزم بأجابته ؟
	عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر فى الدعوى ؟ عند صحة استنادها إلى ما اتهمت إليه من رأى .
١٧١	ع ٣ ... (الطنن رقم ١١٥٢/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٥)
	”تطبيقات — طلب نذب وسيط بين المحكمة وبين المتهم الأصم الأبكم“ متى لا يكون من الطلبات الجوهرية ؟ . حضور المحامى يحقق تتبع إجراءات المحاكمة وتقديمه ما يشاء من أوجه دفاع .
٨٤٨	ع ٣٦٤ ... (الطنن رقم ١٣٧٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
	طلب مناقشة الخبير :
	عدم التزام محكمة الموضوع بفحص الحساب بنفسها أو مناقشة الخبير فى نتيجة تقريره التى لم تأخذ بها .
٧٦٤	ع ٣٤٦ ... (الطنن رقم ١٢٦٣/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
	طلب ضم أوراق :
	رفضه لأسباب سائفة . مثال .
٥٨٢	ع ١١١ ... (الطنن رقم ٣٦٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٤)
	طلب تقديم مذكرة تعقيبية :
	سكوت المتهم عن التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية فى غير الموعد المحدد لذلك . دلالاته وأثره .
٧٦٤	ع ٣٤٦ ... (الطنن رقم ١٢٦٣/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
	طلب التأجيل للأعذار القهرية :
	وجوب تعرض المحكمة للعذر الذى حال دون حضور المعارض بالجلسة وللشهادة المرضية المعززة له .
٨٧١	ع ١٦٩ ... (الطنن رقم ١٠٢٣/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفاع القانوني الذي لا يستلزم ردا :
		الدفاع القانوني البعيد عن محجة الصواب .
٦١٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٣٠/٤٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)
٧٣٠	٣٤١٣٩	، (الطعن رقم ٣٠/١٢٣٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)
		الدفاع الموضوعي الذي يكفي فيه الرد الضمني —
		تطبيقات :
		الرد على ماجاء بشهادة شهود النفي .
٨٧٥	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجرائه مادام أن تعاقب
		الإجراءات مستفاد من الحكم . عدم لزوم تصريح المحكمة بأنها
		تقر سلطة التحقيق على ما ارتأته من جديده التحريات .
٨٧٥	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		الدفع بتلقيق التهمة .
٦٨٣	٣٤١٣٠	(الطعن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧)
٨٧٥	٣٤١٧٠	، (الطعن رقم ٣٠/١٤١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		المنازعة في مكان ضبط المتهم .
٦٩٣	٣٤١٣١	(الطعن رقم ٣٠/٦٥٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨)
		الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام
٨٦١	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ٣٠/١٣٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)

دفع

- الدفع ببطلان الإعتراف
(ر . إثبات) {
الدفع ببطلان إجراءات الشهادة
الدفع ببطلان المعاينة
- الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة : (ر . إجراءات المحاكمة)
- الدفع بعدم الاختصاص : (ر . اختصاص ، استدلال ، وتنفيذ الأحكام)
- الدفع ببطلان المجز {
الدفع بجمالة يوم البيع (ر . اختلاس أشياء مجبوزة)
- الدفع ببطلان الاستيقاف والقبض والتفتيش {
(ر . استدلال ، تحقيق)
- الدفع ببطلان إجراءات التحرير {
الدفع ببطلان الندب للتحقيق (ر . استدلال)
- الدفع ببطلان الإعلان : (ر . إعلان)
- الدفع ببطلان العودة إلى التحقيق {
بعد التقرير بالألا وجه (ر . تحقيق)
الدفع ببطلان التحقيق
الدفع ببطلان الاستجواب
- الدفع ببطلان الحكم وانعدامه : (ر . حكم)

- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
 الدفع ببطلان تحريك الدعوى الجنائية
 الدفع بقوة الشئ المحكوم به.
- (ر . ح ك و دعوى جنائية)
- الدفع بعدم قبول تدخل المدعى بالحقوق المدنية
 الدفع ببطلان لإجراءات إقامة الدعوى المدنية
- (ر . دعوى مدنية)
- الدفع بتلفيق التهمة والدفع الموضوعية :
- (ر . دفاع)
- الدفع ببطلان الأمر بإحالة الجنائية إلى محكمة
 الجنائيات
- (ر . غرفة اتهام)
- الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة :
- (ر . قض)
-
- الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى :
- (ر . أسباب إباحة الجرائم)
- الدفع بالإكراه المعنوى :
- (ر . مسئولية جنائية)
- الدفع بجهل حقيقة المادة المضبوطة :
- (ر . مواد مخدرة)

(ر)، (س)، (ش)، (ص)، (ض)، (ط)

رسوم على الانتاج والاستهلاك . صيدلة .
رشوة .

سب وقذف . شروع .
سبق إصرار . شيك .
سرقة .
سلاح .

رد القاضى : (ر . قضاء)

سكر : (ر . مسئولية جنائية)

شركة : (ر . خيانة أمانة)
شهادة سلبية : (ر . حكم)

صابون : (ر . غش)

ضبط متعلقات الجريمة { (ر . استدلال)
ضبطية قضائية

ضرر : (ر . تزوير)

ضرورة : (ر . استدلال ، تحقيق ، جرح وضرب ، مسئولية جنائية) .

ضم أوراق { (ر . دفاع)
طلبات تحقيق

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ر)	
رسوم على الانتاج أو الاستهلاك	
قصورا لحكم بإغفاله الرد على منازعة جوهرية المادة ٣/١٧٤٣	
من مرسوم ١٩٤٧/٧/٧ .	
(الطعن رقم ١٨٦٤/٢٩ ق — جلسته ١٩٦٠/٦/٢٨)	
٢٤١١ ع ٢٣٥	٦٣٥
رشوة	
أغراض الرشوة :	
" الاخلال بواجبات الوظيفة " " تطبيقات " :	
(الطعن رقم ١٥٦٩/٢٩ ق — جلسته ١٩٦٠/٣/٨)	
١٤٥٥ ع ٢٢٠	٢٢٠
(الطعن رقم ١٢٦٥/٣٠ ق — جلسته ١٩٦٠/١١/٧)	
١٤٨٣ ع ٧٧٤	٧٧٤
استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة	
من ورائها " سواء أكان طلب المرشئ المبلغ لنفسه أم	
استرداده لآخر مقابل ما دفعه أجزا لفعل غير مشروع .	
(الطعن رقم ١٥٦٩/٢٩ ق — جلسته ١٩٦٠/٣/٨)	
١٤٥٥ ع ٢٢٠	٢٢٠
استغلال الوظيفة هو من بين أغراض الرشوة .	
(الطعن رقم ١٢١٧/٣٠ ق — جلسته ١٩٦٠/١٠/٢٤)	
١٣٤٣ ع ٧٠٧	٧٠٧
اختصاص الموظف :	
كفاية اختصاص الموظف بالعمل — لافرق بين طلب	
أدائه والامتناع عنه .	
(الطعن رقم ١٢٦٥/٣٠ ق — جلسته ١٩٦٠/١١/٧)	
١٤٨٣ ع ٧٧٤	٧٧٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الاختصاص المزعوم :
		”ماهية“ مطلق القول دون اشتراط اقتترانه بوسائل احتيال
٧٠٧	٣٤١٣٤ع	(الطن رقم ٣٠/١٢١٧ ق — جلسته ٢٤/١٠/١٩٦٠)
		طلب الرشوة :
		مالا يوفر عيب التعارض بشأنه . مثال .
٧٠٧	٣٤١٣٤ع	(الطن رقم ٣٠/١٢١٧ ق — جلسته ٢٤/١٠/١٩٦٠)
		النية الإجرامية :
		توافرها بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب
		من الموظف حقا أو غير حق . براءة المتهم من التهمة التمييزية
		لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة . ما لا يؤدي إلى قيام حالة الإكراه
		أو الضرورة . مثال .
٧٧٤	٣٤١٤٨ع	(الطن رقم ٣٠/١٢٦٥ ق — جلسته ٧/١١/١٩٦٠)
		نية شراء ذمة الموظف لا ينفيها كون العمل المقصود بالرشوة
		يكون جريمة .
٣١٦	٢٤٦٢ع	(الطن رقم ٢٩/١٧٥٩ ق — جلسته ٤/٤/١٩٦٠)
		إثبات جرائم الرشوة :
		ماهية التلبس بجريمة الرشوة . توافر التلبس بمشاهدة مأمور
		الضبط القضائي واقعة تسلم المبلغ . علة ذلك .
٧٠٧	٣٤١٣٤ع	(الطن رقم ٣٠/١٢١٧ ق — جلسته ٢٤/١٠/١٩٦٠)
		بيانات التسبب :
		تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة — متى لا يكون لازما ؟
		عدم لزوم بيان عدد وتواريخ مرات عرض الرشوة . ما لا يوفر
		عيب التناقض في التدليل ؟ مثال .
٣٣	١٦٤ع	(الطن رقم ٢٩/٢٠٣٦ ق — جلسته ١١/١٠/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(س)
		سب وقذف
		يستوى أن تكون عبارات القذف والسب التي أذاعها الجاني من إنشائه هو أو نقلها عن الغير . المادة ١٩٧ ع . (الطعن رقم ٣٠/١٠٢٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠) ... ١٨١ ع ٣ ٩٢٩
		سبق إصرار
		ماهيته :
		(الطعن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١) ... ٢٢ ع ١ ١١٢
		بيانات التسبيب بالنسبة إليه :
		نفى ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين لا يتعارض مع ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليه . (الطعن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١) ... ٢٢ ع ١ ١١٢
		مراقبة
		عناصر الواقعة الاجرامية :
		”فعل الاختلاس“ ”التسليم وأثره“ مثال في مصارفة . (الطعن رقم ٢٩/١٣٢٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٩) ... ١٧ ع ١ ٩٥ (الطعن رقم ٣٠/١٢١٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤) ... ١٣٣ ع ٣ ٧٠٣

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>القصد الجنائي :</p> <p>عدم لزوم تحدث الحكم استقلالاً عنه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها تفيد قيامه .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٤ / ٣٠ ق — جلسة ١٠ / ٣١ / ١٩٦٠) ١٤٢ ع ٣ ٧٤٥</p>	
<p>الظروف المشددة للعقوبة :</p> <p>”حمل السلاح“ تحقق الظرف المشدد لمجرد حمل المتهم سلاحاً بطبيعته ، ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للاستعمال .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨٦ / ٢٩ ق — جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٠) ٣١ ع ١ ١٥٣</p> <p>حمل سلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد . حمل سلاح بالتخصيص لا يحقق الظرف المشدد إلا إذا دلل الحكم على أن حمله كان لمناسبة السرقة .</p> <p>ظرف حمل السلاح في السرقة ظرف مادي يسرى حكمه على كل من ساهم في الجريمة — ولو لم يعلم به .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٣٧ / ٢٩ ق — جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٠) ٨٠ ع ٢ ٤٠٣</p> <p>”الأكراه“ ماهيته . وقوع أفعال قسرية تعطل مقاومة المجني عليه .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٤٩ / ٢٩ ق — جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٠) ٣٤ ع ١ ١٨١</p> <p>”ملا يعيب التسليب في جنائية السرقة بالأكراه“ الم ٢ / ٣١٤ ع . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٤٩ / ٢٩ ق — جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٠) ٣٤ ع ١ ١٨١</p>	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	سلاح
		إحراز السلاح :
		”صلاحية السلاح للاستعمال“ أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (الطن رقم ٣٠/٦٤٩ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٠) ٦٥٢
		سلطة محكمة الموضوع في تحديد نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال اعتياداً على تقرير لجنة شكلت لهذا الغرض . (الطن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١١/١٤/١٩٦٠) ٧٨٢
		”ماهية القصد الجنائي في جريمة إحرازه بدون ترخيص“ مجرد العلم مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه . (الطن رقم ٣٠/١٠٠٩ ق — جلسة ١١/٧/١٩٦٠) ٧٥٦
		العقوبة :
		عقوبة جريمة إحراز سلاح ناري من الأسلحة الواردة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ أشد من عقوبة الشروع في القتل العمد . علة ذلك . (الطن رقم ٢٩/١٣٥٤ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٠) ٢٩١
		”الظروف المشددة للعقوبة“ سريان حكم المادة ٥٥٠ ج . عدم الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها . انقطاع مدة رد الاعتبار بصدور حكم — لا بمجرد الاتهام . (الطن رقم ٢٩/١٤٧٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٦٠) ٣٢١
		مواجهة المتهم بالسابقة يكفي في تنبيه المتهم إلى الظرف المشدد المستند من وجودها . (الطن رقم ٣٠/٦٥٥ ق — جلسة ١٠/١٨/١٩٦٠) ٦٩٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		هدم تنبه المحكمة إلى قيام الظرف المشدد يقتضى أن يكون مع النقص الإحالة — لا التصحيح .
٨٨٠	٣٤١٧١	(الطنن رقم ٣٠/١٤١٦ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠) ”بيانات التسيب“ إدانة المتهم بتهمة إحراز سلاح ناري لا يتعارض مع تبرئته من تهمة إخفاء هذا السلاح لعدم توافر ركن العلم .
٧٥٦	٣٤١٤٥	(الطنن رقم ٣٠/١٠٠٩ ق — جلسة ١١/٧/١٩٦٠) مخالفة قيود الترخيص : ”ماهيته“ جنحة منطبقة على المادتين ٢٩٤٤ من قانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والمادتين ٤٢٢ من قرار الداخلية ١٩٥٤/٩/٧ المعدل . خطأ القول بتخلف الترخيص بمخالفة قيوده .
٣٥٣	٢٤٧١	(الطنن رقم ٢٩/١٧٩٧ ق — جلسة ٤/٢٥/١٩٦٠) الاشتراك في جرائم مخالفة قانون السلاح : معاينة الشريك في جرائم القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . دلة ذلك . الم ٨ ع .
١١٧	٢٣١	(الطنن رقم ٢٩/١٤٦١ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٠) (ش) شروع الأعمال التحضيرية : تحرير الشيك وتوقيعه ما دام لم يسلم إلى المستفيد .
٨١١	٣٤١٥٥	(الطنن رقم ٣٠/١٢٠٨ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠) التمييز بين التحضير والبدء في التنفيذ : ”الضابط الشخصي“ : منال في تزييف عملة معدنية .
٤٦٣	٢٣٨٩	(الطنن رقم ٢٩/١٧٣٥ ق — جلسة ٥/١٧/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاطدة والعدد	شيك
		ماهيته :
		اعتباره الشيك أداة وفاء عند حمله تاريخا واحدا — ولو كان مخالفا لحقيقة تاريخ صحبه .
٦٧٠	٣٤١٢٧	(الطن رقم ٣٠/١٠٣٥ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)
		مالا يصلح ردا على منازعة المتهم في طبيعة الورقة . مثال .
٢٠٨	١٤١	(الطن رقم ٢٩/١٥٨١ ق — جلسة ٣/٧/١٩٦٠)
		الأفعال المادية :
		عدم جدوى التحدى بالظروف التي أحاطت بالساحب وأدت إلى سحب الرصيد ، أو صدور قرار بتأجيل الديون .
٩٠٩	٣١٧٧	(الطن رقم ٣٠/١٤٣٣ ق — جلسة ١٢/١٩/١٩٦٠)
		الجريمة التامة :
		”تمام الجريمة“ بتسليم الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء .
		”الأعمال التحضيرية“ تحرير الشيك وتوقيعه — ما دام لم يسلم إلى المستفيد .
٨١١	٣١٥٥	(الطن رقم ٣٠/١٢٠٨ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠)
		القصد الجنائي :
		”ماهيته“ مجرد علم الساحب وقت إعطاء الشيك بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للصرف .
٦٦٧	٣٤١٢٦	(الطن رقم ٣٠/١٠٣٤ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)
٦٧٠	٣٤١٢٧	(الطن رقم ٣٠/١٠٣٥ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”طبيعته ومناطق توافره“ قصد جنائي عام . متى يتوافر ؟ وما لا ينفي قيامه . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً .
٦٧٠	٣٤١٢٧	(العطن رقم ٣٠/١٠٣٥ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)
		”التسبب المعيب“ قصور بيان الحكم بالرد على دفاع المتهم المبتنى على وجود رصيد للشيك وقت إصداره بأن الجريمة قد اكتملت أركانها في جانبه .
٦٦٧	٣٤١٢٦	(العطن رقم ٣٠/١٠٣٤ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠)
		إثبات الجريمة : سلطة محكمة الموضوع في الاعتماد على الصورة الفوتوغرافية للشيك عند مطابقتها للأصل .
٣٧٢	٢٤٧٥	(العطن رقم ٢٩/١٧٥٧ ق — جلسة ٤/٢٦/١٩٦٠)
		المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى : خطأ اعتبار أن مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي يحدد الاختصاص .
٨١١	٣٤١٥٥	(العطن رقم ٣٠/١٢٠٨ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠)
(ص)		
صيدلة		
—		
		مالاً تديحه :
		الحصول على شهادة الصيدلة أو شتوت دراية الصيدلى بعملية الحقن لا تبرر له ممارسة هذه العملية في غير حالة الضرورة — والإتعت مساءلته على أساس العمد ومزولة مهنة الطب .
٩٠٤	٣٤١٣١	(العطن رقم ٣٠/١٢٦١ ق — جلسة ١٢/١٣/١٩٦٠)

(ظ)، (ع)، (غ) ، (ف)، (ق)، (ك)، (ل)

عقوبة .	قانون .
عود .	قانون دولى عام .
غرفة اتهام .	قانون عقوبات .
غش .	قانون عقوبات اقتصادى .
	قانون عقوبات ضريبي .
	قتل خطأ .
	قتل عمد .
	قضاة .

(ظروف رأفة : (ر . عقوبة)

ظروف مخففة ومشددة :	(ذكرت في موضعها بكل باب)
عذر صغر السن :	(ر . مجرمون أحداث)
عذر قهري :	(ر . حكم)
عرض قضايا الإعدام :	(ر . عقوبة)
عقود :	(ر . خيانة أمانة)
عود للاشتباه :	(ر . متشددون ومشتبه فيهم)
علامات وبيانات تجارية :	(ر . غش الصابون)
عيوب تدليل :	(ر . حكم)
ضرامة نسبية :	(ر . عقوبة)

فاعل الجرمية وفاعل أدبي : (ر . اشتراك وخطف)
فقد الأوراق : (ر . إجراءات محاكمة)

قانون أصلح :	(ر . قانون)
قبض :	(ر . استدلال)
قوة :	(ر . انتهاك حرية ملك الغير)
قوة الأمر المقتضى :	(ر . دعوى جنائية)

كحول : (ر . رسوم إنتاج واستهلاك)
كفالة : (ر . نقض)

بلان جمركية : (ر . قانون عقوبات ضريبي)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ع) عقوبة
		الجزاءات المدنية:
		ما كانت تقضى به اللجان الجزئية في مواد التهريب من غرامة ومصادرة .
٨٣٠	٣٤١٦٠	(الطن رقم ١٣٦٨ / ٣٠ ق — جلسة ١١ / ٢٨ / ١٩٦٠)
		تقسيم العقوبات الجنائية :
		”عقوبة الاعدام“ ”ضمانات تطبيقها“ عدم لزوم بيان رأى المفتى فى الدعوى .
٢٤٢	١٤٥١	(الطن رقم ١٠٠٣ / ٢٩ ق — جلسة ٣ / ١٥ / ١٩٦٠)
		”عرض القضايا المحكوم فيها حضوريا بعقوبة الاعدام على محكمة النقض“ هو واجب اجرائى لا تنقيده
		النيابة بميعاد أو مذكرة .
٣٦٥	٢٤٧٤	(الطن رقم ١٧٤٤ / ٢٩ ق — جلسة ٤ / ٢٦ / ١٩٦٠)
		عقوبة الغرامة النسبية :
		القضاء بها على المحكوم عليه فى الجريمة التامة دون الشروع فيها
٧٣٦	٣٤١٤٠	(الطن رقم ١٢٣٧ / ٣٠ ق — جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٦٠)
		تعدد العقوبة :
		آثار توافر الارتباط غير القابل للتجزئة :
		”بالنسبة للإجراءات“ الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات
		بالنسبة لجنايات المادة ٣ / ٢١٤ ج وما ارتبط بها من جرائم .
٢٤٢	١٤٥١	(الطن رقم ١٠٠٣ / ٢٩ ق — جلسة ٣ / ١٥ / ١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		”بالنسبة لوضع“ ”متى ترتب هذه الآثار؟“ عند الحكم بالعقوبة عن الجريمة الأشد دون البراءة منها .
٦٠١	١٥٢ ع ٢	(الطن رقم ٤٨٧/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)
		”تحديد عقوبة الجريمة الأشد“ عقوبة إحراز سلاح ناري من أسلحة القسم الثاني من الجدول رقم ٣ أشد من عقوبة الشروع في القتل العمد . علة ذلك .
٢٩١	٥ ع ١	(الطن رقم ١٣٥٤/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١١)
		”الارتباط غير القابل للتجزئة بين جنائية وجنحة“ آثاره .
٩٣٨	١٨٣ ع ٣	(الطن رقم ١٤٥٥/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠)
		تخفيف العقوبة :
		”ظروف رافعة“ دلالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه مما تسمح به المادة ١٧ ع .
٢٤٢	٥١ ع ١	(الطن رقم ١٠٠٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
		انقضاء العقوبة برد الاعتبار القانوني :
		المدة اللازمة لرد الاعتبار لاتقطع إلا بصدر حكم لاحق — لا بمجرد الاتهام .
٣٢١	٦٣ ع ٢	(الطن رقم ١٤٧٠/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٥)
عود		
		صوره :
		مضى مدة طويلة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي اعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليه فيها لاينفى قيام العود .
٧٤٥	١٤٢ ع ٣	(الطن رقم ١٢٤٤/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	وسيلة إثباته :
٥٣٢	٢٤١٠١	هى مضاهاة بصمات الأصابع . مجرد الشك فى صحيفه الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء اختلافا طفيفا لا يصلح لاستبعادها . (الطن رقم ٢٩/١٥٣١ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣١)
		تنبيه المتهم أو الدفاع عنه الى تغيير الوصف أو تعديل التهمة باضافة ظرف العود :
٦٩٣	٣٤١٣١	كفاية التنبيه الضمنى بمواجهة المتهم بالسابقة فى حضور محاميه . (الطن رقم ٣٠/٦٥٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/١٨)
		بيانات التسبب بالنسبة اليه :
٨٤٥	٣٤١٦٣	ورود الحكم الغيابى فى صحيفه الحالة الجنائية رغم فوات مدة سقوط الدعوى الجنائية لا يقطع نهائية السابقة . قد يرد ذلك الى إهمال الموظف فى تنفيذ قرار وزير العدل فى ١٩٥٥/٥/٥ . (الطن رقم ٣٠/١٣٧٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
(غ) غرفة اتهام		
		تصرفها فى التحقيق — احالتها الجناية الى محكمة الجنائيات :
		”الاحالة فى جنائيات المادة ١٤٤/٣ ا . ج المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧“ معنى كلمة ارتباط المشار اليها بالنص . هو المعنى الوارد بنص المادة ٣٢ عقوبات . (الطن رقم ٢٩/١٠٠٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
٢٤٢	١٤٥١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٠٣	٣٤١٣٣	”عدم تقييد غرفة الاتهام بوصف النيابة للواقعة“ سلطة الغرفة في تكييف الواقعة المعروضة عليها . (الطن رقم ١٢١٦/٣٠ ق — جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠)
٨٢٣	٣٤١٥٩	”بمجال تطبيق حكم المادة ١٨٠ أ ج“ إنطباقه أيضا في حالة الحكم من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح . ليس لغرفة الاتهام أن تحكم في الدعوى عند إعادة طرحها عليها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها . (الطن رقم ١٣٦٧/٣٠ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠)
٤٢٠	٢٤٨٣	احالتها الجنائية الى محكمة الجنح : ”شروط ذلك“ ألا يكون قد صدر من المحكمة حكم نهائي بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . (الطن رقم ١٣٣٥/٢٩ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٠)
٨٢٣	٣٤١٥٩	”نتائج التجنيح“ سلطة محكمة الجنح في القضاء بعدم الاختصاص في الجنابة المحالة إليها من الغرفة إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح . (الطن رقم ١٣٦٧/٣٠ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠)
٦٧٨	٣٤١٢٩	احالة الجنائيات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية بنظرها بمناسبة الغاء الأحكام العرفية : إحالة هذه الجنائيات إلى — محكمة الجنائيات — لا غرفة الإتهام . (الطن رقم ١١٨٦/٣٠ ق — جلسة ١٠/١٧/١٩٦٠)
		الطعن في أوامرها : راجع : نقض — ”حالات الطعن — ماهية الخطأ في القانون في مقام الطعن على أوامر غرفة الاتهام“.

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	غش
		عناصر الواقعة الإجرامية : "الفاعل المادى" متى يتوافر ؟
٣٠٢	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٢٧/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢) "العرض للبيع" قول المتهم أنه مصرح له بصنع الحلوى التي يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط اللبن كان بداخل المعمل ، وليس معروضا للبيع هو دفاع جوهرى لا بد من تفنيده والرد عليه .
٥١٣	٢٤٩٨	(الطن رقم ٢٤١٩/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠) المسؤولية والعقاب : قرينة افتراض العلم بالغش : "نطاقها" انعطاف أثرها - لعموم النص - على كافة الأغذية وغيرها مما أشير إليه بنص المادة الثانية من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ . "أثرها" عدم مسامها بالركن المعنوى لجنحة الغش .
٩١٣	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١٤٥٠/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩) "وسيلة دحضها وآثار ذلك" تحمل المتهم عبء إثبات جلبة البضاعة من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية . انطباق نص المادة ٧ عند ثبوت حسن نية المتهم .
٣٠٢	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٢٧/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)
٣٧٥	٢٤٧٦	(الطن رقم ١٨١٠/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦) تدليل الحكم على جهل المتهم بفساد المادة المعروضة للبيع يقتضى اعتبار الواقعة مخالفة بالمادة ٧ - لا تبرئة المتهم .
٩١٣	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١٤٥٠/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		العود - إثباته :
		"وسيلته" - هي مضاهاة بصمات الأصابع .
٥٣٢	٢٤١٠١	(الطن رقم ١٥٣١/٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٣١)
		غش الصابون :
		زيادة نسبة الأحماض الدهنية لانتعوض النقص في وزن قطع الصابون . علة ذلك .
٦٦١	١١٤	(الطن رقم ١٣٨٠/٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٨)
(ق)		
قانون		
تطبيقه في الزمان :		
القانون الأصلح :		
		القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بشأن المواد المخدرة -
		أصلح للتهمة بما جاء في المادة ٣٤ من عقوبات أخف .
٧١٥	٣٤١٣٥	(الطن رقم ١٢١٩/٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
		القانون المذكور أصلح للتهمة بما جاء في المادة ٣٨ منه .
٩٥٩	٣٤١٨٧	(الطن رقم ١٤٨٣/٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦)
فورية أثر قوانين الإجراءات :		
		سريان قوانين الإجراءات من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها .
٨٣٦	٣٤١٦١	(الطن رقم ١٢٧٢/٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القوانين المعدلة للاختصاص :
		فورية أثرها على الدعاوى القائمة أمام المحكمة التي عدل اختصاصها طالما أنها لم تنته بحكم بات — ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم فترة الانتقال . مثال في القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ . بشأن آفات وأمراض النباتات . (الطنن رقم ١٣٧٢/٣٠ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠) ١٦١ ع ٣ ٨٣٦
		تفسيره :
		متى لا يلجأ إليه ؟ عند صراحة النص . (الطنن رقم ١٣٤٩/٢٩ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٠) ٤ ع ١ ٢٥ و (الطنن رقم ١١٨٩/٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٠) ٣٣ ع ١ ١٦٨
		طرق التفسير :
		“المعنى المستفاد من عبارة النص” “قصده الشارع” مثال في تفسير . الم ١٣/٢١٤ ج . (الطنن رقم ١٠٠٣/٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٠) ٥١ ع ١ ٢٤٢ “حكمة الشارع” مثال في المقي ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . (الطنن رقم ١٣٤٩/٢٩ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٠) ٤ ع ١ ٢٥
		“علة التشريع” و “الأعمال التحضيرية” مثال في تفسير المادة ١٢/٤١٧ ج . (الطنن رقم ١٥٥٤/٢٩ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٠) ٣٩ ع ١ ٢٠١
		“اتحاد العلة” . مثال في تفسير المادة ١٨٠ ج . (الطنن رقم ١٣٦٧/٣٠ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠) ١٥٩ ع ٣ ٨٢٣
		“عموم النص” مثال في قرينة الق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . (الطنن رقم ١٤٥٠/٣٠ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠) ١٧٨ ع ٣ ٩١٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”عموم النص“ و”قصد الشارع“ مثال في تفسير الفقرة ”و“ من المادة ٣٣ من المقت ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — عبارة في أي طور من أطور نموها“ .
٦١٠	٢٤١١٦	(الطن رقم ٣٠/٤٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)
٨٢٣	٣٤١٥٩	مثال في تفسير الإحالة المشار إليها بنص المادة ١٢/١٧٩ ج (الطن رقم ٣٠/١٣٦٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
		مثال في تفسير المادة ١٤٧ ج — تفتيش منزل المتهم عند توافر حالة التلبس .
٧٨٢	٣٤١٥٠	(الطن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤)
		”الحرف المشتركين عدة معاني لغوية“ مثال في تفسير حرف العطف عند وروده قبل ما يجوز فيه الجمع .
٧٩٦	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)
		”عنوان القانون“ وجوب التعويل على نصوص القوانين ذاتها مثال في تفسير المادة الأولى من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ — في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .
٥٦٨	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٢٩/١١٥٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٤)
		”المذكرة الإيضاحية“ مثال في تفسير المادة ٤٦ من الق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — معاد عرض قضايا الإعدام على محكمة النقض
٣٦٥	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٩/١٧٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)
		ما أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية من بقاء المادتين ٣٦٧، ٣٧٢ ج معمولاً بأحكامهما يمتشى مع مفهوم النصوص وليس تداركاً لها .
٤٨٧	٢٤٩٢	(الطن رقم ٣٠/١١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قانون دولى عام
		آثار قيام الحرب :
		انقطاع العلاقات السلمية وانهاء معاهدات الصداقة والتحالف ونشوء حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى إقليمها .
٥٩١	٢١١٣ ع ٢	(الطن رقم ٣٠/٣٥٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠)
		قانون عقوبات
		أحكامه العامة :
		ميرانها على الجرائم التى وردت فى نصوص خاصة إلا إذا وجد نص مخالف . أثر ذلك .
١١٧	٢٣ ع ١	(الطن رقم ٢٩/١٤٦١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١)
		قانون عقوبات اقتصادى
		مباشرة عمليات النقد الأجنبى من البنوك المرخص لها بذلك :
		”تكييفها“ عمليات تؤدىها البنوك عن طريق موظفيها كستخدمين فى مؤسسة خاصة — سواء قبل صدور الترخيص أو بعده وذلك لحساب عملاء البنك وتحت مسؤوليته . علة ذلك .
١٦٨	٣٣ ع ١	(الطن رقم ٢٩/١١٨٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قانون عقوبات ضريبي</p> <p>الخصومة الجنائية الضريبية :</p> <p>”تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمركي أو اتخاذ إجراءات فيها“ بطلان الإجراءات عند مخالفة الحظر المقرر بنص المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>تعلق هذا البطلان بالنظام العام . بطلان الحكم المترتب على الإجراءات الباطلة .</p> <p>(الطن رقم ٢٤١١/٢٩ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٠) ... ١٤٩ع ٣ ٧٧٨</p> <p>طبيعة أفعال التهريب في ظل اللوائح الجمركية :</p> <p>هي أفعال ذات صبغة مدنية بحث . أثردك .</p> <p>(الطن رقم ١٣٦٨/٣٠ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠) ... ١٦٠ع ٣ ٨٣٠</p> <p>قتل خطأ</p> <p>الخطأ :</p> <p>”صوره“ يكنى تحقق إحداها . آثار ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٨/٣٠ ق — جلسة ٦/٢٨/١٩٦٠) ... ١٢١ع ٢ ٦٣٨</p> <p>تطبيقات للخطأ والعلاقة السببية :</p> <p>”ما يوفر الخطأ في خصوص حوادث الهدم“ مثال .</p> <p>”علاقة السببية“ ”مالا ينفيها“ مثال .</p> <p>”وما لا يجدي في نفيها“ مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٥٣٧/٢٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٦٠) ... ٥٩ع ١ ٢٩٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”حوادث المرور“ السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية. اختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحدث . (الطن رقم ٣٨/١٠٣٠ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٦٠) (لم يتيسر نشر هذا الطعن)
		قتل عمد
		الفعل المأدب :
		جواز تحقيقه باستعمال الحجارة في بعض الصور . عدم العثور على جثة المجنى عليه أو عدم ضبط أداة الحادث لا يؤثر في ثبوت واقعة القتل عند بيان الحكم لها بيانا كافيا . (الطن رقم ٢٧/١٣٣٧ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٠) ١٠٠ ع ٢ ٥٢٢
		سلطة محكمة الموضوع في الاعتماد على أقوال الشهود في خصوص واقعة القتل وإطراحها في شأن أداته . (الطن رقم ٢٩/١٧٢٩ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٦٠) ٥٥ ع ١ ٢٨٢
		الرابطة السببية :
		”قصور بيان الحكم في استظهارها“ عند إغفاله صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني — وهو الكشف الطبي الذي أورد الحكم مضمونه . لا يغني في ذلك قول الحكم أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه . (الطن رقم ٣٢/١٣٣٢ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٦٠) ١٥٦ ع ٣ ٨١٥
		”مألا يبرر رفض ما يثيره المتهم بشأن مسافة الاطلاق“ مثال . (الطن رقم ٣٤٨/٣٠ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٦٠) ١٦٥ ع ٣ ٨٥٤

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
المسئولية والعقاب :	
الفصل في امتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بالواقع في الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بناء على أسباب سائغة . (الطن رقم ١٠٠٩/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)	١٤٥ ع ٣ ٧٥٦
الظروف المشددة للعقوبة :	
”الاقتران والارتباط“ تحقق ظرف الإكراه في السرقة بفعل القتل يحقق ارتباط القتل بمنحة — لا اقترانه بمنحة — علة ذلك خطأ التكييف القانونى — متى لا يكون مؤثرا في سلامة الحكم ؟ (الطن رقم ١٨٠٠/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥)	٧٢ ع ٢ ٣٥٦
الفصل في قيام الارتباط السببي المشار إليه بنص المادة ٣/٢٣٤ ع أو عدم قيامه أمر يستقل به قاض الموضوع . (الطن رقم ١٥٦٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٠)	٨٤ ع ٢ ٤٢٤
راجع أيضا : سبق إصرار .	
قضاء	
تدبيرهم :	
سناد التدب ونطاقه . عدم لزوم إشارة الحكم إليه . (الطن رقم ١٨٨٨/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)	٧٧ ع ٢ ٣٨٠
ما لا يعد إبداء للرأى سابق :	
قضاء المحكمة ضد المتهم في دعوى أخرى .	
رد القضاء :	
وجوب اتباع الطريق المقرر بالقانون . عدم جواز التمسك بقيام سبب من أسباب الرد لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٠٤٨/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧)	٩١ ع ٢ ٤٧٨

(م) ، (ن) ، (هـ)

متشردون ومشتبه فيهم . معارضة .	هتك عرض .
بجالس عسكرية . مهن طبية .	(و)
مجرمون أحداث . مواد مخدرة .	وصف التهمة .
محكمة جنايات . نصب .	
محكمة موضوع . نقض .	
محلات تجارية وصناعية . نيابة عامة .	
مسئولية جنائية .	

مباين : (ر . تنظيم)	مضاهاه : (ر . تزوير)
محام : (ر . أحكام القابات ، دفاع ، ومحكمة جنائيات)	معارضة في رسوم : (ر . قض)
محاكم عسكرية : (ر . غرة اتهام)	معاينة : (ر . إثبات ، تحقيق ، دفاع)
محرمات : (ر . إثبات)	مفتي : (ر . محكمة جنائيات)
محرمات رسمية وعرفية : (ر . تزوير)	موظف عمومي : (ر . إختلاس أموال أميرية وتزوير ورشوة)
محضر الجلسة : (ر . إجراءات المحاكمة)	مواليد ووفيات : (ر . جرائم)
مدعى بالحقوق المدنية : (ر . دعوى جنائية ومدنية)	نذب قاض : (ر . قضاء)
مذكرة إيضاحية : (ر . قانون)	نذب للتحقيق : (ر . استدلال)
مذكرة تعقيبية : (ر . دفاع)	نشر : (ر . جرائم النشر)
مسائل فرعية : (ر . اختصاص)	نظام عام : (ر . إجراءات المحاكمة ، استئناف ، دعوى جنائية ، نقض)
مسئولية مدنية : (ر . دعوى مدنية)	نقد : (ر . قانون عقوبات اقتصادي)
مصارفة : (ر . خيانة أمانة)	
مصاريف الدعوى : (ر . دعوى مدنية)	
مصلحة في الطعن : (ر . قض)	وقف الدعوى الجنائية : (ر . دعوى جنائية)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
	(م)
	متشردون ومشتبه فيهم
	العود إلى حالة الاشتباه :
	جرمة وقتية . العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم .
٣٢٥	٢٤٦٤ ... (الطن رقم ٢٩/١٥٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٥) ...
	توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه إنما يتعلق بتطبيق العقوبة — لا بطبيعة الجريمة .
٨٠٧	٣١٥٤ ... (الطن رقم ١٣٣٥/٢٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢١) ...
	مجالس عسكرية
	للأحكام الصادرة منها قوة الأحكام القضائية . المادة الأولى من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ .
٥٦٨	٢٤١٠٨ ... (الطن رقم ٢٩/١١٥٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٤) ...
	مجرمون أحداث
	متى يجوز للتهم التسك بوجود معاملته بالمادة ٧٢ ع ؟
٥٦٤	٢٤١٠٧ ... (الطن رقم ٣٠/١٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محكمة جنائيات
		تشكيلها :
		بقاء المادتين ٣٦٧، ٣٧٢ ج معمولاً بهما تكل أحكامهما أحكام قانون السلطة القضائية . دلة ذلك .
٤٨٧	٢ ع ٩٢	(الطنن رقم ٣٠/١١٠ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٠)
		مكان انعقادها :
		هو الجهة التي بها مقرها . عدم اشتراط انعقادها بذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية . صدور قرار وزير العدل بحله انعقاد المحكمة خارج المدينة التي يقع بها مقرها .
٣٨٠	٢ ع ٧٧	(الطنن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠)
		احالة الجنايات اليها :
		”الاحالة المباشرة بطريق تكليف المتهم بالحضور من النيابة“ في جنائيات الم ١٤/٢٣ ج والجرائم الأخرى المرتبطة بها طبقاً لنص الم ٣٣ ع .
٢٤٢	١ ع ٥١	(الطنن رقم ٢٩/١٠٠٣ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٠)
		إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها إلى محكمة الجنايات — لا غرفة الاتهام لإلغاء الأحكام العرفية .
٦٧٨	٣ ع ١٢٩	(الطنن رقم ٣٠/١١٨٦ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠)
		اجراءات المحاكمة أمامها :
		” فصلها الجنب المرتبطة عن الجنائية “ آثار ذلك .
٩٣٨	٣ ع ١٨٣	(الطنن رقم ٣٠/١٤٥٥ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		” حضور مدافع عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات “ متى يتحقق غرض الشارع من حضوره ؟ بساع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلا في نائبه . (الطن رقم ٢٩/١٥٦٨ قى — جلسة ١٩٦٠/٣/٨) ع ٤٤ ٢١٨
		” أخطرأى المفتى قبل إصدار الحكم بعقوبة الاعدام “ عدم لزوم بيان رأى المفتى فى الدعوى . (الطن رقم ٢٩/١٥٠٣ قى — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥) ع ٥١ ٢٤٢
		سقوط الأحكام الغيابية الصادرة منها فى جنائية : ” آثار السقوط “ هذا السقوط يقتضى الحكم بسقوط الطعن المرفوع عن الحكم الغيابى . (الطن رقم ٣٠/٢٤٠ قى — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠) ع ١١٢ ٥٨٧
		” ماهية إعادة الاجراءات “ هى محاكمة مبتدأة وليست تظلما . آثار ذلك . (الطن رقم ٣٠/١ قى هيئة عامة — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٧) ع ٣ ٦٤٣
		ما يبطل اجراءات المحاكمة أمامها : المدافعة عن متهم أمامها من محام غير مقرر للرافعة أمام المحكمة الابتدائية . (الطن رقم ٢٩/١٩٠٥ قى — جلسة ١٩٦٠/٢/١) ع ٢٥ ١٣٦
		عدم تقيد محكمة الإعادة بالتهم الواردة فى أمر الإحالة . تعلق المخالفة بالنظام العام . (الطن رقم ٢٩/١٠٧٢ قى — جلسة ١٩٦٠/٣/١) ع ٣٦ ١٩٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محكمة موضوع
		سلطتها في تقدير الدليل والأخذ به عند الاطمئنان إلى سلامته رغم مخالفة إجراءات التحريز .
		وفي الجرم بما رجحه الطبيب الشرعى اعتمادا على وقائع الدعوى .
١١١ ع ٢	...	(الطنن رقم ٢٩/٢٠٣٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٤) ...
		وفي تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير .
١٧١ ع ٣	...	(الطنن رقم ٢٩/١١٥٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٥) ...
		وفي الفصل في المدة التي مضت بين ارتكاب الجريمة واكتشافها عند سلامة الدليل .
٧٨٢ ع ١٥٠	...	(الطنن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤) ...
		وفي اطراح ما تضمنته الشهادة المرضية المقدمة لتبرير التقرير بالاستئناف بعد الميعاد المقرر قانونا .
١٠٣١ ع ١٩	...	(الطنن رقم ٢٩/١٤٠٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٥) ...
		وفي التحويل في إدانة المتهم على إقراره في محضر ضبط الواقعة بارتكاب الجريمة ولولم تسمعه بالجلسة .
٢١٢١ ع ٤٣	...	(الطنن رقم ٢٩/١٤٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨) ...
		وفي الاعتماد على أقوال الشهود في خصوص واقعة القتل واطراحها في شأن أداته .
٢٨٢١ ع ٥٥	...	(الطنن رقم ٢٩/١٧٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢١) ...
		وفي الأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل عند الاطمئنان إلى مطابقتها للأصل .
٣٧٢٢ ع ٧٥	...	(الطنن رقم ٢٩/١٧٥٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤١	٢ ع ١٥	وفي تقدير الدليل المستمد من الاعتراف . (الطن رقم ١٥٩٤/٢٩ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٠)
٧٥٦	٣ ع ١٤٥	وفي تقدير ارتكاب المتهم الجريمة وهو بحالة سكر . (الطن رقم ١٠٠٩/٣٠ ق — جلسة ٧/١١/١٩٦٠)
٧٨٢	٣ ع ١٥٠	وفي تحديد نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال اعتمادا على تقرير لجنة شكلت لهذا الغرض . (الطن رقم ١٢٩٦/٣٠ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٠)
 محلات تجارية وصناعية 		
		القانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ :
		“أصل التجريم ولازمه”
		“اقامة حظائر المواشي بدون ترخيص” النفقة بين المواشي الحلوب وغير الحلوب والتي تربي لا أساس لها من القانون .
١٨٨	١ ع ٣٥	(الطن رقم ٩٩٩/٢٩ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٠)
 مسئولية جنائية 		
		قواعد عامة :
		الرجوع في استخلاص نطاق الجريمة والمسئولية الجنائية عنها إلى النص الذي يعرف الجريمة .
١٦٨	١ ع ٣٣	(الطن رقم ١١٨٩/٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يجرمه القانون Nonbisinidem.
٥٧٢	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٢٩/١١٥٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٤)
		الرابطة السببية: راجع جرح وضرب ، قتل خطأ ، قتل عمد .
		الإرادة الجنائية :
		” القصد الجنائي — القصد المشدد “ سبق الإصرار . ماهيته .
١١٢	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٩/١٤٦٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١)
		” ما يعدم القصد الجنائي “ الجهل بأحكام وقواعد التنفيذ المدنية أو الخطأ فيها .
٢٧٠	١٤٥٣	(الطن رقم ٢٩/١٤٦٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
		أصباب امتناع المسؤولية :
		حالة السكر :
		الفصل في امتناع مسؤولية المتهم الجنائية لوجوده في حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بالواقع في الدعوى مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع بناء على أسباب سائغة .
٧٥٦	٣١٤٥	(الطن رقم ٣٠/١٠٠٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
		الأكراه المعنوي أو الضرورة :
		مالا يوفر هذه الحالة . مثال في رشوة . التمسك بقياس هذه الحالة لأول مرة أمام محكمة النقض أمر غير جائز ما دامت الواقعة النابتة بالحكم لا أثر للإكراه فيها .
٧٧٤	٣١٤٨	(الطن رقم ٣٠/١٢٦٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	معارضة
		<p>ما تجوز وما لا تجوز فيه المعارضة :</p> <p>”شروط قبول المعارضة في الحكم الحضورى اعتباراً“ استلزام نص المادة ٢٤١ ج قيام شرطها معا . (الطن رقم ٢٩/١٣٠٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٠) ٥٢ ع ٢٦٦</p> <p>”مناط اعتبار الحكم حضورياً“ أن يكون التأجيل للجلسات متلاحقة . آثار تخلف هذا الشرط . (الطن رقم ٣٠/٦٦٨ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٠) ١٥٢ ع ٣ ٧٩٢</p> <p>ميعاد رفعها :</p> <p>وجوب اشتمال أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة وإما على إثبات واقعة امتناعه وسببه . إغفال ذلك يبطل إعلان الحكم الغيابى فلا يبدأ به الميعاد . (الطن رقم ٣٠/١٠٢٣ ق — جلسة ٦/١٢/١٩٦٠) ١٦٩ ع ٣ ٨٧١</p> <p>اجراءات نظرها :</p> <p>”حضور المعارض جلسة المعارضة“ وجوب التعرض للعدر الذى حال دون حضور جلسة المعارضة وللشهادة المرضية المعززة له . (الطن رقم ٣٠/١٠٢٣ ق — جلسة ٦/١٢/١٩٦٠) ١٦٩ ع ٣ ٨٧١</p> <p>الحكم بعدم قبول المعارضة :</p> <p>تخطى المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذى انصب عليه الاستئناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهمها حقيقة الواقعة يقتضى أن يكون مع نقض الحكم للخطأ فى القانون الإجرائى الإحالة — لا التصحيح . (الطن رقم ٣٠/٦٦٨ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٠) ١٥٢ ع ٣ ٧٩٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تسبب الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة :
		قصور الحكم عند اقتضائه على مناقشة البرقية التي سبق إرسالها من المتهم معلنا بها مرضه .
٦٥٥	٣ع١٢٣	(الطن رقم ٣٠/٦٦٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣)
		عدم تعرض الحكم للعذر الذي حال دون حضور المعارض جلسة المعارضة وللشهادة المرضية المعززة له وعدم تمكين المحكوم عليه من الحضور لسماح ما عساه يبدي في تبرير تأخير في التقرير بالمعارضة يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .
٨٧١	٣ع١٦٩	(الطن رقم ٣٠/١٠٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٦)

مهن طبية

ما يعد مزاولتها :

حقن المرضى .

٩٠٤	٣ع١٧٦	(الطن رقم ٣٠/١٢٦١ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣)
-----	-------	---

مواد مخدرة

عناصر الواقعة الاجرامية :

مادة مخدرة :

عبارة "في أي طور من أطوار نموها" . شمولها النبات

الحاف والمفصل عن الأرض . علة ذلك .

٦١٠	٢ع١١٦	(الطن رقم ٣٠/٤٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)
-----	-------	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”بيانات التسبب“ بيان كمية المخدر متى لا يكون جوهرياً ؟
٣٤٣	٢٤٦٨ ع ٢	(الطنن رقم ١٧٨٠/٢٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٠)
		الإحراز :
		”ماهيته“ و”مالا ينفيه“ مثال .
٤٩	٩١٤ ع ٩	(الطنن رقم ١١٢٨/٢٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٠)
		تسهيل تعاطي المخدر :
		”ماهيته“ و”مالا يوفره“ مثال .
٨٩	١٦١٤ ع ١٦	(الطنن رقم ١٣٧٤/٢٩ ق — جلسة ١٩/١/١٩٦٠)
		إحراز المخدر دون استظهار قصد خاص :
		وجوب تطبيق المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠
٩٥٩	٣٤١٨٧ ع ٣	(الطنن رقم ١٤٨٣/٣٠ ق — جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠)
		المسئولية والعقاب :
		صورة واقعة تتوافر بها جناية إحراز مادة مخدرة في غير
		الأحوال التي بينها القانون وجناية اختلاس حرز هذه المادة .
٤٩	٩١٤ ع ٩	(الطنن رقم ١١٢٨/٢٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٠)
		القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ أصلح لاتهم بما جاء في المواد
		٣٤ و ٣٧ و ٣٨ من عقوبات أخف .
٧١٥	٣١٣٥ ع ٣	(الطنن رقم ١٢١٩/٣٠ ق — جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠)
٩٥٩	٣٤١٨٧ ع ٣	(الطنن رقم ١٤٨٣/٣٠ ق — جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠)
		بيانات التسبب بالنسبة للقصد الجنائي :
		قصور بيان الحكم بإغفال الدليل الفني . استظهار عناصر
		العلم الواقعي لا يرفع هذا العيب .
٢٣١	٤٨١٤ ع ١	(الطنن رقم ١٥٩٢/٢٩ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ن)
		نصب
		عناصر الواقعة الاجرامية :
		”أغراض الطرق الاحتيالية“ لإحداث الأمل بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال . مثال في مصارفه .
٩٥١	ع ١٧	(الطعن رقم ١٣٧٧/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٩)
		نقض
		من يجوز ؟
		عدم جواز الطعن من المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية المتدخل في الدعوى الجنائية . حلة ذلك .
٢٧٣	ع ٥٤	(الطعن رقم ١٧١٢/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢١)
		أحكام يجوز الطعن فيها :
		مناط جواز الطعن :
		وصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا .
٣٧٥	ع ٧٦	(الطعن رقم ١٨١٠/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)
		ما يجوز فيه الطعن :
		الأحكام المنية للتصومة :
		الحكم الصادر بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم من جديد . متى يكون منها للتصومة — على خلاف ظاهره ؟
٢٦٦	ع ٥٢	(الطعن رقم ١٣٠٥/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	ما لا يجوز فيه الطعن بطريق النقض :
	”ما لم يكن استئنافه جائزا“ مثال .
١٤٢١	ع ٢٩ ... (الطعن رقم ٢٠٧٣/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
	”ما لم يصدر فيه حكم“ إحالة الدعوى المدنية بحالتها إلى
	المحكمة المدنية المختصة عملا بالمادة ١٣٠٩ ج .
٩١٨	ع ١٧٩ ... (الطعن رقم ١٤٥٤/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)
	اجراءات الطعن :
	ميعاد الطعن :
	بذنه بالنسبة للأحكام الصادرة في موضوع المعارضة من تاريخ
	العلم الرسمي بصدور الحكم عند بطلان إعلان المتهم بالجلسة التي
	صدر فيها . علة ذلك .
٣٦٢	ع ٧٢ ... (الطعن رقم ١٥٥٥/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)
	التقرير بأسباب الطعن :
	”مكان تقديمه“ تقديم الأسباب إلى مكتب النائب العام
	لا ينتج أثره القانوني
٦٦٥	ع ١٢٥ ... (الطعن رقم ١٠٣١/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠)
	”ماهية الأسباب ووسيلة إثبات تقديمها في الميعاد“
	المعول عليه في الإثبات هو بما يصدر من قلم الكتاب
	ذاته من إقرار بحصول الإيداع . لا يفي عن هذا الإقرار
	أية تأشيرة من خارج القلم . علة ذلك .
١٢١	ع ٢٤ ... (الطعن رقم ١٤٦٦/٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الكفالة :
		عدم إيداعها بالكامل يقتضى عدم قبول الطعن ومصادرة ماسدد منها .
٨١٧	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٣٠/١٥٥٦ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠)
		رسوم الطعن وإعلان خصومه :
		وسيلة إثارة عدم الإعلان هي الطعن في الحكم بطريق المعارضة — لا المعارضة في قائمة الرسوم .
٢٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨/٦٦٤ ق — جلسة ٣/١٤/١٩٦٠)
		التنازل عن الطعن .
		عدم الاعتداد بالتنازل المعلق على شرط عند العدول عنه والتمسك بالطعن .
٨١٧	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٣٠/١٥٥٦ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٦٠)
		المصلحة في الطعن :
		”متى تتوافر؟“ توافرها بالنسبة للنيابة العامة ولو كانت المصلحة هي لمحكوم عليه .
٣٨٠	٢٤٧٧	(الطعن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ٤/٢٦/١٩٦٠)
		”مناطق توافرها“ تعلق البطلان بمن وقع القبض عليه باطلا .
٦٨٣	٣٤١٣٠	(الطعن رقم ٣٠/١٢٠٧ ق — جلسة ١٠/١٧/١٩٦٠)
		”ومتى تنفى؟“ مثال في التمسك بعدم الإعلان .
٣٨٠	٢٤٧٧	(الطعن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ٤/٢٦/١٩٦٠)
		وفي قصور الحكم لإغفاله الرد على معانة سابقة تنفى القول باصراع المتهم بجريمة قتل خطأ .
٦٣٨	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٣٠/٤٨٨ ق — جلسة ٦/٢٨/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدونة	وفي عدم تعقيب المتهم على مذكرة المدعى بالحقوق المدنية
٧٦٤	٣ ع ١٤٦	(الطن رقم ١٢٦٢/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧) وفي اختلاس أشياء عجيوزة .
٢١٢	١ ع ٤٣	(الطن رقم ١٤٠٤/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨) وفي قتل خطأ — حوادث البناء والهدم .
٢٩٦	١ ع ٥٩	(الطن رقم ١٥٣٧/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢) العقوبة المبررة : الحكم الصادر في تهمة واحدة :
		”العقوبة المبررة رغم مخالفة قواعد قانون الإجراءات الجنائية“ مثال في مخالفة قاعدة تنبيه الدفاع إلى تعديل وصف التهمة .
٦١	١ ع ١٠	(الطن رقم ١٣٧٢/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٨)
٢٤٢	١ ع ٥١	(الطن رقم ١٠٠٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
		آثار الطعن : الخروج عن قاعدة نسبية آثار الطعن : ”الاتصال والارتباط“ نقض الحكم بالنسبة للمتهمين المترمين بالتعويض على وجه التضامن مع الطاعن عند القضاء في الدعوى المدنية بما لم يطلبه المدعى فيها .
٣٤٦	٢ ع ٦٩	(الطن رقم ١٧٨٧/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١١)
		نقض الحكم بالنسبة لمن لم يقبل طعنه شكلا عند اتصال العيب القانوني الذي لحق بالحكم بالنسبة للطاعنين معا . مثال في توقيع عقوبة الغرامة النسبية .
٧٣٦	٣ ع ١٤٠	(الطن رقم ١٢٣٧/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حالات المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المقابلة للمادة ١٢/٤٢٥ ج :
		شرط تطبيق هذه المادة :
		قيام مصلحة للتهم . إحالة الدعوى من المحاكم العادية إلى المحكمة العسكرية على خلاف التأويل الصحيح للقانون والقضاء من محكمة الإحالة ببراءة المتهم والتصديق على هذا الحكم من من الحاكم العسكري مما يتمتع به تطبيق المادة ١٢/٤٢٥ ج .
٥٠٢	٢ ع ٩٥	(الطن رقم ٢٩/٢٤٠٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
		تطبيقات :
		”القانون الأصحح“ مناط تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٧١٥	٣ ع ١٣٥	(الطن رقم ٣٠/١٢١٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
		مناط تطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٩٥٩	٣ ع ١٨٧	(الطن رقم ٣٠/١٤٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦)
		* أوجه الطعن :
		ما يوفر الخطأ في القانون الموضوعي :
		تطبيقات في مخالفة قانون العقوبات :
		مثال في المواد ٢١١ وما يليها — المحرر الرسمي . ماهيته .
٢٣٦	١ ع ٥٠	(الطن رقم ٢٩/١٦٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٤)
		وفي المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ — إختلاس أشياء محجوزة — الإدانة رغم زوال قيد الحجز .
٢٣٣	١ ع ٤٩	(الطن رقم ٢٩/١٥٩٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٤)
		(ر . أيضا ما ذكر بكل باب) .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تطبيقات في القوانين الملحقه بقانون العقوبات :	
مثال في تطبيق المادة ١٥ من ق ١ لسنة ١٩٢٦ — زراعة الأرز في منطقة محظورة .	
(الطن رقم ٢٩/١٩٠١ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣١)	٥٣٥ ٢٤١٠٢
وفي المادة ٧ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ — غش .	
(الطن رقم ٢٩/١٨١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)	٣٧٥ ٢٤٧٦
، (الطن رقم ٢٩/١٤٥٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩)	٩١٣ ٣٤١٧٨
وفي المادة ٧ من المق ٧٤ لسنة ١٩٥٢ — جوازات السفر وإقامة الأجانب .	
(الطن رقم ٢٩/١٣٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١١)	٢٥١ ٤
وفي المادة ٣٣ من المق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — مواد مخدرة .	
تسبيل تعاطى مادة مخدرة .	
(الطن رقم ٢٩/١٣٧٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٩)	٨٩١ ١٦
وفي المادتين ٤ ، ٢٩ من قانون السلاح .	
(الطن رقم ٢٩/١٧٩٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥)	٣٥٣ ٢٤٧١
تطبيقات في مخالفة القانون المدني :	
مثال في المادة ١٧٤ .	
(الطن رقم ٣٠/١٢٤٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣)	٨٩٧ ٣٤١٧٥
ما لا يوفر الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي :	
تطبيقات في قانون العقوبات :	
مثال في تحديد عقوبة الجريمة الأشد — الم ٢/٣٢ ع .	
(الطن رقم ٢٩/١٣٥٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١١)	٢٩١ ٥

رقم المصنف	رقم القاعدة والنصوص	
		مثال في جرائم الرشوة . توافر البنية الإجرامية بفحص النظم عما إذا كان العمل أو الامتناع حقاً أو غير حق .
٧٧٤	ع ١٤٨	(الطنن رقم ٣٠/١٢٦٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
		وآخر في تحديد المراه بالاختصاص المزعوم في جرائم الرشوة . توافره بمجرد القول .
٧٠٧	ع ٣٤	(الطنن رقم ٣٠/١٢١٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)
		مثال في تطبيق المادتين ٢١١ ، ٢١٢ ع — تزوير تراخيص الاستيراد . تزوير في محور عرقي .
١٦٨	ع ٣٣	(الطنن رقم ٢٩/١١٨٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٥)
		تطبيقات في القوانين الملحقه بقانون العقوبات :
		مسألة الصيدلى عن حقنه المخن علىه — في غير حالة الضرورة — على أساس العمد .
٩٠٤	ع ١٧١	(الطنن رقم ٣٠/١٢٦١ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣)
		ما يوفر الخطأ في القانون الاجرائى :
		تطبيقات في مخالفة قانون الإجراءات الجنائية :
		مثال في المادة ١٧ .
٤٩٩	ع ٩٤	(الطنن رقم ٢٩/٢٠٦٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٤)
		مثال في المواد ٢١٥ وما يليها .
٥٠٢	ع ٩٥	(الطنن رقم ٢٩/٢٤٠٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
٨١١	ع ١٥٥	(الطنن رقم ٣٠/١٢٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢)
		مثال في المادتين ٢٣٢ ، ٢٥١ .
٩٤٢	ع ١٨٤	(الطنن رقم ٣٠/١٣٦٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦)
		مثال في المواد ٣٣١ وما يليها — قبول الدعوى الأصلية ببطلان الحكم .
٣٨٠	ع ٧٧	(الطنن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مثال في المادة ٤١٢ .
١٣٩	٢٨ ع ١	(الطن رقم ١٧٣٨/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
		مثال في المادة ٢/٤٥٤ .
٥٩٥	١١٤ ع ٢	(الطن رقم ٣٠/٣٦٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠)
٩٣٨	١٨٣ ع ٣	(الطن رقم ٣٠/١٤٥٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠)
		تطبيقات في مخالفة قانون المرافعات :
		مثال في المادة ٥١٩ م
٢١٢	٤٣ ع ١	(الطن رقم ٢٩/١٤٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨)
		مثال في تفسير أساس الدعوى المدنية والحكم بما لم يطلبه الخصم .
٣٤٦	٦٩ ع ٢	(الطن رقم ٢٩/١٧٨٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١١)
		مالا يوفر الخطأ في القانون الاجرائى :
		إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بعمله الأصلي مالم يخصص في أمر النذب بأعمال النيابة العسكرية وحدها .
٢٩٢	٥٨ ع ١	(الطن رقم ٢٩/١٤٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)
		سلطة رئيس النيابة في نذب عضو بدائرتة للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة. كفاية النذب الشفهي عند الضرورة. الم ١٢٨ سلطة قضائية ، ٧٥ استقلال القضاء .
٥٨٢	١١١ ع ٢	(الطن رقم ٣٠/٣٦٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٤)
		تفتيش جندى الجيش عند القبض عليه لمخالفته التعليمات العسكرية لإجراء تحفظى .
٦٩٩	١٣٢ ع ٣	(الطن رقم ٣٠/١٢١٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٨٢	٣٤١٥٠	تفتيش منزل المتهم بمعرفة مأمور الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس مادام أنه لم يسبق تفتيشه بمعرفة النيابة العامة . (الطن رقم ١٢٩٦/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤)
٢٤٢	١٤٥١	معنى كلمة الارتباط المشار إليها بنص المادة ٣/٢١٤ المضافة بق ١١٣ سنة ١٩٥٧ هو المعنى الوارد بنص المادة ٣٣ ع . (الطن رقم ١٠٠٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥)
٨٣٦	٣٤٦١	عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى إهمال مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القائمة أمامها وقت نفاذ القانون رقم ١٩٧ سنة ٩٥٧ . (الطن رقم ١٣٧٢/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
٢٠١	٣٩٤	إلغاء البراءة أو تشديد العقوبة لخطأ في تطبيق القانون دون النص على إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية . (الطن رقم ١٥٥٤/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١)
٥٦٨	٢٤١٠٨	الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . المادة الأولى من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ . (الطن رقم ١١٥٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٤)
		الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله في مقام الطعن على أوامر غرفة الاتهام: "ماهية هذا الخطأ" مثال . النزاع على الصفة في استئناف الأمر بالألا وجه . (الطن رقم ١٢٨١/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٩)
		"ما يوفر هذا الخطأ" مثال في قبض . (الطن رقم ١٤٤٦/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
١٣٤	٢٧١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”وما لا يوفره“ الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف الأمر الصادر من النيابة بالألا وجه لرفعه من غير المحنى عليه في الدعوى الذى لم يدع بحقوق مدنية بصفته وارثا .
١٤٢	ع ٢٩	(الطن رقم ٢٠٧٣/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
		اعتبار الغرفة التزوير الحاصل في تراخيص الاستيراد واقعا في محرر عرفى .
١٦٨	ع ٣٣	(الطن رقم ١١٨٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٦)
		بطلان الحكم :
		البطلان والانعدام :
		”أسباب الانعدام“ ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة .
٣٨٠	ع ٧٧	(الطن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)
		البطلان المتعلق بالنظام العام :
		قضاء محكمة الإعادة في تهم جديدة لم ترد بأمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق المرسوم قانونا .
١٩٢	ع ٣٦	(الطن رقم ٢٩/١٠٧٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١)
		الحكم في الدعوى رغم مخالفة القواعد المتعلقة بصحة اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . مثال في المادة ٤ من ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .
٧٧٨	ع ١٤٩	(الطن رقم ٢٩/٢٤١١ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٨)
		أسباب البطلان :
		عدم التوقيع على الحكم خلال ٣٠ يوما من تاريخ النطق به .
		”ماهية الشهادة السلبية المشار إليها بنص المادة ٣١٢ ج“ .
٦٣١	ع ١١٩	(الطن رقم ٢٩/١٧٧٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إغفال إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . الإشارة إلى رقم القانون المطبق وتعديلاته . متى لا يرجع هذا العيب ؟
٣٥١	٢ ع ٧٠	(الطعن رقم ٢٩ / ١٨٤٧ ق - جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٦٠)
		خلو الحكم من البيانات الأساسية للدعوى المدنية .
٤٠٧	٢ ع ٨١	(الطعن رقم ٢٩ / ١٨٧١ ق - جلسة ٩ / ٥ / ١٩٦٠)
		الحكم ضد شخص لم تتخذ إجراءات التحقيق قبله .
٤١٦	٢ ع ٨٢	(الطعن رقم ٢٩ / ١٢٧٨ ق - جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٦٠)
		وسيلة التمسك ببطلان الحكم :
		هي طريق الطعن . عدم جواز سماع الدعوى الأصلية ببطلان الحكم . سناد هذه القاعدة في قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية .
٣٨٠	٢ ع ٧٧	(الطعن رقم ٣٠ / ١٨٨ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠)
		الإشكال في التنفيذ ليس طعنا . آثار ذلك .
٧٨٨	٣ ع ١٥١	(الطعن رقم ٣٠ / ١٢٩٧ ق - جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٦٠)
		تصحيح البطلان :
		”قوة الأمر المقضى“ سموها على قواعد النظام العام .
٣٨٠	٢ ع ٧٧	(الطعن رقم ٣٠ / ١٨٨ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠)
		”التنازل عن التمسك بالبطلان“ مثال في البطلان المترتب على مخالفة المادة ١ / ٥١٩ مرافعات .
٤٤٩	٢ ع ٨٦	(الطعن رقم ٢٩ / ٢٠١٥ ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٠)
		ما لا يبطل الحكم :
		بيان تاريخ الواقعة - متى لا يعيب الحكم إغفاله ومتى لا يتصل بحكم القانون ؟
٣٦٣	١ ع ٦	(الطعن رقم ٢٩ / ٢٠٣٦ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		الخطأ المأدى :
		الإشارة خطأ إلى وجود أحد المتهمين في مكان الحادث رغم تقرير برأته .
٢٤٢	١٥١ ع ١	(الطعن رقم ٢٩/١٠٠٣ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٠)
		الخطأ المأدى في إثبات ساعة حصول الواقعة .
٦٩٣	٣١٣ ع ٣	(الطعن رقم ٦٥٥/٣٠ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٠)
		قول الحكم الصادر في استئناف الدعوى المدنية أن النيابة طلبت معاقبة المتهم .
٧٥١	١٤٤ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٤٩/٣٠ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٠)
		بطلان الاجراءات :
		الأصل في الإجراءات الصحة .
		تطبيقات .
٧٤٢	١٤١ ع ٣	(الطعن رقم ٣٠/١٢٤٠ ق — جلسة ٣١/١٠/١٩٦٠)
٨٦٦	١٦٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٤٠٠/٣٠ ق — جلسة ٥/١٢/١٩٦٠)
		الحكم يكمل محضر الجلسة :
		تطبيقات — مثال في إثبات حصول لفت نظير الدفاع .
٣٩٤	٧٨ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٣٤/٢٩ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٠)
		وفي إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .
٧٥١	١٤٤ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٤٩/٣٠ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٠)
		محضر الجلسة يكمل الحكم :
		تطبيقات في بعض بيانات الديباجة .
٤٥٣	٨٧ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩/٢٠١٨ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٠)
٦٣١	١١٩ ع ٢	(الطعن رقم ١٧٧٩/٢٩ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ما يبطل الاجراءات :
		المدافعة عن متهم أمام محكمة الجنايات من محام غير مقرر رافعة أمام المحاكم الابتدائية .
١٢٦	ع ٢٥	(الطن رقم ٢٩/١٩٠٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١)
		مالا يبطل الاجراءات :
		”مخالفة القواعد التنظيمية“ مثال . ما نصت عليه المادة ١٤١١ ج .
١٠٦	ع ٢٠	(الطن رقم ٢٩/٢٠٤٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٥)
		بقاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ ج . معمولاً بأحكامهما بعد صدور قانون السلطة القضائية .
٤٨٧	ع ٩٢	(الطن رقم ٣٠/١١٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧)
		إغفال المحكمة الاستئنافية سماع شهود الإثبات الذين تنازل المتهم عن سماعهم أمام محكمة أول درجة . المادة ١٢٨٩ ج . معدلة باق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .
٩٥٤	ع ١٨٦	(الطن رقم ٣٠/١٤٧٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦)
		أسباب الطعن :
		أسباب جديدة :
		أوجه البطلان السابقة على إجراءات المحاكمة عند عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع — تطبيقات :
		الدفع ببطلان الاعتراف للحصول عليه بطريق التعذيب والإكراه .
٧٥٦	ع ١٤٥	(الطن رقم ٣٠/١٠٠٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
		ما يشيره المتهم بشأن مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود وجدارته للشهادة .
٧٩٦	ع ١٥٣	(الطن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع :
		الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل في مسألة فرعية .
٥٥٧	٢٤١٠٦	... (الطن رقم ٣٠/١٢٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٣) ...
٦٠٢	٢٤١١٥	... (الطن رقم ٣٠/٤٨٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) ...
		التمسك بقيام حالة الإكراه المعنوي أو الضرورة ما دامت الواقعة النابتة بالحكم لا أثر للإكراه فيها .
٧٧٤	٣٤١٤٨	... (الطن رقم ٣٠/١٢٦٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧) ...
		ما لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع بالطريق المرسوم قانونا :
		التمسك بقيام سبب من أسباب رد المحكمة .
٤٧٨	٢٤٩١	... (الطن رقم ٢٠٤٨/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧) ...
		ما لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة ثاني درجة :
		المغايرة بين مكان الحجز ومكان البيع .
١٠٦	٢٠٤٦	... (الطن رقم ٢٩/٢٠٤٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٥) ...
		أسباب موضوعية :
		الدفع ببطالان التفتيش لإجرائه في غيبة شاهدين .
٧٨٢	٣٤١٥٠	... (الطن رقم ٣٠/١٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٤) ...
		الدفع ببطالان إجراءات التفتيش .
٨٤٨	٣٤١٦٤	... (الطن رقم ٣٠/١٣٧٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨) ...
		المنازعة في اختصاص مأمور الضبط القضائي أو المحقق مصدر الإذن بالتفتيش .
٧٤٢	٣٤١٤١	... (الطن رقم ٣٠/١٢٤٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١) ...
٨٦٦	٣٤١٦٨	... (الطن رقم ٣٠/١٤٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		وزن لمقوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤدي فيها الشهادة .
٧٩٦	٣ ع ١٥٣	(الطعن رقم ٣٠/١٣٠٨ ق — جلسة ١١/١٥/١٩٦٠)
		الدفع بتلقيق التهمة ودس المخدر .
٨٤٨	٣ ع ١٦٤	(الطعن رقم ٣٠/١٣٧٩ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠)
		التحدى بنص المادة ٦٣ ع يقتضى تحقيق محكمة الموضوع لصلته الرئيس بالمرعوس .
٣٣٧	٢ ع ٦٧	(الطعن رقم ٢٩/١٧٧٥ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٠)
		الفصل في شأن العلاقة السببية إثباتا أو نفيا لأسباب مؤدية .
٩٠٤	٣ ع ١٧٦	(الطعن رقم ٣٠/١٢٦١ ق — جلسة ١٢/١٣/١٩٦٠)
		المنازعة في قيمة الضرر المالى المترتب على فعل التخريب المعاقب عليه بالمادة ٣٦١ ع ٢ .
٩٤٧	٣ ع ١٨٥	(الطعن رقم ٣٠/١٤٦٦ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠)
		المنازعة في صلاحية السلاح للاستعمال .
٦٥٢	٣ ع ١٢٢	(الطعن رقم ٣٠/٦٤٩ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٠)
		أسباب متعلقة بالنظام العام :
		”شروط إثارتها أمام محكمة النقض“ عدم اكتساب الحكم المطعون فيه قوة الشيء المحكوم به ، وألا يتخالطها عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .
٣٨٢	٢ ع ٧٧	(الطعن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ٤/٢٦/١٩٦٠)
		الحكم في الطعن :
		الحكم في شكل الطعن :
		”ترتيب الجزاءات الاجرائية“ جواز الطعن من عدمه مسألة سابقة على مباشرة الطعن في الميعاد أو بعده .
٢٧٣	١ ع ٥٤	(الطعن رقم ٢٩/١٧١٢ ق — جلسة ٣/٢١/١٩٦٠)

رقم القاعدة واللجنة والصفحة	رقم
الحكم بوقف السير في الطعن :	
وقف سير الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية في الحكم الصادر حضوريا بالنسبة إليه بالنسبة للدعي بالحقوق المدنية إلى حين فصل محكمة الموضوع في المعارضة المرفوعة من المتهم . علة ذلك .	
(الطعن رقم ٢٩/٧٠١ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)	٢٩٠ ع ١٥٧
الحكم بسقوط الطعن :	
عند سقوط الحكم الغيابي الصادر في جنائية من محكمة الجنايات .	
(الطعن رقم ٣٠/٢٤٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠)	٥٨٧ ع ١١٢
الحكم في موضوع الطعن :	
قواعد عامة :	
” علة تفصيل أسباب الطعن ابتداء ” تحديد الطعن والتعريف بوجهه منذ افتتاح الخصومة .	
” سلطة محكمة النقض في الفصل في الطعن على ما تراه متفقاً مع حقيقة العيب الذي شاب الحكم — متى اتسع له وجه الطعن . مثال في المادة ٤٤ مكرراً عقوبات .	
(الطعن رقم ٢٩/١٣٣٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣١)	٥٢١ ع ١٠٠
النقض مع التصحيح :	
” سلطة محكمة النقض في تصحيح استخلاص المحكمة بما يتفق مع المنطق والقانون ” مثال في إثبات الاشتراك بالقرائن .	
(الطعن رقم ٢٩/١٧٤٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٧)	٤٦٨ ع ٩٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نقض الحكم مع الإحالة :
		”النقض لمخالفة القانون الموضوعي“ متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة - لا - التصحيح ؟ إذا كان الوصف لم يوجه إلى المتهم ولم يتسن للدفاع أن يتناوله في مرافحته .
٩٥١	ع ١٧	(الطنن رقم ٢٩/١٣٧٧ ق - جلسة ١٩/١/١٩٦٠)
		عند عدم تبني المحكمة إلى قيام الظرف المشدد .
٨٨٠	ع ١٧١	(الطنن رقم ٣٠/١٤١٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠)
		”النقض لمخالفة القانون الاجرائي“ متى يتعين أن يكون مع النقض - الإحالة - لا التصحيح ؟ عند تخطي المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم قبول المعارضة الذي انصب عليه الاستئناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهمها حقيقة الواقعة المطروحة عليها .
٧٩٢	ع ١٥٢	(الطنن رقم ٣٠/٦٦٨ ق - جلسة ١١/١٥/١٩٦٠)
		وعند عدم التعرض للواقعة الجنائية من ناحية الثبوت من عدمه ، واقتصار المحكمة على تقرير عدم اختصاصها بنظر الواقعة لأنها جنائية .
٨٤١	ع ١٦٢	(الطنن رقم ٣٠/١٣٧٥ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠)
		”محكمة الاعادة“ هي محكمة أول درجة عند نقض الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
٩٣٨	ع ١٨٣	(الطنن رقم ٣٠/١٤٥٥ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٠)
		”سلطة محكمة الاعادة“ إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى وجران المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصيل . آثار ذلك ونوع البطلان المترتب على مخالفة هذا المبدأ .
١٩٢	ع ٣٦	(الطنن رقم ٢٩/١٠٧٢ ق - جلسة ١/٣/١٩٦٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم برفض الطعن :
		” دلالاته “ صدوره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .
٣٨٠	٢ ع ٧٧	(الطعن رقم ١٨٨ / ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٢٦)
		متى يعتبر الطعن غير ذي موضوع ؟ مثال
٥٠٢	٢ ع ٩٥	(الطعن رقم ٢٩ / ٢٤٠٩ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ٣٠)
		عرض قضايا الاعدام :
		” ماهية هذا العرض “ واجب لإجرائى لا تنقيد فيه النيابة بميعاد معين أو مذكرة .
٣٦٥	٢ ع ٧٤	(الطعن رقم ٢٩ / ١٧٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٢٦)
		العدول عن مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة :
		(الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجزائية) .
<hr/>		
		نيابة عامة
		اختصاص أعضاء النيابة :
		اختصاص رئيس النيابة :
		سلطته فى ندب عضو بدائره للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . هذا الندب يكفى فيه أن يتم شفاهة عند الضرورة .
		المادة ١٢٨ سلطة قضائية ، ٧٥ من قانون استقلال القضاء .
٥٨٢	٢ ع ١١٢	(الطعن رقم ٣٠ / ٣٦٦ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والجد	
		اختصاص وكيل النيابة :
		إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلمه اختصاصه بعمله الأصلي ما لم يخصص في أمر الندب بأعمال النيابة العسكرية وحدها . اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة التي يعمل بها .
٢٩٢	٥٨ ع ١	(الطعن رقم ١٤٤٩/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)
		ندب معاون النيابة للتحقيق :
		عدم لزوم النص صراحة على درجة من ندب للتحقيق . إثبات أمر الندب على إشارة الحادث يفيد انصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن .
٥٠٨	٩٧ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩/٢٤١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠)
		(هـ)
		هتك عرض
		عناصر الواقعة الاجرامية :
		الفعل السادس :
		متى يتوافر ؟ بكشف الجاني عن عورة المجني عليها .
٢٨٦	٥٦ ع ١	(الطعن رقم ١٩٠٨/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢١)
		عدم الرضاء :
		توافره بتسليم المجني عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة اتخذها بمظاهر الجاني التي اتخذها لإيهاها بأنه طيب بمستشفى .
٦٢٧	١١٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٠/٩٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(و)
	وصف التهمة
	عدم تقيد المحكمة أو غرفة الاتهام بوصف التهمة : تطبيقات :
٤٧٨ ٢ ع ٩١	... (الطن رقم ٢٠٤٨/٢٩ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٠) ...
٧٠٣ ٣ ع ١٣٣	... (الطن رقم ١٢١٦/٣٠ ق — جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠) ...
	حالات تنبيه الدفاع :
	عند تعديل الوصف من جريمة المادة ١/٢٤٢ إلى جريمة المادة ١/٢٤١ ع .
٦١ ١ ع ١٠	... (الطن رقم ١٣٧٢/٢٩ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٠) ...
	قواعد التنبيه :
	”شككه“ كفاية التنبيه الضمني . مثال . مواجهة المتهم بالسابقة في الحالات التي يعتبر قيامها ظرفا مشددا للعقوبة .
٦٩٣ ٣ ع ١٣١	... (الطن رقم ٦٥٥/٣٠ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٠) ...
	”لإثبات حصوله“ الحكم بكل محضر الجلسة في ذلك .
٣٩٤ ٢ ع ٧٨	... (الطن رقم ١٨٣٤/٢٩ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٠) ...
	”أثر تخلفه“
	عدم تنبه المحكمة إلى قيام الظرف المشدد يقتضي أن يكون مع النقض لمخالفة قانون الإجراءات الجنائية الإحالة — لا التصحيح .
٨٨٠ ٣ ع ١٧١	... (الطن رقم ١٤١٦/٣٠ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠) ...
	ما لا يستلزم تنبيه الدفاع :
	تعديل الوصف من القتل العمد مع سبق الإصرار إلى الاشتراك فيه مع أحد المتهمين بطريق الاتفاق والمساعدة .
٢٤٢ ١ ع ٥١	... (الطن رقم ١٠٠٣/٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٠) ...

القواعد القانونية

التي قررتها الدائرة الجزائية في المواد المدنية
وبعض المبادئ العامة

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(١)	
<u>إثبات</u>	
شهادة الشهود :	
”موانع الشهادة“؟ نطاق الحظر المقررة بالمادة ٢٠٩ مرافعات .	
(الطن رقم ٢٩/١١٩٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢)	١٢٨ ع ٢٦
”ما يجوز اثباته بالبينة“ إثبات فعل الاختلاس بكافة الطرق .	
(الطن رقم ٣٠/١٢٤٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١)	٧٥١ ع ١٤٤
”كيف تؤدي الشهادة“؟ إدراك معاني إشارات الأصم الأبكم . متى لا تلتزم المحكمة بتعيين وسيط ؟	
(الطن رقم ٣٠/١٣٧٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)	٨٤٨ ع ١٦٤
محضر رسمي :	
”مناطق رسمية المحرر في باب التزوير“ الرجوع في تعريفه إلى المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات - دون المادة ٣٩٠ مدني . أث ذلك .	
(الطن رقم ٢٩/١١٨٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٥)	١٦٨ ع ٣٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قرائن :
		”قوة الشيء المحكوم فيه“ واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تغاير واقعة عقد البيع موضوع هذه الدعوى . (الطنن رقم ٤٨٧/٣٠ — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) ١١٥ ع ٢ ٦٠١
		اختصاص
		أثر مجاوزة رجل الضبط القضائي حدود اختصاصه المكاني . اعتباره من رجل السلطة العامة . (الطنن رقم ١٥٩٤/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٠) ٨٥ ع ٢ ٤٤١
		استئناف
		”ميعاد الاستئناف“ تأجيل الدعوى ومناقشة الدفاع لا يعد فصلاً ضمياً في شكل الاستئناف . (الطنن رقم ١٣٩٧/٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٥) ١٨ ع ١ ١٠٠
		إعلان
		بياناته :
		وجوب اشتغال الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع مستلم الصورة على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه . إغفال ذلك يرتب البطلان . الم ١٠/٥ ، ٣٤ مرافعات . (الطنن رقم ١٠٢٣/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٦) ١٦٩ ع ٣ ٨٧١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أوراق تجارية
		<p>شيك :</p> <p>”ماهيته“ — أداة وفاء عند حمله تاريخاً واحداً — ولو كان مخالفاً لحقيقة تاريخ السحب .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠/١٠٣٥ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠) ... ١٧٣ ع ٦٧٠</p> <p>عدم جدوى التحدى بالظروف التى أحاطت بالساحب ، كذلك صدور قرار بتأجيل الديون .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠/١٤٣٣ ق — جلسة ١٢/١٩/١٩٦٠) ... ١٧٣ ع ٩٠٩</p>
		<p>(ب)</p> <p>بطلان</p> <p>وسيلة التمسك ببطلان الحكم :</p> <p>عدم جواز سماع الدعوى الأصلية ببطلان الحكم . سناد هذه القاعدة فى قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية .</p> <p>الانعدام :</p> <p>”أسبابه“ ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة .</p> <p>تصحيح البطلان :</p> <p>قوة الأمر المقضى ”سموها على قواعد النظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ٤/٢٦/١٩٦٠) ... ٧٧ ع ٣٨٠</p> <p>الإشكال فى التنفيذ ليس من طرق الطعن . آثار ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠/١٢٩٧ ق — جلسة ١١/١٤/١٩٦٠) ... ١٥١ ع ٧٨٨</p>

رقم الصفحة	رقم القادة والعدد	
		(ت)
		تزوير
		مضاهاه :
		عدم تنظيم المضاهاه بقانون المرافعات في نصوص آمرة يترتب الإعلان على مخالفتها .
٥٥٢	٢٤١٥٠	(الطنن رقم ٣٠/١٢١ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١٣)
		صححة اتخاذ ورقة استكتاب تم أمام موقق بدولة أجنبية أساسا للمضاهاه .
٨٩١	٣٤١٧٤	(الطنن رقم ٣٠/١٥٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢)
		(ح)
		تهريب جمرى
		”طبيعة أفعال التهريب فى ظل اللوائح الجمركية“ . هى أفعال مدنية بحث . علة ذلك .
٨٣٠	٣٤١٦٠	(الطنن رقم ٣٠/١٣٦٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨)
		(ح)
		حجز
		”مالا ينهيه“ . تصريح الدائن للدين ببيع المحجوز على أن يحل غيره محله .
		سقوط الحجز . تعلق ذلك بمصلحة المدين . تصحيحه بالتنازل عن التمسك به . مثال .
٤٤٩	٢٤٨٦	(الطنن رقم ٢٩/٢٠١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٦)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
إعلان المدين أو تحديد يوم للبيع خلال السنة الأشهر لاشأن لأيهما في اقتطاع المدة . (الطنن رقم ٢٩/١٤٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٨) ع ٤٣ ٢١٢	
حرب	
آثار قيام حالتها . (الطنن رقم ٣٠/١٣٥٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠) ع ١١٣ ٥٩١	
(د)	
دعوى تزوير فرعية	
ماهيتها في قانوني المرافعات والإجراءات الجنائية . (الطنن رقم ٣٠/٤٨٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧) ع ١١٥ ٦٠١	
دفوع	
عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفضها . الأسباب تكمل المنطوق في ذلك . (الطنن رقم ٣٠/١٢٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١) ع ١٤٤ ٧٥١	
(ق)	
قضاء	
ندب القضاء لوجود مانع : سناد الندب وظاؤه . عدم لزوم إشارة الحكم إلى ذلك . (الطنن رقم ٣٠/١٨٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦) ع ٧٧ ٣٨٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(م)
		مسئولية
		مسئولية تقصيرية :
		عناصرها :
		”الخطأ“ تطبيقات — ”حوادث الحدم“ ما يوفر الخطأ بشأنها . وما لا ينفي علاقة السببية وما لا يجدى في نفي هذه العلاقة .
٢٩٦	٥٩ ع ١	(الطنن رقم ٢٩/١٥٣٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢)
		”الخطأ وأسباب اباحة الجرائم“
		الدفاع الشرعى . صورة واقعة يلتفتي بها شرط قيامه — عذر تجاوز حدود الحق . مجال بحثه .
١٧	٣ ع ١	(الطنن رقم ٢٩/١١٥٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٥)
		المسئولية عن عمل الغير :
		”مسئولية المتبوع عن أعمال التابع“ علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة — متى تتوافر ؟
		”الأساس الذى تقوم عليه مسؤولية المتبوع“ ماهيته
٤٥	٨ ع ١	(الطنن رقم ٢٩/١٠٩٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٢)
		متى تنتفى العلاقة السببية ؟ :
		بمصول الخطأ بعيدا عن محيط الوظيفة بارتكابها خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها . مثال .
٨٩٧	١٧٥ ع ٣	(الطنن رقم ٣٠/١٢٤٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دعوى المسؤولية :
		المدعى فيها :
		انتقال حق المضرور في إقامة الدعوى المدنية إلى الغير .
١٤٢	ع ٢٩	(الطعن رقم ٢٠٧٣/٢٠٢٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢)
		بيانات تسبب أحكام التعويض :
		يكفى في ذلك بيان وقوع الفعل والضرر وعلاقة السببية دون ذكر عناصر الضرر .
٧٥١	ع ١٤٤	(الطعن رقم ٣٠/١٢٤٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١)
		وجوب بيان الحكم عناصر مسؤولية الوالد عن رقابة ولده —
		من بين هذه العناصر عمر الولد وهل تجاوز سن الولاية على النفس
٧٧١	ع ١٤٧	(الطعن رقم ٣٠/١٢٦٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٧)
<hr/>		
		مصاريف
		صحة إلزام خامس الدعوى بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة
		في غير مطالبة بها من المدعى بالحقوق المدنية .
٨٦١	ع ١٦٧	(الطعن رقم ٣٠/١٣٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٥)
<hr/>		
		موظفون
		الفرق بين الموظف العمومي والمكلف بخدمة عامة .
١٦٨	ع ٣٣	(الطعن رقم ٢٩/١١٨٩ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ن)
		نقد
		مباشرة عمليات النقد الأجنبي من البنوك المرخص لها بذلك — تكييفها .
١٦٨	ع ٣٣	(الطعن رقم ٢٩/١١٨٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٠)
		نقض
		الحكم في شكل الطعن :
		جواز الطعن من عدمه تسبق مباشرته في الميعاد أو بعده .
٢٧٣	ع ٥٤	(الطعن رقم ٢٩/١٧١٢ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٦٠)
		العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة .
		سلطة الهيئة العامة في الفصل في الدعوى . الم ٤ فقرة أخيرة
		سلطة قضائية .
٦٤٣	ع ٣	(الطعن رقم ٣٠/١ هيئة عامة — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٠)

القواعد القانونية

التي قررتها الدائرة المدنية في المواد الجزائية وبعض المبادئ العامة

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(١)	
إتلاف	
إتلاف المنقول :	
القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول باهمال .	
(الطنن رقم ٢٥/٦٤٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٧)	
٥٧٥	٣٨٩ ع ٣
إثبات	
البيئة :	
”مبدأ الثبوت بالكتابة“ حق محكمة الموضوع في اعتبار	
الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة هو اجتهاد في فهم الواقع تستقل به	
متى أقامت حكمها على أسباب سائغة .	
(الطنن رقم ٢٥/٤٨٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٨)	
٦٣٥	٣١٠ ع ٣
المعاينة :	
سلطة محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب الانتقال إلى محل	
النزاع لمعاينته متى وجدت من أوراق الدعوى ما يكفي	
لاقتناعها بالفصل فيها .	
(الطنن رقم ٢٥/٢٨٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥)	
١٨٤	١٦ ع ٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	استئناف
	بيانات الحكم الاستئنافي :
٣٥٩	٢٥٥ ع ٢ ... (الطنن رقم ٤٣٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ...
	”بيانات التسبب“ لاعلى المحكمة الاستئنافية إن هي لم تورد لحكمها أسبابا خاصة عند إقرارها أسباب الحكم المستأنف وأيدته ، ولم ترفيا أورده الطاعن من أسباب ما يدعوها إلى اطراح ما قام عليه .
٣٨٤	٢٥٩ ع ٢ ... (الطنن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ...
	اعتماد محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائي واتخاذها أسبابا لقضائها بالإضافة إلى ما ورد في حكمها من أسباب مع أن كلا منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر من شأنه أن تكون الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي ممتنعة ، والنبي المؤسس على تضمن الحكم الاستئنافي لتلك الأسباب واردا على غير محل .
٤٢٥	٢٦٧ ع ٢ ... (الطنن رقم ٤٧٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٩) ...
	عدم جدوى النبي على الحكم الابتدائي بالقصور إذا كان الحكم الاستئنافي قد أقام قضاءه على أسباب تكفي لحله .
٦٣٥	١٠٣ ع ٣ ... (الطنن رقم ٤٨٩/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	إعلان
		بياناته :
		”إسم المعلن إليه“ إعتبار الإعلان الموجه إلى مدير الشركة والمسامة صورته في مركز إدارتها مستوفيا بيانات الم ١٠ مرافعات . لا اعتداد بالخطأ في إسم المدير ، أو عدم احتواء الورقة على لقبه . غلة ذلك . ليس بلام احتواء ورقة الإعلان الموجه لها في مركز إدارتها بالمطابقة للمادة ١٤ مرافعات على إسم مديرها ولقبه .
٤٨٢	٢٤٧٦	(الطعن رقم ٤٠٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠)
		توجيه الإعلان إلى عضو مجلس الإدارة المتدب للشركة وتسليم صورته في مركزها . أثردك .
٦٣٥	٣٤١٠٣	(الطعن رقم ٤٨٩/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨)
		كيفية الإعلان :
		”غياب الشخص المطلوب لإعلانه“ عدم مراعاة ما أوجبه المادة ١٢ مرافعات من بيان ما يفيد غياب الشخص المطلوب لإعلانه وأن المخاطب يقيم معه يبطل الإعلان . الم ٢٤ مرافعات .
٨٤	١٢٤	(الطعن رقم ٢٨٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨)
		عدم مراعاة ما أوجبه المادة ١٢ مرافعات من بيان صفة من تسلم الإعلان يبطله . الم ٢٤ مرافعات .
٢٢٦	١٣٩	(الطعن رقم ٢٩٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٧)
		إغفال المحضر عند تسليم ورقة الاعلان إلى القريب أو الصهر لإثبات أنه ساكن معه يبطل الورقة . الم ١٢ ، ٢٤ مرافعات . مثال لإعلانين سلما لزوج وأخ .
٣٢٤	٢٤٩	(الطعن رقم ٢٨٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٦٢٣	٣٤١٠١ ...	إغفال المحضر لإثبات غياب الشخص المطلوب إعلانه واسم المخاطب معه وصفته وسبب امتناعه عن تسلم الإعلان يبطله . الم ١٢، ١٠ مرافعات . علة ذلك . (الطن رقم ٢٨/١٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٢/٨/١٩٦٠) ...
٥٨٩	٣٤٩٢ ...	إغفال المحضر بيان اسم الممتنع عن تسلم الصورة وعلاقته بالمطلوب إعلانه وسبب الامتناع يبطل ورقة الإعلان ، كذلك إغفال بيان المحضر جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى حاكم البلدة أو شيخها . (الطن رقم ٢٨/٢٨ ق — أحوال شخصية — جلسة ١١/١٧/١٩٦٠) ...
٢٠٨	٣٤١٠١ ...	”إعلان شخص ليس له موطن معلوم“ — إغفال المحضر إثبات آخر موطن له في مصر أو في الخارج يبطل الإعلان . الم ٢٤، ١٤ مرافعات . (الطن رقم ٢٨/١١ ق — أحوال شخصية — جلسة ٣/٣/١٩٦٠) ...
٦٢٣	٣٤١٠١ ...	، (الطن رقم ٢٨/١٣ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٢/٨/١٩٦٠) ... ”إعلان الشركات التجارية“ عدم مراعاة ما توجبه المادة ٤/١٤ مرافعات يبطل الإعلان . (الطن رقم ٢٣/٣٨٥ ق — جلسة ٢/١١/١٩٦٠) ...
١٢٣	٣٤١٩ ...	
(ت)		
تزوير		
إثباته :		
سلطة محكمة الموضوع في القضاء بصحة الورقة دون نذب خير .		
٩٥	٣٤١٤ ...	(الطن رقم ٢٥/٤٠٥ ق — جلسة ١/٢٨/١٩٦٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		(ج)
		جمارك
		طبيعة قرارات اللجنة الجمركية :
		إعتبار القرارات التي تصدرها اللجنة الجمركية، أو مدير مصلحة الجمارك في مواد التهريب والمخالفات الواردة في البابين ٨٦٧ من اللائحة الجمركية قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها . ما لا يغير من هذه الطبيعة .
٥٦٣	٣٨٧	(الطن رقم ٢٥/٤٩٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٠)
		(ح)
		حكم
		تسبيبه :
		”كفاية الرد الضمني“ عدم الترام المحكمة بتعقب جميع الخصوم والرد على كل منها إستقلالاً .
٣٥٠	٢٥٤	(الطن رقم ٢٥/٤٢٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨)
		بالنسبة لتسبيب الحكم الاستثنائي : راجع استئناف :
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :
		عدم إيراد الحكم نصوص العبارات الواردة بالمستندات — حسبه أن يبين مواضع الاستشهاد ومواطنه منها محددا إياها بما يعينها .
٣٤١	٣	(الطن رقم ٢٥/٣٤٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطعن فيه :
		”طريقة الطعن في الحكم“ تتحدد بالقانون السارى المفعول وقت صدوره . الم ١ مرافعات .
٢٥١	١ ع ٤٥ ...	(الطعن رقم ٢٧/٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ...
		”القبول المانع من الطعن“ ما لا يوفره . مثال .
٢٤٦	١ ع ٤٤ ...	(الطعن رقم ٢٥/٤٤١ ق — ١٩٦٠/٣/٢٤) ..
		(خ)
		خبير
		رأى الخبير :
		الإستعانة بكبير الأطباء الشرعيين للاستشارة برأيه في أمر محل خلاف بين الأطباء لا يعد تحميا من المحكمة عن وظيفتها . رأيه وغيره خاضع لتقديرها .
٤٣٢	٢ ع ٦٨ ...	(الطعن رقم ٢٥/٤٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ...
		(د)
		دعوى مدنية
		جزاء المسؤولية :
		”التعويض“ الإعانة المالية المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١٢/١٧ — البند ثانيا (١) — عدم سريان حكمه على ورثة من توفي أثناء وبسبب تأدية أعمال الوظيفة واستحقوا مكافأة استثنائية طبقا للمادة ٣٩ من قانون ١٩٠٩ ، أو تعويضا طبقا للقانون ٣٦/٦٤ . جمع الحكم بين الإعانة المالية والتعويض طبقا للفق ٣٦/٦٤ مخالف للقانون .
٥٢٥	٣ ع ٨١ ...	(الطعن رقم ٢٥/٤٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أسباب انقضاء الدعوى المدنية :

راجع حكم: "الطعن فيه" - (القبول المانع من الطعن)

دفاع

طلب نذب خبير مرجح :

متى لا تلتزم المحكمة بتعيين خبير مرجح ؟

(الطن رقم ٢٥/٦٦٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٣) ٥٤٤ ٣ ع ٨٥

طلب فتح باب المرافعة :

سلطة محكمة الموضوع في رفض طلب إعادة القضية للمرافعة

بعد حيزها للحكم وانقضاء ميعاد تقديم المذكرات فيها متى رأت
أن الطلب غير جدى .

(الطن رقم ٢٥/٦٦٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٣) ٥٤٤ ٣ ع ٨٥

(ع)

علامات تجارية

العبرة في أوجه التشابه :

العبرة في ذلك بالصورة العامة في مجموعها - لا إلى كل عنصر
من العناصر التي تتركب منها وما إذا كانت تشترك في جزء أو أكثر
مما تحتويه علامة أخرى .

(الطن رقم ٢٥/٦٦٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ١٠٥ ١ ع ١٥

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ق)	
قضاء	
ولايتهم :	
عدم زوال ولاية القضاء عن القاضى المنقول فى المحكمة المنقول منها إلا بتبليغه مرسوم نقله بصفة رسمية من وزير العدل . آثار ذلك .	
(الطنن رقم ٢٥/٧١ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٤)	٤٧١ ع ٥
(ن)	
نصب	
تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية . الملكية لا تنتقل إلا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى .	
(الطنن رقم ٢٥/٢٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١)	٣٢٤ ع ٢
نقض	
الصفة فى الطعن :	
” حل الشركة ودخولها فى دور التصفية “ يترتب عليه انتهاء سلطة المديرين . الم ٥٣٣ مدنى . آثار ذلك .	
(الطنن رقم ٢٥/٤٥٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٤)	٥٩١ ع ٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التوكيل بالطعن :
		اعتباره من الاجراءات المتعلقة به . يسرى عليه قانون البلد الذى يباشر فيه . تحرير توكيل فى مصر لمحام لاتخاذ إجراءات طعن بالنقض . يتعين أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصرى . وجوب أن يتم التوكيل بورقة رسمية أو عرقية مصدق فيها على الامضاء . المادة ٢٧ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — محاماه . وجوب أن يكون موقعا من أحد مكاتب التوثيق فى مصر . عدم الاعتداد باعتماد القائم بأعمال السفارة لإمضاء الموكل . (الطن رقم ٢٧/٢٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦) ... ٦٥ ع ٢ ٤١٧
		تقديم الطاعن لصورة من توكيل رسمى عام منصوص فيها صراحة على توكيل المحامى توكيلا عاما — وعلى وجه التخصيص — على حقه فى الطعن بالنقض . الاعتراض عليها بمقولة لأنها ليست توكيلا موثقا وأنها صورة لتوكيل عرقى لايجل إلا الإمضاء المصدق عليه من الموكل استنفذ غرضه بتقديمه للجهة التى استعمل فيها وأودع بها على ما تنفذه المادة ٧٠٢ مدنى ، ٢٥ ، ٢٦ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ — محاماه — فى غير محله . (الطن رقم ٢٥/٣٨١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١٤) ... ٤٦ ع ٢ ٣٠٥
		أوجه الطعن :
		” ما لا يبطل الحكم : ” مخالفة القواعد التنظيمية — مثال فى مخالفة مواعيد الفصل فى بعض الدعاوى . (الطن رقم ٢٣/٣٥٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ١٣ ع ١ ٨٩ (الطن رقم ٢٣/٣٨٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ٢٦ ع ١ ١٦٧ (الطن رقم ٢٣/٣٦٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩) ... ١٠٩ ع ٣ ٦٧٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعقد	
		أسباب الطعن :
		”أسباب موضوعية“ عدم جواز مناقشة شهادة الشهود أمام محكمة النقض للوصول إلى مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لهذه الأقوال .
		”أسباب جديدة“ المطاعن الواردة على الحكم الابتدائي والتي لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الثانية .
٣٨٣	٥٩ ع ٢	(الطعن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥)
		الحكم في الطعن :
		التقدم بطعنين عن قرار واحد رفع أولهما إلى محكمة النقض وفصل فيه . إقامة الثاني أمام محكمة القضاء الإداري وإحالته إلى محكمة النقض . صيرورة الطعن المحال غير ذي موضوع . وجوب الحكم باعتباره منتهيا .
٢٤٤	٤٣ ع ١	(الطعن رقم ٣٣٧/٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤)

فهرس المواد

قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	٢٤ — تحرير محضر		١١ — تصدى للدعوى
١٢٢	باجراءات الاستدلال...	٣٦	الجنائية
	٣٠ — حالة التلبس		١٥ — مدة التقادم
٢٧٠١٤٠٦	بالجرمة		واحتسابها بحسب نوع
١٣٠٠ ٦١		١٥٤٠٦٤	الجرمة
١٣٥٠١٣٤		١٦٦	
١٥٠			١٧ — تقادم الدعوى
٧٩٠٣٢٠٦	٣٤ — القبض — حالاته	٩٤	الجنائية
١٧٢			
١٣٢٠١٣٠	ما يبطله وما لا يبطله ...		٢١ — جمع الاستدلالات
٩٦٠ ٢٧	الاستيقاف		
١٣٠			٢٣ — الاختصاص
٣٢٠١٤	٤٥ — دخول المساكن ...		المكانى لمأمورى
٧٣٢٠١٣٠	— ما لا يعد تفتيشا ...	١٣٥٠٨٥	الضبط القضائى
١٣٥		١٤١	
١٣٠	— ما لا حرمة له		٢٤ — واجبات مأمور
			الضبط القضائى
	١/٤٦ — تفتيش بمناسبة	١١٠٠١٠٠	ومرءوسيه
١٧٢٠٣٢	قبض قانونى	١٥٠	

(٢) قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٨٥	٢/٧٧ - إجراء المعاينة في غيبة المتهم	٣٠	٢/٤٦ - تفتيش الأنثى ... - حالات تفتيش الأشخاص
٦١	٩١ - تفتيش : - تفتيش السيارات ...	٧٩	- التفتيش الباطل ...
١٤٤١٢ ٥٨٤٣٠ ١٠٣٤٨٥ ١٣٤١١١ ١٦٨١٥٣	- الإذن به وتنفيذه ... ١٤٨٠١٠٤ - ما لا يبطل الإذن به ... ١٨٢	٩٦	٤٧ - تفتيش منازل المتهمين بسبب التلبس . مجال تطبيق هذه المادة ...
١٤١٠١٣٩	- ما لا يبطل إجراءاته	١٥٠	٥١ - إجراء التفتيش بمضور المتهم أو شاهدين
٤٠٤١٢	٩٤ - تفتيش الأشخاص	١٥٣	٥٥ - ضبط الأشياء المستعملة في الجريمة ...
٣٢	١٢٥٤١٢٤ - استجواب المتهم - ضماناته ...	٢	٥٦ - قواعد التحريز ...
١٥٩	١٥٨ - فقرة أخيرة - الحكم بعدم الاختصاص رغم تجنب الجنائية من غرفة الاتهام	٢	٣/٦٣ - تحريك الدعوى عن جرائم الموظفين ومن إليهم
		٥٤	٧١٤٧٠ - نذب عضو نيابة أو مأمور ضبط قضائي للتحقيق
		٩٧	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٩٧٤٣٠	٢٠٠ - تحقيق باشتداد من النيابة	٢٩	١٦٢ - استئناف أمر قاضى التحقيق بالأوجه
٢٩	٢١٠ - استئناف أمر النيابة بالأوجه لاقامة الدعوى	١٣٣	١٧٩ - غرفة اتهام - عدم تقيدها بوصف الاتهام
٢٩	٢١٢ - الطعن بطريق التقضى فى أوامر غرفة الاتهام برفض الطعون المقدمة إليها	١٥٩٤٨٣	٢/١٧٩ - إحالة الجنائية من غرفة الاتهام إلى المحكمة الجزئية
٨٤	٢١٣ - أمر بالأوجه - الدليل الجديد ماهيته ...	١٥٩٤١٥٨	١٨٠ - إحالة الجنائيات عند سبق الحكم فى الواقعة نهائيا بعدم الاختصاص
٥١	٣/٢١٤ - الإحالة المباشرة فى بعض الجنائيات وما ارتبط بها من جرائم أخرى ...	٤٤	١٨٨ - حضور مدافع عن متهم بجناية أحيلت إلى محكمة الجنائيات ...
٦١٠٨٤٩٥	٢١٥ (وما يليها) - اختصاص المحاكم ...	٢٩٤١٧٤١٥	١٩٥ - غرفة الاتهام - المراد بالخطأ فى القانون أو تأويله
٦١٥٥٤١١٤			
١٦١			

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٦٠	٢٥١ - ادعاء بحقوق مدنية ٥٧٢٤	١١٥٦١٠٦	٢٢٢ - ٢٢٣ - وقف الدعوى الجنائية
١٨٤	٢/٢٥١ - الإدعاء بحقوق مدنية بالجلسة ...	١١٤٨٣	٢٢٧ - تنازع اختصاص - ماهيته والجهة المختصة بالفصل فيه
٥٤	٢٥٤ - تدخل المسئول الاحتمالي عن الحقوق المدنية	١٥٩٦١٥٨	٢٣٢ - التحريك المباشر - شرط صحته
٩٠	٢٧٤ - استجواب المتهم ٢/٢٧٥ - ترتيب إجراءات المحاكمة - المتهم آخر من يتكلم ...	١٥٢	٢٣٩ - مناط اعتبار الحكم حضورياً
١٦٤	٢٨٦ - حالات امتناع الشاهد عن أداء الشهادة	١٢٣٦٥٢	٢٤١ - المعارضة في الحكم الحضورى اعتباراً
٢٦	٢٨٧ - شهادة عدم الإفصاح عن المرشد ...	٩١	٢٤٧ - أسباب عدم الصلاحية - ما لا يعد لبداً لرأى سابق
١٨٦	٢٨٩ - معادلة بـ ٥٧/١١٣ ...	٩١	٢٤٨ - (وما يليها) - رد القضاء
١١٥	٢٩٥ - وما يليها - دعوى التروير الفرعية		

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	٣١٠ - بيانات الديباجة	١٢٠٣٠٢	٣٠٢ - إقناعية الدليل...
٨١	"اليانات الأساسية"	٤٣٠١٩	
٨٧	"إغفال هذه اليانات"	٥٥٠٥١	
		٨٥٠٧٥	
		١٠٥٠٩٠	
	"محضر الجلسة بكل	١٣٩٠١٢٢	
١١٩٠٨٧	الحكم"	١٥٠٠١٤٤	
	"الحكم بكل محضر	١٦٤٠١٥٣	
١٤٤٠٧٨	الجلسة"	١٧٤٠١٦٧	
		١٨٠	
	بيانات المنطوق :		٣٠٧ - تقييد المحكمة
١٤٤	رفض الدفوع	٨٢	بأشخاص الدعوى ...
	بيانات التسيب :		
	البيان الكافي :	٣٦٠١٠	٣٠٨ - تعديل الوصف
	عدم تحديد القانون شكلا	٩١٠٥١	
	خاصا	١٣٣	
٦٢	تطبيقات - أمثله في :		٣٠٨ - فقرة أخيرة -
	إخفاء أشياء مسروقة ...	٧٨	إثبات حصول لفت
١٣	وفي تزوير محرر رسمي ...	١٧١٠١٣١	نظر الدفاع
١١٥	وفي قتل خطأ		- شكل التنبيه وأثر تخلفه
٥٩	وفي هتك عرض	٦٩	٣٠٩ - الحكم بالتعويض
١١٨	وفي سرقة		- الحكم باحالة الدعوى
١٤٢	وفي سرقة	١٧٩	المدينة

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	الرد الضمني تابع التطبيقات :		(تابع) البيان الكافي :
١٧٠، ١٣٠	الدفع بتفريق التهمة ...	١٢٧	وفي جريمة شيك بدون رصيد
	— طلب التحقيق الذي قصد به إثارة الشبهة في الدليل	٦٦	وفي جريمة الم ٢٣ من المق ٧٤ لسنة ٥٢ ...
١٨٥، ١٧٣	الخطأ المادي تطبيقات	١٥٣، ١٣٩	أمثلة في شهادة الإثبات
١٤٤	١٣١، ٥١	١٨٠، ٤	
٦٩، ٦٨، ٦٧	ما لا يلزم بيانه :		المنازعة في مكان ضبط المتهم
٧٧	ما لا يستلزم ردا :	١٣١	اطراح أقوال متهود النفي
	الدفاع البعيد عن محجة الصواب	١٧٠	إستحالة الرؤية بسبب الظلام
١٣٩، ١١٦	البيان القاصر— أمثلة في :	١٦٧	إغفال إيراد بعض تفصيلات المعاينة وتقرير التشريح
٤٦	جناية اختلاس أموال أميرية	١٨٠	إقرار جديدة التحريات وأن التفنيش أجرى بعد الإذن به
١٤٧، ٣٨	وفي جرح عمد	١٧٠	
١٥٦			

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	"طلب المعاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث" متى يكون دفاعا موضوعيا ؟	١٢٦،٤١	وفي شيك بدون رصيد ...
١٨٥،١٧٣	"طلب نذب خير - متى تلتزم المحكمة بإجابته ؟"	٣٧	وفي اختلاس أشياء محجوزة
١٧٩	ومتى لا تلتزم بذلك ؟	٩٨	وفي جرائم الق ٤٨ لسنة ٤١ ...
٣	"طلب نذب وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين المحكمة"	١٢١	وفي بيع سائل كحولى دون سداد الرسوم ...
١٦٤	"طلب مناقشة الخبير"	٤٨	وفي إحراز مواد مخدرة ...
١٤٦	"طلب ضم أوراق"	٩٩	وفي جرائم الق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
١١١	"طلب تقديم مذكرة تعقيبية"	٣٥	وفي جرائم الق ٣٥٩ لسنة ١٩٦٠
١٤٦	"طلب التأجيل للأعذار القهرية"	١٢٣	وفي تسييب الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة فى الحكم الحضورى اعتبارا
١٦٩	"دفاع قانونى لا يستلزم ردا"		طلبات التحقيق :
١٣٩،١١٦	"دفاع موضوعى يكفى فيه الرد الضمنى"	٥٨،٢١	شروط التزام المحكمة بإجابتها أو الرد عليها ...
١٧٠،١٦٧		١٢٨،١٢١	
١٨٥		١٣٥،١٣٠٤	

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٥٥٠٩٥	الدفع بعدم الاختصاص		الإخلال بحق الدفاع :
	الدفع بوقف الدعوى	٤١٠٢١	« ما يوفره »
١١٥٠١٠٦	الجنائية	١٧٩٠١٦٩٠	« وما لا يوفره »
	الدفع بعدم جواز إثبات	١٢٨	الدفع :
١٤٤	عقد الأمانة بالينة ...		المستندة إلى القانون
	الدفع بعدم جواز نظر		الموضوعي :
	الدعوى لسبق الفصل		
١١٤٠٧	فيها	٥٣٠٣	مثال في اختلاس
١٢٥٠١٠٨	الدفع بقوة الشيء المحكوم به	١٧٦	« في أسباب الإباحة
١٣١٠١٣٠	الدفع الموضوعية		« في امتناع المسؤولية
١٧٠٠١٦٧	ضوابط التذليل وعيوبه :	١٤٥	للسكر
١٨٥	مم تتكون العقيدة ؟ ...		والمستندة إلى القانون
١٥٣	الحكم بناء على الأوراق		الإجرائي :
١٦٣	المطروحة	٩٤	الدفع بانقضاء الدعوى
	صحة الدليل :	١٤٥	بعض المدة
١٠٣٠٨٥	أمثلة في استدلالات		الدفع ببطلان الاعتراف
١٣٤٠١٢٢	مأمور الضبط القضائي ...	١٤٠١٢	الدفع ببطلان القبض
١٣٥	وفي واجبات مأمور	٩٦٠٤٠	والفتيش
١٥٠٠١٠٠	الضبط القضائي	١٩٠٠١٣٦	
		١٦٨٠١٦٤	
		١٧٢٠١٧٠	
		١٨٢	

(طبع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	سلامة الاستدلال :	١٣٠، ٢٧	وفي تلبس واستيقاف ...
	مثال في التدليل على توافر	١٣٥	
	إدراك المتهم بالقتل العمد	١٢	وفي تفتيش
١٤٥	رغم تناوله مسكرا ...		الدليل الباطل :
١٦٣	وفي عدم نهائية السابقة ...		أمثلة في تلبس
	فساد الاستدلال :	١٤	وفي استيقاف
	مثال في الرد على الدفع	٩٦	خطأ الإسناد غير المؤثر :
٤٠	ببطلان التفتيش	١٧٢، ١٦٤	التناقض والتعارض
	وفي التدليل على ثبوت		وما إليهما :
٩٠	التهمة		”ما يوفرها“
١٧٩	وفي إمكان الإجابة بتعقل	١٥٢	”وما لا يوفرها“ :
	رغم الإصابة		مثال في شهادة
١٦٥	وفي الرد على ما يثار بشأن	١٣٩	وفي رشوة
	الصلة السببية	١٤٨، ١٣٤، ٦	وفي سبق إصرار
	وفي التدليل على حصول	٢٢	وفي سرقة بملكره
٩٠	الاشتراك بطريق	٣٤	وفي إحراز سلاح ناري ...
٩٣	الاتفاق والتحريض ...	١٤٥	
	وفي التدليل على علم المتهم		
	بالحجز		

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٩٠١٨	”تسيب الحكم في شكل الاستئناف“		ذكر مؤدى الأدلة :
١٨٠	بيانات تسيب الأحكام الصادرة في المعارضة :	٧٠	”ما لا يتعارض مع هذا الضابط“ مثال في شهادة
١٦٩٠١٢٣	تسيب الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة	١٣٤٠١٣١٠٦	بيان نص القانون : بيان تاريخ الواقعة وساعة حصولها
١٤٧٠٨١	بيانات تسيب الدعوى المدنية :		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :
١٤٤	”ما يجب بيانه“	١٣٦٠٧٢	الخطأ في بعض الأسباب
١٤٤٠٥٠	”تسيب أحكام التعويض“	٥٤	ما تزيد فيه الحكم
١١٩	”ما لا يعيب التسيب“	٣٤	خطأ تحديد إحدى إصابات الجنى عليه في جنائية الم ٣١٤/ع ٢
١١٩	٣١٢ — ماهية الشهادة السلبية	١٥٣٠٦	الخطأ في الباعث
١٦٧	٣٢٠ — مصارف الدعوى المدنية وأتعاب المحاماه	١١٩٠٨٧	بيانات تسيب الأحكام الاستئنافية : ”بيانات الديباجة“

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	٣٩٥ - سقوط الحكم الغياي في جناية من محكمة الجنايات ١١٢ ، ١٠٠ هيئة عامة - عدد ٣	٣٣١ - ٣٣٣ - بطلان العمل الإجرائي ١٠٥ ، ٧٧ ١٣٠ ، ١١٩ ١٥١ ، ١٤٨	٣٣٢ - أوجه البطلان - البطلان المتعلق بالنظام العالم ١٤٨ ، ٣٦
	٣٩٨ - ما تجوز فيه المعارضة ١٥٢	٣٣٦ - بطلان آثاره ٦٥ ، ٣٢ ١٤٨ ، ٩٦	٣٦٧ ، ٣٧٢ - تشكيل محكمة الجنايات ٩٢
	٤٠٦ - ميعاد الاستئناف أثر استئناف الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ١٦٢	٣٧٣ - إحالة الدعوى في الجنايات ٣٦	٣٧٧ - المرافعة أمام محكمة الجنايات ٢٥
	٤١١ - تقرير التلخيص - تلاوته ١٤٤ ، ٢٠	٤١٢ - سقوط الاستئناف ٢٨	٣٨١ - ٢/أخذ رأى المفتي ٥١
	٤١٣ - التحقيق أمام المحكمة الاستئنافية ١٨٦ ، ١٢٨		٣٨٣ - فصل الجنب المرتبطة على الجناية ١٨٣

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٤٩	٣٤٢، ٣٤١ "تطبيقات في القوانين الملحقة بقانون العقوبات" المادة ١٥ من ق ١ لسنة ١٩٢٦ - زراعة الأرز في منطقة محظورة ١٠٢	٣٩	٢/٤١٧ - شرط الإجماع - نطاقه ٣/٤١٧ - المتهم للإساءة بطعنه ١٦٢
١٧٨، ٨٦	والمادة ٧ من ق ٤٨ لسنة ٤١ - غش ... والمادة ٧ من المق ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - أجنب ... ٤	١٥٢	٤١٨ - المعارضة الاستثنائية القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المادة ٣٠ : "الطعن من المسئول المحتمل" عن الحقوق المدنية ٥٤
١٦٦	والمادة ٣٣ من المق ٣٥١ لسنة ٥٢ - تسهيل تعاطي المواد المخدرة ... ١٦٦	٧٦	"مناطق جواز الطعن" أوجه الطعن : الخطأ في القانون الموضوعي : "م يوفره" "تطبيقات على مواد قانون العقوبات" المواد ٢١١ وما يليها ٥٠
٧١	والمادتين ٤ ، ٢٩ من قانون السلاح - قيود الترخيص "تطبيقات في مخالفة القانون المدني" مثال في المادة ١٧٤ ... ١٧٥		

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٨٣، ١١٤	٢/٤٥٤ "تطبيقات في مخالفة قانون المرافعات"		"مالا يوفر الخطأ في القانون الموضوعي" "تطبيقات على مواد قانون العقوبات"
٤٣	مثال في المادة ٥١٩ ... مثال في الحكم بما لم يطلبه الخصوم	٥	المادة ٢/٣٢
٦٩	"تطبيقات في مخالفة اللوائح الجزائية"	١٤٨، ١٣٤	١٠٣ وما يليها
١٦٠	مثال في قانون الصيدلة ... القانون الإجرائي : "تطبيقات على مواد قانون الاجراءات الجنائية"	٣٣	٢١٢، ٢١١
	٤٧	١٧٦	"تطبيقات في القوانين الملحقة بقانون العقوبات" مثال في قانون الصيدلة ...
١٥٠	٩١	٩٤	١٧
٥٨	٣/٢١٤	١٥٥، ٩٥	٢١٥ وما يليها
٥١	٢/٤١٧	١٨٤	٣٣٢، ٢/٢٥١
٣٩	١/٤٥٤		٣٣١ وما يليها — الدعوى الأصلية بطلان الحكم ...
٧		٧٧	٤١٢
		٢٨	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٨٦	التنازل عن التمسك بالبطلان		"تطبيقات في القوانين الملحقة بقانون الإجراءات الجنائية"
١٢٦٦	ما لا يبطل الحكم : ...		الم ١ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧
١٣١٠٥١	الخطأ المادي	١٠٨	القانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٧
١٤٤	ما يبطل الإجراءات وما لا يبطلها :	١٦١	قانون الأحكام العسكرية
١٦٨٠١٤١	"الأصل الصحة"	١٣٢	الم ١٢٨ — سلطة قضائية ٧٥٤ إستقلال قضاء ...
١٤٤٠٧٨	"الحكم يكمل محضر الجلسة"	١١١	بطلان الحكم :
	"محضر الجلسة يكمل الحكم"	٧٧	"الإنعدام"
	تطبيقات في بعض بيانات الديباجة		"البطلان المتعلق بالنظام العالم
١١٩٠٨٧	ما يبطل الإجراءات ...	١٤٩٠٣٦	"أسباب البطلان" ...
٢٥	"ما لا يبطل الإجراءات"	٨٢٠٨١٠٧٠	"الشهادة السلبية" ...
٩٢٠٢٠	المادة ٣١ : ما يجوز وما لا يجوز فيه الطعن :	١١٩	"وسيلة التمسك بالبطلان"
١٨٦	"حكم الاعادة إلى محكمة أول درجة"	١٥١٠٧٧	"تصحيح البطلان" قوة الأمر المقضي
٥٢		٧٧	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	المادة ١/٣٥ :		"ما لم يكن استثناءه
	أسباب الطعن :	٢٩	جائزا"
	الجديدة :	١٧٩	"ما لم يصدر فيه حكم"
	"أوجه البطلان السابقة		المادة ٣٢ :
١٥٣، ١٤٥	على المحاكمة"		الطعن في الحكم
	"ما لم يثره الطاعن أمام		الغياي :
١١٥، ١٠٦	محكمة الموضوع"	٥٧	"وقف السير في الطعن" ...
١٤٨			المادة ٣٣ :
	"ما لم يثر أمام محكمة		سقوط الطعن تبعا لسقوط
	الموضوع بالطريق	١١٢	الحكم الغياي في جنائية ...
٩١	المرسوم قانونا"		المادة ٣٤ :
	"ما لم يتسك به أمام		ميعاد الطعن :
٢٠	محكمة ثاني درجة"	٧٢	"متى يبدأ"
١٤١، ١٣٢، ٩٧	أسباب موضوعية :	١٢٥	"مكان تقديم الأسباب"
١٥٣، ١٥٠،			"ماهية الأسباب ووسيلة
١٦٨، ١٦٤		٣٤	لإثبات تقديمها في الميعاد"
١٨٥، ١٧٦			"علة تفصيل أسباب
	أسباب متعلقة بالنظام		أسباب الطعن"
٧٧	العام :	١٠٠	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٩٥	"متى يعتبر الطعن غير ذي موضوع ؟"	١٣٥، ٩٥ ١٨٧	المادة ٢/٣٥
	المادة ٤٠ :		المادة ٣٦ :
	المصلحة في الطعن :	١٥٧	الكفالة
٧٧	"بالنسبة للنيابة"		المادة ٣٩ :
١٣٠	"مناطق توافرها"		الحكم في الطعن :
٥٩، ٧٧، ٤٣ ١٤٦، ١٢١، ١٠	"متى تنتهي ؟"	١٥٧	"التنازل عن الطعن"
	"العقوبة المبررة"	٥٤	"الحكم في شكل الطعن"
	المادة ٤٢ :		"الحكم بما يتفق وحقيقة العيب الذي يتسع له وجه الطعن"
	آثار الطعن :	١٠٠	"التقض مع التصحيح"
١٤٠، ٦٩	"الاتصال والارتباط"	١٣٢، ١٧ ١٦٢، ١٥٢	"التقض لأخطأ في القانون مع الإحالة"
	المادة ٤٦ :	١٧١	"محكمة الإعادة وسلطتها"
	عرض قضايا الإعدام :	١٨٣، ٣٦	"الحكم برفض الطعن - دلالة"
٧٤	"ماهي هذا العرض"	٧٧	

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٣٥٤٢٨	٤٧٨ - تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية		المادة ٤٢٨، ٤٣٠ ج: رسوم الطعن وإعلان خصومه :
١٥١	٥٢٥ - إشكال التنفيذ ماهيته	٤٧	”وسيلة إثارة عدم الإعلان“
٦٣	٥٥٠ - إعادة الإعتبار ما يقطع المدة	١١٤، ٧٧ ١٨٣	١/٤٥٤ - قوة الحكم النهائي
١٨٥	٥٥٨ - استكمال النقص الناشئ عن فقد بعض أوراق التحقيق	١٠٨، ٦٧	٤٥٥ - انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات وآثاره

قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري

أرقام القواعد	المادة والموضوع
٣	٣٣٣ - سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنائيات في جنائية
١	١ - هيئة عامة عدد

قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٥١ ...	٤٠ - اشتراك ...	١٨٧ و ١٣٥ ...	٥ - القانون الأصحح ...
٨٠ ...	٤١ - قواعد توزيع المسؤولية في حالة المساهمة في جريمة ...	٢٣ ...	٨ - الأحكام العامة لقانون العقوبات ...
١٤٠ ...	٤٤ - غرامة نسبية ...	١٢٤ ...	٩ - تقسيم الجرائم - الجريمة متلاحقة الأفعال ...
١٤٥ و ١٣ ...	١/٤٤ مكررا - إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة ...	١٥٤ و ٦٤ ...	الجريمة الوقتية ...
٨٩ ...	٤٥ - الشروع في الجريمة - الضابط الشخصي ...	١٦٦ ...	الجريمة المستمرة استمرارا متجددا ...
١٥٥ ...	٢/٤٥ - الأعمال التحضيرية ...	٧٤ ...	١٢ - عقوبة الإعدام ضمانات تطبيقها ...
١٤٢ و ١٠١ و ١٦٣ ...	٤٩ وما يليها - العود - إثباته وشروطه ...	٥١ ...	١٧ - ظروف الرأفة ...
١٧٦ ...	٦٠ - إباحة عمل الطبيب شرطها ...	١١٥ و ١٥١ و ١٨٣ ...	٢/٣٢ - ارتباط غير قابل للتجزئة - آثاره ...
			٣٩ - تعدد المساهمين في الجريمة بطريقة أصلية ...

(تابع) قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٣٣	٢١٥ - تزوير في محركات عرفية	١٤٨	٦١ - الاكراه المعنوي والضرورة
٢٢	٢٣١ - ماهية سبق الإصرار	١٤٥	٣/٦٢ - حالة السكر ...
١٠٠٠١٥٤	١/٢٣٤ - قتل عمد - الفعل المادى	٦٧	٦٣ - أداء الموظف لواجبه
١٤٥	حالة السكر	١٠٧	٧٢ - التخفيف بسبب عذر صغر السن
٨٤٠٧٢	٢/٢٣٤ - ٣ - قتل عمد - الاقتران والارتباط	٦٢٠٤٥٦٠١٣٤	١٠٤ وما يليها - رشوة ...
١٥٦	بيانات التسيب	١١٣٠٤٦٠٩	١١٢ - اختلاس أموال أميرية
١٤٧٠٢٢	٢٣٦ - ضرب أفضى إلى موت	١٤٠٠١٣٨٠	١٥٥ - تداخل في وظيفة عامة
١٦٥٠١٢١٠٥٩	٢٣٨ - قتل خطأ	١٨١	١٩٧ - إعادة النشر ...
٣٨٠١٠	١/٢٤٢، ١/٢٤١ - ضرب المستولية على أساس العمد - الخلق من صيدلى، وعلاقة السببية	٨٩	٢٠٢ - تزييف العملة ...
١٧٦		٨٨٠٧٨٠٣٣	٢١١ وما يليها - تزوير ...
		١١٠٠١٠٥٠	
		١١٧٠١١٥٠	
		١٧٤٠	

(تابع) قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٧ ...	٢٣٦ - نصب ...	٣ ...	٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعى
١٢٦ و ٧٥٤١	٣٣٧ - شيك بدون رصيد	٢٥١ -	عذر تجاوز
١٥٥ و ١٢٧		حدود حق الدفاع	
١٧٧ و		الشرعى ...	
١٣٣ و ٣٧ ...	٣٤١ - خيانة أمانة ...	٣٦٨ وما يليها -	هتك
١٤٦ و ١٤٤ و		عرض ...	١١٨ و ٥٦
	٣٤٢، ٣٤١ - اختلاس	٢٨٨ -	خطف ...
٤٣ و ٤٢ و ٢٠ ...	أشياء محجوزة ...	٣٠٦، ٣٠٣، ٣٠٢ سب	
٥٣ و ٤٩ و		وقذف ...	١٨١
٩٣ و ٨٦ و		٢/٣١٤ - سرقة باكراه ...	٣٤
١٤٣ و		٣١٦ - سرقة - حمل	
٥٤ -	٣٦٠ - حريق بإهمال ...	السلاح ...	٨٠ و ٣١
١٨٥ -	٣٦١ - إتلاف عمدى ...	٣١٨ - سرقة ...	١٣٣ و ١٧ و ١٢
	١/٣٦٩ - الاعتداء على	١٤٢ و	
٩١ -	حياسة العقار ...		
	٣٧٠ - دخول مسكن		
	بقصد ارتكاب جريمة		
	فيه ملاحقات المسكن		
١٣٧ -	والقصد الجنائى ...		

قانون المرافعات المدنية والتجارية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٦٧	٣٥٧، ٣٥٦ - مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة	١٦٩	٢٤، ٥/١٠ - بيانات الإعلان وجزاء إغفالها
		٢٦	٢٠٩ - شهادة أحد الزوجين على الآخر ...
	٣٩٦ - - استئناف الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإنتهائي لبطلان في الحكم أو الإجراءات التي ابتز عليها	١٧٤، ١٠٥	٢٦٦ وما يليها - أوراق مضاهاه
٧٧		٩١	٣١٣ وما يليها - رد القضاء وعدم صلاحيتهم
٨٦، ٤٣	٥١٩ - سقوط المجزوء ...	٧٧	٣١٤ - إعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى بمحكمة النقص بسبب عدم الصلاحية

القانون التجاري

أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٧٧، ١٢٧	١٩١ - الأوراق مستحقة الدفع لدى الاطلاع - الشيك

القانون المدني

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٣٣	٣٩٠ — تعريف الورقة الرسمية	١٤٧	١٧٣ — مسئولية متولى الرقابة — بيانات التسيب
		١٧٥٠٨	١/١٧٤ — مسئولية المتبوع عن أعمال التابع

قوانين ومراسيم مختلفة

٦٦٠١١	المادة ٣٢ من ق ٥٧ لسنة ٣٩ — علامات وبيانات تجارية — غش الصابون	١٦٠	اللائحة الجمركية وتعديلاتها — المادة ٣٣، ٣٤ — طبيعة أفعال التحريب
٧٦٠٦٠ ١٠١٠٩٨ ١٧٨	القانون ٤٨ لسنة ٤١ — غش	١٦٦	٢٣ من ق ٢٣ لسنة ١٢ — الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة
١٥٤٠٦٤	الق ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — طبيعة جريمة العود إلى الاشتباه	١٠٢	المادة ١٥ من ق ١ لسنة ١٩٢٦ معدل — زراعة الأرز

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	م ٧٥ — من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ — نذب عضو نيابة للقيام بعمل آخر بذات الدائرة ...	١٦٦	المادة ٣٧ من ق ١٣٠ لسنة ٤٦ — الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة ...
١١١	المق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — مخدرات :	٣٣	الق ٨٠ لسنة ٤٧ — ماهية عمليات التقذ ...
٩	٣٣ — إحراز المخدر ...		المادة ٣، ١٧/٢ من مرسوم ١٩٤٧/٧/٧ — التعويض في رسوم الانتاج والاستهلاك ...
١٦	تسهيل تعاطي المخدر ...	١٢١	القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ — دعارة — المراد بالغير
٤٨	القصد الجنائي ...		المق ٧٤ لسنة ١٩٥٢ — أجنب :
٦٨	بيان كمية المخدر ...	١٨٦	المادة ٧ منه — إيواء الأجنب ...
١١٦	الفقرة (و) من المادة ٣٣ ...	٤	والمادة ٢٣ منه — تقديم أوراق مزورة ...
١٠٣	ق ٨٤ لسنة ١٩٥٣ — صفة الضبط القضائي لرجال البوليس الحربي	٦٦	
	القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ — المعدل — سلاح :		
٧١	المادة ٤ منه مخالفة قيود الترخيص ...		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	م ٤ من قانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ — تهريب جمركي. توقف تحريك الدعوى الجنائية على طلب مدير مصلحة الجمارك . ماهية الطلب	١٥٠٠١٢٢	صلاحية السلاح للاستعمال
١٤٩		٦٣	٢/٢٦ — ٣ من القانون — السوابق
	م ٢ من قانون ٢٧٠ لسنة ٥٦ — إحالة القضايا إلى المحاكم العادية بمناسبة إلغاء الأحكام العرفية ...	١٣١	السوابق — كيفية تنبيه المتهم إليها
		١٧١	وأثر تخلف هذا التنبيه العقوبة
١٢٩٠٩٥		٥	عقاب الشريك
		٢٣	بيانات التسيب
		١٤٥	قانون ٥٤/٤١٥ مزاولة مهنة الصيدلة
	القانون ٣٥٩ لسنة ٥٦ — محلات تجارية وصناعية — ماهية المحال	١٧٦	ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ — مباني : م ٣ — منه — بناء بدون رخصة
٣٥		٩٩٠٧	والمادة ١٣ منه — أعمال الترميم والتدعيم — ماهيتها
	م ٢ من قانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ شروط ممارسة مهنة الحماماء ...	١٠٩	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٠٨	المادة ٤ - فقرة أخيرة من القانون - العدول عن مبدأ سابق ... المادة السابعة منه - مكان انعقاد محكمة الجنايات ...	١٠٨	م ١ من ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ - التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية ...
٧٧	مادة ٧١ منه - نذب القضاء ...	١٦١	التي ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ - الاختصاص بنظر دعوى الإهمال في مقاومة دودة القطن ورى البرسيم بعد الميعاد
١١١	المادة ١٢٨ منه - نذب رئيس نيابة عضو نيابة بدائره للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة ...	١١٣	القرار الجمهورى رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٧ - لجنة تصفية موجودات القاعدة ...
١٨٧٤١٣٥	م ٣٤ من ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - عقوبة إحراز المخدر بقصد الاتجار - القانون الأصلح ...	٩٢	قانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - سلطة قضائية : قرار إصدار قانون السلطة القضائية - تشكيل محاكم الجايات عند الضرورة ...
١٨٧	م ٣٨ - إحراز بدون قصد خاص ...		

قرارات وأوامر

أرقام القواعد	القرار أو الأمر	أرقام القواعد	القرار أو الأمر
١١	قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٦/٤/٤ - تنظيم صناعة وتجارة الصابون		قرار المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ - عمليات النقد الأجنبي - مباشرتها من البنوك المرخص لها بذلك - ماهية ذلك
١٧٦	كتاب وزير الصحة بشأن إعطاء الحقن في حالة الضرورة ...	٣٣	أمر رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ١٩٥٣/٦/٩ - جرائم أفراد القوات المسلحة ...
		١٠٣	قرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بشأن قلم السوابق
		١٦٣	

موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢١	أرز	(١)	
٢٢	أسباب إباحة الجرائم ...	١١١	إتصال وارتباط
١٢٢-١٢٠	أسباب طعن	٦٩	أنعاب محاماه
٣١	إستئناف	٤	إتلاف
٤٣	إستجواب	٤	إثبات
٢٢	إستدلال	٦٤	إثبات صحة الأوراق ...
٢٥	إستيقاف	١١	أجانب
٣٤	إشتراك	١٠٠، ١١	إجراءات محاكمة
٤٧	إشكال تنفيذ	١٠٠، ٨٨	إحالة الجنائيات
٨٧	إعادة اعتبار	٦٩	إحالة الدعوى المدنية ...
٤	إعتراف	٩٩	أحداث
٨٦	إعدام	٨٨	أحكام عرفية
٨٢	أعمال تحضيرية	٣٨، ١٤	اختصاص
٣٥	إعلان	١٢٦، ١٢٥	
٩١	آفات ضارة بالنباتات ...	١٨	إختلاس أشياء محجوزة
٣٥	إفشاء أسرار	١٩	إختلاس ألقاب ووظائف
٩٧	إقتران وارتباط	٢٠	إختلاس أموال أميرية ...
٤	إقرار	٢١	إخفاء أشياء مسروقة ...
١٠	إقناعية الدليل	٧٠	إخلال بحق الدفاع ...
٨٠	إكراه	٨٦، ١٦	إرتباط
١٠٤	إكراه معنوى	٩٧	إرتباط وإقتران

(تابع) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٨٧ ...	تخفيف العقوبة ...	٩٠ ...	ألبان ...
٦٥ ...	تدخل في الدعوى ...	٩٩ ...	إلتباس إعادة نظر ...
٥٧ ...	تدليل ...	٣٦ ...	أمر بالأوجه ...
٤٣ ...	تزييف ...	٣٦ ...	إتهام حرمة ملك الغير ...
٤٦ ...	تزييف عملة ...	٦٢ ...	إنعدام الحكم ...
٧٠٠٦٩٠٥٢ ...	تسبب أحكام ...	٦٦ ...	إنقضاء الدعوى الجنائية ...
٩١ ...	تشريع ...	٤٣ ...	أوراق رسمية وعرفية ...
١٢٣ ...	تصحيح ...		(ب)
٨٦ ...	تعدد الجرائم ...		بطلان ...
٦٩ ...	تعويض ...	٢٦٠١٣ ...	
٣٩٠٢٧ ...	تفتيش ...	٤٣٠٤١ ...	
٩٢ ...	تفسير القانون ...	١١٧٠١٠١ -	
٦٧ ...	تقديم ...	١٢٠ ...	بناء ...
٣٢ ...	تقرير تلخيص ...	٤٧ ...	بوليس حربي ...
٤٦ ...	تقليد العملة ...	٢٣ ...	بيانات الحكم ...
٢٤ ...	تلبس ...	٥٢ ...	(ت)
٧٣ ...	تلفيق ...	٧٢ ...	تأجيل ...
٧٧ ...	تموين ...	٦٣ ...	تديد ...
١٧ ...	تنازع اختصاص ...	٨٩ ...	تنجيج الجناية ...
١١٠ ...	تنازل عن طعن ...	٣٨ ...	تحقيق ...
١٣٧ ...	تنبيه الدفاع ...	٦٤ ...	تحريك الدعوى ...

(تابع) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٦٢-٥١	حكم	٤٧	تنظيم
٥١	حكم بات	٤٧	تنفيذ أحكام
١٠٥٦٥١	حكم حضوري	٩٥	تهريب جرمي
١٠١	حكم غيابي	٥٢	توقيع على الحكم
	(خ)		(ج)
٧١٦٨	خير	٤٩	جرائم
٩٥	خطأ	٤٩	جرائم النشر
٥٨	خطأ إسناد	٥٠	جرح
٥٤	خطأ مادي	٤٩	جرمة
٦٣	خطف	٨٦	جزاء مدنية
٦٣	خيانة أمانة	٩٥	جمارك
	(د)	٢٣	جمع الاستدلالات
٦٤	دعارة		(ح)
٦٤	دعوى تزوير فوعية		
٦٤	دعوى جنائية	١٨	حارس
٦٥	دعوى مباشرة	١٨	حجز إداري
٦٧	دعوى مدنية	٦٤	حجية الشيء المحكوم فيه
٧٠	دفاع	٩٤	حرب
٢٢	دفاع شرعي	٥١	حريق باهمال
٧٣	دفاع قانوني	٦٣	حساب

(٣) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصيغ جات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٨٠	سرقة بإكراه	٧٣	دفاع موضوعي
١٠١	سقوط الحكم الغيابي	٦٥ و ٤٢ و ٥٥	دفع
١٠٤ و ٩٧	سكر	١٠٤ و ٧٤ و ٦٦	
٨١ و ٨٠	سلاح	٢٦	دلائل
٨٧	سوابق	(ر)	
(ش)		٨٧	رأفة
٨٢	شروع	٩٧	رأى سابق
٦٣	شريك	٨٧	رد اعتبار
١١	شفوية المرافعة	٩٧	رد قاض
٥	شهادة	٧٧	رسوم انتاج واستهلاك
٨٣	شيك	٧٧	رشوة
(ص)		(ز)	
٩١	صابون	٦٦	زوال ولاية المحكة
٤٩	صحافة	(س)	
٨٤	صيدلة	٧٩	سب وقذف
(ض)		٩٦ و ٩٥ و ٥٠	سبية
	ضبط الشيء موضوع	٧٩	سبق إصرار
٣٠	الجرمة	٧٩	سرقة

(تابع) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١١١ ...	عقوبة مبررة ...	٣٢ ...	ضبطية قضائية ...
٨٧ ...	عود ...	٥٠ ...	ضرب ...
٩١ ...	علامات تجارية ...	١٠٤ ...	ضرورة ...
(غ)		٧٢ ...	ضم أوراق ...
		٦٠-٥٧ ...	ضوابط التدليل ...
٨٦ ...	غرامة نسبية ...	(ط)	
٨٨ ...	غرفة اتهام ...		
٩٠ ...	غش ...	٦٢٢، ٣١ ...	طعن ...
١٠٤ ...	غيوبة ...	١٠٨، ١٠٥ ...	طلبات تحقيق ...
(ف)		٧١ ...	ظلمات تحقيق ...
		(ظ)	
٣٤ ...	فاعل ...		
١٣ ...	فقد أوراق التحقيق ...	٨٧ ...	ظروف رافعة ...
(ق)		٨٠، ٢١ ...	ظروف مخففة ومشددة
		٩٧، ٨١ ...	
٩٧ ...	قاض ...	(ع)	
٩١ ...	قانون ...	٤ ...	عبء الإثبات ...
٩١ ...	قانون أصلح ...	٩٩ ...	عذر صغر السن ...
٩١ ...	قانون الاجراءات ..	٨٦ ...	عرض قضايا الإعدام ..
٩٤ ...	قانون دولى عام ...	٦٣ ...	عقد ...
٩٤ ...	قانون عقوبات ...	٨٦ ...	عقوبة ...

(تابع) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠١ و ٢	محام	٩٤	قانون عقوبات اقتصادى
١٢٤	محكمة إعادة	٩٥	قانون عقوبات ضريبي
١٠٢	محكمة موضوع	٢٥	قبض
٦٤	محركات	٩٥	قتل خطأ
٤٤	محور رسمى	٩٦	قتل عمد
٤٦	محور عرفى	٧٩	قذف
١٢	محضر الجلسة	٩٠ و ٩١	قرائن
٤٦	محضر جمع استدالات	٦٤	قوة الأمر المقضى ...
١٠٣	محلات تجارية وصناعية		(ك)
٩٣	مذكرة إيضاحية	٧٧	كحول
٧٢	مذكرة تعقيبية	١١٠	كفالة
٣٤	مساهمة		(م)
١٠٣	مسئولية جنائية	٢٣	مأمور ضبطية قضائية ...
	مسئول محتمل عن الحقوق		
٦٨	المدنية	٤٧	مبان
٦٨	مسئولية مدنية	٩٩	متشردون ومشتبه فيهم
	مصاريف الدعوى	٩٩	مجالس عسكرية
٦٩	واتعاب الحمام	٩٩	مجرمون أحداث
١١٠	مصلحة فى الطعن	١٠٠	محاكم جنايات
٦٧	مضى المدة	٨٨	محاكم عسكرية
١٠٥	معارضة	١٠٣	محال خطرة
٧١ و ٣٩ و ٧	معاينة		

(تابع) موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠٨	نصب	١٠١	مفتى
٥١	نطق بالحكم	١٠٦ و ٨٤ و ٢	ممن
...	نظام عام (ر . بطلان) ...	١٠٦	ممن طيبة
٣	تقابات	١٠٦	مواد مخدرة
٩٤	تقد	٤٩	مواليد ووفيات
١٠٨	تقص	٣٥	موانع الشهادة
١٢٥ و ١١٠	نيابة عامة	١٠٤	موانع مسئولية
(ه)		٧٧ و ٤٤ و ٢٠	موظفون
١٢٦	هتك عرض	(ن)	
(و)		٩٧	نذب قاض
...	وسيط بين متهم أصم	نذب مأمور الضبط ...
٧٢	أبكم وبين المحكمة	القضائي للتحقيق ...
١٢٧	وصف التهمة	١٢٦	نذب معاون نيابة ...
٦٥	وقف الدعوى الجنائية ...		

تصويبات فهرق الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

ص	سطر	خطاً	صواب
٣٢	٤	٣ ع ١٦	٣ ع ١٦٢
١٤٣	السطر الأخير	رقم الصفحة ١٠٥	١٠٠

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية " فرع مطبعة دار القضاء العالي " في يوم الأحد ٢٩ من ذوالقعدة سنة ١٣٨٠ (الموافق ١٤ من مايو «أيار» سنة ١٩٦١) ع

مهندس
محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتخب



Bibliotheca Alexandrina



0542305